Copyright © King Saud University

١٠٩

جامعة الملك سعود
King Saud University
١٣٧٧هـ ١٩٥٧م

Copyright © King Saud University

٨١٩
J.2

٨١٩٠٨

م

حاشية الغياث على شرح التلخيص، تأليف لطف الله بن محمد الغياث - ١٠٣٥هـ. بخط هادى بن حسين ابن علي الأكوع سنة ١٠٩٤هـ.

١٤٥ ق مختلفة المسطرة ٢٢×١٦سم

١٠٩ م ١ نسخة حسنة، ضمن مجموع (ق ١-١٤٥)، خطها معتاد، باخرها فوائد في ورقتين

الاعلام ٦ : ١٠٧ الجامع الكبير بصنعاء: ٤٠٤

١- البلاغة العربية أ- لطف الله، لطف الله بن محمد - ١٠٣٥هـ ب- الناسخ جـ- تاريخ النسخ د- حاشية الغياث على الشرح الصغير هـ- حاشية الغياث على شرح التلخيص الصغير للتفتازاني.

٨١٩٠٨

م

حاشية ملازاده على خطبة الشرح الصغير لتلخيص المفتاح، تاليف عثمان بن عبد الله الخطالي (-١٠٩٠هـ). بخط احمد بن محمد الحسين الأكوع سنة ١٠٩٥هـ.

٥ ق مختلفة المسطرة ٢٢×١٦سم

١٠٩ م ٢ نسخة حسنة، ضمن مجموع (ق ١٤٦-١٥٠)، خطها معتاد.

معجم المؤلفين ٦ : ٢٥٨، الظاهرية (علوم اللغة العربية) : ٢٤٩

١- البلاغة العربية أ- الخطائي، عثمان بن عبد الله - ١٠٩٠هـ ب- تاريخ النسخ د- حاشية الخطائي على شروح المختصر.

Copyright © King Saud University

حاشية الشيخ العلامة لطف الله بن محمد الغياث على شرح التلخيص

لسعد الدين التفتازاني

مع لبها

امرأة

ولا صديق اليه مشكي خزن ٥ ولا خليل لعهد بجد وإن

شجا دوم غير دوي حسب ما كنت اوثر أن ملتبي زمني ٥

هذه الدبيباتي السيد الامام العلامة صارم الدين ابراهيم بن محمد

بن الهدى ابن محمد رحمه الله

مدح هذه الحاشية ومولفها

عادت بركته ٥

وضعت على الشرح الصغير حواشيا رفعت بها المخفوض من عظم قدره ٥

مديدة الى ان اراه يد عارف كشفت بها الاستار عن كنه سترة ٥

طوى فيه سعد الدين كنز جواهر تلطف بالطاف الاله النشره ٥

فاضحى كبير القدر بين ذوي بكر وراح مديع النشر بين ذوي النشر ٥

فلان آل مشروخا كل الصبة مثلما حعلت لدراك الشرح شرحان لطره ٥

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم

قوله باللسان قيل الثناء يطلق على ذكر ما يشعر بالتعظيم وقيل لا يطلق الا على الاتيان بما يشعر بالتعظيم وهذا قد يكون باللسان وبغيره فعلى الاول يكون قوله صلى الله عليه وسلم أنت كما أثنيت على نفسك وقول الشارح في الشرح حتى النسبة بين الحمد والشكر وصدق الشكر فقط على الثناء بالجنان فقيل الحمد جميعه فيهما وصدق في الاول فقط وفي الثاني مجاز مشهور والاولى ان يقال ان الشارح اراد بالثاني ليلا يكون قوله باللسان

ويجاب في توجيه ذكره الى ما خالف النظم فقوله باللسان يغنيه وخروج الحمد الصادر من الباري تعالى لانه هو الذي يكون وصفه به مجازا اخراج اظهار الصفات الكمالية الذي هو الخالق المقصود فالحمد كما قيل اولى المفهم هنا بالتعريف الحمد الصادر من البشر فان قلت فما وجه جعل الحمد الصادر منه تعالى حمدا له والحال ان يكون الثناء باللسان وبكون قوله تعالى قولوا الحمد لله الذي هدانا لهذا وقوله تعالى فاذا ركبوا في الفلك دعوا الله مخلصين له الدين وقوله تعالى وآخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين وغير ذلك من الآيات الدالة على ان الحمد الصادر منه تعالى بالسنة الملائكة والانبياء والمرسلين عليهم السلام انما هو بالكلام النفسي الذي هو الخالق المقصود بالذات من الايجاد والتكوين قلت ان قوله تعالى ما يكون من نجوى ثلاثة الا هو رابعهم ولا خمسة الا هو سادسهم ولا ادنى من ذلك ولا اكثر الا هو معهم اينما كانوا ثم ينبئهم بما عملوا يوم القيامة ان الله بكل شيء عليم يدل على ان علمه تعالى بالاشياء كلها ظاهرها وخفيها على السواء وان كلامه النفسي الذي هو الخالق المقصود بالذات من الايجاد والتكوين لا يختلف باختلاف الاحوال والاوقات فهو تعالى يعلم ما يقوله عباده في حال الرخاء والشدة والسراء والضراء وما يقولونه في حال الغفلة والنسيان وما يقولونه في حال الذكر والعرفان وما يقولونه في حال الاخلاص والايمان وما يقولونه في حال الكفر والطغيان وما يقولونه في حال الاستقامة والاعتدال وما يقولونه في حال الانحراف والضلال وما يقولونه في حال الصحة والسلامة وما يقولونه في حال المرض والاعتلال وما يقولونه في حال الحياة وما يقولونه في حال الممات وما يقولونه في حال البعث والنشور وما يقولونه في حال الحساب والميزان وما يقولونه في حال الصراط والجنان وما يقولونه في حال النار والخسران وما يقولونه في حال الشفاعة والغفران وما يقولونه في حال الرضوان والرحمان وما يقولونه في حال الخلود في الجنان وما يقولونه في حال الخلود في النيران وما يقولونه في حال الاستقرار في دار القرار وما يقولونه في حال الاستمرار في دار البوار وما يقولونه في حال الاستغراق في بحار الانوار وما يقولونه في حال الاستهلاك في بحار الاسرار وما يقولونه في حال الاستهتار في بحار الاغيار وما يقولونه في حال الاستهتار في بحار الاكدار وما يقولونه في حال الاستهتار في بحار الاقذار وما يقولونه في حال الاستهتار في بحار الاوزار وما يقولونه في حال الاستهتار في بحار الاثام وما يقولونه في حال الاستهتار في بحار الآثام وما يقولونه في حال الاستهتار في بحار الخطايا والذنوب وما يقولونه في حال الاستهتار في بحار المعاصي والعيوب وما يقولونه في حال الاستهتار في بحار الشرور والكروب وما يقولونه في حال الاستهتار في بحار الهموم والغموم وما يقولونه في حال الاستهتار في بحار الاحزان والاشجان وما يقولونه في حال الاستهتار في بحار الاسقام والاوجاع وما يقولونه في حال الاستهتار في بحار الآلام والاسقام وما يقولونه في حال الاستهتار في بحار الاوجاع والآلام

وهو اللسان والجنان حيث لم يمكن للجوارح فعل موافقا والثلثة
حيث يكون لها فعل موافق لما يقول اعسار هما في الحمد على انها شرطان
له الجزآن والاخريان كذا ذكره المحقق الشريف وحواشي شرح المطالع ودرد
على اعتبار الاعتقاد المذكور انها جزء سجد الشعراني الشاعلي البلد الطين يعترون
بذكر اشياء لا يعتقدون اتصافهم بها والظن ان دلك مجد الا ان يقال
انهم ان دلك مجد لكن يريدون انهم يريدون بها معانيها المجازية وهو ان الفظ
ان الشاعر اعتقد في كل واحد من تلك الاوصاف معنى مجازيا يعتد اتصاف
الممدوح به وان لم يتقيد بذلك لا يلتفت اليه اصلا كيف والمجاز لا بد له من
قرينة وعلاقة وتاويل قال المحقق الدواني واسعد الحقيقة هنا في كل
واحد من تلك الاوصاف مما لا يعلم فصل وهذا ان الحمد
هو الوصف بالجميل على الجميل الاختياري مع اعتقاد اتصاف المحمود بذلك
الوصف وعدم مخالفة افعال جوارحه لما دل عليه وذكر الوصف للتعظيم
هذا وتعريف الجنس شامل للمحمود به في قوله الثنا فان المحمود به هو الذي
شعر بالتعظيم ولكن ان يدعى شموله لاعتبار كونه جميلا فلان كون الشيء على الوجه
الكامل واشتمال الكامل من الثنا ايكون الا بالجميل واما المحمود عليه فقيل يشمله
التعريف بان يكون قوله سواء تعلق باللسعة او غيرها مرتبة التعريف بقوة
لا يخفى ما في هذا المقام لين الذي يتبادر ان المقصد منها كنظيرتها في الشكر
التنصيص على التعميم الذي فهم ضمنا من اطلاق التعريف ولو اريد جعلها من
جملة التعريف كما ان الاحسن ان يقول متعلقا بسعة او غيرها او نحو ذلك
مما يشاد من التقييد وما يؤيد ان ليس المقصد هنا الا التعميم انه ذكرها في
الشرح مع ذكر المحمود عليه في التعريف حيث قال وهو الثنا باللسان على
الجميل سواء تعلق بالفضائل ام بالفواضل ومن المعلوم انها ليست هنا كل الا
لمحض التعميم ثم الكمال في كون الجميل جميلا فيما ان يكون لغلبة ذلك في اعتقاد المحمود
عليه ليسلم من الايراد والذي مر عليه انفا او نقال تعميم من قوله سواء تعلق باللسعة
او غيرها على ان يكون من تتمة التعريف على ما فصل في المتمم بعد هذا غير هذا

نفرده

فوله هنا كل

المحمود به من صفات الكمال فان وضع الاضافة على تعريف العهد ولا بعد
ان يقال ان التعريف قد يقع قولهم غند قول على قصد التعظيم كما هو الظاهر
ويعلم منه المحمود عليه وكونه جميلا بينا بانه ان الاتيان بما شعر
بالتعظيم كما تدل عليه من باعث وحامل له عليه والا كان عبثا
وذلك هو المحمود عليه وان كان على قصد التعظيم الخالص الذي
لا شوبة شيء من الاغراض كما هو المتبادر من اطلاق التعظيم لم يقدر
مرغما قل الا اتصاف المحمود بصفات كمال يستحق بها التعظيم
ويعلم ايضا اندراج اعتقاد اتصاف المحمود بالمحمود به وعدم مخالفة
افعال الجوارح في قوله على قصد التعظيم وان المصادر مع التعظيم الفرد
الكامل الذي ينطلق عليه الظاهر والباطن فقد ظهر ان هذا التعريف
على ما ذكرنا مشتمل على جميع ما اعتبروه في الحمد الا كون المحمود عليه اختياريا
ولعله مال عن المشهور في ذلك لما سلف عليه من الاشتمال واما تعريف
الشرح فاشتماله على المحمود به وعلى كونه جميلا كما في المختصر وعلى المحمود عليه
وكونه جميلا ظ واما اشتماله على كون المحمود عليه اختياريا فقد ذكر في
شرح الكشاف انه اي الجميل صفة للفعل وهو بالاختياري يقرر عدم
واما اعسار اعتقاد الحامد اتصاف المحمود بالمحمود به فلان الثنا الذي
يكون لباعث والحامل عليه امرا جميلا لا يكون الا مع اعتقاد
المذكور وكذلك عدم مخالفة افعال الجوارح فان المتبادر من الثنا العرفي
الكامل والاتيان بما يشعر بالتعظيم لا يكون كاملا اذا علم اتصافه
شيء من التحقير قوله بالتعظيم المراد بها الانعام لانها بمعنى الفواضل التي
وقعت في عبارة الشرح وهي المزلية الفاضلة بالشخص متعديا الى غيره
ومعنى تعلق الثنا بها ان يكون بيانا لها ومقابلها قوله والشكر عرف
الشكر وبين المشبه به وجه الجمع انه غير مذكور في الكتاب لما
بينهما من التقارب ثم انه يقتضي ان في الذكر كثيرا لتعلق صلة
الجمع راس الشكر قوله ما شكر الله عبدا لم يحمده كما ان ذكر الخير مطلقا

والعمل الجميل هو الذي
يتعلق به الرضا
الفعل الاتيان
وتعلق الاتيان
سواء تعلق بالفضائل
ام بالفواضل
ما لم ينفصلوا
وتأمل
للمدح
بالجار
وحسن
الوجه
فيه
نعمة
تفعل الله
نعمة قوله

وما كان راس الشكر
لان فيه اظهار التعظ
والانشاده كذلك ولانه
اعم منه فهو كذكر وزياده
لم يكن كذلك

وذكر تكون
بالكتابة

1957

Copyright © King Saud University

Copyright © King's College London

كما استدركه الشارح المحقق الدواني

كما استدركه الشارح المحقق الدواني

وهذا كما ذكره الخاص

كما استدركه الشارح المحقق الدواني

كما استدركه الشارح المحقق الدواني

كما استدركه الشارح المحقق الدواني

المصر بعض النعم إما الى صولها صاح اليه وبقا النوع كما ذكره في الشرح
ولوم بلاحظ ما ذكره لامكن ان يترك البيان على بعضه الاصطلاحي اعني
فن البيان الا انها لا تحصل بدكره الذراعه حتى يربط اختيارها
على سائر الصفات الماوخه له لسنا شتراس في الغرض لبعض البيان
ان هذا القفل اي بعد الايفا العاقل على الحمله وعلى ما عطف عليها
اي الخطاب المفصول الخ بعني ان الفصل مصدر بمعنى المفعول
او الفاعل فهو مجاز لغوي وقدم كونه بمعنى المفصول ليبين شرف الخطاب
مرحيث هو خطاب بكونه مفصولا لا لكونه فاصلا ومعنى تبيينه الخ
بيانه مرة وكل تبيين الشئ فان قيل المفهوم من الشرح ان فصل
الخطاب فساوى للقرآن حتى قال انه اشار الى الاعجاز فكيف قيل
انه يتبين من خاطب به ولا يلتبس عليه ومتشابهات القرآن ليست
كذلك اجيب بان المراد هو المراد بقوله تعالى وكذلك الخ على ما
فيه وسياتي ان الصدر تعالى في مباحث اخر الكلام على خلاف مقتضى الظاهر
مراجعوا الاستاذ او بان المراد ان خطابه خالص عما يوجب الابهام و
ضعف فهم المرام فما دخل بفتح الخاء المعجمة والكلام او بان الكلام مبني
على مذهب المتاخرين من ان الراسخين في العلم يعلمون تاويل
المتشابهات وهم المخاطبون بها لان الخطاب توجيه الكلام نحو
الغير للافهام فخاطب الباري تعالى يجب ان يفهم ما خوطب به وهم
بتبيينه لها ولا يلتبس عليهم او بان المخاطب بها هو الرسول صلى الله عليه وسلم وهو
بتبيينه لها كما في الجواب بانه لا يلزم من كونه افصل مراد في فصل الخطاب
ان يكون جميع ما اتى به فصل الخطاب اذ يقدح هذا ما عساه بعض
العوان اعني الملبس منه الذي لا يلتبس على من خاطب به وبقي هذا
الدور في كون فصل الخطاب اشارة الى القرآن فانه ليس المراد ان
فصل الخطاب هو القرآن اذ المعنى لقولنا افصل مراد في
القرآن وظاهر بل المراد منه ما يشتمل كل خطاب مفصول

أو تنبه أحد هذا واعلم انه تحتمل ان الفصل على معناه المصدري
ونصب التجوز واضافته الى الخطاب على طريقة جرح طبيبه و
اخلاق ثياب فاصله خطاب يفصل بحوجل عدل والناهي اقبال
واجبار وكان هذا اوفق بالمعاني حيث رجعوا التجوز
العقلي على المجاز اللغوي بان فيه مبالغة كما يشير اليه كلام الشارح
والناهي اقبال واجبار ويحمل ايضا بقاءه على معناه المصدري
والاسناد فيه مجازي واعطى بمعنى انه تعالى اعطى الرسول كون
خطابه مفصولا او فاصلا على كون المصدر من المجهول او المعلوم وفيه
دقة ولطافة كما قيل وان حقيقة النعمة المختصة بمن اولى فصل
الخطاب وكمال الشرف انما هو كون خطابه فاصلا او مفصولا
اذ ذات الخطاب اصله اهال قلبت الهاء همزة ثم
ابدلت الهمزة الفا وكذلك انه لم يجب قلب الهاء الفا في موضع اخر
حتى يقاس هذا عليه ولما قلبها همزة قلبتم الهمزة واوا كراهة
مياة وقلبت الهمزة الفا شاذ بخ قليل وقال ابن
التصغير يرد مثل هذا الى اصله ولم يسمع في تصغير الا اهيل وكون
اصله اهل لسمع تصغيره عليه في الجملة واختصاصه بالاشراف
وانقلاب عدم تصغيره اذ تحوين مصدر تخير مرا خطر او على سليبة
على ان الخطر في نفسه لا ينافي التصغير بالنسبة الى ولي الخطاب
الغفيم وعلى ما نقل الكسائي عن بعض العرب انه قال اهل
واهيل وآل وأويل يكون الظاهر ان اصله أول فقلبت الواو
الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها على ان الكسائي قد ايد ذلك
بان اشتقاق وآل انهم يلون الى الاصل واحد
خص استعماله في الاشراف واولى الخطر بريدان فيه خصوصي
الاول اضافته الى العقلاء والاعلى الى العلام والاهمة ونحوها والثاني
اختصاصه بمن له خطر والاعلى آل الحمام
جمع ظاهرنا

Copyright © King Saud University

وان كان للشرط أثر آخر ليدل على تصحيحه اعني الشرط بخلاف الشرط
الصرف وانما احتاج الى دليل فهذا اللزوم الكلي في اما يتحقق في غيرها
على ان في الشرطية وابتلزم قرينتها على الاصل قوله ولصوق الاسم وهو
في حواشي الكشف وعرفوها بالحرف في قوله تعالى فاما ان كان من المقربين
بان المسند محذوف اي اما المتوفى وعند الرضي ان اللازم اقامة
جزء من الجملة مقام الشرط سواء كان اسما نحو اما زيد فعالم او غيره كالآية الكلية
قوله واقامتهما اقامة المفعول لاجله لمعنى الكلام اي الزموها الفاء والصوق
الاسم عند من شرط اتحاد فاعل الفعل والمفعول لاجله وليس بشرط
كما هو المختار عند الرضي فلا حاجة الى تكلف واقامة واقامتهما تحتمل ان
تكون كل منهما تعليلا لكمل من لزوم الفاء ولصوق الاسم او مجموعهما او احدهما
لاحدهما والآخر للآخر على طريق اللف والنشر مرتبا او مشوشا قوله وفي الجملة
اي مع بعض الوجوه يحتمل ان يكون قيدا للالتباس فقط وان يكون للالتباس
والالتباس معا وهو الاولى وحينئذ ينبغي ان يتبين حصول كلام المواجهة والالتباس معا وجه
وعدم حصولهما وجه بالنسبة الى كل من لزوم الفاء ولصوق الاسم اما بيان
حصول الالتباس في الفاء فهو في هذا الموضع ظاهر على مقتضى ما اشتهر من ان تقدم
الشرط قد قامت الفاء مقام الشرط وهو قبل جميع اجزاء الجزاء وانما في غير هذا
الموضع مما يتأتى فيه ان تبقى الفاء اولى وقعت في حيز الجزاء كما في غير هذا
غالبا مما يقع ويكون الفاء على ما هو الاصل ان تكون على صدر الوقوع في صدر الجزاء وهو
كراهة توالي فين في الشرط والجزاء فالفاء واقعة في العقد هكذا والعقد بين المصحح
القول بادامتها لمقام الشرط واما بيان عدم حصول الالتباس فهو ان مقام
الشرط قبل ما هو مترتب متعلقاته وقيل جميع اجزاء الجزاء وانها لم تقع هنا لاتحاد
متعلقات الشرط اعني لفظ بعد واما بيان حصول المواجهة في لصوق
الاسم فلان لصوق الاسم بالقائي حكم لصوق الاسمية بها اي لصوق الاسم
الموصوف بحكم التبعية وكان الاسمية التي هي اللازم ومن مقام اللازم وهو المسند
والبيان في عدم حصولها فيه فلان اللازم ليفيد انها هو لا تحتمل انها لهم

Copyright © King Saud University

فائدة

ضمير استأثر راجع الى الدقائق لان الاصل رجوع الضمير الى المضاف وهو لم يكن لفظ كل وامثاله لكونه المقصود بالذكر وذكر المضاف اليه بطريق السعة والتبع وهو الدقيق الخ فاسرار الدقائق بمعنى دقائق الدقائق كخيار الخيار وغبون الغبون ولا اشكال ان دقائق الدقائق عبارة عما هو ادق واخفى فيكون تعلم الكلام اذ به يعرف المعلومات الدقيقة والمعلومات التي هي ادق فيستقيم المعنى ويصح اما اذا اريد بالعلم معلومه وفسر استئثار الدقائق بانبوء عنه قوله واذ فهمت ان المراد بالعلوم معلوماتها فقوله

علم الكلام

اي يعرف ان القرآن معجز الى معرفة اعجاز القرآن على سبيل الاجمال والتسليم ومعرفة ان اعجازه لكمال البلاغة لا لامر خارج عن علم الكلام واما

كمال في

معرفة ان اعجازه لكمال البلاغة على سبيل التفصيل فلا يحصل الا بهذا العلم فلا فرق بين تعلق اللام في الكون معجزا او يعرف وكانه اما عدل في تسليم عبارة المصنف عن التنبيه دارم الكشف للاستيناف اذ معنى الرفع والازالة لها الذي المراد به هنا الايضاح والبيان الى قوله اعني المعرفة بقوله اي به يعرف ايما الى دفع الثاني المتوهم من ما تقدم مرهذا او من ما ذكره السكاكي فان بين وجه الاعجاز لا يمكن كشف القناع عنها او لاجل ما في شرحه لعبارة المصنف المراد بوجوه الاعجاز ما يدرك بالحس وصفه كاستقامة الوزن تدرك وتمكن وصفها بالفاظ تدل على ما يدرك بالحس وصفه كالذوق فيدرك الاعجاز وعند بعضهم الذوق لين الاعطاف وطراوة الشباب الذوق طول خدمة هذين العلمين لعلم البلاغة وحوم مثلثة ثم تابعت اماطة اللثام عنها النجاي عليه وما نقش وجه الاعجاز فلا وقال الشيخ في شرح المفتاح وقوله لعلم الخ ولما كان ها هنا مظنة ان يقال هب ان الاعجاز الذي هو كمال البلاغة لا يمكن وصفه ولا ادراكه الا بالذوق وباطراق الى التشاب الذوق شوى طول خدمة هذين العلمين لكن هل ما يتلوى كمال البلاغة من مراتب الوسط امكان وصفه وبيان وجه ما به التفاوت ليطرد لهما فايده سوى التشاب الذوق والاجتراء على الخطابة

فقال بعض وجوه البلاغة المتنقبة بالتقاب المختجبة بالحجاب مما يمكن رفع الحجاب عنه التوضيح للطالبين وتكشف للناظرين واما نفس وجه الاعجاز الذي هو الغاية فلا يمكن رفع الحجاب عنها ثم قال الشيخ وفي موضع اخر في شرح قول السكاكي ولا كشف للقناع عن وجه الاعجاز وان قيل قد يتوان وجه الاعجاز ان يكشف القناع عنه اكشف قال ولا كشف القناع عن وجه الاعجار مع انه محكم دليل الخطاب وعلى سبيل الاستعمال يقتضي تشارك علوم جمة في الكشف عن وجه الاعجاز قلنا المنفي هو ان يمكن وصفه وبيان خصيصه بحيث يعرف من سمع ذلك ويطلع على كنهه على ما ينبغي عنه استعارة تكشف القناع والمثبت هو ان عباط اللثام عن وجوه البلاغة التي هي اعجاز اعلام انها وهم مر هذا المنقول ان الوجوه التي للبلاغة في عبارة السكاكي تضاف الى الاعجاز باعتبار انها اخلاء مراتب البلاغة وانه يمكن كشف القناع عنها وانما الممتنع كشف القناع عن وجه الاعجاز بكنه حقيقته الذي وقع التعبير عنه في قول السكاكي بنفس وجه الاعجار وعلى هذا يمكن ايضا الكشف عن ظاهرهم وعبارة المصنف ويكون المقصد بكشف وجوه اعجازه بيانها بالكنه كما حمل الرئيس قول السكاكي الكشف للقناع عن وجه الاعجاز وامام الشريف المحقق فالذي يهم مر عبارته وشرح المفتاح ان وجوه الاعجاز يمكن كشف القناع عنها مر بعض لامتناع كشفه عنها بالكنه وبه اشار الى ان المراد بنفس وجه الاعجاز وكلام السكاكي هو الاعجار نفسه وها انا اذكر كلامه وشرح كلام السكاكي والموضعين وكلا قول نعم للبلاغة يعني ان الاعجار نفسه وان لم يمكن وصفه وكشفه بحث بدركه بالذوق الا ان الامور الموجبة له لكون الكلام معجزا اعني وجوه امر البلاغة وقد بحثت عند بلثامها بعبارة تشفي وباماطة اللثام عنها ينتفي عليل وكلا في شرح قول السكاكي والكشف للقناع عن وجه اعجازه اراد به كشف القناع عن وجوه البلاغة القرآنية لتتمثل وتنتقل بها الى ادراك نفس الاعجاز بالذوق والا فبنفس الاعجاز

من ان الاعجاز لا يمكن وصفه بحث يدرك به خصوصيته وبعرف حقيقته انتهى
فح اسعد ان يحمل الكشف وكلام المصنف على ما هو الظاهر منه اعنى الرمز والاشارة
ويكون المراد بوصف الاعجاز الطريق الموجبة اليه وايقاف الناظر لها
كناية عن صعوبتها وليا الى انه ينبغى الجد فى تحصيلها والتشمير لاقتناصها
وتنيلها هذا ان امكن ان يراد بالوجوه وفى عبارة المصنف العلل والاسباب بيانه
ان الاعجار له وجه اى شعبت وهذا الوجه وان كان واحدا الا انه يشكل له
خلاف الجهات الموجبة اليه وكثرتها وهذا الوجه معلوم على الاجمال
عادل عليه غير المتبحر بالنظر ان عن ان يناقش المتبحر مثله لكنه لا يعلم على
التفصيل والكشف ستر الاجمال عنه الا هذا العلم وهذا الوجه كثير الملابسة
لما ذكره السكاكى فى آخر الفن الثالث والمحقق الشريف فى شرحه هناك
قوله لكن نرى اعلام ارتب البلاغة للواحد الاعلى النوعى وهو حرمة الملاءمة
بعجز البشر عن الاتيان باقصر سورة من القرآن وبكل مرتبة منازل الطرف
الاعلى وما قرب منه ولا يراد ان الاعجاز لا يوقف على كون ما دون الطرف الاعلى
قوله وهذا اوسلمه الاشارة الى المصدر المأول بيعرف اى عرفان اعجاز
القرآن قوله لكونه معارضه اى الشئ الذى يعلم به وهو الاعجاز المدلول
وعابته وان تصدق التى صلة وهى غاية بتعيدة له وان القرينة
الاحتراز عن الخطأ قوله وتشبيهه وجه الاعجار الخ الاسعار
بالكتابة عند المصنف كما يجئ ان شاء الله تعالى ان يتم التشبيه والتفت فالمرجح
بشئ مراعاة كونه وجه المشبه ودل على التشبيه بان يضاف المشبه امر مختص
بالمشبه به على التخييلية اشارة الى ان ذكر الامر المختص والايهام وبقتضى التورية
ايهم ان يذكر لفظ له معنيان قريب وبعيد ويراد البعيد كالوجه
معناها القريب العضو المخصوص والبعيد الطريق او العلل والمرجح ذكر
شئ يلائم المشبه به ان كان فى الكلام نفسه او المستعار منه ان كان قرينة
استعارة او العهد الحقيقى ان كان فيه مجاز مرسل كقوله عليه السلام
اشتر عكن لحوقا فى الطوا كن يدا فان اليد مجاز عن النعمة وذكر الطول يرشح

Copyright © King Saud University

Copyright King Saud University

Cambridge University Library

والى البحث في ان قول المصنف يتضمن ما مر من القواعد مثل التراد تضمنه المعلم
لا تنظم ما فيه من انه لا مانع من عدم تضمنه المباحث المذكورة في علم الجدل
والاستدلال على العروض والقوافي وغيرها من المطاعن عن القرآن لان هذه المباحث
ليس لها حق على العاني والبيان كما ينبغي عليه كلام التكملة الآتي عند شروعنا في هذه المباحث

قلت وكما ينبغي ايضا ان المنصف اعلم ما صنف فيه اراد في علم البلاغة و
نوابعها والاستدلال ان قوله اللام في قوله القواعد اشارة الى القواعد المعلومة
ونوابعها المعهودة لها فيما بينهم قوله حكم كلي المراد به الحكم هنا القضية من
اطلاق الجزء على الكل وهذا احد اطلاقاته وقد يطلق على المصدر وهو
الايقاع والانشاء وقد يطلق على معلقه وهو الوقوع واللاوقوع وقد يطلق على
المسئلة المحكمة وقد يطلق على المحمول او معنى كونه كليا انه حكم فيه على جميع افراد الموضوع
قوله ينطبق على جزئياته اي يشتمل افرادها المعنى الانطباق او المعنى الصدق فعلى الاول
المراد بالجزئيات الفروع اي يشتمل عليها وعبر بالقوة لقربه من الفعل واطلق عليها
اسم الجزئيات لمشابهتها لها من حيث ان نسبة الفروع الى اصولها
كنسبة جزئيات الكليات الى كلياتها فافهم هذا المعنى الاشتمال ان تتعرف
احكام تلك الجزئيات منه متناله قولنا كل خمر حرام فانه يشتمل على فروعه وهي القضايا التي حكم فيها
بحرمة هذه الخمر على افراد
موضوعها مثل هذا الخمر المتكلم بوكذا وذاك كذا كذا واستنباط هذه
الفروع من اصولها يسمى تعريفا وطريقه ان تحصل الاصل كبرى وصغرا وسهله
الحصول فينتج فرعا والفروع هي النتائج الحاصلة من ضم صغرى سهلة الحصول
الى الباقاعدة والمحكوم في الموضوع واللاموضوع وان الحاصل من القاعدة مع الصغرى
المنضمة اليها ليس بالحقيقة الا الوقوع واللاوقوع ضرورة ان الطرفين والنتيجة
كانت امورا معلومة وقت الشعور بالمطلوب او امورا حيثية قياسا بوعلى النظر
والاستدلال فظهر انها سعي احكام الفروع والتفاعيل والاحاجة في هذا
الوجه الى تقدير مضاف ومضاف اليه في قولنا احكام جزئيات
عدت جزئياتها وعلى الثاني المراد بالجزئيات افراد الموضوع كما هو
المتبادر عند الاطلاق وفي سطر ضمير عاد الى المقدر اي موضوعه

وذلك انه حذف المضاف اعني موضوع واقيم المضاف اليه اعني الضمير مقامه
فاستتر في الفعل اعني يطبق كما ذكره الرضي اطيره وشرح قول الصاحب
التقدير بما تعلق وضمير منه عائد الى العلم الذي هو مفعول اقتضت وقيل على
الوجه الاخير ارجاع الضمير الى المحذوف خلافا لسم معوان الضمير
الذي يليق يعود الى الامر الكلي فيلزم الانتشار قلت
رجوع الضمير المقدر بعد لولا عليه بسياق الكلام او ضمنيه وان كان
خلاف الظاهر هنا لما ذكر الجمل الكلي وهو ان يكون كلية الاكلية موضوعه
كان الموضوع مفيدا لو لا عليه فشاع ارجاع الضمير اليه وليس مخالفته للظاهر
بالتوسع اكثر من جعل الجزئيات على الفروع للظاهر وجعل الانتشار مغتفرا عنده
جانب المعنى الظاهر سهل وقيل عليه ايضا ان افراده في وضع الموضوع ما هو
ضابط عن افراده اذ هذا شان جمع الكلية قلت الزام من تأمل
بين هذا الوجه والاول فانه كما لا فراده في وضع الموضوع يصدقه على افراده
لا فراده ايضا في وقوع القضية الكلية بانها تشمله على ما بينا اذ هذا شان
جمع القضايا الكلية واحيث عن اصل الاعتراض الاخير بان لو سلم
الموضوع بالصدق وافراده وهي ان المراد بصدق موضوعه حصول الموضوع
على جميع الجزئيات ومحصله ان يكون الحكم على كل فرد الموضوع لما على
بعضها وهذا غير لازم في كل كلي لجواز ان القضايا الحربة اكثر من تحصى
قلت بعد وصف الحكم الذي هو القضية بانه كلي ومن المعلوم ان
القضية انما تكون كلية بكون الحكم على جميع افراد موضوعها لم يتم
لقولنا صدق موضوعها على جميع جزئياته فافهم تأمل والعلم افاد
المعترض بقوله اذ هذا شان جميع الكليات انه شان جميع الكليات
التي وقع موضوعا للقضايا الكلية والذي يطرد ان قوله سطوا تم
لبس بصحيح لتغيير بنا واعاهر للتغيير وهي الى وكذا قول
التفتازاني في شرح التلخيص في تعريف القانون بانه امر كلي منطبق على
جميع جزئياته يتعرف احكامها منه كقولك النحاة الفاعل مرفوع فانه امر كلي منطبق على

Cambridge University Library

Columbia University

Copyright © King Saud University

قوله وان لم يقصد وها كون الشيء مشارا اليه عبر بقصد وها لدلالة
محل تامل قوله قصدا الى حعل الواو للحال قبل الغرض ربما حعل
الواو للحال كون الجملة قيدا الجميع الافعال من المكلف وما عطف
عليه **واعلم انه ذكر في الشرح** انه لا يعرف لعدم المتبدد اليه ها هنا
وجه حسن اذ لا معنى للتخصيص والنفوي وردّ بانه يجوز ان يكون لقصد
النفوي انشاء انه على رجاء الاخبار عن ارادة الله تعالى اذ من يرجو ان يتم عليه ولا
يخيب سعيه وهو يجتهد بافتى وسعه مخبر فانه من المهام الى انه لا يعتمد
على ما لم يقع ومرضوف موجد بل يسال الله تعالى النفع به ولا بعد ان يقال ان
الواو للاستئناف وانما قدم المتبدد اليه لانه ذكر فيما سلف افعالا
بلفظ الماضي وفي اللغت ورلت واصفت وثقت وبلفظ المضارع
فعلا منفيا وهو لم ايالغ فلو اخر المتبدد اليه مخ ذكر الفعل بلفظ
الماضي لتوهم كونه معطوفا على الافعال الماضية فيكون مدحوا لها والمعنى
عليه وحيث ذكر بلفظ المضارع يتوهم كونه معطوفا على المضارع وهو ايالغ
وهو منكر المقصود او على الافعال الماضية فلا يناسب الافعال وليس المعنى
الكسر حالا في الجمل الاسمية فانها بتغيير المناسبة للافعال وليس المعنى
عليه ايضا على ايها حال من سمع به بمعنى المجموع والمعنى ان السامع يقال
الاسماع به كائنا من فصله والحال مبين لهيئة المفعول والعامل فيها اسال
وليس فيه تقدم ما في حيز المصدر عليها ولو جعل الجار والمجرور
مفعول الكتب مضمرا نحو ان ينتفع به كاملا منهم لم يبعد او الاستعانة في
وقوع الجار والمجرور مفعولا كاملا يستبعد كونه مبتدى وهو ارتفاعا لي
من الناس مرفوعا اعنا قال سيد المحققين في حواشي الكشاف في
الاولى ان يحعل مضمون الجار والمجرور مبتدى على معنى وبعض الناس
او بعض منهم مرتفق بما ذكرنا قال ولا استبعاد في وقوع الظرف
شاملا ومعناه مبتدى برتبديل الى كقولك ٥٥٥ الهاشمي
فمنهم لتوت لا تراه ولعضمة مما قلت وضم حبل الحاجب

وبعض السامع منهم وهذا
اسهل وابلغ والاول يلزم
ان يكون احد معطوفي
ليست عن محله الطويل
والاخر من الكامل ليس
مزاحة الفاصل
ليست عن مقتضى سمع جيل وهذا والحاسد بدون فاصل

Imam Muhammad ibn Saud Islamic University

وجب قابل العطف سمع ما هو مسدى اعني بعضهم ومثله ذكر الشيخ في شرح الكشاف
والشيخ اشار الى كلام في شرح قوله في البديع عدد من فنون البديع غواض غواضيم
واشار العلامة في الكشاف في تفسير قوله تعالى قال رب ارني قوله عطف
اما على جملة وهي حبي وسل عليه اعلم ان الواو العطف على الاعتراض عند مذهب
من يجوز وقوعه اخر الكلام وكون الاعتراض غير
بخلاف عطف الانشاء على الاخبار فانه لا سبيل اصلا وغير الشيخ على ما شرح به
وبحث الفاضل الوصل وهو باطل فساد جها نقل عنه ان هذا التحقيق ليس
ان يكون انا اسال والا لم يكن الاعتراض وان سلم فلا نسلم ان المعطوف عليه هو حبي او حبي لم
في جعل الجملة اعتراضا جاز نص عليه العلامة الزمخشري في سورة نوح عليه السلام
ومثله بقولك زيد نور في الصلوة وصل في المسجد واستلام عطفها
على الحال كما مر انشائية كالمعطوف عليه وصحح عطف الانشائية
على الخبرية وقوعها حالا ساوك كما سبع خبرا كذلك وصحح الشيخ ان قول
ابي النجم اعطى واشرى حال من الضمير المستتر في قوله اني عند تقدير القول وان سلم ان المعطوف عليه
هو حبي لم يجز ان يكون هو حبي معطوفا على ولي لكان محله الرفع والمجرور
في عطف الانشاء على الخبر فيها الى محل اعراب كما عرفت وان سلم انه معطوف
على هو حبي وان جملة هو حبي ليست معطوفة على ولي لكن ذلك لا يلزم ما ذكر في عطف
الانشاء على الاخبار لو كان هو حبي جملة اخبارية وهو ممنوع لم لا يجوز ان يكون
انشائية وكثير ايا سمع الجمل الخبرية به انشائية كما مر في بعت واشتريت
واجيب عن هذا بان الاصل في الجمل هو الاخبار كما سبق الاسمية وان نقلها الى
الانشائية قليل وايضا نعوذ الكلام وعطف هو حبي على ما قبله عان جميع ما قبله
اخبار الا ان يحمل على الاعتراض وهو فيه ادخل في القبول منه ونعم الوكيل
لكن يرد كون الكلام وان سلم فهو ان تقدير المبتدء في خبر الوكيل اي
وهو نعم الوكيل اي مقول في حقه ذلك فيكون نعم الوكيل جملة اسمية منقولة عن

وشيات الفم اشاره
مرارة ترخ المثل ذلك
لمعنى من لقول ان عن
ان اسناس النطق لقوله
تعالون من ١٢ ١٢

وهو جواز وقوع
الانشاء الواقع عقيب
الاخبار عند
بعض ٩

نعم الوكيل عالي
التحقيق ربما عطف
الاخبار على
الانشاء
وكذا العكس
فتدبر
فافهم

حيث قال ليعطه

Copyright © King Saud University

انشائية وهذا إنما يوجب كون الجملة انشائية على ما لو وقعت ابتداء كلام
وهو خلاف المختار الثاني في الانشائية انه الواقعة خبرا لا يلزم الا ان تكون مع الوكل جملة
انشائية خبرها انشائية وحينئذ انشائيتها والقياس على الانشائية التي خبرها مفرد مختص
بالاستفهام نحو ان زيدا وكم رجلا عندك مع انها خبرية وانما الانشائية بهما انما
يدخل في الحقيقة على النسبة بين المبتدأ والخبر المقدر راجعا الى الخبر وحده فان المعنى
ان زيدا في الدار ام في السوق والمقدر وحده مع الجملة المتضمنة للاستفهام ولهذا
لما وجب كما في قولك زيدا ابن هو وامتنع ما عن صدره فوقعت الانشائية خبرا امتنعت
انشائية مجموع هذه الجملة الانشائية الى خبرها انشائية بهذا القياس على الانشائية
التي خبرها مفرد مختص بالاستفهام نحو ان زيدا وكم رجلا عندك مع انها خبرية
عطف الانشائي على الاخبار لئن جبني مفرحا حملا وأخاجه الى جنبه يعني يحبني ويكفيني
كما في الكشاف وكذا نعم الوكيل بتأويل يقول في حقه نعم الوكيل فهو انشاء مقدر وان
سلم انه يعني يحبني ويكفيني وان انا وويل في نعم الوكيل ولا يمنع اشتماله عطف
الانشائي على الاخباري كما مر فتظهر الجزم بانه عطف او بانه على اجتبى
الشمس وبانه على المقدر من عطف الانشائي على الاخباري لما مر وكذا ما سمعي وكذا ما الشرطية يشعر
كلام مر اشتمال عطف الانشائي على الاخباري مطلقا **قوله** رتب المحشي الخ الترتيب
في اللغة جعل كل شيء في مرتبته وفي العرف جعل الاشياء الكثيرة بحيث يطلق عليها اسم
الواحد ويكون لبعضها نسبة الى البعض بالتقدم والتأخير وربما يعبر بما يراد شيء
فعيب شيء فباي معنى فسر ايتعذر بحسب الظاهر تعالى فالوجه ان يعمم الترتيب
معنى الاشتمال والمراد اشتمال الكل على الاجزاء اما الخطبة فلا اعداد بخروجها
لان العرض بيان ان المقصد مترتب على الامور الاربعة فلا يرد ان كونه
ليس مرتبا على الامور الاربعة فيطل عليها وعلى الخطبة ايضا **قوله** وان كان
مقصودا بالذات بيان الخطبة والمقدمة لا المقدمة فقط **قوله**
ان المذكور فيه ظاهرا تعليل للترتيب والاظهر الاخصر ان يقال المعلوم ان
ما الكلامية موصل للمبهم يسعى بعده عليها وما تكون العرض منه الاخبار عن الخطبة
وفي ذيله المراد يسعى ايضا تقديمه على ما تكون الغرض منه الاخبار عن المقصد

المعنى وهو يسعى بعده على الفن الثالث لما هو معلوم وكل منها والاحسن ان يحمل
تعليل المصنف المترتب على الاربعة وذكر القصر معهوم مترتب عليها اذ لو كان
ثم امر آخر كان ايضا مما يترتب على شيء او يترتب عليه شيء **قوله** كما سيأتي
ان شاء الله تعالى حصر في خمسة انها من الفن الثالث استند الى ما ذكره
المصنف في الايضاح **قوله** وما انجر كالمة الخ الذي انجر اليه كلامه هو قوله الملخص
وما يجر به من الاول علم المعاني وما تحترز به عن تعقيد المعنوي علم البيان
وما تعرف به وجوه التحسين علم البديع ولما تعذر كون هذا الامر مرفوعا
ظاهر المعنى المقصود كانه بالنظر الى كون هذا الامر مرفوعا ظاهر فعنى طريق عروضه
فان قيل فيكون الفن الاول باعتبار كونه اشارة الى علم المعاني مبتدأ وعلم المعاني
مبتدأ ثان وعلم المعاني عليه وكذا الفن الثاني والثالث اجيب بان الفن الاول
مثلا اشارة الى ما ذكر او اعم مما حرر به عن الخطابي وزاد به المعنى اي اجه
وكذا اخواه الا ان ذكر سابقا ان الذي حرر به عن الخطابي وزاده المعنى
المراد هو علم المعاني فلو جعل الفن مثلا اشارة الى ما حرر به عن الخطابي
وزاده المراد يكون حمل علم المعاني عليه مكررا اذ الساعي العاقل اذا
تقول لما ذكر المقدمة في الفن الثاني والثالث افاد ان الساعي فيهما قطع
ذلك في الفن الاول ايضا فتأمل **قوله** المفنون الدلالة في كذا وقد يجاب عن اصل
الاعتراض بان علم المعاني ليس محمولا على الفن الاول بل صفة له او بدل منه
على حذف مبتدأ او حبر اي هذا الفن الاول علم المعاني او الفن الاول
علم المعاني هذا **قوله** لما سعى ان سعى الى الحاجة الخ الحاجة كل منها
تابع لاغراض كما يجيء تعالى ورضوان مرادفه اكبر **قوله** ما يحترز
مرجعه الحيثية يعني ما تقوله عنها لما سبق ظاهرا بعدها وهي ان كلا
منها بالنظر الى ما بعدها من على وكذا الشيء فيكون لفظ المقدمة في معدمة العلم
ومعدمة الكتاب حقيقة اصطلاحية المتحقق الوضع ثانيا وامرا بالاصطلاح ويحمل ان يراد بها ما يشمل مجازه فيها وتوضيح كلام الفاضل
جيث قال المقدمة الجاعة التي يعدم المدرس مرقدم معنى يعدم ولذا استعمل اول

Cambridge King's College

قال عصام الدين وسوقه الاولى ان لا بد ان يراد بها هنا ما يطلق عليه لفظ الفصاحة او يكون من استعمال المشترك
واكثر من معنى والا فالخواص الاخبار عنها بقوله يوصف بها الخ

ولا يخفى ان هذا كلام الجمهور ما سوى الظاهرية والامامية فانهم يقولون ان الفصاحة لا تكون الا للكلام وقد مر تحقيقه

والاصطلاح الى الاصطلاح جديد **قوله** وهو في الاصل اي الوضع يعني قبل العلم بالوضع

والاباءة ظهور الشيء وانفكاكه عما يغشاه فيقال ابى اللبن اذا ظهر الماء على وجهه وابى الفرس اذا ظهر عرقه على جلده وابى الرجل اذا ظهر عليه اثر الانقباض من الغضب وابى الضيم اذا انف منه وابى الطعام اذا كرهه وابى الشيء اذا امتنع من قبوله وابى الله كذا اذا حكم به وقضى وابى الله ان يكون كذا اذا اراده وقضى به وابى الله ان يقبل توبة العاصي اذا حكم بذلك وقضى به وابى الله ان يغفر للكافر اذا حكم بذلك وقضى به وابى الله ان يدخل الجنة الا المؤمن اذا حكم بذلك وقضى به وابى الله ان يدخل النار الا ال

Copyright © King Saud University

Copyright © King Saud University

Copyright © King Saud University

الم اعهد اليكم يا بني آدم ان لا تعبدوا الشيطان ان هذا لهو العدو المبين وان اعبدوني هذا صراط مستقيم ولقد اضل منكم جبلا كثيرا افلم تكونوا تعقلون هذه جهنم التي كنتم توعدون اصلوها اليوم بما كنتم تكفرون اليوم نختم على افواههم وتكلمنا ايديهم وتشهد ارجلهم بما كانوا يكسبون

الم اعهد اليكم يا بني آدم ان لا تعبدوا الشيطان ان هذا لهو العدو المبين وان اعبدوني هذا صراط مستقيم ولقد اضل منكم جبلا كثيرا افلم تكونوا تعقلون هذه جهنم التي كنتم توعدون اصلوها اليوم بما كنتم تكفرون اليوم نختم على افواههم وتكلمنا ايديهم وتشهد ارجلهم بما كانوا يكسبون

وهي احد قطبي والرحا بين القطبين والرحى هي حجر وهي مرو وهم يرون غناء والرحى وهي ما عداها قوله على ان التفاعيل نثر الكلام ليس كذلك يعني انه لما تمام نسبة الكلام المركبات الناقصة وقد اشترط في فصاحة الكلام فصاحة كلماته لم يمكن ان يوجد كلام فصيح بدون فصاحة الكلمات بخلاف من فسر الكلام بالمركب التام فانه يجيز خلو الكلام عنه في فصاحة الكلام وفسادها التنافر وهو تتابع الحروف التي يشق النطق بها لبعدها عن الطبع والتقعر هو التعمق في تكلف الشيء والتقعر على تفسيرهن التنافر اكثر منها على تفسير غيره كذا قيل وفيه نظر فانه يشمل تنافر اللفظ الفصيح ما لا يكون كذلك لما عرف من الامور المخلة بالفصاحة والمركب الناقص عند من فسر الكلام بالمركب التام داخل في المفرد وقد اعتبر في فصاحة الخلوص عن كل واحد من تنافر الحروف والغرابة وهي كما قال ابن عباس رضي الله عنهما ما لا يدري ما هو الا من يعرف لغة العرب وقد اكثر اشتمال على كلمات غير فصيحة حتى انها على واحدتها لم تكن فصيحة والاسعد ان يقال ان المراد الشق ان مدخلية استراطها على تقدير ان الكلام فيما ليس كذلك في عدم التفرقة بين الطويل والقصير اكثر مما في مدخلية اشتراطها على تقدير غيره لان المركب التام كان ما ليس بكلمة يحترز به عن القرآن كله وهو خلو اطرافه خلاف في خلو كلمة في الكلام بمعنى المركب التام فاذا اشترط في فصاحة الكلام فصاحة كلماته لم يكن ان يوصف بالفصاحة مع عدم فصاحة كلمة منه وهو ظاهر وبالعكس يجوز ان يخلو القرآن في الكلام بمعنى المركب التام عن بعض الالفاظ مع رعاية الفصاحة هذا الكلام وذكر هم الاستدراك فيه وتصريحهم بانه اخذ الرئيس الاعتراض عدم شمول الكلام الطويل مع انه ليس كذلك بين ان هذا كلامان او ما في حكمهما اعتبر استيناف اخراهما الى الاخر اقيل لو اخذ ان يعلم من كلامهم ان فصاحة المركب التام او المركب مطلقا شرط في فصاحة كلماته وانها اذا كان عدم فصاحة مسماة كالسورة والقرآن فلم يعلم انه شرط في فصاحة مثل هذا الكلام وفصاحة كل كلام اذ كل كلام منه فلي اشتراط فصاحة قوله

وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها ان الله لغفور رحيم ولو يؤاخذ الله الناس بظلمهم ما ترك على ظهرها من دابة ولكن يؤخرهم الى اجل مسمى فاذا جاء اجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون وما اصابكم من مصيبة فبما كسبت ايديكم ويعفو عن كثير ويعلم الذين يجادلون في آياتنا ما لهم من محيص فما اوتيتم من شيء فمتاع الحياة الدنيا وما عند الله خير وابقى للذين آمنوا وعلى ربهم يتوكلون والذين يجتنبون كبائر الاثم والفواحش واذا ما غضبوا هم يغفرون والذين استجابوا لربهم واقاموا الصلوة وامرهم شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون وجزاء سيئة سيئة مثلها فمن عفا واصلح فاجره على الله انه لا يحب الظالمين ولمن انتصر بعد ظلمه فاولئك ما عليهم من سبيل انما السبيل على الذين يظلمون الناس ويبغون في الارض بغير الحق اولئك لهم عذاب اليم ولمن صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الامور ومن يضلل فما له من ولي من بعده وترى الظالمين لما رأوا العذاب يقولون هل الى مرد من سبيل وتراهم يعرضون عليها خاشعين من الذل ينظرون من طرف خفي وقال الذين آمنوا ان الخاسرين الذين خسروا انفسهم واهليهم يوم القيامة الا ان الظالمين في عذاب مقيم وما كان لهم من اولياء ينصرونهم من دون الله ومن يضلل الله فما له من سبيل استجيبوا لربكم من قبل ان يأتي يوم لا مرد له من الله ما لكم من ملجأ يومئذ وما لكم من نكير فان اعرضوا فما ارسلناك عليهم حفيظا ان عليك الا البلاغ وانا اذا اذقنا الانسان منا رحمة فرح بها وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم فان الانسان كفور لله ملك السموات والارض يخلق ما يشاء يهب لمن يشاء اناثا ويهب لمن يشاء الذكور او يزوجهم ذكرانا واناثا ويجعل من يشاء عقيما انه عليم قدير وما كان لبشر ان يكلمه الله الا وحيا او من وراء حجاب او يرسل رسولا فيوحي باذنه ما يشاء انه علي حكيم وكذلك اوحينا اليك روحا من امرنا ما كنت تدري ما الكتاب ولا الايمان ولكن جعلناه نورا نهدي به من نشاء من عبادنا وانك لتهدي الى صراط مستقيم صراط الله الذي له ما في السموات وما في الارض الا الى الله تصير الامور

وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها ان الله لغفور رحيم ولو يؤاخذ الله الناس بظلمهم ما ترك على ظهرها من دابة ولكن يؤخرهم الى اجل مسمى فاذا جاء اجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون وما اصابكم من مصيبة فبما كسبت ايديكم ويعفو عن كثير ويعلم الذين يجادلون في آياتنا ما لهم من محيص فما اوتيتم من شيء فمتاع الحياة الدنيا وما عند الله خير وابقى للذين آمنوا وعلى ربهم يتوكلون والذين يجتنبون كبائر الاثم والفواحش واذا ما غضبوا هم يغفرون والذين استجابوا لربهم واقاموا الصلوة وامرهم شورى بينهم ومما رزقناهم ينفقون والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون وجزاء سيئة سيئة مثلها فمن عفا واصلح فاجره على الله انه لا يحب الظالمين ولمن انتصر بعد ظلمه فاولئك ما عليهم من سبيل انما السبيل على الذين يظلمون الناس ويبغون في الارض بغير الحق اولئك لهم عذاب اليم ولمن صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الامور ومن يضلل فما له من ولي من بعده وترى الظالمين لما رأوا العذاب يقولون هل الى مرد من سبيل وتراهم يعرضون عليها خاشعين من الذل ينظرون من طرف خفي وقال الذين آمنوا ان الخاسرين الذين خسروا انفسهم واهليهم يوم القيامة الا ان الظالمين في عذاب مقيم وما كان لهم من اولياء ينصرونهم من دون الله ومن يضلل الله فما له من سبيل استجيبوا لربكم من قبل ان يأتي يوم لا مرد له من الله ما لكم من ملجأ يومئذ وما لكم من نكير فان اعرضوا فما ارسلناك عليهم حفيظا ان عليك الا البلاغ وانا اذا اذقنا الانسان منا رحمة فرح بها وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم فان الانسان كفور لله ملك السموات والارض يخلق ما يشاء يهب لمن يشاء اناثا ويهب لمن يشاء الذكور او يزوجهم ذكرانا واناثا ويجعل من يشاء عقيما انه عليم قدير وما كان لبشر ان يكلمه الله الا وحيا او من وراء حجاب او يرسل رسولا فيوحي باذنه ما يشاء انه علي حكيم وكذلك اوحينا اليك روحا من امرنا ما كنت تدري ما الكتاب ولا الايمان ولكن جعلناه نورا نهدي به من نشاء من عبادنا وانك لتهدي الى صراط مستقيم صراط الله الذي له ما في السموات وما في الارض الا الى الله تصير الامور

كالسورة والقرآن بدليل قوله المصدر ما سمي ان البلاغة في الكلام لها طرفان اعلى وهو حد الاعجاز وان مرتبة الاعجاز انما تكون في تلك الامة على ما قرر حواله وح تعلم مما ذكر واشتراط فصاحة السورة والقرآن تأمل قوله والقياس على الكلام الغير أنه جوز وصف الكلام الطويل بالفصاحة وان لم يكن كل كلامه فصيحة قائما على وصفه العربية مع كون بعض كلامه غير عربي كما وصف تعالى القرآن بكونه عربيا بقوله انا انزلناه قرانا عربيا فان ضمير انزلناه القرآن حين اشتماله على كلمات غير عربية كالاستبرق والسجيل والمشكوة والقسطاس او هذه كالمشكاة وهذا التعاطف يدل ان وقوع غير العربي في القرآن لم يسلب عربيته والنظر ايضا يدل على ذلك لانا نرى كون كلمات فيه غير عربية ولو سلم كونها غير عربية والنظر ايضا يدل على ذلك لانا نرى كون كلمات فيه غير عربية ولو سلم كونها غير عربية بل هي مما اتفقت فيه اللغتان كالقسطاس والتنور ولو سلم انه عربي لكن قد اعتبر الاغلب او الاعم الغالب في اطلاق غير عربي على كلام اقل واما ما يقال ان الاعجاز في الكلام الفصيح لان فصاحة الكلمة شرط في فصاحة الكلام وعسره ليست شرطا في عسره فلا يخفى ما فيه من تسليم عدم عسر الكلمات بخلاف الكلام

الفصاحة القرآن اذ الفصاحة انما هي باعتبار الكلام العربي والكلمات العربية كما أشار إليه قوله في الشرح في معنى الفصاحة انها كون اللفظ كثير الاستعمال على ألسنة العرب الموثوق بعربيتهم واذا كان اللفظ غريبا خرج عن الفصاحة لقلة استعماله كما في العرب فكيف لا يخرج المعدوم استعماله عندهم عنها أقول يعني كونها بحيثية باعتبار الاصل لكن العرب باعتبار استعمال كلامهم وكثرة استعمالها عندهم تصدق عليها انها كثيرة الاستعمال على ألسنة العرب الموثوق بعربيتهم كذا قيل استعمال العرب ايا هما في كونها في الاصل غيرا وضدا فهم قال قد صرح في الشرح بانه قد يرد بمعنى الحلال بالفصاحة مانع التشبيه نصر اللفظ فصيحا كضبر وبه يظهر لم لا يجوز ان يكون الم اعهد كذلك حتى يصح اسماعه على السائل اجيب بان كلامهم هنا الزامي على هذا المتوهم ورد صرح هذا المتوهم بان الم اعهد غير فصيح فيرد عليه ما ذكر

وهي احد قطبي والرحا بين القطبين والرحى هي حجر وهي مرو وهم يرون غناء والرحى وهي ما عداها قوله على ان التفاعيل نثر الكلام ليس كذلك يعني انه لما تمام نسبة الكلام المركبات الناقصة وقد اشترط في فصاحة الكلام فصاحة كلماته لم يمكن ان يوجد كلام فصيح بدون فصاحة الكلمات بخلاف من فسر الكلام بالمركب التام فانه يجيز خلو الكلام عنه في فصاحة الكلام وفسادها التنافر وهو تتابع الحروف التي يشق النطق بها لبعدها عن الطبع والتقعر هو التعمق في تكلف الشيء والتقعر على تفسيرهن التنافر اكثر منها على تفسير غيره كذا قيل وفيه نظر فانه يشمل تنافر اللفظ الفصيح ما لا يكون كذلك لما عرف من الامور المخلة بالفصاحة والمركب الناقص عند من فسر الكلام بالمركب التام داخل في المفرد وقد اعتبر في فصاحة الخلوص عن كل واحد من تنافر الحروف والغرابة وهي كما قال ابن عباس رضي الله عنهما ما لا يدري ما هو الا من يعرف لغة العرب وقد اكثر اشتمال على كلمات غير فصيحة حتى انها على واحدتها لم تكن فصيحة والاسعد ان يقال ان المراد الشق ان مدخلية استراطها على تقدير ان الكلام فيما ليس كذلك في عدم التفرقة بين الطويل والقصير اكثر مما في مدخلية اشتراطها على تقدير غيره لان المركب التام كان ما ليس بكلمة يحترز به عن القرآن كله وهو خلو اطرافه خلاف في خلو كلمة في الكلام بمعنى المركب التام فاذا اشترط في فصاحة الكلام فصاحة كلماته لم يكن ان يوصف بالفصاحة مع عدم فصاحة كلمة منه وهو ظاهر وبالعكس يجوز ان يخلو القرآن في الكلام بمعنى المركب التام عن بعض الالفاظ مع رعاية الفصاحة هذا الكلام وذكر هم الاستدراك فيه وتصريحهم بانه اخذ الرئيس الاعتراض عدم شمول الكلام الطويل مع انه ليس كذلك بين ان هذا كلامان او ما في حكمهما اعتبر استيناف اخراهما الى الاخر اقيل لو اخذ ان يعلم من كلامهم ان فصاحة المركب التام او المركب مطلقا شرط في فصاحة كلماته وانها اذا كان عدم فصاحة مسماة كالسورة والقرآن فلم يعلم انه شرط في فصاحة مثل هذا الكلام وفصاحة كل كلام اذ كل كلام منه فلي اشتراط فصاحة قوله

قوله فظاهر عائد عليه وجه الظهور عن ظاهر وشانه وكذا انه لم يسلم الحكم بالاستدلال على
الكلام الفصيح بسلامته وجه وكذا قصيحه الذي هو واسطة بين اسراط فصاحة الكلمات في
فصاحة الكلام سواء سلم الكلام منها ليس بكلمة او غرابة تركيب الكلام عدم فصاحة

قوله فمجرد اشتمال القرآن على كلام عن فصيح لانه لازم ح اما على تفسير الكلام بما يتركب بكلمة فظ واما على تفسيره عن
بالمركب التام فلانه يشترط في فصاحة الكلام فصاحة كلماته فعدم فصاحة شيء منها يستلزم عدم فصاحة الكلام
واشتمال القرآن على كلام غير فصيح يخل على كلية غير فصيحة مع قطع النظر عن اشتراط فصاحة الكلمات في فصاحة الكلام
يعود الى شبهة الجهل او التحير الى الله تعالى انه ان لم يقدر على الفصيح يمتنع عجزه عن الفصيح لزم العجز وان قدر ولم يعلم تعالى انه عن فصيح
او ان الفصيح اولى من غيره لزم الجهل وان قدر وعلم ولم يفعل لزم النقص ولما كان نتيجة الجهل او درجته فيه آيق بحمل
انه لم يوجد الفصيح بدل عجز الفصيح مع قدرته عليه وعلمه بعدم فصاحته وبالاولية الفصيح على غيره لحكمة الله تعالى في ذلك
لانا نقول الظاهر ان حكمة في ذلك ان القرآن اما ائتي معجزة للنبي صلى الله عليه وآله وسلم والاعجاز انما هو بالبلاغة والفصاحة
على الفصيح واما الجملة في تفاوت المراتب والدرجات عن الفصاحة فيتعذر وجوه اظهار توسعة القدرة والتفنن
الذي هو مطلوب الطباع والاتيان بما هو مشتهى تفاوت الافهام قوله كون الكلمة وحشية في الشرح الوحشي منسوب
الى الوحش الذي هو الغفار استعير للافاظ التي لم يؤنس استعمالها وفي الغرابة كما يغايره مركب كلام
غير ظاهر المعنى عن معنى فيها كما ان تق حار ذكره لانه لازم لعدم أنس الطبع استعمالها وفي كون الكلمة عن شروط الاستعمال فكانه اشارة بمعنى الغرابة الى ان الوحشية الى افاده اعادة معناها وانهم مما مر ان قوله
ويجوز فيه ذكر اللوازم او بقرائن اعتبار عدم ظهور المعنى فيها ليس بمستفاد ان هذا الكلام المنقول بكل الامر في
موضع اخر كما قال في الايضاح الغرابة ان يكون الكلمة وحشية بالنظر بمعناها الا انه لم يرد على هذا ويرد على الاول
انه لا حاجة الى ذكره في التعريف لما قوله غير ما يتبادر عند الاستعمال عنه ان الظاهر ان عدم انس الاستعمال يوجب غير مانوس
الاستعمال مع كونه ظاهر المعنى والمعنى الثاني يمكن ان يدعى ان المذكور حد غريب الاسم ويكون كل منهما معتبرا في ماهيته
الغرابة بحسب الاصطلاح والا فمن وكوها او اصناع تركيب الماهية حرام من منشاء بين لو ثبت فلا ما هو في الماهيات
الحقيقية دون الاعتبارية كانها نحن فيه الا انه يحتمل ان يجاب اقتصار المصنف في الايضاح على اعتبار عدم ظهور المعنى
قوله اي الفاظ الطلاق المرتبة على الالف فيما مر من الطلاق المقيد على المطلق كما مر ايها الله تعالى قوله اي مدققا مقولا بسرعة ممحا
ناظرا موافقا لما في الصحاح الرجل دقة في الحاجبين وطول وترجح المرأة حاجبها دقتهما وطولهما وفي الناس الراجح دقة
اجانبه واستقواسه وتباعد ما بينهما عتاب في مدح الى صلعم تعتبين دعجاوين مرجحا حاجبها أرجح لمشوق اللون حظ كاتبه

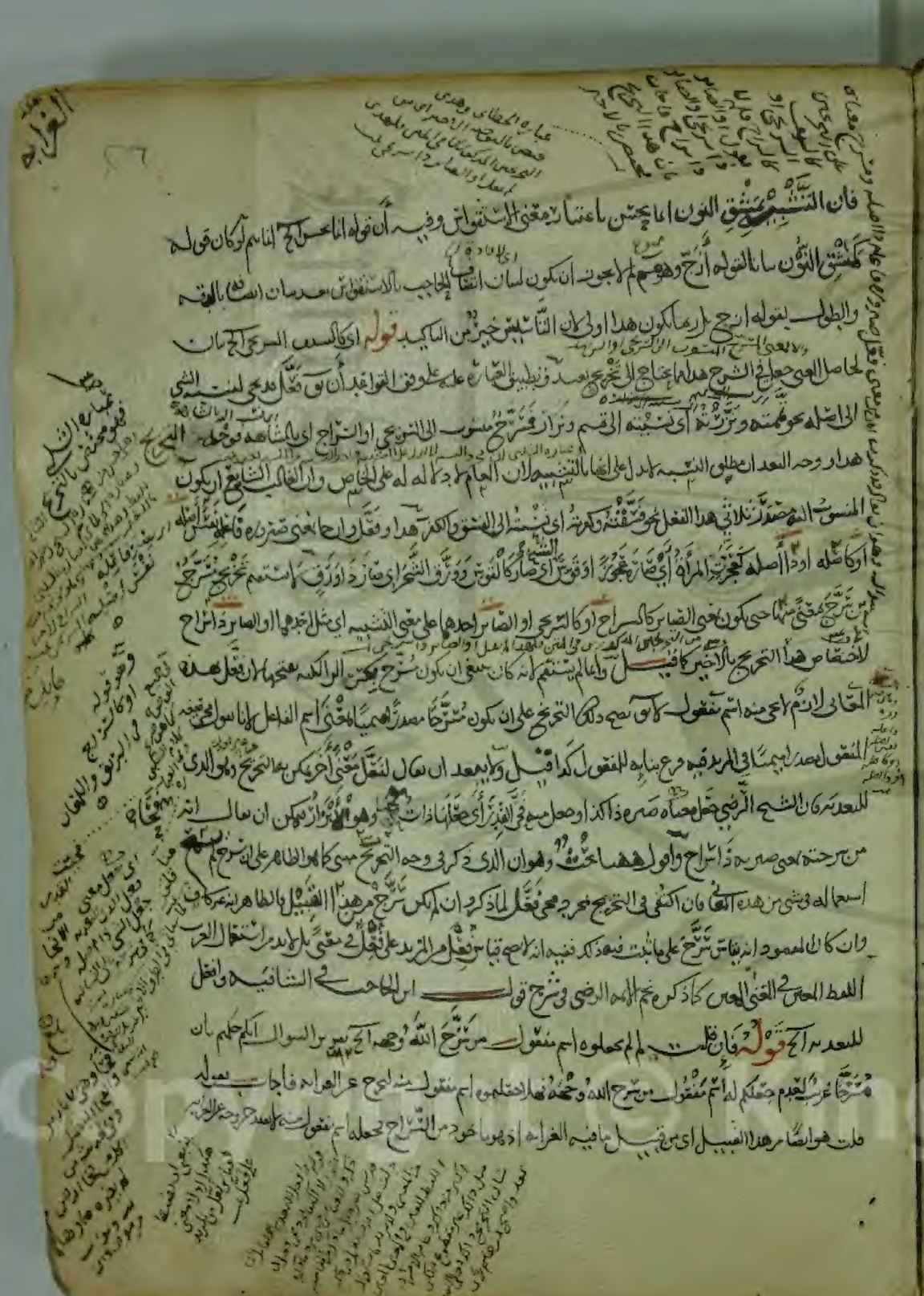

فان التشبيه يشوق اللون اما يحسن باعتبار معنى الاستقواس وفيه أن قوله اما يحسن الخ لم يسم لو كان قوله
كمشوق اللون ساقا لقوله أرجح وهو هم لا يجوز ان يكون لسان الثقيف الحاجب بالاستقواس عدم ان الاشارة بالقوة
والبطلان بقوله ارجح لا يمكن هذا اولى لان التاسيس خير من التاكيد قوله اي كالسيف السريع الخ بيان
لحاصل المعنى جعل في الشرح هذا احتياجا الى التخريج بعد وتطبيق العبارة عليه على وفق القواعد أن تفعل قد يجيء لنسبة الشيء
الى اصله نحو مكنته وتوزته اي نسبته الى القسم وتوار فترجح منسوب الى التوجي او التراح اي بالشاهد فوجه التوجيح
هذا ووجه البعد ان طلق التنبيه يدل على انها للتنبيه لان العام لا دلالة له على الخاص وان الغالب الشائع ان يكون
المنسوب اليه مجردا عن تلك التاء كما هذا وقال ارجحني ضربه اي نسبته الى الضرب والكثرة هذا وقال ارجحني ضربه فانه يدل على اصله
او كاصله او ذا أصله كجرت المرأة اي صارت مجورا او قوس اي صار كالقوس وورز الشعر اي صار ورزا استعمل مخرج مشرج
من ترجح جعل منها حتى يكون بمعنى الصار كالسراح او كالسرحي او الصار احدهما على معنى التشبيه اي مثل احدهما او الصار ذا السراح
لاختصاص هذا التخريج بالاخير كما قيل والعالم يستلزم لانه كان معنى ان يكون مشرجا يكون الرالكة بمعناها ان فعل هذا
المعاني لازم اجي منه اسم مفعول كما سيصرح بذلك التخريج على ان يكون مشرجا مصدرا ميميا بمعنى اسم الفاعل او انا سوى بين صيغة
المفعول مصدرا ميميا في المزيد فيه وفي مبناه للمفعول كما قيل وابعد ان يقال لفعل معنى آخر يكون به التخريج وهو الذي
للبعد كان الشيخ الرضي حمل مصاه صمر ذاكذا وحمل مسمع في الفبر أي صار ذا ذات وهو أن يكون ان يقال انه
من سرحته اي صيرته ذا سراح وأول فهما بحث وهو ان الذي ذكر في وجه التخريج معنى كما هو الظاهر على ان شرح لم
اسمعه له وشيء من هذه المعاني فان الكشي في التخريج لم يجرد معنى فعل لما ذكر وان لم يكن شرح مرهف القبيل والظاهر انه عرف
وان كان المقصود انه يقاس شرح على ما ثبت فيه ذكر فنقول انه لا يصح قياس فعل في فعل على معنى بل المدار استعمال العرب
اللفظ الحسن في المعنى المعين كما ذكر نجم الائمة الرضي وشرح قول الحاجب في الشافية وافعل
للبعد الخ قوله فان قلت لم لم يجعلوه اسم مفعول من شرح الله وجهه الخ بيان لسؤال تقديره لم حكم بان
مشرحا غريب لعدم جعلهم له اسم مفعول من شرح الله وجهه فاجاب بقوله
قلت هو ايضا مرهف القبيل اي من قبيل ما فيه الغرابة اذ هو ما هو من التشريح فجعله اسم مفعول منه لبعد حروفه عن الاذهان

وقد يعزز السؤال بما يكون مرجحا للمرجح وجهين وقد وجه ثالث محتمل وهو جعله اسم مفعول من شرح الله وجهه فلم يتذكر ونقرر الجواب

ان جعله اسم مفعول من شرح الله وجهه ليس وجها كما لا يخفى لان شرح الله ماخوذ من الشراح فهو مثل مشرح هو اصلا

من هذا القبيل وطئه للجواب ايضرح ما ينفرج علته ومحط الجواب هو الاخذ من الشراح وكان تقرير الجواب بانه اصلح شرح

مضرح من شرح الله وجهه لان شرح الله وجهه من قبيل الغرائر لانه ماخوذ من الشراح والغرض ان يصلح للتشريح منه لان المقصود من

ذكر وجه التشريح للغة عربية ان يظهر معناها وتتضح كما انه على قول المصنف اي كالسيف الشرحي او كالشراح وهذا العرض

انما يتحقق اذا اخرج تلك اللغة مرادفه ماوشه ظاهرا غريبه وقد يوجد في بعض النسخ اوالى ضاهما كان اذ وهو محتمل ان يكون

الاول اجوابا على السؤال على القرب الاول والثاني على الثاني ويحتمل ان يكون كل منهما جوابا على السؤال على كل من التقريرين وتقرير

الاول ان شرح الله من هذا القبيل اي من قبيل غريب يحتاج الى الجد التوجيهين لا على التعيين فلا يفيد حمله اسم مفعول منه خروجه عن الجواب

والاصلح للتشريح منشرح منه لما ذكرنا من ان الغريب الاصلح للتشريح منه وتقرير الثاني انه غريب مخرج من الشراح على التعيين

فلا عار بين الجوابين الا التعيين وعدمه وقد يوجد في بعض النسخ احتمال ان يكون منشرحا مأخوذا من الشراح وان يكون

من هذا القبيل الا ان الاصلية هذا وتصريح الامام المرزوقي هو قوله ومنه قيل شرح الله وجهه ويعلم من قول المرزوقي ان الشرحي منسوب

الى الشراح خلافا لما نسب الى قنبر والمعنى منسوب الى مقعر الشراح فانه صغر على شريح ثم حذف ياء النسبة عن الالف

في النسبة وقلبت ياء التصغير وجوز ان يكون صغر شراح على شريح تصغير الترخيم بان حذف الالف منه وصغر وقوله

ويجوز ان يكون وصف الى آخره ظاهره انه معطوف على منسوب ولم يظهر في وجه العطف ان كان منسوبا الى الشراح المعروف او لا يكون

انما التخصص كشريح اسم للقبة اقول ها هنا بحث وهو انه لم يعلم مما تبين من قول المصنف في بيان معنى شرحا

اي كالسيف الشرحي او كالشراح انه اسم مفعول مما او انه ليس اسم مفعول اصلا حتى يترتب عليه هذا السؤال

والله على القول بثبوت شرح الله وجهه ان كان غريبا حتما ان يكون اسم مفعول منه لان شرحه بمعنى شبه الى الشرحي

او الشراح بالمد فان هذا غريب غير مشهور وان كان عربيا الا انه مسموع والاشك انه اذا احتمل الغرض حمله

على مفعول مما شرح وجه المصير اليه وح لا يتطبق الجواب ظاهرا على السؤال وجعل المقصود من السؤال الخروج من الغرابة

com

بل كل المحمل ويطبق الجواب عليه بعدم افاده وكل مخالف للخط والاولى بحط في بالي في تقرير هذا السؤال

والجواب ان المصنف لما فسر مشرحا بقوله اي كالشرحي او كالشراح ومشرحا جاء لشكلانه اسم مفعول من شرح والمعنى الموضوع له

اسم المفعول ان يكون وصفه طرفا وقع عليه مصدره كالمضروب او مفعوله كالمقتول او مرفوعا عليه الفعل المظهر مرفوعا عليه التعظيم فحق شرح ان يكون معنى موضوعا له

التشريح اعني كالسيف الشرحي او كالشراح فهم منه انه لم يحمله على انه اسم مفعول من شرح الله وجهه معنى بحسب حسنه فانه لو حمل اسم مفعول منه

لم يكن معناه الا ايقاع موضوعا وقوع التشريح اي التحسين عليه وهو ادخل في التقصير لقوله كالسيف الشرحي او الشراح فهو اولى بان يكون تاويل

فعول لم يحمله اسم مفعول اي لم يحمل اسم مفعول من شرح الله وجهه كما ذكر المعنى حتى يكون على معناه الموضوع له مرفوعا عليه التعظيم فاحفظ

وقوله على التعليل فاحفظ انه لا يمكن جعله اسم مفعول منه لان شرح الله غريب فمعناه الخفي حتى يحتاج الى التشريح والتوضيح

وقوله في بعيرة حسنة وبحيرة الماء هو سان لجامل الحق والحاصل ان السائل لما سأل اي شيء لم يحمله اسم مفعول من شرح الذي معناه

حسن وبين وحاصل الجواب ان شرح لم يوجد بمعنى بين وحسن او لبين وكان بمعناه التخييلي حتى يحمل اسم مفعول منه والمعنى لكن تتميم الكلام

في مطبق الجواب على احتمال الفتح واما تقرير السؤال بان الصفة منه ان التشريح وجعلها كالمسلم مدركها فهم الا سعى ان السائل ان دعى

ان شرح الله وجهه بمعنى حسنه لغة غير غريبة فكيف يرد هذا السؤال ان يكون وجها اقناعيا للتشريح فانه يحسن ان يكون مسرحا اسم

منقول منه لشرح عن الغرابة وان اراد انه غريب ويطبق للتشريح لم يصح الاقتصار في الجواب على قوله هو ايضا هذا القبيل

بل يحسن ان يجاب بان العرب ايضا للتشريح منه وبين وجه قوله اعني خلافا ومائت عن الواضع لما كان مخالفة القياس التصريفي

يستعمل على معان نحو عوراء وصمحاء كونه فصيحا وحامله في القرآن بلسان الله فلو جعل القياس على ظاهره وجعل مخالفة مطلقا سببا للاخلال بالفصاحة

لزم عدم فصاحة ما خالفه مطلقا وليس كذلك فان المخالف الذي يسمع عن العرب كذلك فصيح فشراش الفاعون الذي هو القياس

بانه مأمور عن الواضع يدخل فيه مثل قولهم ثوب مصوون وباب مقول فيه مخالفة القياس على خلاف ما ثبت عن الواضع وقد يجاب

على التفصيل لما يعرف في الكتب الا بالتصرف والاصح ما قيل في مران مخالفة القياس تعلم بالتتبع الا ان يدعى انه لا يرد في القياس التصريفي

ذكر الشواذ حين ذكره وان ذكرها فانما عنى على التفنيد وهو بعيد ولو قال المصنف لتسلم مرتبة الواضع لسلم من هذا

الحمد لله العلي الاجل تم على يد مسمى بعض الروايات الواجد الفرد القديم الاول وهو ان قد الادغام لفرده الشرف والاشتهار وكونه مطردا

قوله اسعد لكل واضع مفروض اقتضاه هنا على معنى الاشتهار وذكر في حاشيته الكشاف انه استعاره الشرف والاشتهار

الى ان وصف اللقب بالشرف ليس له كثير معنى وليس كذلك لانه يمكن ان يوصف اللقب بالشرف باعتبار مسمى لفظة تلك الشرفاء

قوله الثامن وجه الغرابة يعني مرجعه ابتداء الكراهة في الغرابة ودخولها فيها كما مال في الشرح الا ان الكراهة داخلة في الغرابة وذكر مدخول الجزء وهو تمت الخ لبيان ذلك أن الشيء قد يذكر فيها سبق وهو هنا

هنا مرجع الغرابة للمفسرة بالوحشية فيفهم منه ان تفسير الغرابة بالوحشية دخلاً في عدم الصحاح الذي ذكر الخلوص عن الكراهة في السمع وقد ذكر في الشرح ان مراد سام الوحشي الغريب الفصيح قال وسمي الوحشي الغليظ وهو ان يكون مع كونه غريب الاستعمال ثقيلاً على السمع لكونها على الدوق فعلم منه أن الكراهة في السمع وحشي ان الثقل على السمع وحش الكراهة فدخل الكراهة في السمع في الغرابة لكونها نوعاً من خربانها ولا حاجة الى ذكرها هنا لان الغرابة التي هي الكلي اذا اتصف افراد الكراهة التي هي جزئي لها ضرورة اتصاف افرادها الكلي لكن قوله مثل تمكاكم وافرنقعوا الا يلائم هذا الوجه كما لا يخفى على المتأمل في الشرح لظهور ان الجزئي اما من وصل تمكاكم وافرنقعوا او الخبيش والطلخ ويمكن ان يجاب عنه بان هذا تمثيل للوحشية مطلقاً على ان المثال لا يجب مطابقته لما مثل له وبوئيده قول بعضهم ان المقصد من الرد بيد بعي وعباءة الشرح اما من وصل الخ تأكيد لدخول وافاده اتساع الخلو وان جزئيا ما يكون الجزء مثلاً وقيل الكاف وليس الواو بمعنى

بيان دخول الكراهة في السمع بحسب الغرابة وتسليم دخول الوحشي في القسم الاول الا يلائمه انتهى واشار بقوله الخ الى ما

ورد بعض والقول بان البيت تحديد وصاحبه العرجي وحمل الخلوص من التنافر داخلاً في خلوه عن الكراهة في السمع بعد مشكل هذا وقد يقال مقتضى قولهم الناظم جمع الغرابة ليس لها سبب الا الغرابة فاذا اتصف الغرابة اتصف الكراهة

الشرح على ان ليس من الوحشي الغليظ وظاهر قوله في الشرح لظهور ان الجزئي اما من وصل تمكاكم وافرنقعوا او الخبيش والطلخ يمنعه ورد عليه ايضاً منع حضر الشب في الغرابة لجواز ان يكون الكراهة في السمع بسبب آخر كما قيل ان الكراهة في السمع وغيره ترجع الى الطيب النفس وعدم الطيب واجيب عن الاخير بان الكلام في الكراهة في السمع وورد عليه ايضاً ما سبق من عدم الفرق بينها وبين المسافر في الاستغناء عن ذكر الخلوص منها بالخلوص عن الغرابة

لا الى نفس اللفظ واما ان يرجع الى نفس اللفظ لغرابته واما ان يرجع الى نفسه لاشتماله على تركيب يثقل النطق منه

وكلام الحلخالي يدل على ان الكراهة في السمع قد تكون من جهة الغرابة لانها لا تكون الا من جهتها قلت الاولى ارجاعه الى اللفظ لاشتماله على تركيب يثقل النطق عنه ايضاً داخلة تحت الغرابة بتشديد الراء قول المصرح بالوحشية وان الوعر يسهل النطق عنه مراد سام الوحشي وينبغي ان يكون الكراهة في السمع زائداً لاجل عدم طيب النغم كما يدل عليه قوله فيما بعد دون النفس مع قطع النظر عن النغم قول وقيل ان الكراهة الخ حاصل هذا التوجيه ان الكراهة في السمع راجعة الى النفس والاوجه كما ذكر الخلوص عنها في التعريف وحاصل الشطر مع كون الكراهة في السمع لاجل عدم طيب النغم مستند الى ما ذكره المحكم الدماني بزعمه وليس هذا القول اشارة الى ما ذكره الحلخالي وانما اشطوط عليه كيف والحلخالي ذكر ان الكراهة قد ترجع الى نفس اللفظ والمذكور ها هنا عن صاحب هذا القول انه رجوعها الى نفس اللفظ وقد اطلعت على توجيه الشطر هذا الذي ذكره الشمني حاشية على بعض شروح الايضاح بحط قدم بعلك على الطي عدم الاطلاع قائلاً على كلام الشمني ولعل ذلك القول لبعض شراح الايضاح قول حال الصدر وحلوضه ويحتمل ان يكون صفة للخلوص اي الخلوص الكائن مع قصاحة كلماته ولعل الاحتمال الثاني اولى لان الاحتياج فيه الى تكلف في دفع ما يرد على الاول من لزوم كون الظرف لغواً حالاً مع تصريح النحاة بعدم جوازه ولا سيما ان المسار يريد بقوله قصاحة الكلمات ان يكون كل فصيح الكلمات او كل ما سيجيء فصاحة الكلمات ان يكون كل فصيح مشتملاً بالفعل على الخلوص وعلى قيد فصاحة الكلمات الا أن يكون بحيث يكون حالها على تقدير فصاحة الكلمات كذا ورد الله بتقدير اذا لم ينضم اليه بعيد فعال انه حاكم عن الامور المذكورة وفي حال فصاحة كل منها واذا انضم اليه بعيد فان له حالتين حالة فصاحة مع الضم وحالة عدم فصاحة مع عدمه ويصدق عليه ذلك في حال عدم الفصاحة باعتبار حالة الفصاحة وذكر انه لم يسمل بالفعل على ذلك في حال الخلوص وعلى قيد فصاحة الكلمات وهذا خلاف قول ابناء عبد الله الرحلي ان يقتفي عن الثنيتان مع عدم اضطراره حيث كان يقتفي العداله بارتكابها حال الاضطرار وتبرئه ان الواقع بعد مع في مثله مدفوع بتقدير حرف الجر كما نقول البيت هو الحذر اي مع الشغف وقد يعبر بشر طاخار جاً كما في قوله عداله الرحلي ايمان عن المهملة مع الاختيار وعلامة الاول انه لو حذف ما بعد مع مجرور لابتدأ وحذف المجرور هو الواقع بعد مع نحو قول البيت هو الشغف معي الحذر ان يخالف الثاني فانه لو حذف عداله الرحلي ما بعد مع لم يتم الكلام لكن مستقيماً على الاول بحسب اجتماع الحرمة بخلاف الثاني فانه كلي في حد ذاته حصول الشرط

Commercial use

قوله ان يكون الكلمات اى الكلمتان فصاعدا قوله وليس قرب الواو تحمل العطف وقرب اسم ليس وقرب خبرها وليس بمقبول حتى يلزم ان يكون فيه اسم ليس كذلك وخبرها معرفة لان القرب بمعنى المقاربة فالاضافة لفظية وكون اضافة المصدر معنويا فيما اذا كان باقيا على معناه الحقيقي وهو بان قرب ظرف اى ليس كائنا قرب فبرحرب او حمل على القلب كما في قولهم يكون مزاجها عسلا وماء على ان الامر كما روى عنه الرضي نحو في باب كان الاخوات تعرفه عن نكرة وفي حال الاختيار ايضا والله خير ومعناه التحضر والتاسف قوله والواو في الورى للحال يمكن ان يكون للعطف على المستكن في أمدحه لوجود الفصل بالضمير المنفول كذا قرر المحشي الاول لوجوه احدها ان الحال قيد لعامله نحو جاء زيد راكبا وقيد للوجه فينبغي ان يكون في الورى ايضا قيد للوجه وهو بعيد جدا ثانيها ان الحال قيد لعامله ولا يجوز ان يكون في الورى قيدا للمدح ثالثها ان الحال قيد للمدح وهو بعيد جدا لان الورى ايضا قيد للمدح فيلزم ان يكون الورى قيدا للمدح وانها معطوف عليه في المعنى وعلى الحالية لانهم ذكروا على سبيل القطع وثانيها انه على تقدير العطف يكون مدح الورى اجزاء المدح الشاعر وهو فاسد عليه وهو واضح انه قارح شان المدح بالنسبة الى ما اذا لم يدل الكلام على التوقف كما في تقدير الحالية ورد على المحشي الاول لا يوجد مدح الورى على مدح الشاعر وان الشرط النحوي ليس سببا حقيقيا فان النحاة لا يريدون به ما يحصل به الاقتضاء في الجملة ومدح الشاعر قد يكون مقتضيا لمدح الورى بان يشرع في عدة اوصاف الجميل ويوافقه في ذلك العدد فقط او المجلس والملزوم هو ان لا توجد مدح الورى بحيث يلزم من وجوده وجود مدح الشاعر والملزوم هو ان لا يوجد مدح الشاعر بحيث يلزم من عدمه عدم مدح الورى وكذا اقول وفيه نظر لان دلالة العبارة فيه على التوقف ظاهر انتهى في قصور اقتضاء المدح بالنسبة الى العالم بدل ظاهر العبارة فيه على التوقف على ان كون الشرط النحوي لا يلزم فيه توقف محل بحث ومن العجائب ان هذا العالم رد على الشارح عبد الحكيم في قوله تعالى ان اريد ان يخصصنا حيث قال الشارح في الشرح ثم ان التعليق بالشرط يقتضي اسما والمعلق هو قال اعني هذا العالم عدم الاقتضاء بطريق القطع مسلم لكن ان المتبادر في اللغة مثل ان قولك ان ضربت ضربت هو الشرط في جانبي الوجود والعدم ثم قول الشارح في بحث لو بعد قول المصنف مع القطع بانتفاء الشرط مسلم اسما الخ ظاهر في انتفاء الشرط فتامل في قوله انه يلزم على هذا العدم استدراك قول المصنف معلوم انعقادها انه يلزم على تقدير العطف اتحاد الشرط والجزاء فان العطوف على الجزاء اعني جديرا على اصله تقدم الجزاء والشرط مطلقا والجزاء مقيدا او دفع الاخران بان المعية تدل على عدم تراخي مدحهم عن مدحه وان تاخير العطف لاتم التعلق بالشرط وهو

والاذهب عليه ان اعتبار العطف انما يتم التعليق بالشرط بدفع الوجه الثاني ايضا قوله بدون محمد والجمع بين الحاء والهاء دفع لما توهمه ظاهر عبارة الايضاح حيث قال فان في قوله امدحه ثقلا لما بين الحاء والهاء من المسافرة قوله وفي النافع حروف منها انه لم يحصل التنافر بحرف كلمة واحدة ولهذا اعتدوا بسافر الكلمات والمراد بالحروف مجموع الحاء والهاء وغلبة الهاء من الحروف مع كونها اسهل لشبهها بالحروف قوله الفاضل عبد الحميد في زيادته وقوله الفاضل عبد القاهر وكتب الشيخ مشحونة بالنقل عنه جمع من الشعر والكلام وقاف فيها اقوالا الا انه حاصل ان القافية على الكلام كالقافية على الشعر والصاني كالوصر وبين الحالين بون بعيد قوله هذه القضية الاشارة هنا الى الخاص ذهنا بدلالة هذا السند عليها او الى الملك وسمي قضية لتضمنه الحرباتم الكمل قوله معاملة المدح بالذم يمكن الاعتذار عنها بانه اشار بذلك الى ان ذمه لا ينبغي ان يخطر ببال عاقل ولو على سبيل الشرطية والتعليق بل لو دعا الى ذكر مايدل على عدم الرضا عنه بالكلية لعرض لومة دون ذمه والاسعد ان يكون في قوله الاستاد غير هذا اريد اشاره الى انه اهمله بذلك الاعتبار حيث لم يعرض لومة دون ذمه واستعمال معنى اليد الى على الكلية في المدح وان كان شائعا لكن اليد هنا بمعنى المهملة في قوة نشر الحرية في اللوم لطافة حيث اشار الى انه يضيق صدره وانطلق لسانه بما يدل على الكلية في اللوم وان كان فيه لطافة ايضا مرجحة افادته توحده بالملام على جمع نافر بكل الناس فراى فيه نافرا كاملا ولا يلزم ان لا يكون سافر الا كمل منه حتى ينافي ما شبه الثاني دون الاول فلا يلزم ان لا يكون الثاني سافرا كاملا ولا يلزم ان لا يكون سافر الا كمل منه حتى ينافي ما شبه الثاني الامر موجب للسفر بمعنى السفر المصطلح بل بمعنى التفرد اللغوي وهو ذهاب الطبع واباية عن شيء ما كان للثقل المذكور او لغيره من الموانع قوله لا يلزم فيه توقف محل بحث ومن العجائب ان هذا العالم رد على الشارح عبد الحكيم في قوله تعالى ان اريد ان يخصصنا حيث قال الشارح في الشرح ثم ان التعليق بالشرط يقتضي اسما والمعلق هو قال اعني هذا العالم عدم الاقتضاء بطريق القطع مسلم لكن ان المتبادر في اللغة مثل ان قولك ان ضربت ضربت هو الشرط في جانبي الوجود والعدم ثم قول الشارح في بحث لو بعد قول المصنف مع القطع بانتفاء الشرط مسلم اسما الخ ظاهر في انتفاء الشرط فتامل في قوله انه يلزم على هذا العدم استدراك قول المصنف معلوم انعقادها انه يلزم على تقدير العطف اتحاد الشرط والجزاء فان المعطوف على الجزاء اعني جديرا على اصله تقدم الجزاء والشرط مطلقا والجزاء مقيدا او دفع الاخران بان المعية تدل على عدم تراخي مدحهم عن مدحه وان تاخير العطف لا تم التعلق بالشرط وهو

قوله اى كون الكلام معتمدا الخ قيل كون الكلام هو المعلوم قوله قيل كون الكلام هو المعلوم لما ورد على المصنف من ان التعريف المذكور يعرف للتعقيد المعنوي

التالف بمعنى الهرم بناء على انه لا يكون التعقيد اللفظي الا الضعف التالف والخلوص عن الضعف يوجب الخلوص عنه **قوله** وان كان كل منهما جاريا على قانون النحو فيه بحث وان الظاهر من الكلام هو الخطأ واذا كان كل منهما جاريا على القانون لم يكن الخطأ والاحسن التعقيد والاعدار عنه بان الخلاف الكلام على مثله هين عند أرباب البلاغة بخلاف الكلام المرتبة التعريف على ما هو الظاهر والتعريفات يجب خلوها على قانونها المتبادر وكذا بان قوله الكلام الخ ليس من مرتبة التعريف واركانه عبارة الايضاح مشعرة بذلك حيث قال في التعقيد الا يكون الكلام ظاهر الدلالة على المراد به ولا سبيل الخ او بان يقال انه من الاسهاب الغالب ولا يبعد ان يكون التعقيد سببا اخر غير غالب ان يكون خللا بان ذلك يستتبع عدم فصاحته بالاستغراق فيها غوصا او غرابة في تشبيه او خفاء في كناية او نحو ذلك فانه غير ظاهر الدلالة على المراد وان لم يكن ذلك تسببا مرتبا خللا مع ان ذلك غير صحيح والحق يلزم ان يكون مسمى الخاص التعقيد اللفظي على الاطلاق حاصلا بعد النحو كما لا يخفى والصواب ان يدعى دخوله في ضعف التأليف كما ذكره الخلخالي وانع كون الخارجي مما يعم به البلوى يوجب تعقيده او ان يدعى ان مسمى التعقيد اللفظي هو الفصل بين المسند والخبر والبدل والمبدل منه بالاجنبي **نعم** سائر ما ذكر مؤيد له واما ذكر المصنف له فيمكن الاعذار بانه لم يرد الا ذكر المعنوي لكنه ذكر اللفظي استتباعا للاقسام وقد يجاب عن اصل الاعتراض بانه اسلوم الاسلوب الحكيم على تقدير استلزام كل من القسمين الاخيرين ان يكون كل منهما معتبرا في ماهية الفصاحة بحسب الاصطلاح والا لم يدرجا في الاقسام مع انهما **انه** اريد الخلل التام بحسب الاتم واعم بان يكون الماهية مراد من صنعتا وبين ان يكون الماهية والماهية الحقيقية كما عرفه وقد مر نظيره وفيه ان كون المذكور حد اللفصاحة ايتم الا على تقدير منع ما ذكره الشارح من ان الفصاحة عدم كون اللفظ خارجا الخ كما مر عن المحقق الشريف **قوله** ادراج لا يخفى استدلال على ان المذكور وصحتها واما الحاجة والاشكال بها منتفيتان هذا **واعلم ان الشارح المحقق العرض** بان ذكر احد الامرين من الضعف والتعقيد اللفظي يغني عن الاخر اما عن الضعف فلما سبق واما عن التعقيد فلانه لازم للضعف ان التالف اذا لم يوافق القانون او ضعفه تابع للتعقيد في الغالب المحاكمة والخلوص عن اللازم وجب الخلوص عن الملزوم ولم تعرض الشارح لذكر اغناء التعقيد اللفظي عن ضعف التأليف اما لان التغاير في الاسم اذ على التعريف هو الاسم باغناء التالف عن الخلو عن الكسر والاصح ان التغاير الاعتباري في التغاير بحسب الانسان جوهر قابل للابعاد تام حساس ناطق واما الطويل فانه عارض بان الاسلم ان كل ضعف موجب تعقيدا فان مثل جاني احد بالنون مشتمل على الضعف دون التعقيد **قوله** لحلل في اسعال الدهر بحمل ان يراد الخلل الواقع في الكلام كما ينسبه الى قائله اعني الخلل الواقع في النظم والمعنى ان سبب عدم ظهور الدلالة وقوع خلل في انتقال ذهن المتكلم وتعليله بما يراد اللوازم البعيدة مع ان الامر بالعكس باعتبار معنى العلم والظهور على ما هو الشان في بعض الاذهان

قوله وح بتدبر في المحذورات باسرها والاحتاج الى الحمل على الوجوه الغير المتبادرة والمعنى ان كون الكلام غير ظاهر الدلالة انما يحلل في اسعال الذهن بسبب امور اما تحلل في النظم او في النظر الى النظم او بالنظر الى الانتقال كما في قولهم الاسم ما دل على معنى في نفسه اي باعتبار نفسه وبعد مضاف محذوف اي في طريق الاسعال او اسعد ان يقال ان معنى اسعاله اعتباره بالنظر الى الانتقال او بالنظر الى النظم او بالنظر الى نفسه وعلى التقادير فالمراد بالاسعال ما هو اعم من انتقال ذهن المتكلم او السامع مما دل على معنى في نفسه اي باعتبار نفسه وبالجملة المراد بالاسعال ما هو اعم من انتقال ذهن المتكلم او السامع مما دل على معنى في نفسه اي باعتبار نفسه وبالجملة المراد بالاسعال ما هو اعم من انتقال ذهن المتكلم او السامع مما دل على معنى في نفسه اي باعتبار نفسه

قلت في الجواب ان تعارض ان المعترض يرى ان ذكر التالف على تلك الكيفية مع القدح على خلافه اعتراض غير محل بالفصاحة وانت خبير بانه اذا كان قوله لحلل مرتبة التعريف كما هو المختار المحقق المتأخر عما يشعر به كلامه من وضع آخر وهو ان لم يكن هذا الاعتراض وردا اصلا فان الكلام غير ظاهر الدلالة لطارئ اسعال ذهن المتكلم هو عدم حصول الملكة له بالفصاحة وذكر المصنف ان كون الكلام غير ظاهر الدلالة لطارئ اسعال ذهن المتكلم هو عدم حصول الملكة له بالفصاحة لا يوجب نقضا على التعريف نفسه لانه يصدق عليه ذلك الكلام الذي فيه ذلك الكلام غير ظاهر الدلالة على المراد والحق عليك ما في كلام المصنف من الاحتمال على الوجه الاول مع ما في قوله بعد فان الانتقال الخ من جعل الاسعال على الوجه الاول ذهن المتكلم وجعل الاسعال على الوجه الثاني ذهن السامع وقد يقال في الوجه الاول ان تحلل الخلل على الوافع للمتكلم والظهور على الواقع للسامع كما يناسبه قوله اسعال الذهن وان المسادر منه اسعال ذهن السامع وبعد عدم الظهور بالخلل اعتبار تعلق العلم

قيل اعترض على الاول بانه يلزم منه ان يكون الخلل في كلام مبتدأ على خلل في ذهنه وهو ممنوع بجواز ان يكون ما لم يكن الكلام على هذه الكيفية مع القدرة على التأليف على وجه لا تعقيد فيه والخلل اعراض تعقلونه لكن كما يمتنع الافهام لتعقيد في الزام ونحو ذلك **واجيب** بان قصد التعقيد والالغاز بعد الخلل الذي تقرر الذهن عند اللغاز ولهذا تجوز ان يسأل عما لم يقصد التعقيد والالغاز في كلامه ولا يجوز ان يسأل عما قصد التعقيد والالغاز في كلامه لان المراد بالتعقيد ليس بفصيح والمصراع الذي تعرف البيان على ذكر الوضوح بناء على ان مقابله مترددة كما صرح به الشريف في شرح المفتاح

قلت في الجواب ان تعارض ان المعترض يرى ان ذكر التالف على تلك الكيفية مع القدح على خلافه اعتراض غير محل بالفصاحة وانت خبير بانه اذا كان قوله لحلل مرتبة التعريف كما هو المختار المحقق المتأخر عما يشعر به كلامه من وضع آخر وهو ان لم يكن هذا الاعتراض وردا اصلا فان الكلام غير ظاهر الدلالة لطارئ اسعال ذهن المتكلم هو عدم حصول الملكة له بالفصاحة وذكر المصنف ان كون الكلام غير ظاهر الدلالة لطارئ اسعال ذهن المتكلم هو عدم حصول الملكة له بالفصاحة لا يوجب نقضا على التعريف نفسه لانه يصدق عليه ذلك الكلام الذي فيه ذلك الكلام غير ظاهر الدلالة على المراد والحق عليك ما في كلام المصنف من الاحتمال على الوجه الاول مع ما في قوله بعد فان الانتقال الخ من جعل الاسعال على الوجه الاول ذهن المتكلم وجعل الاسعال على الوجه الثاني ذهن السامع وقد يقال في الوجه الاول ان تحلل الخلل على الواقع للمتكلم والظهور على الواقع للسامع كما يناسبه قوله اسعال الذهن وان المسادر منه اسعال ذهن السامع وبعد عدم الظهور بالخلل اعتبار تعلق العلم

بعد خلقا

ساطلب اختار الصارم الدال على الاستقبال وضعا أتى البين دالة على البعد وان كان من سلالة العرب
الذى هو المقصد الاقصى للسالك الا انه مرحث انه فى نفسه بعد خليق بان يستوطنه ويتمرغ فضاءه البعد الى البدار
والقرب الى قراره ثم ان ثم ان خلق عرض بطل البعد مع ان الغاشى يطلبه فانما يكون لطلب البعد الكائن واما القرب مطلوب
المحب انما هو قرب ذات المحبوب كما قرب داره وكما قال قوله بالرفع وهو التصحيح اما الثنوية عنده بالنون والتحتية واما
ان التصحيح عنده فى العدد ما ذكره الشيخ عبد القاهر الجرجانى على الرفع واما ان سيان الكلام تنفى وقوع البعد فى مثله لتعريف
وتشكك فى جدا اما طلب فلت هذا أحسن الوجوه فانه ايرد عليهم فى الشرح بعدم صحة النون والباء لان فيه كلفان تعسفا
ولو كانت النون والباء خطأ كان الصحيح البعد على ما لك كما اى وانما بنا العنى الذى ذكره الشيخ على رواية الرفع فانه يضع على
تعدير النصب انصه ويكون المعنى او أوجب يقتضى على البعد وعلى تلك التعرف فتامل قوله لكنه خطأ ان له
موحث الرط وجهانا ظاهر امر الصحة كما ذكر فى الشرح انه يستعمل الجود فى مطلق طلوب الغين مجازا استعمال المشترك فى المطلق
ثم يخص بالمطلوب عن السرور لكثرته والتخصيص خطأ لان كل حبيبة حرت عادة البعد فى وصلها الجود الى عليها
بالدموع والاسعاد الحسن موان كان مع علاقة معه كما اقره عبد الحكيم مطلقا لان السرور فعل ليس بمقبول
حتى يرد عليه انه استرط النقل فى اجاد المجاز عند المحققين بل ان تعارضهم على خلافه منع الاذهان عن
التفات الى هذا الانتقال بما سيهم واعبره والمانع فى حقهم قائما مطلقا واما اذا لم يعلم تعارضهم
صور الاسعاد على المجاز فيه هذا الانتقال الجواب اختر اما كان ان نقل هذا عن فحول البديع والنحو ما قال قوله جاك ارادة الكمال
الاحسن فى العبارة ان يق اى خلوها عن الدموع خال الارادة الكمال وان زيادة هذا القيد بوهم انه بعد يحلها بالدموع
فيفهم منه ان يحلها بالدموع قد يكون حال ارادة الكمال وقد يكون فى غيرها وليس كذلك قوله انى اليوم أتى بلط اللوم شاره
الى ان البين ليس معناها وضعا لمعنى البعد المقصد بل المعنى المقصد كما قال صاحب الكشاف فى قوله تعالى سكت ما الوا
قوله أطيب نفسا فيه تسكلم مرطب بطيب ونفس مقدر ولو جعل ضمير الكلام مرطب بطيب لم يحل مناسبة لما عطف عليه اعنى قوله
وأوفيها الكس الاول احسن معنى لكان تكلم بغير نفس والاولى عاية حاب المعنى وجبنى ان سلم ان الظ مركلام الشيخ انه جعل طلب البعد
مجازا عن لازمه وهو طيب النفس اذ لا معنى لطلب البعد العاشق حقيقة واما تكلف الدموع فلا ضرورة فى البحور به عن
وهو الحزن الا ان السباق يدل على ذلك والصبر فى عضها واحلها عايد الى الاشواق قوله والمقصد هنا هنا كلام قابل الى
ذكرها فى تكلف رواس النصب عطفا على بعد فحل تلك الدموع عن الطلب والرجوع عطفا على طلب وهو ان لم تسلم الطلب
لكنه كان المعنى انه طلب ما لا دموع فيه اللام المطلوب وتكلف عليه صار كانه مطلوب له فلم يفارق المعنى على الروايتين
فقال المعنى اعاده الرواد والحوان الاسات بنقيض المطلوب وخلو المقصد وطلب الدموع البعد لتحصل البغيضة وهو القرب

دلالته على المراد بالمجاز فى الاسعاد بحصل اما بان يكون ثم اسعاد اصلا او بان يكون اسعاد لا يكون محتملا او بان يكون المعنى
على البعيد اى ان كان ثم اسعاد لكن ترك المقصد لظهوره وهذا بعد قوله وكذلك بسبب ايراد اللوازم الخ
ايست يذهب المقصد فى الكناية ان تقول بسبب ايراد الملزومات البعيدة ثم ان اريد باللوازم والوسايط معنى الجنس
على ما عليه اكثر الاصول من ان لام الجنس تبطل التعريف لم يلزم بعد ما اللوازم والوسايط فى كل مادة ووصف الوسايط
بالكثرة باعتبار كثرة المواد مقابلة اللازم وجود لازم بعيد يفتقر الى واسطة او اكثر وان كان باقيا على معنى الجمع فاما ان يراد
ان المراد مقابلة الجمع بالجمع اعنى مقابلة اللوازم والوسايط بالمواد على ان يكون المواد مقدرة كانه قيل بسبب ايراد
اللوازم البعيدة المفتقرة الى الوسايط الكثيرة فى المواد او مقابلة اللوازم بالوسايط على ان يعتبر فيهما تعدد المواد فيتحقق الكل
وعن اعتبار تعدد المواد مقابلة بمجموع المجموعين المذكورين انقسام الكل على الكل كما يقال بالنسبة الى القوم ركبوا اليهم اى الكل واحد منهم
باع ماله من الآخر بكذا شوى كان واحدة او متعددة فعلى القول بجواز ان يكون ذلك انقسام على التوابل يكون على الجمل والتفاوت
فلا شبهة واما على القول بلزوم كون الانقسام على السواء فيراد لازم واحد ووسائط واحدة ويكون ذلك اخذا بالاقل كما قيل
فى تعريف الكلام بما تضمن كلمة او ان يقال ان اعتبار كثرة المواد لكن وصف الوسايط بالكثرة على هذا الوجه بدل
ظاهر على اعتبار الكثرة فيها بالنظر الى كل مادة والا كان الوصف بها فى اللفظ لغوا وخرج ان يكون ان يراد بالكثرة ما فوق الواحد
والملازم على الوجه الخير وجود لازم بعيد يفتقر الى واسطتين او اكثر الا انه يجب أن يراد بالكثرة ما فوق الواحد
واعلم ان المتبادر من قوله وذلك بسبب الخ كما صرح به ذكر وفاقا لمن قوله بسبب ايهم او ما خيرا الخ ان المقصد
خصر سبب الخلل فى الايراد المذكور ويرد عليه انه يجوز ان يكون اللازم قريبا غير مفتقر الى واسطة ويكون خفاء يكون سببا
لحصول الخلل ولا يتم خصر السبب فى الامر المذكور واعتذر عنه بانه خصر الايراد المذكور لانه ذكر ليكون الاخير اقل قليل
وبان المتكلم مرخص له ورد بذلك بسبب الخ كما صرح به قوله وذلك بسبب الخ لا يصح أن إشارة الى ما ذكر وفاقا لمن قوله بسبب ايهم او ما خيرا الخ ان المقصد
ما ليس من لوازم معناه فيحتمل ان المقصد خصر السبب فى الايراد المذكور والبعد ان يجاب عن هذا بانه خصر سبب الخلل الذى
هو سبب لعدم ظهور بكماله الكلام والمتبادر من قوله أن لا يكون ظاهرة الدلالة على المراد بان يكون دلالة جلية الكلام كنها خفية
غير ظاهرة كما هو قاعدة رجوع النفى الى القيد واللفظ لا دل على الخارج الذى ليس بلازم والعربات يجب حملها على ظاهر المتبادر منها
فلا يجاب الا الاعتذار عنه بانه ترك للتدرج ايضا وايضا لو حمل فى المقصد المعنوى لم يصح خصر ما يحرر بعد فى المقصد المعنوى فى قول السكاكى الخ فان قلت ان لم يكن اللفظ المراد به ما ليس من لوازم معناه بالخلل فى المقصد فهو كذلك محل بالفصاحة فلا يرد بحث قلت اجاب عنه الخ بالعدم دخوله فى الكلام اذا الكلام انما هو المفيد واذا دل على الخارج كذلك قوله

وطال الحزن ليحصل نقيضه وهو السرور ثم قال وجه الفساد ان الزمان والاحوان انما يأتي
ما هو بعض المطلوب في الواقع لا النقيض ما يظهر انه مطلوب وليس به وقد يظهر ان مرتكبه اراق الشر انهم
يعدون بطلب شيء يكون مطلوبا بخلافه تنبيها على الحصول لما اشتهر ان الزمان يأتي بخلاف المرام وهذا امر الحظ
التي يأتي بها الشعر آثر ما ذكر ثم قال وانشدني فيه المناسب وقد جاء لكثير عزة ابو الخير وهي قال

ولكم تمنيت الفراق مغالطة ... لتحن في واستشفع بعزة وادي وطمعت منها بالوصال لانها ... تبدي الامور على خلاف مرادي

هذا او مدخل في معنى البيت الثواب ان الشاعر تعذر الى العشيقة في التشهير لتوصل به الى اسباب
معاشرتها في الحضر اذ الاموال تشتمل الظبا الغواني ويتمنع الوصال والى مثل هذا المعنى اشار المسيحي قال

لعل الله يحدث بعد هجر ... خيالا يعين على المقام

وفي ذكر كان وفيه ان الشعر لا يحتمل هذا المعنى
فان في كون بديل الخاطب سببا لمجاهدة عزة مما فيه كما لا يخفى ان شاء الله تعالى ولكن يدفعه بان الشاعر والمرئين
وسمي انه كثير في كلامهم او بانه راجع الى العشيقة من حيث انها معشوقة وخص هذا العامل العشيقة لانها المقصد الاعظم

وهو احسن ما قال سيد المحققين الاطلاع على ما يقتضيه الشعر بروعة الكلمة وجملة حال في الشابه فاكان
متعلقا بالارتحال تقديره قائلا اي مقولا فالمعنى ما افاد هذا التعليل والا لكان الشاعر من الحكماء المكملين بالحكم والحقائق
والاسئلة ما في دلائل الاعجاز وان كلهم الظرفا المستطرفين للنوادر والغرائب والمشهور قلت ترجمة السيد في
الى العباس ابن الاحنف في الشرح وذكر صفة ما ذكرت على انه من الظرفا المستطرفين للنوادر قوله كانها بحري الماء
في الماشاء من المجاز فرش مقاح وسنوح قوله النفس كانها بشعر بان اطلاق السنوح على الفرس على سبيل الاستعارة
لما سيأتي او المجاز عقلي لان السنوح وجوده انما هو في الماء ان اعتبر موضوع السنوح في البيت هو الفرس على
تشبيه سيرها في البر بسباحتها في البحر في سنوح السير مع عدم انعاب الراكب يكون السنوح استعارة تبعية
والعصر الموصوف غير الفرس على تشبيه الفرس بشخص سابح في الماء يكون استعارة اصلية مصرحة كذا قيل المحاكمي

اقول المناسب هو الاول واما الثاني فلا يوافق ما ذكروه من الاستعارة في السنوح لان الاستعارة تبعية دليل
ان المهم فيها هو المعنى القائم بالذات لا نفس الذات وسابح قائم في اشارة السنوح على الساع مرطف المبالغة
او ما ذكر الاعداد في الغمر مع ان السنوح من التبطئة فان الغمر في الاصل ما يغمر كثير الماء ولا يخفى ما يتراءى منها الساع
والمراد بالغمر فيها مطلق البعد اسعالا المقيد في المطلق قوله سعلى بسواهد نضمنها معنى البدار اليه
فلا يرد ان الشهادة المعداة بعلى لم ترد الا في الضرر قوله واعل الطرف ونحوه ان يكون مسدا والظرف خبره
اقعد ما عليه قوله وكل شيء مر بعد اخر احتمل ان يراد مجموع الذكرين وان يراد به الذكر الاخر وهذا هو الظاهر

الامر انكد تقول في قولك زيد زيد ان احدهما تكرار وان ابن الحاجب وكثير في التاكيد اللفظي انه تكرير لفظ
الاول قوله واتاح الله الحصل كثرته بذكره او كثرة التكرار بتكريره أن يذكر اللبيط ثانيا اما على الاول فلان
الذكر تعدد التكرار فضلا عن كثرته واما على الثاني فلانه وان لم يتعدد وما بالتبليت احصل به بيان الكثرة
لا يحصل بحرد التعدد بل بحاج الى زيادة عليه ولا يدري من يتبع الكثرة فيما تعدد احتى يتحقق ان تكرارات او الش
وحاصل الجواب اما لم ار الكثرة لا تحصل بحرد التعدد بل قد تطلق على ما يقابل الوحدة وهو المراد هنا
وقد حصل تكرار ان معنى التلبيت بتكرار الثاني والثالث اما على الوجه الثاني فظاهر واما على الوجه الاول فان
الثالث والثاني تكرار ومجموع تكرار الثالث والاول ايضا تكرار وان التكرار قد يكون مع الفصل كما في الحديث فصل
وسعي ان علم ان الراد من تتابع الافعال فلا ينافي قوله تعد الخ وان اريد التعدد كما يدل عليه جعل الشاعر
غناق اد نا بين الوحوه وملاح قوله وهو اذا ضرات رعل كذا في الصحاح وعبد نال الخ غناق
نص الرجل المنسوب الى ثبت شنا قوله والحديد ارض ذات حجارة هضل بضم الحاء وسكون الضاد كما ضبطه
في الصحاح وما في الارض ذات الحجارة بالحاء المهملة والجيم هضاء على وزن سماء كما في القاموس ان اراد من الارض
الارض التي تطرق الطلاوا هم الخيل على النحل والتفسير بالنحل والزاد وغيدي ان في الخق فلعلها هذا التفسير قاصر
بضم معي البدح يا حاجرا الخ الحاجر الماء الذي يحبس فيه الحجارة والطاهر انه لا يعلو للساع عزة بكسر العين
والعرعرة طلب مراحاة التي في الارض الدوكوه او في الرمل وذلك لان الضمير المجرور في ان يحبها لكن يحتمل ان يعود
وتسمع ... فان قلت اي شيء خص الحمام التي ورد لها الوضع بها قلت لعل الغلبة اما لكون ذلك الكان
هو الذي تألفه الحمام وتسمع وتسمع صوت الحمام اذا سمعت فان قلت ان قول الكلام على الظاهر وان حمل على ان الحق ان نسبا صحيحا
انه لو فرض حمام اخر يسمع منه صوت مثل صوت الحمام الذي لا يكان الذي ليس محل للتسخ لكون الوضع
كما خليقة بالتسخ ونظر النشاط والخجول والانبساط قوله ويشاهد دلك ما شهد به العقل العمل اما النقل فلما
ذكر في الصحاح ولها العمل والاثر الاتساع تقام المبالغة اي لكون داعي الامر بالتسخ هو كون سعادة عسر يسر تسخ كان كونها
بحيث ان تسمع كلامها امر يحتاج الى الحث في العزم فاذا حصل الوسع الامر بالتسخ فعله الوضع اصل تسخ
وايضا كونها لديه لعرها شاهد صحة الصورة محبوبة عزة احد ها مضمونة عن ساعاتها الصورة عن ساعاتها البلغ كونها شاهد
كما لاح ان التسخ امر مستحسن وبالاستحسان يتم المبالغة قوله لانه الخ قوله المشاهد ان الحمام حال التسخ
لا يسمع الهدير بل التسخ عن الحمام الكثيرة المرئية فالمعنى انه لما حصل الكثرة المرئية من الحمام حال التسخ
والتسخ وهذا ان حمل على ان المراد بالتسخ الهمام النشاط والسرور وان حمل على ان المراد بالتسخ الصوت
يحمل ان الكل سعادة وتسخ ضوتك ان تفعلي ما يجعل الصوت الذي هو مسخ عن مرئي كذا ان كان تفعل
على ان المعنى يحيث تزين سعادة وتسخين كلامها اوضح فالمراد من مشاهدة العقل مشاهدة العقل بشاهدة الحكم بان الحال خلاف

الحال مع كونه واسطة قوله والا فالاصل الخ اعلم ان من الحلوم ان كون الكلام تابعا للاصل ليس سببا للاحتراز عن الكذب بان اخبر بخلاف ما في نفسه بالاتفاق كما ان كونه تابعا للواقع ليس سببا للاحتراز عن الكذب بان اخبر بخلاف ما في نفسه بالاتفاق وانما هو سبب للاحتراز عن الكذب بان اخبر بخلاف ما في نفسه وبخلاف ما في الواقع عند المخاطب ولا يخفى ان الاحتراز عن الكذب بالمعنى الاول اهم من الاحتراز عن الكذب بالمعنى الثاني فكان الاولى ان يقال والا فالاصل ان يكون تابعا للواقع لا للاصل ثم ان الاحتراز عن الكذب بالمعنى الاول انما يكون سببا للاحتراز عن الكذب بالمعنى الثاني اذا كان المخبر عالما بان الاصل هو الواقع والا فقد يخبر بخلاف ما في نفسه بناء على ان الاصل هو الواقع وهو لا يعلم ان الواقع خلاف ما في نفسه فلا يكون الاحتراز عن الكذب بالمعنى الاول سببا للاحتراز عن الكذب بالمعنى الثاني في هذه الصورة فتدبر قوله اشعارا بانه لو عبر المفتوح مرويه التعريفات كما ذكر المحقق الشريف في حاشيته المطول في بحث المعرف باللام

شرح الشهاب والاحراز اشارة الى ان ما يقع به الاحتراز عن جميع ما عدا زيد من كل انسان صالح ان يعبر به عن هذا العبد عما عداه ويخرج به ما لا يخرج به وما عن فيه من هذا القبيل وان كون اللام في المفتوح للعهد كما توهم في الشرح لم يصرح به احد لان الظاهر ان التعبير عن كل ما يدل على العهد غير مقبول ويخرج به ايضا المعرف بالفتح بسبب ما افاده لفظ المقبول من انه لا يمكن

فالخطب بريا النسبة والذي في الصحاح اما هو باعسار العين المصدري **قوله** وهو معنى الحال اي الخصوصية كما يؤيده
قوله والتاكيد معنى الحال والذكر بايعسار الخبر وصيرورته عن ان تعتريه المخالفة كما سيأتي **قوله** ويحصل لذكره
اي تحقق معنى مطابقته لمقتضى الحال لكنه لما شيع به ان التاكيد يفيد الحال اورد في البيان ما هو معنى الحال خصوصة
عنده لوقوع تفرقه المفاضلة عليه واشار بلفظ البحقق الى ان ما سلف من ترديد التاكيد مقتضى الحال انما هو على عاديهم والا فهو
يحصل هذه الامور غير مقتضيات الى الحال ان المطابقة انما تحصل بسلوك الخصوصية **قال في شرح المفتاح** لكن كانت المطابقة
انما تحصل بتلك الخصوصية وكان مقتضى اصل الكلام ثابتا وانما اثر الانكار في اقتضاء تلك الخصوصية شائع اطلاق مقتضى الحال على تلك الخصوصية
انتهى وبيانه ان عدم علم المخاطب بمجيء زيد أو تردده أو انكاره اقتضى ان يقال له قام زيد أو ان زيدا قائم أو والله ان زيدا قائم أو نحو ذلك بالحال التي
أو تردده أو انكاره افتضى ان يقال له قام زيد أو ان زيدا قائم أو والله ان زيدا قائم أو نحو ذلك بالحال التي
الكلام المحكم يحلو ذهنه أو تردده أو انكاره لما عرفت ان عدم علمه الذي هو المعنى الاصل الكلام وضع اخبر ها والخامل
ان الحال التي يسيق اصل الكلام اثر كل لموجبه اي خصوصية ذكر في شرح المفتاح ان المقتضي اصل الكلام وهو المعنى
هو المعنى الخصوصية والحال الموجوده التي يجيء عليها الامر من تنزيل المخاطب منزلة الخالي الذهن او المتردد او المنكر
هو الامر العارضة له التي هي نزلة التخصيص كما ذكرنا أو من خصوصية ما ذكر في تنزيل المخاطب منزلة الخالي الذهن او المتردد او المنكر
والتاكيد **وقال صاحب المفتاح** الحال المقتضية للذكر بحرف التوكيد هو انكار المخاطب الحكم او ترددهه فيه او علمه بان غيره انكره او تردد فيه
العوارض المنتفية الى الامر الكلي نظير ان الحال يسمى خصوصية وكل كلام مشتمل على اصل الاداء والخصوصية وقسيم ما قيل ما ذكر
ان كلامهم في موضع الحال يسمى كلاما لواضع التي نقلناها محكمة في المعنى هو الاحوال **قوله** ان اراد ان كلامهم محكمة في ان ملاك
الخصوصية مقتضيات الحال مسلم ولا يضرنا اذ لا ينفي كون الحال مقتضية لغيرها **قوله** وان اراد ان كلامهم محكمة في ان الحال خاصة
المعنى نفس الكلام وانما يقتضي ذلك الخصوصيات فظاهر انه ليس في هذا النقول عنهم دلالة على ذلك اصلا ويرد ذلك
قول السكاكي في تعريف علم المعاني من نظر الكلام على ما يقتضيه الحال وكثيرا فالذي يدل ظاهرا على ان معنى الحال المذكور
والمذكور خصوصية هو الكلام مرارا الاخراج وما **قال** مرارا ان الكلام الكلي الذي هو معنى الحال غير مذكور خصوصية بل المذكور خصوصية هو الكلام العربي
فكان جعل الكلام الكلي مذكورا بذكر العربي لكونه في ضمنه لكن جعل الاقوال مذكورة بذكر الكلام المشتمل عليها لكون تلك الخصوصيات
كما جعل **السكاكي** الالفاظ الواقعة في النظم مسموعا بسماع ما بني منها كما سيأتي ان شاء الله تعالى والى بعض المقتصات كالمؤكدات
وادوات التعريف ما يذكر فوجب حمل الذكر على التعلق عند من لم يجعل الحال موجوده في الخارج بمعنى وجود الشخص متحدا مع ما هو كائن
خصوص هذا الى عرف هذا الفن على ان ذكر الشارح في الامضار على الاصل كما يشهد عليه شايعا وفي نحو احذر فوالله لئن لم تنته
لكون هذه الامور مذكورة بذكر الكلام المشتمل عليها وبان الذكور اسم هو الاحوال على الدلالة عليها وان الاحوال هي المعاني
والتاكيد والباء اللام والنون والتوكيدات وانما في دوال على ما هو الحق ان الحمل على التعلق هنا انما يحتاج لو كان

للمذكور مزية على عدمه كان يكون اكمل في امر بالكلس وانقى قول المصنف فيما علمت من احوال اللفظ
العربي التي بها يطابق مقتضى الحال فانه يدل ظاهرا على ان المسمى بنفس تلك الاحوال المختلفة اياها تبعا والذي في مطابقة
الكلام مقتضى الحال وهما هو في غاية الظهور في تاييد ما ذكرنا **ان السكاكي قال في ضبط مقتضيات الحال** علم ان مقامات
الكلام متفاوتة فمقام الشكر يباين مقام الشكاية ومقام التهنئة يباين مقام التعزية ومقام المدح يباين مقام الذم وهكذا
على ان هذا يوهم انك مع انك تعلم انه ليس معنى مقام الشكر الكلام الذي دل على الشكر وكذا مقام الشكاية ليس معناه الكلام الذي
يدل على الشكاية ونفس ظاهر ما ينبه عليه صدر المحصل كما مر هذا ان جعل مقتضى الحال على انه الكلام كما هو الحق صحيح سالم
عن الكلفات **محجوبي** الى تاويل وبعد **السكاكي والمصنف** اعلم ايضا ان ايهام الاشارة في قول الشارح مر مرارا ذكر الكلام
لم يقع موقعه اذ لم يتقدمه ما يصلح ان يكون اشارة اليه والاوجه اسقاط هذا لوقوع مثل قولنا انه مر مرارا
ما سبقه الحال الا ان كان احسن تامل هذا **واعلم انه قد اورد** على هذا التعريف ان قوله مقتضى الحال ان اريد به جميع مقتضيات الاحوال
باراده كل الجنس مساوا الواجب كالتاكيد ايجاب الانكار والخاطب كالالف واللام الاستغراقية ان تتفق موجب ملزوم ان تتفق اللازم
ايضا وان اريد بمطابقته هذا الجنس على وجه الاهمال كان في قوة الجزئية فلم يحصل البلاغة بمطلق التعريف مع ان ايراد
انه وان اريد به الاكمل على وجه الاحاطة فرط يلزم ان لا يكون مطابقة لغير الواجب كما انه تحصيل البلاغة
والتوام فتنفيه واسعد ان يجاب باختيار الشق الثالث ويكون الكلفة في الحد كالكلفة بما قيل فما يكون مثله الكلام ولا ينافيه
الواجب ايضا كما عدد **ابن الحاجب في قوله الكلام ما تضمن كلمين** بالغة الكفاية فما يكون مثله الكلام ولا ينافيه تحصيل
الكلام مركبا من كلمين **قوله** على غير عاملين اخرين ومحصله ان الجمل الظرفية في العرف على الصدق لكن يباينها في المعنى
اعني الوصل والفصل فرقوا بينهم طاوي الفعل المتعلق اذا وقعتا وبينه ما ذكرنا في الشرح في واو التقييد ان البلاغة عدهم بالغاية بحصولها
كون الكلام على وفق مقتضى الحال وذكر خلو عباراته الشراح على ما ذكرنا وفرق بعض الفضلاء بين قولنا المعنى انه صادق عليه سار الحاصل المعنى **قوله**
وهو محصل ما اخذ مقتضى الحال في تعريف البلاغة على ما ذكرنا **قوله** وان تفاوتا الكلام صفاته اي خرج الامر الاضافي الذي
فلا يرد عليه ما قيل من ان اختلاف المعنى الذي هو اللازم لاستلزام اختلاف المعنى الذي هو الملزوم اذ قد يتفق امور كثيرة شيئا
واحدا كالخمر مثلا **قوله** ان الاعسار الخ صفة **قوله** ان الاعسار كان هو مبنى الحال كما مر ان سالفتي كان فيه صادرة اذ يقتضي
العوارض مبنى الحال مختلف والدليل عليه اختلاف المقامات والدليل على اختلاف الحالات اختلاف الاعسارات الذهنية
الحاصل ولكن دفعها ما قد عرفت ان معنى قوله وان تفاوتا الكلام صفاته هو انها متفاوتة في المعنى ايعال الدور بدهية
وهذا خلاصة ما اعاده الدعوى بلفظ وضح او انه تعليل لعلية تفاوت الكلام اختلاف مقتضى الحال الساوق للمقام **قوله** وان المقام
كونه محلا لامر اصل يخصص ذلك الامر الداعي لحال المقام عليه دون الحال الذي يساويه في مقتضاه الشامل له ولغيره
الامر الداعي مقام التاكيد اي تحمل زيدا جاءني او على تضمين قصد الى التاكيد في مقام التردد في مثلا ما شتمامته والمعنى قيام

Cambridge University Library

لا دخل لها فى مقتضيات الاحوال اسما على ظ قول المصنف من انها احوال حيث والمقام كلام السكاكى الخ

ولما الذى ينبغى ان يراد مما عدا فيه تعانى العلامات المستلزم اختلاف المقتضيات فالمقام لما قصد ضبط مقتضيات

الاحوال واشار الى انها ينبغى له مقام كل من السكاكى الخ وكان من مقتضيات الاحوال تخصيص بعض الكلمات المشتركة بمعنى

بمقتضى المقامات ولم يدرج فى شئ مما سبق ما اشار اليه بقوله ولكل كلمة الخ ووضح ذلك بما نقله الشارح عن

الشيخ عبد القاهر فى شرح قول المصنف وكثيرا ما ينبغى كذا فى خبر ايه حيث اراد ذكر الشيخ فى مواضع مرتبا به

ان ليس للمتكلم ان يضع كلاما كما شاء حتى يطابق الذى يقتضيه علم النحو ويجعل على قوانينه مثل ان تنظر فى اكثر مثلا الى الوجوه التى تراها

الى اخر ما ذكره هناك فانه عد كثيرا من مقتضيات الاحوال وحسن اسناد الفعل الخ وكذا اشار بقوله ولكل كلمة مع صاحبتها مقام

الى ان كلا من المسند والمسند اليه والفعل والمتعلقات والقيود كالشرط والحال وغيرها له مقام يقتضيه

واما الذى قصد امر انه ما لم يشترط قبل اى باداة الشرط ان العمل

فى نحو ان ضربت ضرب زيد يحتمل ان يراد به ان ضربت شرط فى ضرب زيد المعنى الاول منهما

يجب ان يسبق منهما فعل اولا ويراد به ان ضربت شرط معنى الشرطية اى تعلق امر بامر

الوجه ان يكون قول المصنف فمقام كلام السكاكى الخ اشارة الى القسم الثالث اما على الحاجى بقوله

ومقام الحاجى ليس مقام خلافه واما على البيانى بقوله وكذا خطاب الذكى مع الغبى

قوله ولكل كلمة مع صاحبتها مقام قيل الظاهر ان المعنى لكل كلمة مع صاحبتها مقام ليس

لتلك الكلمة مع غير تلك الصاحبة مطلقا سوى شاركه الخبر تلك الصاحبة فى اصل المعنى او قيد ليس هذا المقام لتلك الصاحبة

مع غير تلك الكلمة مثلا اذا جئتنى فى مقام ليس لها مع غيره سوى شاركه فى اصل المعنى او قيد لك ان تقول ان مقام ليس لها مع غيره

فاوجه تنزل الثانى بالكلية وتنبيه الاول بطريق المشاركة فى اصل المعنى اجيب بان الثانى مذكور بمعنى انه يصدق على الصاحبة

مع الكل انها كلمة مع صاحبتها فمن حيث المقام الذى للصاحبة مع غير الكلمة بالنسبة الى المقام الذى للكلمة مع غير الصاحبة فقد اثبتنا ان

هذا المقام ليس للصاحبة مع غير الكلمة ايه يتعلق المقام الاول الذكر ان اذا جئتنى المذكور فى مقام ليس لها مع غيره وليس لغير هذا

ان لك ان تقول كلمة مع صاحبتها ممكن لها مع غيره سوى شاركه فى اصل المعنى او قيد ليس هذا المقام لتلك الصاحبة

هى الشاملة على غيرها والمحتاج الى البيان فلو لم يقيد بالمشاركة لتوهم أن الحكم المذكور فى غيرها الشيوع الخصوص فى العموم

قلت اذا ذكر وجه التقييد بالمشاركة فيعلم من التنزل دفع مثل ذلك توهم الخصوص فالذكر

الوجه الموهوم توهمه والذى اقول ان التى انما تحمله على ذلك المعنى ان حمله على قصد التعميم ما ليس له وايس يقتضيها

فاذكر الحاوى فلروم ان الاطلاق مع ذلك مقام ليس لغيره معه وكل مع مقام ليس يقترب معه ان هذا هو المراد

واما الاولى فهو انه تقرر ان نفس الخشن والنعومة

قوله وارتفاع شان الكلام الخ ورد عليه ما مر من ان

مطابقة يقتضيه الاعتبار المناسب والارتفاع فى الخشن يرجع الى اصل الخشن

واما الثانية فهو ان الانحطاط فى الخشن يحدم المطابقة

لما كان المطابقة الكاملة هى ان الايراد مطابقة وصح اطلاق

Cambridge University

الحيوان مع كلا الحصرين مع أنها في الاعم والاخص مطلقا وعلى حال الاعم والاخص من وجه مثلا اذا لم يكن
في الدار الا الانسان الابيض صح ان يقال ما في الدار الا انسان وما فيها الا ابيض ولا يلزم الاستدلال على احدهما
منهما بالاخر والا لما صدقا معا وكانه طلب الاتحاد على الاعادة منهما أمر التأمل واجل وزوده امر عليه والله اعلم حرره
غلبه مفيد رحمه وان قول المصنف يعني الحال هو الاعتبار المناسب ليس صريحا في اتحاد معنى ما كما هو المحقق من ان
ان معنى الحال المأخوذ معنا والاعتبار المناسب اذا اعتبره المتكلم لاجله اعتبر هو الاعتبار المناسب لاجله المتكلم
مناسبا للمقام بحسب السليقة او بحسب تتبع تراكيب البلغاء فمثل اعتباره يوجد معنى الحال دون الاعتبار المناسب
فلا تتراءى

اجيب بانه طاهر الدليل على التغاير وجب ان يفسر هو الاعتبار المناسب وهو ان يقال المراد بالكلام
متكلمها او المعتبر وما من شانه ان يعتبر على أنا لا نعلم وجود معنى الحال قبل ان يعتبره المتكلم هذا وانا الى الآن لم اظهر لي
فائدة بعد سوى القول بالمصدر وارتفاع شأن الكلام اه فانه ان كان المصنف بيان اتحاد معنى الحال والاعتبار المناسب
حتى يعلم انه اذا ذكر معنى الحال اريد به الاعتبار المناسب وبالعكس كما هو الاصل معنى الحال هو الاعتبار المناسب فما ل

قوله يعني انه بيان لكلام ملخص تقرير رجوعها الى اللفظ ووضعها لا الخلو عن شيء اذ الظاهر ان يقول فالاعم ضمه
للفظ لا ترجعه اليه **قوله** الاعم وضعه الاخيا فانما حرصه وان نصه على المصدر به هنا لا صح ظاهرا كما ذكره
وبالمد مصدر اسمي بمعنى الاسم ويسمى بها وبل جعل التسمية بمعنى الاطلاق لكن الحمل على الظاهر كما فعله الشارح اولى **قوله**
طوق الشرح خصص الشرح بالذكر لانه المشهور المعروف بالبلاغة والتصدي للمعارضة والا فالمتجرد للكون خارجا طوق
جمع المخلوقات من الانس والجن والملئكة **قوله** وقبل وضحنا ذلك في الشرح وفي قوله اذ المناسب ان يؤخذ ذلك
حصصا كالنهاية او نوعيا كالانجاز وهل المبني على ان الكون ظرفا لعلم الاحكام الثابتة لطبيعة النوع حيث
هو او لجميع افراده وعلى التعبير عن النوع بما فرادة لوضوح فانا نعلم في عم الاحكام الثابتة لطبيعة النوع حيث
انما فيها فلا وعلى انه ان صح فبجميعها لا ببعضها اذا كان أقل وهاهنا كذلك لان العرف النهاية لما صدق
عليها الكل فوق النهاية وفيه بحث اما اولا فلما ان الفرق بين النهاية والاعلى مما لا يكاد يخفى على ذوق
ان الفرق بين الاعلى والنهاية ان الاعلى لا يصدق الا على الكل والنهاية يصدق على الكل وعلى ما قرب منه
ولا يخفى ان الاعلى لا يصدق على جميع المراتب العلية التي تحت امر الطرف الاعلى وتشاركه في عدم القدرة على معارضتها كما يشير
اليه كلام الشارح في الشرح في قوله مع ما يقرب منه في البلاغة تم الكلام في حرف الخاء من كتاب الشرح
ويليه الكلام في حرف الميم من كتاب المطول

العلية التي تتفاوت القوى البشرية عنها وامانا سلمنا ان تعرف كلام المصنف يدل على ان مراده بقوله وهو حد
الاعجاز ان الطرف الاعلى كما ان قوله في الطرف الاسفل وهو ما اذا غير الخ لبيان الطرف الاسفل وعلى ما ذكرنا من
الشارح سرت هذا المفصل بعض خبر الانجاز بانه الطرف الاعلى وما بعد جملة قال الثاني معارض بانه على تقدير دخل
الطرف الاعلى شيئين وهما النهاية وما يقرب منها لا يناسب قول المصنف وبينهما مراتب كثيرة لان بين قسمي الاعلى ايضا
مراتب كثيرة فتامل **قوله** وهو ما اذا غير الخ لكان اذ امر اد وان الاهمال قيل عليه انه غير مانع لصدقه على الطرف
الاعلى والمراتب المتوسطة لان ما دون الاعلى قد يكون ايضا بحيث يصدق عليها ما اذا غير الكلام عنه الى ما دونه التحق
واجيب بان عموم ما في قوله ما دونه يدفع ذلك اذ لا يصدق عليها ما ذكرت انه غير الكلام عنه الى ما دونه دون التحق
بل الى مرتبة دونه بحسب كون دون الاسفل ايضا وايضا يشترط الكلام بان مجرد التغيير الى ما دونه بحسب الالتحاق وليس
مجرد التغيير عن الاعلى والاوسط اهمالا يشيا له فعلى ان كلمة او عبارة عن الطرف الاسفل على الاوسط اهمالا فلوائي في التعبير
كلمة متى او كلما لم يرد عليه هذا **قوله** تصدر عن محاكما سالم عما عنه من الالتفات بان نسبة الى
اقوالها انما هو مجرد الحلة مع ان يكون قصد وزها عن قصد تعتد به وقوله تصدر حال من الضمير المستتر في الفعل العائد
احلاوا العامل في الحال وصاحبها ان العامل فيها هو الفعل وفيه هو ان الحال لا تتقول العامل هو الفعل بها
لان حرف الجر أداة توصل معنى العامل الى مجروره والمجرور وحده منصوب المحل بالعمل بدل الاعمال وقع ذا
حال وما قال في بعض حواشيه من ان الجار والمجرور في محل النصب بالعامل هو الفعل بواسطة في العبارة انما
الكلام في المحل الشريف كذا قيل والاحسن ما ذكرنا والمصدر بها هنا من الضمير والاسعد ان يقال ان قوله
تصدر استيناف بيان للصفة الثانية لما قبل من الحوالات الى الخ والمعنى الكلام التي هي كذا وكذا تصدر الخ
لما ضلت الحوالات التي هي من هذا الكلام بما فيه فعلها انها تصدر الخ والمعنى بحسب ما يتفق الخ والمصدر بمعنى الفاعل
لمصدر تصدر اي بحسب اتفاق الحوالات وقصدوزها المخالفة فيه لها قاصدة اياها او موصوفة بحسب ما يتفق منها الحوالات
التي لا تقتضيها **قوله** بحسب ما دون العالمة تفاوتها في العلو بحسب تفاوت العالمة كما يعني تفاوت اعتبارات
كثيرة وبعضها لا تكون مطابقة للاول ابلغ المطابقة والفصاحة **قوله** بتوخي المطابقة والفصاحة بيان لأخرجته
كونها أخرى بالنسبة الى المطابقة والفصاحة وحاصله انها مغايرة لها ولا يلزم ان تكون اياها بتعين منشاها ولو حذف المصنف لفظ
لكان اولى **قوله** لها اليس ما حمل الكلام متصفا بضمير نعل عنه ان الى ذي وصفه يشير منها في الغرف ملابسا
غرفا محسن وهو تبع ومطبق لي يكلم ما سمه التحبيس والتفويض والتطبيق كما قال غرفا ملتبسا بتبع الهام

Copyright

واما رفع ما اصله الوصف مع قصد عدم التخصيص بالجنس ضرورة التحفظ كما ان انكاره ضروري البطلان وقبيل وحسن تخصيصها
ببلاغة الكلام ان تخصيصها الكلام الموقوف على بلاغة الكلام بل على بلاغة الكلام حتى لو صدر كلام بليغ من غير متكلم بليغ
تكون هذه الوجوه محسنة فيه وفيه نظر لان الكلام القائم بغير بليغ لا يوصف بالبلاغة بل بالنحو والصرف ونحوهما
على ما نص عليه في المفتاح فهذه الوجوه اذا عدت محسنة اذا صدرت عن بليغ وقد يقال في تخصيصها ببلاغة الكلام
انها انما تتعينها لبلاغة المتكلم اعني الملكة لعسر ان الملكة الصادرة عليها يصلح تابعة للبلاغة المتكلم وانما تترك التنبيه
عليه عند الكلام في بلاغة المتكلم اتكالا على ظهوره بالمقايسة **قوله** ملكة تقدر بها على تاليف كلام الظاهر انه يصدق على ٢٩
ملكة تقدر بها على تاليف كلام بليغ في نوع من انواع المعاني كالمدح والذم والشكر ونحو ذلك وان لم يصدق على
ملكة تقدر بها على تاليف كلام بليغ في جميع انواع المعاني كالمدح والذم والشكر والهجاء وغير ذلك من انواعها
والاقدر بها على تاليف الكلام البليغ في جميع الانواع ولا يخفى ان هذه الملكة ليست ببلاغة المتكلم بالمعنى الغير مانع
ويمكن ان يدفع بالعناية وهو ان يقال لما عرف صحة المتكلم بالبلاغة بانها ملكة يقتدر بها على التعبير عن كل ما يدخل تحت قصده
بلفظ فصيح غير مستكره وان المراد بها ذلك في تعريف بلاغة المتكلم ملكة تقدر بها على تاليف الكلام البليغ المشتمل على
المعاني المركبة والمفردة بحيث ان غير البليغ لا يقتدر على شيء من الكلام البليغ بناء على ان الكلام انما يسمى بليغا بصفة
تقوم بالمتكلم كما صرح به صاحب المفتاح لا بد لحسن الكلام من اضافة ما على حال الجملة تضاف ومرتاحات غرابة وجهات
الحسن لانتخاطها وكل في اصل المسند وان هذا التركيب اعني تركيب نحو الرجل يدعى وضع موضوعا لمعنى (صحيح ان الكلام)

ترى البلاغة الوحيث تخالط الشاكل موقعها ان يصلح بليغ غالبا بحيث لا يوجد شاذ يقتضي الحال خلافه اقتضاء الكلام
ما هو في اثناء التخلص والخروج الا يرد على التعريف شيء مما هو غير وارد الكلام مطابقا لمقتضى الحال في نوع او نوعين او انواع
فقط لا يصدق عليه انه ملكة الاقتدار على تاليف كلام بليغ اذا ايتسمى كلامه بليغا **قوله** بالمعنى اللغوي يعني حمل
المحمل موضوعا والموضوع محمولا موجبا القضية على ما هي عليه من الكلية والجزئية وغيرهما كما في الخلاصي والخلاصي الاصطلاحي
وانما لزم لان قضية لكن الموجبة الكلية لا تنعكس الا جزئية فيكون العكس هنا بعض القضية المقصودة وذلك
تصادق **قوله** من حيث النسبة المرجع اما مصدر ميمي او اسم كما ان الموضع للرجوع او مصدر اعني المعنى على احد
متعلقه اي المرجوع اليه ليتوافق عبارة المصنف ابد ليل الى وتفسير الشيء اعني قوله ما عدت الخ
انما ناسب اعني الغنى المخيرين مع ان الشيء اشارة الى حاصل المعنى لكن المناسبة ناخرها الانفس
عن قوله الاختيار اي عن الخطا بل الى الشيء بعد قوله الى الاجادة اي عن الخطا وتنبيه الفصيح غير فصيح وقوله
الاختيار والميسر مرجحا اليهما البلاغة الكلام انه حسب خصوصها انما يختلف باختلاف مقتضى الحال وهو المراد الخ كما

اوضح واحسن كما لا يخ ثم ان المراد بامكان الحصول الامكان الوقوعي المنافي للامتناع بالغير لا الامكان الذاتي
ولا بعد ان يكون الممكن الموقوف على شيء واجبا لامر ما فحينئذ البلاغة الكلام دون بلاغة المتكلم لان المراد بهما
الفعلان واسكانهما لبيتا مرصعين ببلاغة المتكلم على ما عرف من رجحاني الترجيح ولان بلاغة المتكلم ان كانت ملكته هي حاصل
المسائل التي وجب حفظها وانيتوقف على الاحتراز والتمرن المذكورين بل هما محققان بواسطتها وان كانت عبارة عن امر خلقي
لا موقوف على شيء **قوله** الاحتراز عن الخطا كانه اراد بالخطا ما لا يكون سببا للتعقيد المعنوي بقرينة المقابلة فيتناول
ما احترز به عن الاول الخ والا فالاحتراز عن الخطا في ما دونه المعنى المراد الذي حملناه عليه من قوله المعاني هو الاحتراز
عن التعقيد المعنوي وبذلك الخطا بهذا المعنى لم يسم في التاديب بل في تعيينها ولو كان عن الخطا في تطبيق الكلام
على مقتضى الحال لكان اظهر **قوله** والا لزم ان يدرج المعنى وهل عليه الظاهر ان المراد بالاحتراز عن الخطا عنه على تقدير
استاد ذلك العدم اعني وجود الخطا سعي بادنى المعنى المراد وكلام عن مطابق لمقتضى الحال ايضا ولا وجه لارادة كلام بليغ هنا
واحسن كلمة الا التي تفيد الاحتراز وبل هي لو يكون مرصعا اي بحيث يحقق الاحتراز المذكور في بعض البلاغة اذ لم يحصل
في بعض الاوقات مادة معنى كلام مطابق وفي بعضها كلام غير مطابق وح لا يكون بليغا ومتى عدم وجوده في بعض فقدها ان
يكون بليغا وهذه المقدمة مطوية في كلام الشيخ وعلى تقدير تعليقها بالاحتراز وكونها نقيضا له يكون كلمة بل
للعصر كما ذكره الشيخ في الشرح وتحت تصدر السيد بالشرط على ان الجاحظ وشيعته توهموا كما انه ان اريد بعدم الخطا
عن قصد على ان يكون التقدير قبل البيع الا لمتا لانه على تقدير عدم الخطا عن قصد زيادة يكون
خطا وربما لا يكون خطا لكن بمعنى ان لا يكون عن قصد وعلى التقدير الا يكون بليغا اما الاول فلوجود الخطا
واما الثاني فلانعدام القصد **قوله** والى غير الفصيح مرغيره المناسب ان يحمل الرجوع هاهنا ايضا على الاحتراز عن مبادي
الخلل بالفصاحة ليكون مناسبا للاول وايضا الاحتراز المذكور يستلزم الطائفة لكون غير الفصيح مستعملا بخلاف
يستلزم فصاحة الكلام **قوله** ويدخل في غير الكلام الفصيح وغيره الخ لم يقدر موصوف الفصيح في قوله والمعنى
الفصيح مرغيره اللفظ الفصيح فساوى الكلام والكلمة فيما ذكر مرد خول غير الكلمات في تعبير الكلام الفصيح
للامرين احدهما الاشارة الى ان بلاغة الكلام فيما ذكر بالذات على غير الكلام الفصيح وانما غير الكلمات فامر يتوقف عليه
غير الكلام ولو لم يوقف غير الكلام على غير هما لما يتوقف عليه بلاغة الكلام والثاني
ان الظاهر ان الفصيح في قولنا حتى الكلام والكلمة مشتركة لفظا فاريد باللفظ الفصيح ما يساوي الكلام والكلمة
يكون لفظا مشتركا معنويا بين المشترك لفظا بين المجموع المنظور فيه غير ضرورة والمراد بالمعنى ما يتناول الاسم كان تبعا
بالفصيح ما يضمن الفصيح لتدبيع الاشتراك اللفظي ويكون مشتركا بين المعنيين المعهودين خلاف الظاهر ولا بعد ان يكون

ولا ضرورة هنا لحصول الشرط بحمل الفصيح على الكلام لانه يدخل في تمييز الكلمات **قوله** منه ما سبق في علم اللغة
لو ابدل بيحتمل بغلم اللغة الخ لكان ابين أقول قوله او الصرف الخ ما لو اريد لكان أولى وسيأتي **قوله** اعم من كل فانها
ويطلق على جميع اقسام العربية **قوله** لمخالفة القياس وعلم ما سبق **قوله** والتعقيد اللفظي بدرك العقد اللفظي
تدرك بسعد امور جارية على قانون النحو والصرف بينما تشتمل عليه وما لا يشتمل يعلم بالنحو انه لان هذه الامور وان كانت
جارية على قانون النحو لكنها خلاف الاصل والراجح كما قيل وفيه بطلان الوقوف على ما تحصل به التعقيد مما لا تحصل بما هو مخالف
الاصل من علم النحو او لا يعرف به الا ان هذا الشق خلاف الاصل واما ان مخالفة هذا الاصل
وهذا دون ذلك وتدرك بحسب تعقيد اولا فتامل **قوله** اي ما يس الخ بعني ان الضمير راجع الى الوصول العلم ليس
راجعا الى احد الشيئين **قوله** تنبيه الظاهر ايتيا ان عود الضمير الى ما يدرك بالحس وحده كما ان جميع ما سوى
العقد المعنوي مدركا بالحس كما يعلم عموم كلمه ما وهو وسط لان الكم تدرك بعد الحس من اللغة والنحو والصرف
كام **قوله** لكان مريد اختصاص لها بالبداية على ان العلاقة اما تتحقق عندها وتتميم بها والعلاقة ما الجزء الاخير للعطف
مكان في قوله لكان مريد اما مصدر ميمي بمعنى الثبوت او اسم مكان على انه من قبيل قولهم تعشيت عنده مقام التعشي
قوله انحصر مقصوده في ثلثة فنون هي المعاني والبيان والبديع لانه قد تبين ان علم اللاعة علم المعاني والبيان
وعلم تواليها البديع وليس المعنى ان المحترز لما كان في علم اللاعة وتواليها لزم حصر مقصوده في ثلثة فنون وجعلها
فنونا ثلثة لتوجه المنع الظاهر عليه اذ يجوز ان يحمل حصر مقصوده في احدها في علم اللاعة والاخرى في تواليها وكذا
يحمل المعنى على هذا ايضا مقدمة معلومة وهي ان المناسبات في العلوم المختلفة ان يحمل كل منها وتكون المراجع لزوم الحصر مناسبة
والحاصل ان ابنا المعنى الاول على اشتمال الكتاب على العلوم الثلثة وضم المعنى
منها مع قطع النظر عن التبويب وجعل الكتاب فنونا ثلثة حتى يؤدي كل علم في فن **وبنا الثاني** على هذا
الاخر انه الا انه ح يحتاج الى ضم المتبوع مع التابع وحمل اللزوم على الاستحباب والاولوية حتى لا يتوجه المنع
قوله والمحصل وجوه المناسبة اما تسمية الفن الاول بالمعاني فلانه يبحث فيه عن كيفية تطبيق الكلام على مقتضى الحال
وانما امر بتعلق بالمعنى ان مبناه في جميع الاحوال عن الخطا في تاديه المعنى المراد وايضا مسيس الاحوال خصوصيات
تتعين في التخاطب اولا وبالذات وانما تسمية الثاني بالبيان فلتوقفه بايراد المعنى الواحد وبيانه بطرق مختلفة
في الوضوح وانما تسمية الفن الثالث بالبديع فلانه يبحث فيه عن المحسنات والاخفا في مراعاتها وتطبيقها
وانما تسمية الفنون الثلثة بالبيان فلان البيان هي المنطق الفصيح المعرب عما في الضمير واخفا
تتعلق الفنون الثلثة تصحيحا وتحسينا وانما تسمية الفن الاخير بالبيان فلتغليب حال المعرب

قوله الفن الاول ان اريد به الالفاظ كما هو الظاهر ويحتمل النسبة المراجعة بتوله رتب المحصل الخ
واريد بعلم المعاني الاصول والقواعد لم يكن لحال علم المعاني عليه زيادة مزية كما في الوضوح او في الحمل
اي يريد بان الفن الاول علم المعاني أو الفن الاول وقوله علم المعاني
مرتفعة رضا فن اما فهما معا كان يقال فعائدة الفن الاول سبب علم المعاني أي منتهية كما سبأتي والله
او في جانب واحد كان يقال الفن الاول وقوله سبب علم المعاني أو سببه ان اريد بهما معا الالفاظ والاستعمال واريد
بهما المعاني التي هي المسائل لكن لكل وان اريد بالاول المسائل وبالثاني الملكة فلا بد من تقدير مضاف واحد بهما
قوله لكونه مشتملا الخ كلمة مع الموضع اسبدائية الا ان هذا الابتداء باعتبار معنى الاتصال والتعلق لكون المعاني
باشتمال البيان ومتصلا به منزلة المفرد بحال كونه ناشئا من المركب ومتصلا به والمحصل ان اتصال المعاني بالبيان
وتسببه اليه قريب من اتصال المفرد بالمركب ونسبته اليه وكذا منزلة المفرد لانه ليس جزءا لكنه لان رعاية
المطابقة ليست في علم المعاني هي المقصد منه معها لم تجعل جزءا من علم البيان والا لم تكن مقصودة بل كانت بحيث لو لم تقصد
فان معنى اعتبارها فيه ان الايراد الذي هو المقصد في البيان انما يعتبر بعد رعاية المطابقة والحاصل
ان المقصود من المعاني معتبر في المقصد من البيان على وجه الشرطية وكونه بعده **قوله** وهو موضوع علم المعاني فليتدبر
وثمرته **قوله** معتبر في علم البيان اي في الاعتداد بالمقصد علم البيان بمعنى انه لا يعتد بالايراد المذكور
في تعريفه اذ لم تنضم اليه رعاية المطابقة لان علم البيان نفسه موقوف على رعاية المطابقة فان من لم يملكه
يعرف بها ايراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في الوضوح والخفا كون عالما بالبيان من غير نظر الى رعاية
رعاية الامر انه ان لم تحصل ملكة الرعاية لمطابقة مقتضى الحال لا يكون بليغا **قوله** ملكة قيل الوجه ان يراد
بالملكة هنا كيفية النفس يتمكن بها من معرفة جميع المسائل يستحضر بها ما كان معلوما فيخرج ما اعتبر بها
ما كان مجهولا منها ولو حملت الملكة على ما مر ويخرج ما مر الادراك من ملكة الانتقال الى النظريات في
العقل بالملكة لم يكن صحيحا اذ كفى في تكون التمكن عما بالقوة ان يكون عنده مقدمات يحتاج اليها في مسائل وبعد اجراء
ذلك التحصيل وان لم تحصل بالفعل شيء من مسائله ان ملكة استحضار النظريات التي حصلت لها الى ما لم يحصل
مخزونة عندها متى شاءت من غير حاجة الى كسب جديد هي العقل بالفعل لم يكن لازما فان التمكن

copyright University

اذا امكن معرفة جميع مسائل علم بعد عالما لما لم كل العلم بلا اشتراط بحصول جميع المسائل أولا وضبرورتها
محرونة عدد وكثيرة معرفة كل منها بلا كتب فان مرهو فقيه بلا ريب كما في جمعه وما كلم لم يعرفا بعض
المسائل كما نقل عن الامام وابيه كان الفقهاء محتاجون في معرفة بعض المسائل بعد تحقق فقاهتهم بلا شك الى الاجتهاد
والكتب الجديدة قوله على ادراكات جزئية المراد بها اما الالتفاتات الخاصة المخصوصة المعلومة بالاصول الكلية فان كلا
من الالتفاتات ادراك ولو تسامحا باعتبار ان معلقة حروف متعلقات الاصول واما ادراك حزئية متعلقة مواد مخصوصة
مستفادة من ملكة الاصول فان الملكة لما كانت سهلة الى استحضار الاصول وتلك الادراكات مستفادة منها صح ان
الملكة تقتدر بها على تلك الادراكات الجزئية قوله ويحور ان يريد به نفس الاصول والقواعد قال
المحقق الشريف اذا اريد بالعلم الملكة او نفس القواعد لم يحتج الى تقدير متعلق العلم لكن ان اريد به الادراك
فلا بد من تقدير اى علم بقواعد او اصول والتفصيل ان المعنى الكشفي للفظ العلم هو الادراك وهذا المعنى
متعلق هو المعلوم وله تابع في الحصول يكون ذلك التابع وسيلة اليه في البقاء هو الملكة وقد اطلق لفظ
العلم على كل منها اما حقيقة عرفية او ضبطا احتياطية واما مجازا مشهورا او مداختار الشق الحامل على احد
هذين التعيين وعلة على الادراك حاصل بالقوة فينبغي ان تعلم ان ما ذكره من كون الملكة وسيلة في البقاء انما يناسب
الملكة التي هي العقل المكتسب اما الملكة بالمعنى الذي سلف انه المراد هنا هي وسيلة الى الحاصل في البعا
وسبب كحصول غرض والباقي اقدم احتمالا لكون الاطلاقية على كل منهما حقيقة لان المتبادر الى الفهم من اطلاق
العلم على العلوم المدونة والقضايا هو الملكة والقواعد من غير استعانة بقرينة وهذا علامة النقل
بعد محاذاة الى التعميم في نفس احدهما بخصوصه هذا وفائدة قوله الحاوي بكم الاشارة الى المناسبة
المصححة للنقل ان كان اطلاق العلم على احدهما حقيقة والى وجه المجاز ان كان العلم مجازا عن الاصول
والقواعد بمعنى انه من اطلاق المقدر على المنقول وان كان مجازا عن الملكة فوجهه انه من قبيل اطلاق المسبب
على السبب او العكس فان الملكة بالمعنى الذي مر سبب للعلم اعني استحضار المعلومات واستحضار المجهولات وهي
البتة مسببة عنه فانها انما تحصل بعد تحصيل طرف من المسائل معتدبه فلما تعني العقل والسبب
والمسبب ظاهر من كلام المحقق الشريف به الظاهر ان مراده بالعلم هنا الاصول والقواعد كما دل
عليه ظاهر قوله المصنف سابقا اعظم ما شرف فيه وبحثا قوله وبحصر في ثمانية ابواب
قوله ولاسعافهم المعرفة في الحربيات خصص بعضهم المعرفة بالحربيات والعلم بالكليات
وتعميم البعض فيهما فاستعمال المعرفة في الجزئيات مبني على ما مر من ان توثر المصنف على العلم ان المعلق

حربيات وهي الاقوال المذكورة ولا بعد ان يكون معنى قوله ولاستعمالهم المعرفة في الحربيات
لاتيانهم على استعمال المعرفة في الجزئيات قال المصنف يعرف وللافراد استعمالها في الحربيات ليس علة
لاشارتها على العلم كما لا يخفى قوله بسطه اذ ادراكات حزبية اما كاسب الادراكات حزبية او الادراكات
التي هي المحمول المذكورة هي الحربيات لانها هي الوسائط في الثبوت هي اللفظ منتفي المحمول بفقد الواسطة واما الكليات فانما
تكون شيئا للمطلب بواسطة اشتمال اللفظ على الحربيات وحزبية المدرك في التصديقات تستلزم حزبية الادراك
وظهر بهذا ان هذا السر لا يحتاج بناؤه على تخصص استعمال المعرفة وحزبيات هي الجزئيات قوله
كل فرد فرد قبل الامر بان قوله فرد الثاني تاكيد لفظي ويحتمل قبيل وصف الشيء بنفسه قصدا الى الكمال والمبالغة
كل فرد متميز عن الاخر وحاصله معرفة كل فرد على سبيل التفصيل والانفراد دون الاقتران وقد يعبر لفظ
كل بمتفرد عن الاخر كل معرفة فرد فرد والظاهر ان العموم مستفاد من وضع اللام فان المحلى في الاسماء
كل مستغن عن ان العموم مراد كما يأتي معرفة فرد فرد والظاهر ان العموم مستفاد من وضع اللام فان المحلى في الاسماء
وتعبيره يحمل ان يحمل على حد والمصاب وهو كل سلك الدرية قال المصنف يأتي قوله يعني أي أي فرد
قدس سره هذه الغباوة في الشرح وراجعه قوله وكذا الحسنة الدنيوية قد اطلقوا القول بان هذه
المحسنات لا تعلو لها ما لم يطبق تراشح مع ان العلوم ارتكاز تسامح في ارادها وذلك يكون تطبيقا الكلام على مقتضى
الحال لا علو لها ما لم يطبق تراشح مع ان العلوم ارتكاز تسامح في ارادها وذلك يكون تطبيقا الكلام على مقتضى
الحال ولا يدل من القول بانها قد تورث الخمول الدنيوي وقد تحصلها المطلب تصحيح الجهة الاولى الى الثانية ويدخل فيها
مراعاة ان الاسنة وقد ان الاسنة من هذا المحقق الشريف بحث الالتفاتات فلا اعلم بعضهم وكانهم انما اطلقوا
القول بانه وقد ان الاسنة من هذا المحقق الشريف بحث الالتفاتات فلا اعلم بعضهم وكانهم انما اطلقوا
القول بخروجها ان اقتضى الحال اكثرها الخلو عن تدرة وخفاء فلم يذكر واحدها في مباحث المعاني
بل ذكروا فيها مهام المحسنات ما صفا اقتضى الحال اياه عن كدرة التدرة والخفاء كالمعاني والبيان كان
دلك منهم نوع سلسة على ان التحسين العرضي لا ينافي الذاتي بل قد يجتمعان في شيء واحد فيكون محسنا تحسينا ذاتيا
وعرضيا معا قوله على ما اسمعه الى المصباح حيث قال في علم الحال وعلم الحال يقتضي الحال ذكره فان المذكور
خفيه هو الكلام لا نفس الكيفيات قوله وضرح به في شرحه وذكر العلامة في شرح قول المفتاح
واربعة عشر ان الكلام في باب الحسن والقبح وانحطاطه في ذلك بحسب مقتضى فهذا العام لما يليق به وهو الذي
تسميه بمقتضى الحال اي المراد بما يليق به الكلام الذي يليق بحسب مقتضى الحال فان كان مقتضى الحال اطلاق الحكم فكذا
الكلام قوله على ما هو ظاهر عبارة المفتاح وعن حسن الحال فان كان مقتضى الحال التقييد فكذا
كان مقتضى الحال ذكر المسند اليه فكذا وان كان المقتضى اثباته الخ قوله والحاصل القول فيه انه اذا اريد
بالاحوال في قول المصنف تعرف به احوال اللفظ الحربيات جاز ان يكون معنى الحال هو الاحوال الكلية بمعنى ان اللفظ

راسماله على المحرمات مطلوب للكليات اى مشتمل عليها وصح القول بانها احوال الخ وحمل المطالبة على من الاسناد
عن محمد وفى قوله وقد جعلناه الكلى فى الشرح وتبعت ما هنا كتابته فتذكر **قوله** واحوال الاسناد اليه
مراحوال اللفظ حوسب عما قيل ان الاسناد ليس لفظا فلا يكون احواله من احوال اللفظ مع ان المدلول
فى التعريف احوال اللفظ **قوله** باعتبار ان التاكيد وتوكيه الظاهر ان المراد بالمؤكد اداته فى الجملة نفسه
المدلول عليه بالاداة فيؤل عنها الى الجملة ضمنا تامل وفيه انه لا يطرد على هذا معنى رجوع الخمسة والمجاز
العقلى الذى عدها المصنف من احوال الاسناد الى الجملة الا ان يراد انها راجعة الى الجملة بواسطة جزيها
الذى هو الاسناد لكن على هذا يكون احوال المسند اليه واحوال المتعلقات راجعة الى الجملة ايضا
قوله وبخصص اللفظ بالامر ونحوه الخ اى بتخصيص مقتضى المقصد بان هذا الحكم انما يخص اللفظ العرى
فالمقصد بالتعريف فائدة وكان الوضوح يخصص الضمير وضعها للمعرف فقط ان المقصد الاعلم من العلم
معرفة اعجاز القرآن **قوله** وبخص المقصد الخ ان رجع الضمير فى يخصص المقصد وبخص العلم العالى انه طالما عد منبه رجلا
فيه تعريف العلم وبيان الانحصار والتنبيه الآتى على سبيل التعليب لتبعية اسمائها بحسب ما وقع
ولم يكن مذكورة فى شئ من المحصور فيه الذى هو الابواب الثمانية حكم السكاكى مناقشة لعدم المقصد فى الايضاح
بان الضمير يحصر يرجع الى المقصود من العالم اخراجها فانها اجنبى امر العلم للامر مفاضيه ومن على هذا
بعضه وضع رجوع الضمير الى المقصود مع ان المذكور سابقا نفس علم العالى لانه جزء منه فتدبر **قوله**
اختصار الكمال فى الاجزاء الى آخره لان علم العالى عباره عن مجموع الابواب الثمانية وهو للمقصد على واحد
منها فلو جعل وصف الكلى فى الجزئيات لزم صدق علم العالى على كل منها وفيه نظر فانه لما جعل المحصور هو
المقصد كان معنى الكلية للابواب الثمانية الكلية او هى جزئيات الاجزاء ويصدق على كل منها ادعال
احوال الاسناد مقصود من علم العالى فهو وصف حصر الكلى فى الجزئيات لا الكل فى الاجزاء او ورد مثل لكن
فى دفع ان مرتبة الضمير هو علم العالى واين هذا من ذاك فتدبر والمحصر هو علم العالى حقيقة
ومقتضى ذلك الدلالات لما هو ملحوظ ولو ترك لفظ المقصد لربما تبادر الى الوهم من الطلاق لفظ علم العالى ما يعم الشئ
الذى يذكره بتبعيته اعنى الامور الثلثة فح يكون حصر الكمال فى الاجزاء او يعال التبادر ارتفاع لفظ المقصد
بيانا لما هو فى الضمير يرجع علم العالى وانما ذكر للتنبيه على ان المقصد انحصار مقاصده او يعال المحصر
موضوع لمقصد الذى هو بعض من علم العالى وهو كل للابواب الثمانية وفيه ان هذا الجيد انه انما يناسب
قول السكاكى واما لو قصد علم العالى كان المناسب ان يقول والمقصد التفهم واما ما قيل من انه

لكن ان يجاب

لكن ان يجاب بان كلمة من بيانية وصلة المقصد محذوف اى المقصد من الفن وقد كان الفن عبارة
عن الالفاظ المفيدة للعلم وليبان الاختصار وعين لكن المقصد من كلها هو العلم فيفيد ان ح صح حمل
العلم على الفن الاول فى قول المصنف الفن الاول علم العالى او كون المحمول اخص من الموضوع فتامل
وان قلت هل يصح رجوع الضمير فى يحصر الى احوال اللفظ او ما المذكورة قلت على حمل الاحوال فى التعريف
على المجاز كما ذكره السكاكى لا يصح الا بتقدير مضاف اى بسبب معرفة احوال واما ان حملت على الكليات فلا محذور فيه
الا ما عرفت سابقا من مطابقة اللفظ باشتماله على ما يدل عليه بواسطة اشتماله على المجزيات **قوله** للاحالة مصدر مبنى
بمعنى التحول من حال الى حال او تحول اليه وخبر المحذوف اى الاحالة موجودة فى الجملة وتصدير اسم ان
وخبرها مفيد بالكد لحكم ما قالت المصنف ان كان لتشبيه جار على المتبادر منه ان الكلام مطلقا له
سبب كما يبادى كشف عنها بقوله الخ والتشبيه فى الخبر هى اعتبار اتحادهما فى
مثلا هو طلب الضرب **قوله** قائمة بنفس المتكلم معنى قيامها بنفس المتكلم كون ما تعلقها موجودة فيها
وخرج امثال كلام الله من صفات النفس من العلم والارادة لانها متعلقاته حاصلة صورتها فى ذهنه للتطبيق
بانه لا احساع فى التصديق الى تصور الدفاع والانتزاع وبان الموجود فى نفس المتكلم من قال اضرب طلب الضرب
وليحابه لا يجرجه بصورته قال الكلام معنى وجودها فى النفس هو حسب ما يدل عليه اللفظ والا لكان فى
الخبر الكاذب وجود متأصل فى النفس لكنه بدل عليه وبهذا يظهر معنى وجود النسبة فى النفس فى كلام الخال
والمجنون وان هى بل فى كلام النائم ايضا وانه يدل على ان فى نفسه نسبة بين الطرفين ويظهر ايضا معنى اشتمال
الكلام عليها **وتوضيح المقام** ان المراد بالكلام الكلام اللفظى لانه موضوع علم العالى اشتماله عليها
دالا على ان اللفظ دال على ما فى نفسه **إذ الحقيق** ان الالفاظ موضوعة بازاء الصور الذهنية وما قيل
وهو بعلواح هو اشاره الى النسبة اللفظية الدالة على النسبة الاولى والكلام خفيفة والاولى ان يحمل
عليها هو الكلام مشاهدة وهاهنا نسبة لفظية وهى بعلق احد حرفى الكلام بالاخر وهى دالة على النسبة
الذهنية القائمة بالنفس وهى دالة على النسبة الخارجية فى الاخبار وقس عليه الانشاء **قوله** وهى بعلق
فيه مجاز اذ التسبة بهذا المعنى قائمة باحد الطرفين لا غير **قوله** اعنى الحكوم به او عليه
المحكوم به اذ المحكوم به لا يوصف بنفسه وهو ظاهر والنسبة وان كانت متصورة من المحكوم به او عليه

ان صدقه قصد المطابقه نسبته وكذا الكلام فى الكذب وكما قابل به الآن يلزم ملزم ان الصدق
ليس من خواص الخبر فلا يحتاج فى تعريفه الى اعتبار القصد فى المطابقه قال صه وعباره المصنف هنا لا يخلو عن
والعباره الواضحه ان يقال ان كان نسبه دلاله على خارج فخبر والا فانشا وأما زياده قصد المطابقه على هذا فليس
حاصله فى عبس كلام العسكرى بل هو اشاره الى معنى الخبر فقط واسعد ان يكون فى قوله النفس وكفى ذلك بنسبه على
ما فى عباره المصنف وعندى ان الاقرب فى حل عباره المصنف ما اعتبر فى النفس فانه لا ضير فيه الا عدم تبادر رجوع
الضمير الى المصدر مقاما وهو هين وإن ذلك مغتفر فى قوله مطابقه او لا مطابقه على احد التوجيهين السابقين
ليفهم ايضا فى قوله خارج وكذا بقيه قولنا ان كان له نسبه خبر والا فانشا مسلك اكثر ى رباب القدماء فاريد به
الاشاره الى شئ آخر قوله واحد المذهبين وهو المنقول عن الاكثرين الاستقبال اعنى يعلم ويعلم ان يكون كلها
كاذبه اذ لا خارج لها فى الحال مطابقه وذلك انه ان كان المراد بثبوت الخارج لنسبه الكلام ان الكلام دال على
فالخارج فى الخبر الاستقبالى ما يكون فى الاستقبال وفى الماضوى ما كان فى الماضى والحالى ما كان فى الحال وان كان
المراد به اعم من ذلك بحيث يشمل ايضا ما يكون فى الاستقبال أن نسبه الكلام لما كانت
استقباليه كانت الخارجيه ايضا مفقوده لها لما عبر على حسب اعتقاد المتكلم الكلاميه قوله وان لم يكن
لنسبه خارج كذلك قد فهم منه الميل الى المعنى الثانى للنسبه الخارجيه على ما هو واعده رجوع النفى الى القيد فى الكلام ذى
القيد فيكون المعنى ان نسبه الكلام الانشائى خارجا لكن لا يكون بحسب مطابقه او لا مطابقه اعنى لا يكون بحسب قصد
مطابقه او لا مطابقه كما مر ويمكن ان يقال ان النفى محول هنا على رجوعه الى القيد والمقيد هو
معارف قيل لا حاجه عند الضروره كضرورة الشعر الى هذا القول لقوله مر عن قصد اى كونه الدال
على نسبه حاصله فى الواقع حيث فهم منه ان الخارج لنسبه الكلام الانشائى وفيه نظر ستقف عليه وبيان معنى
قول الشارح مر عن قصد الى كونه دالا قوله وتحقق ذلك اى تحقق صاحب العروض والانشاء فى
وجود النسبه الخارجيه الذى دل عليه قول المصنف ان كان لنسبه خارج اى ان ثبت ووجد لنسبه الكلام خارج
قوله مر عن قصد الى كونه دالا الغرض منه كونه دالا على نسبه لا نفى القصد كما يفهم مما نقلناه عنه فى شرح
شرح المختصر ليس فيه تعرض لنفى الخارج عن الانشاء كما لا يخفى ولما ادرج لفظ القصد اما على اعتبار القصد
فى الدلاله على ما مر او لان مال القصد اعنى وجوده فنفى القصد فى كلامه نفى الدلاله قوله عن قصد اى هما
لسبه اى دلاله على نسبه والماتون كل الدلاله لوضوح كون المقصود من نسبه ما تقدم

قوله ولا فرق بين ان يكون الكلام مسبوقا بطلب او لا كما فى الاخبار ابتداء قوله فالاول
كالامر والثانى كالخبر وضمير هو راجع الى الكلام المفهوم من السياق قوله ولا يخفى ان الكلام
الخ اعلم ان الكلام فى الخبر والانشاء قد يقع فى كلام بعض المتاخرين على وجه يوهم ان الخبر والانشاء
من اوصاف الكلام كالصدق والكذب وليس كذلك بل هما من اوصاف النسبه الكلاميه كما صرح به
السيد السند فى حاشيه المطول وغيره وقد نبه على ذلك بعض المحققين من المتاخرين ايضا
وهو الحق الحقيق بالقبول قوله فالاول اى الخبر قوله ان كان لنسبته خارج اى نسبه اخرى خارجيه
ان النسبه الخارجيه لها معنيان احدهما ما يدل عليها الكلام وتشعر بها كما تقتضى العباره
وعرف الخبر وضرح به السكاكى حيث قال لا يخفى ان الكلام اللفظى كما انه يشتمل على النسبه قائمه
بالنفس فاركان بدلوله النسبه النفسيه فقط فانشاء وان كان مع دلاله النسبه الخارجيه ايضا معلقا خارجها
فخبر هذا لو اخر او اكاذ ان هى النسبه الذهنيه وشاسا وما تعرض هى النسبه الخارجيه وهذا المعنى المراد
بقوله هنا لما ان يكون نسبه بحسب تحمل مر اللفظ الخ وبيانه اما هى فى الواقع ونفس الامر مع قطع النظر
عما دل عليه اللفظ كما قال النفس هيلولى التى هى فى الواقع والخارج سلسه وقوله لا اندوان يكون ليس النسبه
فى الواقع وقوله فى آل بحث النفس والخارج الذى يكون لنسبه الكلام الخبرى وقوله فيقضى الى الشماخ
وان حمل الخارج هنا على الاول كان الانشاء ليس له خارج اذ الاشعار بمعلق خارج الان المعتبر بقوله
مطابقه او لا مطابقه اعنى لا قصد مطابقته ولا عدم مطابقته فلا تتوقع النفس ح نظر لقوله
مطابقه او لا مطابقه فانه هى تمر كل من قسمى الكلام عن الاخر واقتضاء النفس والتحقق على الخارج
وعدم تعرضه لقصد المطابقه مشعر بالميل الى الاراده الاول هنا فان قيل كيف يصح الحمل على الاول
مع قولهم الكذب عدم مطابقه نسبه الكلام الخارج لان ما يدل عليه الكلام ونسبته مطابقه له البتة
قلت الخارج هنا كما يحتمل ان يكون الواقع ونفس الامر يحتمل ان يكون ما دل عليه الكلام
ما قال بعضهم من ان الكذب عدم وقوع النسبه التى يشعر بها الكلام ورد على الثانى انه يحتاج
بعد القصد الى مطابقه الخبر وعدمها حتى يكون معنى قولهم صدق الخبر مطابقه نسبه الكلام للخارج

قوله ان النسبة الخ مبتدأ خبره قوله ما يعم الخ والانشائية الخ اي ما يعم الانشائية الخ

قوله على ان الخ متعلق بقوله دل

قوله ان كان الخ اي ان كان الكلام الخ

قوله ان كان الخ اي ان كان الكلام الخ

قوله ان كان الخ اي ان كان الكلام الخ

قوله والمطابقة هي كون الخبر بحيث يطابق الواقع الخ اعلم ان المطابقة والموافقة والمساواة والمماثلة والمشاكلة والمواردة والمصادقة والمساوقة والمضاهاة والمحاذاة والمقابلة والمحاكاة والمناسبة والمشابهة والمقاربة والمداناة والمدانات والمشاجة والمشاجاة والمشاكهة والمشاكاة والمشاقة والمشاقاة والمشاقهة والمشاقاة والمشاقهة والمشاقاة والمشاقه

اقل ما ذكر ولو دخل على السند الكلي ولم تخصص عدم مطابقه الاعتقاد ما ذكر بل دخل تحته اصلا لم يدخل
في الكذب القيد فتم واجاب بانتسام الواسطه وهو عدم المطابقه دون الاعتقاد انتهى هذا ولا يبعد ان يقال الضمير
في قوله عالما الى الجزم وفي قوله غيرها وقوله مضاف محذوف اي الكذب عدم المطابقه مع اعتقاده اي اعتقاد العدم والتقدير
الحذف المضاف وانه شايع مع القرينه والقرينه هنا مجموع ما ذكر سابقا في تفسيره معتدا به امر حسن المعنى بالاضافه الى البيان المعنى مطابقته
مع اعتقادها اي اعتقاد المطابقه باللام مفيده للمضاف اليه او عوض عنه وتعويضها عنه في مثل هذا جايز بالفاق الجمهور من النحويين
البصريين والكوفيين وح يكون ما قاله الشارح المحقق المعنى ولعل هذا اقرب الوجوه فتامل

قوله ضروره توافق الواقع والاعتقاد ح اي خبر مطابقته الواقع مع اعتقادها فيه ان استلزام اعتقاد المطابقه
لمطابقه الاعتقاد لا يتوقف على الامور المذكوره لتنبيه على بعد الحاصل ايضا لان العاقل اذا اعتقد مطابقه الخبر للواقع فقد
اعتقد جزما ان هذا الخبر مطابق لاعتقاده لانه اذا اعتقد ما اعتقده مطابقا للواقع مسلما اذا اعتقد مطابقه قولنا السماء
للواقع وهذا مطابق لهذا الخبر لاعتقاده قوله اي الاخبار بحال الخبر الذي يقتضيه الحال الخبر كاصح
اخر احسن وان تراد هم كون خبر احسن جمله تحتمل الكذب وابيه والكلام في حال الخبر مثل الصدق الى الاخبار الذي يوصف
المخبر قوله لكمال ظهوره وكان الكفار يجوزون ان احدا شفى التردد فيعدم اعتقادهم صدقه لا ينفي تجويزهم المتناقض لجواز
ارادته فلا يتم ان الصدق عنوان ما اذا قبل لا يتم اعتقد واعدم تصديقه فانه بناء على تجويز الصدق فينتفي جواز ارادة
واشار بقوله اظهر الى ان تعارض المصه ايضا ظاهر فيما اشار اليه من توجيه بقوله ولا يردون هذا المقام القصد الذي هو
عدم اخلاء اعتقادهم عن احد الامرين وغايه البعد عن اعتقادهم عجيب لا يجوزون نفيا ولا يريدونه احد شفى التردد قوله
هو ضم كلمه الخ المراد بالضم ما يجري مجرى الكلمه التركيبات التقييديه والاضافيه والمراد الواقعه موقع المفردات والمحل المعنى اللغوي
المصدري الذي الفقي الاصطلاحي المفسر الاسناد حتى يرد ان الاسناد لا يوصف بالتقييد وهذا التقييد يجري في النسبه بين العامل وفاعله ومطلوبها
ثم المفهوم من قوله لمفهوم الاخرى ما يفهم من اللفظ لا ما يعامل الذات حتى يرد ان المراد من طرفي الموضوع هو الذات لا المفهوم
ثم المفهوم اعم مما هو بطريق المطابقه للقطع بان اثبات شي لشي ضرب ربد هو الحدث الذي هو مفهوم لفظ ضرب مسند الى الظاهر المفسر
مبني على ما سنذكره والمتبادر من ان الجمله الشرطيه عند النحاه خبريه هي التي اعتقد بها بقيد مخصص هو الشرط محتمله وفيها
للصدق والكذب فالخبر منحصر عندهم في الخبر والخبر هاهنا بحث وهو ان الحكم عرف الاسناد بانه الحكم بمفهوم
كلمه قال الشارح في شرح المفتاح وهذا بالنظر الى العرض الاصلي والمقصود الاولي وما يتراءى ارباب المعاني من
الخواص والمزايا تتعلق اولا وبالذات في الحكم وتتبعيتها في الالفاظ وما بحث ظاهر المصنف هنا في النظر اليوي والاسناد
الخبري هو ضم كلمه الى اخرى وقال في شرح المطول بعد ان عرف الاسناد بهذا التعريف اعني ضم كلمه الخ وهذا اولى مما قيل

Community

من القرآن الكريم وهو قوله تعالى وتصف اهل الكتاب ولقد علموا لمن اشتراه ما له اى كما السحر والشعوذة
اى اختاره على كتاب الله تعالى ما لكم فى الاخرة من خلاق اى ليس لهم فى الاخرة نصيب من الثواب اصلا ولبئس ما شروا به
اى ما عوضوا به انفسهم اى حظوظها لو كانوا يعلمون ۞ ظاهر فى شهادة الاية ان متعلق يعلمون هو متعلق علموا اى لو كانوا يعلمون
ان من اشترى ما له والاخرة من خلاق اى ليس لهم علم بذلك لان كلمة لو تجعل الاثبات منفيا والنفى مثبتا وقد نفى عنهم بذلك
وقد نفسه فى صدر الاية فان المحقق الشريف فى شرح المفتاح وان دلت حادثة ان تكون لو لمجرد نفى العلم المنفى بمعونة قوله
ولبئس ما شروا به فانه جملة قسمية اتيه معطوفة على الصلة الاولى للموارد التى لا يتأتى فيها علم واحد فلا مساغ للالتزام
لتفسيخ انهم يستحقون بعلمون ما علق به علموا او ايضا مؤدى مدلوله ماشروا به ترد انه وعدم تعلق نفى به لان الغرض
فيه جمع الضمير الى مفعول ما علق علموا اى ۞ وان قيل جاز ان تكون يعلمون بمعنى يعرفون اى لو كانوا من اهل
العلم احسبان يزيل المعدى بمزيله الا ترى انه لا يقال زيد ذاهب وذاهب وليس بذاهب لو علم والحصر حاصل ان
عدم كونهم من اهل العلم وحسن عدم علمهم بالحكم المذكور ضروريا لعلم الخاص بما العام ۞ وما بمعنى الذى
عنده او الواو بمعنى انه لبئسما اشتروا به انفسهم اى حظوظها وهوان اثر ذلك الرمى كان حاجبا عن اثار افعال البشر دون الله صلعم لما انه يحجان
يوم بدر رمى كفا من الحصى فى وجوه المشركين فلم يبق منهم مشرك الا شغل بعينه فانه حول وجهه اى انقطر الشبث السوبا
بفتح فتغايرها كما قال المحقق الشريف اى ما رميت حقيقة اذ لا يمكن ذلك لبعد مسافة تغايرهما
فتعين ۞ ولم يذهب الى ان المنفى هو النسبة الكلية والمثبت هو الجزئى بطريق الكلية والنفى هو الرمى بطريق
الخلق فسمى ما قاله المحقق الشريف انه عدول العادل بالكلية عن جميع الافعال ولا وجه للتخصيص الرمى المخصوص وعدم نفى
القابل لم يصلح اصلا ۞ قوله اى اذا كان مصدر الحرى اشاره الى ان الفاء فى فسيكفيكهم للتعقيب رتبى وقوله حذرا عن اللغو اشارة
الى وجه التفريع يعنى انه ان مصدر الحرى اذا كان افاده الحاطب احد الامرين يعنى ان مصدر الكف على قدر حاصل
افاده انه لا تنقض منه ولا تزد حذرا عن اللغو فانه اذا لم يكن مصدرا اصلا كان اعم الحصاد ان كان ناقصا عن افاده ما
قصد به كان فى حكم اللغو وان كان زائدا عليها كان مشتملا على اللغو كذا قيل وان خصر بان قول المصنف
ان ينقص ثم تعرض ۞ ابعد اصلا وما هو ناقص عن افاده نعم لكن ذلك فى كلام السكاكى
فانه قال ان المعلوم ان حكم العمل حال اطلاق الالة هو ان يتوخى به ما ينطق به تخاشيا عن وصمة الاقتصار
هذا ام انه شرط ۞ قوله وقد سوى العالم الخ يعنى ان الاصل والفرع لا يجمعان ما يقتضى ان يوجد على الاصل عبارة فصد الحرى كان ما كان
لما كان القاصر الحرى العالم بما فقد ان الاصل لا يجمع ما يتعابرة عليه ثم ذكر الفرع ۞ قوله هل هو ما هو ام لا هو الشيء

يأتى تحقيق على من مذهب بن مالك وان سعده الاكثرون من المحققين على ما ظهر عبارته واما على الباب التاسع
۞ قوله وهذا بين فساد ما قيل الخ ان توجيه الشق الثانى على ان الكلام فى عبارة المصنف الاتباعى والا فالذى رضيه فيه راجع اليه
بمعنى وقوع النسبة اولا وقوعها اذ لا معنى للتردد فى السببية وعدمها قسل الاستخدام وقوله انما الى لا كان عالما بوقوع النسبة
اولا وقوعها وضمير خاص معنى خلو الذهن عن الحكم وقوله بل التحقق الخ هو الذى فيه قسا فيان ما يوجد جملة الحكم على الابتداع
والشارع ظهورا ۞ وان خبر مبتدا لو قدر الحكم بالنسبة الحكمية استغنى عن قوله والتردد فيه واحتاج الى ارادة معنى الابتداع
والشارع من الحكم حتى احتاج الى زيادة قوله والتردد فيه مع وجود محمل يخلص الكلام استغنى عن زيادة التردد فى كلام العامل
لما علمت ان قوة ۞ واما ما قيل من ان خلو الذهن عن نفس النسبة ليس شرطا للاستغناء عن التردد فانه اذا تصور الخاطب
النسبة ولم يوجه الى خارجها ولم يلتفت الى شئ وراءها كان محكوما حال الذهن وما ذكره ذلك العامل مشتركا بين الخواص والعوام
انما هو اذا خلا الذهن عن تصورها البتة وليس بصحيح فيه بطران من تصور النسبة وعلم انه لم يوجه الى خارجها كيف يتفتش
العامل لافادته فان حضورها فى ذهنه وعدم التفاته الهها مدل على عدم اعتباره اياها فى افادته فيتبع العامل اصلا عن التفتيش
التوجه الى احداهما ولعلامة الاترى الى قولهم فى بحث تعريف المسند اليه انه اذا كان المشى مسندا فى قولنا التعريف وقع السامع انه
لم يحكم بها دون الاخرى فانما كان حين يعرف ۞ قوله الخ هو الذى ذكره السكاكى الطيبى حيث قال على ان يحكم عليه بامر اخر فان قولهم
وهو كالطائر شعرا ذكرت فلذلك صح تعريف المسند المحققين باختصار اقول المخاطب فى الاخراج على مقتضى الظاهر حسن فالله
ولذا اعتصر اهل الخاط فى هذه الثلث بانه اما ان يكون حاكيا عن النفس بالنسبة او عن تصورها فالاول هو المسمى بالذهن والثانى
حاكيا عن التصديق بها وهو تصورها فهو المتردد والسائل وطلب ان يحكم عليه بامر اخر فان كان متردد فانيا بان يكون متعقدا فانيا فى مضمونها الذى
فهو المنكر وقد علمت مرارا ان المنقول عنه ان مرتصور النسبة وتم توجه الى خارجها بلا تردد فى انها كذا او ليست كذا فهو المعتقد
المخاطب كما ذكرت واما لانه داخل فيه لكنه لو دخل لم يدخل الا فى التردد ثم القيد فى قول المصنف وان كان متردد انيه طالبا العلم وهو
له فتأمل ۞ قوله على الغرض السبى للمنقول وهو مسند اليه مقيدة بالتاويل الذى هو اى خصل الاستغناء وحكم الشرطية على الغلط وليس
المبنى للمفعول كما نسب الرواية عليه وانه المناسب لقولى بما بعد حسن نعوته حيث لم يعرض للكلام والمخاطب ۞ قوله متردد انيه
فيه طلب الفائدة ايستجد ام بان المراد بتصور طرفيه الحكم بحق الوقوع او اللاوقوع وبتصور له الحكم بعنى الاصابح والاسح ۞ قيل
ها هنا بحث وهو ان المخاطب اذا تردد فى ان زيدا قائم او ليس بقائم فقد تصور قيام زيد او تصور قيام زيد وتصور
لم يتصور من الساعى بقد تردد فيها وكل منهما ۞ الظاهر ان الاول هو المتصور فقط والثانى هو المتصور مع التصديق بعدم ثبوته
بعض بطارح ان تحقق الدلالة على حال السامع ۞ قوله لكن المذكور فى حامل الاعجاز ما نقله قدس سره عن شيخه

copyright King Saud University

لم يحتج الى توجيه ثم ان معنى قول المصنف ما لم يلح ما لم يلح ان التلويح قد حصل بالفعل وكذلك

قوله يستشرف اى ينظر العام نظنه استشرافه كما سيأتى فكذلك قول الناس مصار العام مقام

ان يرد واذا كان التلويح والاستشراف المرتبين عليه حاصلين بالفعل لزم ان يكون المستشرف تأويلاً

مردوداً اعلم ان حكم كما يستدل بكون التأكيد على معنى النفى على خلاف مقتضاه فلابد من حمل التلويح

والاستشراف على ما يليق بالعمل بل نوجد كذلك اقوى وان مرسان الخاطب حتى ان يرد دون يستشرف

استشراف المتردد قوله اما زة ان تعتقد الراجح فيهم قيل عليه ان الكلام عن متعينة بحوان

ان يكون اماز ة خلوذهنه بل هو اثبت فراغ ماله وأوفق بظاهر حاله واجيب بان عرض الرجح

كما يكون انزل على الذهن متوقعاً عليه يكون اقوى للانكار ايضاً قوله مقام المقام خطاء كما يظهر من

وكما يجوز بل غارض الرجح منزلة الخالى يجوز بل منزلة المنكر لكن الكلام انما ينشأ لما ذكر

قوله وفى الدلت على ما اشار اليه الجواح فيما اشار اليه الامام المرزوقى خفاء تأمل قوله ويجعل المنكر

كغير المنكر يتناول الخالى والسائل فان نزل منزلة الخالى لم يوكد ما يلقى اليه اصلاً وان نزل منزلة السائل

اكد بما يليق المورد ون الانكار ويكون اشارة الى ان الحجة الملقى اليه مما لا يليق بالعاقل انكاره بل غايته ما

يتوقف فيه فتدبر ان يرد ذكره وغير المنكر وان تناول العالم ايضاً الا انه معنى لنزيل المنكر منزلته والقاء الكلام اليه

قوله مشاهدة ان حمل المشاهد على المشاهدة العقلية اى البين والعلم القطعى صح حمل الدليل

مشاهداً شورى حمل على اصطلاح المعتزلة من انه ما يلزم من العلم به العلم بالمدلول او على الاصطلاح الاصولى

من انه ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه الى مطلوب خبرى وان حملت على المشاهدة الحسية لزم حمل الدليل

على الاصطلاح الاصولى لان الدليل عند اهل المعقول تصديقات اى امور تصدق فيما يكتسب تحصوصات

لكن اقول الاولى هو الاول فان الظ ان تنزيل المنكر منزلة من لا يوقف على كون الدليل الدال موجباً محسوساً

مشاهداً كما يظهر بالتأمل لقوله حال الريب فيه انه مريد لتنزيل المنكر منزلة غير موجب ما يدل الكلام على ما سيأتى

وليس الدليل المعلوم عند منكر هذا الحكم مشاهداً هذا قوله ان يجرد وجوده لا تكفى فى الارتداع ومن ثم

الكلام على هذا القول ان يكون فى نفس الامر مع الدليل ما لو تأمل اردع فى الارتداع لان المتأمل

والدليل الموجود فى نفس الامر قلما يرد عليه ان مجرد وجوده لا تكفى فى الارتداع قيل عليه كم فعلان

المراد مما لا يرتداع هو الارتداع على تعدد التأمل والتأمل انما يكون فى الدليل العلوم ليتحصل المجهول ولابد

ان يكون الدليل معلوما للمنكر فيتأمل فيه فيرتدع وفيه نظر فان الظاهر من قولك ان ما ذكر المنكر

فى نفس الامر شئ من الدليل ان ما علم ارتداع ليس الا ان التأمل فى الدليل كاف فى الارتداع فتدبر ثم له

واما ان وجوده فى نفس الامر كاف فى الارتداع مطلقاً او فى الارتداع على تعدد التأمل فلا واسعد ان يق

فى وجه الدفع ان قولك ان التأمل دليل على ان وجوده الدليل الذى لو تأمله المنكر لارتدع فى نفس الامر كاف

فى دليل المنكر غير المنكر وليس كذلك والا لوجد منكر الا وفى نفس الامر على اعتقاد المخبر بل انكاره لو تأمله

فلم يكن لقول المصنف اذا كان معه معنى يحسن ان يقال اذ كان معه ولم يجعل حال منكر وكذا هذه الخيثية

والام على خلاف ذلك فظهر انه لابد ان يكون معلوماً له فان قيل اذا كان معلوماً له كفى ذلك فى الارتداع فلا حاجة

الى تقدير التأمل فى قوة والجواب انه لو اقتصر على كونه معلوماً له لتوهم انه يحتاج فى صحة تنزيل المنكر منزلة غير المنكر ان يكون العلم

بالدليل كافياً فى الارتداع من غير احتياج الى تأمل فيه مع انه ليس كذلك وان الانكار الذى ينفى اعتقاد خلافه على ما مر

لا حاجة الى العلم بما نزل له نفسه اعنى بحيث لا يحتاج مع ذلك العلم الى تأمل فان الغى الامر هذا حاله كلام لم يكن الى التنزيل له

منزلة الجاهل قوله ظاهر هذا الكلام انه مثال الى حرفى مرحبات فلا عدة تنزيل المنكر منزلة غيره بناء على وجود ما يدل

انكاره ولا يدان يحقق فيه تنزيل المنكر منزلة غير المنكر وح لا يكون مثل قولنا لا تضرب ضيفى على ظاهره الا نهى السرب بالكلية

مع كثرة المرابس غير صحيح **بيان ذلك ان مقتضى جعل الامر المذكور** مما يحسن فيه مسمى الامر وجد رب

فى القرآن اصلاً لكون هذا الخبر ضاد قاً كما انه يجب فى قولك لا رجل فى الدار بل رجلان ان يكون

فيها رجلان اصلاً حتى لو وجد رجل لم يكن الكلام ضاد قاً فان نزل انكار من لا عهد له فلذلك يصح التأويل فى معنى

قوله تعالى لا ريب فيه ما قال الشق من ان النفى ليس مظنة للريب قوله والاحسن هو ان يجعل الريب

من تنزيل وجود الشئ منزلة عدمه وهو بطن لجعل الانكار كلا انكار والاظهر فى العبارة ان يق انه

بطن لما نحن فيه فان بطن الشئ وان جاز اطلاقه على حرفى مرحبا بانه على ما هو معنى المثال لكنه اذا

قوبل بالمثال يتراءى به انه تشبيه **وتوجيه عبارة الكشف** ان يق ان اللام ليست صلة

للنطق بل للتعليل لكونه نظيراً والمعنى ان الاحسن ان يقال انه نظير لما نحن فيه فانه

نزل فيه وجود الشئ منزلة عدمه كما فيما نحن فيه قيل الظ ان الآية ليست

مثالاً لما نحن فيه اصلاً لان مقاله ارباب الفن مرجحة فى ان الاعتبار للمذكور

بالنسبة الى المخاطب لا السامع مطلقا والظاهر ان المخاطب بقوله تعالى ذلك الكتاب لا ريب فيه
هو النبي صلى الله عليه وآله وسلم بقرينة سياق الآية حيث قال عز من قائل والذين يؤمنون بما انزل اليك
وما انزل من قبلك على انه لو حمل الخطاب الاول لكمل من يتلو الكلام احمل يعلمون غير المرتابين
وهو المؤمنون على المرتابين ٥ قوله مطلقا الخ ان قوله المصنف في اخر الباب وهو عن مخصص

٤٥م

وحالا لتقييد الفعل لا القائل بالحصر يدل يجري في الاسناد يرجح ان يكون مورد القسمة هاهنا هو الاسناد الخبري
قول المصنف فيما يعود ضمير
ان معنى الحاء ترجع القسمة
هنا هي الاسناد الخبري
لا مطلق الاسناد وحدث كونه ذكره لتوجه صحة التوهم كما مر في كلام السكاكي بعيد
فالانسب هو نفي الاسناد على ما هو المتبادر منه اعني الاسناد الخبري لانه في اقسام
الخبر ولا عاده الاسناد المعرف فقوله اما حصقه او مجاز اعني ان الفظ
من قولنا اما حصقه او مجاز هو حصر المقسم في القسمين لان المتبادر من استعمال هذه
العباره في تقاسيمهم الاثنيا هو الانفصال الحقيقي او المانع من الخلو اذ باحدهما يصير الانقسام
مضبوطا دون المانع من الجمع اذ لا يعلم به عدد الاقسام قطعا ولو اوردت هنا ايا البدلت
على اعتبار الاسناد في الحقيقه والمجاز والمصنف لا يقول به بخلاف قوله منه وسنه لانه
لا سند الحصر فلذلك اختاره قوله لانهما من احوال اللفظ يعني ان معنى يعرف
المصنف علم المعاني دخولها في علم المعاني لانها من احوال الاسناد التي هي من احوال اللفظ كما عرفت
سابقا وهذا النظر الى ظاهر يعرف المصنف واما على ما بينه السكاكي من اعتبار قيد الحيثية اعني
من حيث انه يطابق بها مقتضى الحال فدخولها في علم المعاني وجوهها عن علم البيان
كما ذكر في الشرح قوله كالمفيد وقد تكرر في عبارات المصنفين ادخال الكاف
في مثل هذا مع انه لا يذكر بعدها جميع ما مثل به له فائدة ليست لمعنى الفعل وسم
عن الامور المذكوره الآن بعالـــ إنه اراد بالظرف الظرف الحقيقي
فلا يدخل فيه الجار والمجرور وسيجيء نقلا عن سيد المحققين اشارة الى دلك وفي بحث
التقييد بالشرط قوله وهذا يدخل فيه ما طابق الاعتقاد نوضيح ما ذكره

اما الاول فلان الكلام
لا يفيد الا بوجود شيء
وما بعده وجود لها
لم

الشارح وهذا المقام ما قال المحقق الشريف ان قوله ما هو له سابق منه الى الفهم
ما هو له بحسب الواقع سابقا ولا ما طابق الواقع والاعتقاد معا وما طابق الواقع
فقط ولا سابقا ولا ما طابق الاعتقاد دون الواقع ومالم يطابق شيئا منهما فاذا
ورد عليه قوله عند المتكلم كان المطابق لهما ما هو على حاله داخلا في الحد وخرج به
ما طابق الواقع فقط ودخل في الحد ما طابق الاعتقاد فقط وكان مالم يطابق
شيئا منهما ما هو على حاله خارجا عن الحد فاذا اريد في الفظ دخل في الحد
مالم يطابق الاعتقاد فقط ومالم يطابق شيئا منهما ثم قال فان قلت زيادة القيود
على ما هو في حيز النفي يوجب عمومها وسلوبها فكان خارجا بدون القيد كان بين
الخص اعم من وجه الاعم والاعم الصور في الاثبات فيجب ان تكون محصصة فكيف
صور ان تكون كل واحد من قوله عند المتكلم وفي الظاهر موجبا اريد حمل
في الحد ما كان خارجا عنه بدونه ٥ قلت ليس شيء منهما قيدا في الحصة بل هو من
الثاني عبارة عما هو المتبادر منها الى معنى اخراج منه فان قوله ما هو له كما مر يتبادر منه
ما هو له بحسب الواقع فلا سابقا ولا ما طابق الاعتقاد فقط فاذا اضم اليه قوله عند المتكلم
سابقا ومر محو عنها معنى اخر هو له في الاعتقاد سوى طابق الواقع ام لا فاريد رجع في هذا
المعنى ما طابق الاعتقاد فقط وخرج عنه بعض ما دخل في الاول وهو ما طابق الواقع فقط
فبين العبارتين عموم من وجه ثم اذا اريد قوله في الفظ سابقا مر المحو عن المركب منه وهما
بودنه معنى بان كان سابقا على عالم سيدرج في سبق العبارة الثانية وهو ما لا يطابق شيئا من الواقع
والاعتقاد وبسابقا ولا ما اخرجه المعنى الثاني اعني ما طابق الواقع فقط واندرج في هذا المعنى
صحيح الاقسام الاربعة ثم قال وكذا سر ٥ واعلم ان القول بكون الصور محصصة للمادة
اذا كان القيد اخص مما قبله كما هو الظاهر في الصور في سائر الحدود واما اذا كان القيد
اعم او مساويا كان القيد مساويا بالاطلاق في الصور وقطعا الا ان التخصيص بحسب المفهوم
لازم للقيد مطلقا قوله وهو انما يحمل ينقل له قال المحقق الشريف تحرير البيت

في الاول بالاسم

صح

الذي هو متعلق الظرف يحتمل ان يكون عند المحكم او ان لا يكون عنده فقيده به والمسند عند المتكلم
يحتمل ان يكون في الواقع او لا يكون فقيده به فقوله عالما لا يصلح قيدا للمسند كما انه اذا قيد بمنتصب
العربة ملاحظة دلالتها على المراد لسامع قرائن الاحوال ولو قال بان لا توجد قرينة كما اذا قيد
قوله او ظاهرا وانما قيد بفعلي هذا لكون اسناد ذهب ويعد ونحوهما مجازا اذا تم ذكروا
انه لا قيام لهما حقيقة عما اسند اليه مرور بن وعمرو والصحيح ان يراد بالقيام هنا ما هو اعم
من القيام حقيقة او تنزيلا فالمراد بالمجاز في الحقيقة وكانه اشار الى دفعه بقوله وحقه ان يسند
اليه على ان يكون مرسلا او عجزي زيد وكرمه **وتوضيح المقام** انه لما كان المتبادر من
القيام هو التبعية في الجملة كما هو عند المحكم عمه بقوله ودونه اسعار اليمان السعة في التحرز
عن لزومه له بل يكفي كونه وصفا فيشمل الاوصاف الاعتبارية ثم ان كونه وصفا له ليس بلازم
كما في نحو ضرب ويعد فعقبه بقوله وحقه ان يسند اليه ليشمل المراد بالاول ثم ان قيل
تظهر الملازمة فلم قال لزم اول الامرين معنى كونه له اي حقه ان يسند اليه فتامل قوله سوى
كان مخلوقا لله تعالى او لغيره مع قطع النظر عن القول بانه مخلوق لله تعالى او لغيره واشار بذلك الى ان
الاسناد الى غير ما هو له لا يلزم ان يكون مجازا او الا لكان اسناد جميع الافعال اليهم مجازا
عند الاشاعرة قوله سوى كان صادرا عنه المراد بالصدور عنه الظهور منه لتحقق المطلوب
هذا المعنى في الملوث ونظيره قوله كقول المؤمن انبت الله البقل وقول الجاهل انبت الربيع
البقل يعني مع عدم احتمالهما الحالهما والا احتمل المجاز قوله لم يعرف حاله وهو يحتمل
منه مثل الخ ان العمدة الذي يكفي في كون الكلام المذكور حقيقة ان المعتبر اذا اخفى احواله
من المخاطب وقال خلق الله الافعال كلها للاصم قرينة على عدم ارادته الظاهر فيكون حقيقة
سوى عمرو المخاطب في نفس الامر حال التكلم اولا ولا يبعد ان يقال اما اذا كان الشك القيد
الاول ليكون الكلام مفيدا للمخاطب الجاهل بحاله فانه اذا كان عالما بخلاف مضمونه
تقرر عنده شعبة مراول وهلة والفند الشيخ الهرم لسان حمير صدور هذا الكلام من العاقل
فانه اذا التقاه الى عمر العادة وحاله لكنه لا يخفى حاله منه بعد تسعة اشهر فيقال هذا ما حمل

وهو ان المعتزلي

وهو ان الخ تعليل اذ القائل قوله خلق الله الافعال كلها الى عالم بحاله وجاهل بها
يلزم ان يكون الكلام الواحد حقيقة ومجازا في حالة واحدة • اللهم الا ان يمنع استحالته
بالنظر الى التحقيقيين • قوله حاصله اسعفيد التحقيق من بعد المسند اليه الذي هو ضمير
على المسند الذي هو فعل وافاده مسلة الحصر حيث ان اما تفوق على الشيخ السكاكي
كما سيجيء ان شاء الله تعالى • قوله وسمي مجازا حكميا الخ اما قسمته مجازا حكميا وان كان المجاز
قد يقع في الاضافة والاسناد والمتعلقة بالحكم اما ظاهرا او مقدرا اولان الحكم اشرف
اولان المراد بالحكم النسبة كما هو احد اطلاقاته واما تسميته مجازا في الاسناد او لما اصل عليه
من ان النفي ما لم يحمل يعني الاثبات لا يكون مجازا اولذلك قيدوا ما مر بحقيقة ومجاز
وما نام ليلي بل تهجر • معلى هذا لو قيل ما نام الليل بل صاحبه • وما رجعا بحارهم بل
رجعوا بحارهم لم يعد مجازا اصلا واما تسميته اسنادا مجازيا فاما باعتبار الاشراف
او لان الاسناد بمعنى مطلق النسبة وخص المجاز بهذه الاسماء وان امكن امتثالها في الحقيقة
اعتبارا بشانه لكثرة فوائده • قوله اي غير الملابس احاجه الى التقييد بالملابس وان كان
ساكتا للوقوع اذ يكفي في تعريف المجاز ان يقال انه اسناد العمل او معناه الى غير ما هو له
ولكونه غير الملابس الذي هو له فانه زيد لاخراجه البيه • قوله سوى كان ذلك الغير فيه
انه قد عرف من المنقول عن المحقق ان المتبادر من قولنا اسناد ما هو له ما هو حسب الواقع
والغالط الغير بحسب حملها على معانيها المتبادرة وعدم ارادته ما لا يتبادر منها فيها •
قوله وطلب ما مر الخ اي رجوع ان الطلب طلب الماضي والمال اما مصدر بمعنى المفعول
اي المرجوع اليه على الحذف والايصال او اسم موضع ومن في من الحقيقة بيانية وفي مر العمل
اسناده وما العمل حال اي يطلب الموضع كما مر حين جعله العمل محصلا وان لم يكن له تحقق في نفس الامر •
والحاصل انك قد تطلب الحقيقة ان كان موجودة او الموضع العقلي اي ان موضعه
ما هو وكيف ينبغي ان يكون حتى يكون على ما هو عليه في العقل ان لم يكن موجودة

على ما جوزه الشيخ وسيأتي ان شاء الله تعالى فعل لو اصر على التنوين الاول لم يلزم
منه ان يكون لكل مجاز حقيقته في بعض الامور ان يطلب الجمعة الاسلام وجودها
لجواز ان يطلب ولا يطفرها فاي حاجة الى الفرق الثاني ولكن ان يجاب عنه بان
المتبادر من قولنا اسناد كذا الى كذا مع بطلب الحقيقة هو ان ذلك الحقيقة موجوده
ولا ينبغي ان يقتصر عليه في تفسير التأول عند الشيخ قوله وحاصله
ان نصب قرينة اشاره الى ان نصب القرينة ليس معنى التأول ظاهرا ان يطلب
الحقيقة او الموضع كما ذكر وهو ليس غير نصبها لكن يطلبها بعد الاسناد الى ما لا
غير ما هو له ليس الى السبب قرينة ما نعة عن ارادتها فصل بحث اما اولا
فلان اذا قلت جرى النهر واردت انه اسند الجري له حقيقة صدق عليه
انه اسناد الى غير ما هو له تأول لان قرينة المجاز منتفية وهي استحالة قيام
الجريان بالنهر مع انه حقيقة واجيب بان المراد بنصب القرينة
ملاحظتها والتنبه على المراد على ما لا يخفى من لفظ نصب حيث لم يقل الصاحب وغيرهم
انه لا يحتمل نحو قولك اثبات الصفة الله على المجاز مع انه مستحيل
عقلا كون ما هو له جسما فهو كثير الغناء وفي العنق بالمعنى الصحيح وهذا لا يفيد
في المثال المذكور واما ثانيا فلانه اذا حمل التأول على نصب القرينة لم يكن في قوله
فيما بعد ولا بد من قرينة وابداء بعدها واجيب بان ذكر ذلك
فيما بعد توطئة لتقسيم القرينة الى المعينة وغيرها ؛ واما ثالثا فلان نصب
القرينة انما يحتاج اليه مرجوحه المخاطب لئلا يلتبس المعنى به بالكلام عليه والتأول
انما يحتاج اليه لتخريج اصل الكلام وكونه جاريا على القوانين فكيف يكون احدهما
حاصل الآخر واجيب بان على ما هذا الفن صرحوا بان وجود القرينة جزء
مفهوم المجاز اللغوي وان كان شرطا عند الاصوليين والظاهر ان الامر كذلك

في المجاز العقلي ويجب ان يحمل التأول على نصب القرينة على الوجه الذي ذكرنا ويدل
في هذا كون القرينة لاجل تفهم المخاطب ولو قيل بعدم رضا محمد وفاي بعلامة ما تأول
لاندفع الاول والثالث ايضا فاظاهر ان ليس فيه بعد قوله اي النقل
بمعنى او معناه كما في عبيته راضية والا تركه ذكر الكفاء بالاصل الذي هو النقل
قوله اشاره الى الفصل والحقيقة للتعريفين وذكر ما فيهما من الصاحب ما لا حاجة
في تعريف الحقيقة وملاءمة عرفا ما هو له في تعريف المجاز قوله والمصدر في
الملابسة من المصدر والفعل خلافا لانه لا معنى من الملابس والملابس في نحو جد جده
اذ الملابس في الحقيقة انما هو المصدر الذي هو الفعل الحقيقي على انه قد يكون الملابس للمصدر
مصدرا آخر حسب الضرورة الا ان قال التغاير حاصل بان الملابس هو مطلق المصدر والملابس
هو المصدر المضاف او نحوه فيكون مدلول المصدر جزءا من مدلول المصدر الذي هو مدلول
الفعل ولزم ان يصح نحو جد جده على انه من المجاز فتامل قوله ونحوها كالتمس قوله
لان الفعل لا يسند الا لها وذلك لان المفعول معه مثلا هو المذكور بعد الواو ومعنى صحة
اسناد الفعل اليه اسناده اليه مقيدا بمعنى مفعولية معه لعدم صحة المعنى واما المفعول لفظيا فلا
عليه فعل الفاعل وقد اسناد الفعل اليه لا يتضمن هذا المعنى اصلا واما بعد تضمينه وهو
ما يخوض في مفهومه ؛ فيصح فعل ما مثل وهو انهم وان لم يعدوا بالمفعول معه على ان حكم
المفعول لكنهم قد اخذوا في تعريفه ما يستلزم كونه منصوبا بما وقع مع ما لم يتم فاعله
قالوا المراد بفعل الفاعل فعل اعم اسناده الى ما هو فاعل حقيقة او حكما فخرج به مثل زيد
في ضرب زيد عمرا صيغة المجهول فانه لم يعم اسناده الى فاعله هذا كلامهم وهو صريح في
ان المفعول به ما جاء على الصفة المعتبرة المصطلح عليها عند اسناد اليه الفعل
قلت في هذا التأمل يا مثل لا يهام سبق كلمتهم على ان المراد بفعل الفاعل ما ذكر يا هو

Copyright © King Saud University

شئ وكرهم بعض المتاخرين فى شرح قول ابن الحاجب فى تعريف المفعول به
ما وقع عليه فعل الفاعل وبين الحاجبى وغيره من شراح كلامه مصرحون بخلافه قال
فى شرح الكافية لما عرف المفعول المطلق بانه اسم ما فعله فاعل فعل مذكور
ممتناه ولفظه فحسن ان يدخل فى الحد واذا دخل فى الحد وجب ان ينصب لانه اما ان
يعرف بالنصب كما ان الفاعل انما حد ليعرف بالرفع وهو عرض وارد لانه عدمى زائد لحق فى الحد
ولا شك انا ذكرنا تعريفه هاهنا لينصب ولكن بعد ما قد عرفنا ان منه قسما يجب رفعه
وهو اذا قصد اقامته مقام الفاعل وجعله احد الجزءين ثم قال وقد ورد من ذلك
فى المفعول به والمفعول فيه والمفعول معه وعدد كذلك ما سماه الشلوبين والاسعد ان قال
على تعبد بكون النصب ماخوذا فى مفهوم المفعول به المراد انه الى آخره قلت قد اشار
بعباره بيانه ان المفعول مثلا لفظا وهو النصب ومعنى وهو وقوع الفعل عليه وقد اشار الى
معناه وان يعرف لفظه ولما المفعول مفعله لفظ وهو النصب ومعنى وهو كونه مصاحبا لعامل
الفعل واذا استفيد اليه لم يسق اللفظ والمعنى قوله واسناده الى الفاعل المراد بالفاعل هنا
ملاحظة ان سند اليه الفعل عند المتكلم الخ ولا يرد ان قول الكاهل اليشكر الفعل مجاز مع انه اسناد
الفعل الذى للفاعل اليه قوله والعرض هنا معنى من الامور المذكورة التى هى المصدر والزمان والمكان
والسبب والآلة ان الاسناد وهو ضرب فى يوم الجمعة او فى الدار او للتاديب حصص به انه اسناد الفعل
المبنى للمفعول الى غير المفعول لكن يرد انه كلام يعلم من قول الكلام ان اسناده هذا مجاز لا يعلم انه حقيقة
ويمكن ان يحمل قوله واسناده الى الفاعل الخ على ان بنا على الاغلب كما قيل وفيه انه اذا اريد
بعرضها ما ذكر لم يكن لقول الخصه للدلالة وانما يحتاج اليها قوله يعنى غير الفاعل الخ لم
يشر الضمير كما هو اول الامر لان المذكور سابقا هو الفاعل والمفعول مطلقا فالضمير راجع اليهما
او على سبيل الاطلاق لكن قد ذكر ان الاسناد الى الفاعل هو المسمى له والى المفعول هو المسمى احسنه

وقد اورد على هذا الحد قولهم ضرب زيد
ضرب فعل ماض واسند الى ضمير
المصدر وهو ضرب الذى هو اسم ما فعله
فاعل فعل مذكور وليس بمفعول
مطلق وانظر

علم ان المراد فى المجاز الاسناد الى غير الفاعل فى المبنى له ان الاسناد الى غير المبنى للمفعول كما يشمل
حصصه ان المعمول عن الفاعل وسند عليه الاسناد الى غير المعمول فى المبنى له فيشمل اذا مر جمع الضمير
على ما يعطيه اللفظ ثم ان المراد بعرضه المقام ولا يوهم ان الفاعل والمعمول الذى ذكرا سابقا
يعلمون معهودان بقوله اذا كان مسالة حتى يصح رجوع الضمير الى المعهود ان قوله اذا كان مسالة
قيد للاسناد كما الهما وهو ظ قوله يعنى احال ان ذكر العرف الخ ان معنى الملابسة احال ملابسة
الفعل لذكر الغير والباعث على هذا التاويل موافقة لما فى الايضاح من قوله فى اسناده الى ضميرها
لمشاهاتها كما هو له وملابسة الفعل مجاز ولما قال فى الشرح المتن عند صاحب الكشاف ان
الكلام الجملى ان سند الفعل الى شئ سلب ما يدل عليه بالحقيقة له قوله من الاصالة والالتفات
لم يعرض للوصفية لدخولها فيما سبق ان كان الوصف فعلا او مسندا الى الاسناد الى الغير وجوزهما
على الحقيقة والمجاز عند المصنف ان كان الوصف مصدرا كما ذكر فى الشرح قوله اللهم الا ان يراد بالاسناد
الظاهر ان مراده به الاسناد المذكور فى التعريف فليتامل الخ ان يراد بالاسناد فى قوله لم الاسناد حصصه عليه
ايضا مطلق النسبة والالكان التعريف اعم من المعرف الا ان يتكلف ان الضمير فى قوله وهو الاسناد راجع الى
ملابس راجع الى مطلق المجاز العقلى الذى هو قسم من الاسناد لا بد ان راجع المطلق فى المعهد يكون
مرجع الضمير مذكورا ضمنا او يحمل على الاستخدام او لعود ما حوره التعريف يكون القسم اعم من المقسم
اقول هاهنا بحث وهو انه يلزم على هذا التوجيه ان يكون نحو ضرب زيد ضرب الى زيد نحو بسم الله وعلينا
ضربت زيدا مجازا امانة نسبة الفعل الذى للفاعل الى المفعول وهو بط الا ان يقال الاسناد فى قوله
فاسناده الى الفاعل ليس بالمعنى العام الماخوذ فى التعريف والاحسن ما ذكره فى الشرح من ان التعريف
للمجاز العقلى والاسناد خاصة كانه اشار الى ضعف هذا التوجيه بقوله اللهم وانصه الاسناد من
مراطلاق الالفاظ المضبوطة بحسب معانيها الاصطلاحية وابصره رجوع عن البحث ان صح التاويل
للبحث عن احوال الاسناد الخبرى قوله كما يخرج الاحوال المزايلة منها ما قصد المتكلم بها صدورها عن
غيره فكون مجازا لكن لا اعتداد بها سوى طريق الواقع اصلا قوله ما دام لم تعلم او لم يظن الخصه انه لم يحمل على المجاز

Copyright © King Saud University

ما دام اسما العلم والظن معا يجب ان يعطف قوله ظن على قوله يعلم لعدم وقوع او خبر غير
الموجب العموم وكقوله تعالى ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي اما او كفورا بخلاف ما اذا قيل لم يعلم اولم يظن اعطف
على نفي فانه لا عدد العموم وانما يعم المعنى اذ يكون معناه لم يحكم بجاز على المجاز ما دام انتفاء العلم
او انتفاء الظن فيجب ان لا يحكم على المجاز لوانتفى العلم وحصل الظن او بالعكس فلعل ذكر كله لم في الشرح
اظهار العامل المعطوف للاشعار بان النظر مجرد مع معطوف على العلم لا مرفوع على فاعطوف على لم يعلم والمراد
فذكرها عرض ما عرفت ثم ان الحكم فيما لم يعلم اولم يظن هو الحمل على الحقيقة كما صرح به
في الشرح وقال السيد المحققون في شرح المفتاح انه اذا لم يعلم اولم يظن يرد به ما كونه مجازا
صادقا وحقيقة كذا به فالذي ذكره السكاكي ينفي انه اذا لم يعلم اولم يظن ايمان يحكم ولا كم
يحكم لكنه في الخلاصة كما يدل على انه اذا لم توجد قرينة على المجاز اللغوي يحمل على المعنى الحقيقي
الا ان ذلك لان حمل اللفظ ان يستعمل في المعنى الموضوع له واما هاهنا فحمل العاقل ان يعتقد
الخ ويمكن ان يحمل كلامه على وجه الصحة ما امكن قلت بل الذي ذكره السكاكي هو الموافق
لقيد الخ الماخوذ صريحا في تعريف الحقيقة وضمنا في تعريف المجاز وقوله وسيجيء الجواب عنه
انه لحصول الظن بان العاقل لا يريد الخ ولا يسلم ذكرها لم يحصل فيه ظن ولو سلم ذلك لوجب
حمل كلامه على المجاز ولم يمكن الترجيح وجه فتامل قوله لم يعلم ولم يستدل يحمل
ان يكون اشاره الى ان لم يستدل محذوف معلق به قوله كما استدل وان يكون اشاره الى انه
مراد مفهوم من سياق الكلام وان لم يقدر جزء منه ويمكن ان يحمل قوله كما استدل
بمعنى كما علم مجازا باعتبار السببية وذكر على نظرا الى اللفظ كذا قوله ولعل حمل قوله
كما استدل كما ظن اقرب وان قول الشيخ الامر اعم سببا ظنا في النحو في الاول
كما الخ ولعل في قول السكاكي ايضا لم يعلم ولم يستدل اشارة الى هذا حيث عطف قوله يستدل
على قوله يعلم ولم يذكر الظن قوله او كون الامر بمعنى الحمل والكلمة في التعبير عن الخبر
بلفظ الامر الدال على ان التلبس في حيز الامور بامر بمنزلة مخبرات الحكمة فيقولون

ان يكون منقطعا فيكون من عموم النفات قوله فانه يدل الخ وذلك لما ان ذكر ليدل الكلام
الفاضل والمسلم يقول هذا وانما يرد لك قال عبد العدم الفاضل انما يتفصل ان يمكن ان يكون
التجوز في الخبر فقرينة الاول بل هو اولى لما في الاوامر المصير الى المجاز قبل اولى انه كذا اصول
حمل كلام العاقل على وجه الصحة ما امكن اولى قوله بناء على اخر زمان او سبب قبل كون حدث
اللساني سببا هو الظن وانما كونه بزمانه فهي قلا سعد ان يقال ان معنى حدث اللساني كذا
كما في حمل الخطاب حيث قيل انه بمعنى ايجاب الفاضل معنى كونها حاديا بها هذا هو
لغة الانسان على التدريج وح يظهر الرياضة ايضا لكنه لا يناسب المعنى بسبب الحدث اللساني
والاحلا وقول المص واقسامه اربعة بتقسيم الاقسام المذكورة لكنه حصل المجاز
بالذكر لانه المص وهذا الباب قوله باعتبار حصته الطرفين او مجازيتهما وانه يصح ان
كل واحد من الاقسام الاربعة فاعتبر فيه احد الامرين الحقيقة الطرفين معا او مجازيتهما
معا وليس كل كذلك فانه يحصل ذلك في الجنس الاولين فحو العبارة ان يقال باعتبار حصته
الطرف ومجازيته بافراد الطرف الاثنين بلفظ الواو وقد يقرر بانه تقسيم الضمير
بمعنى انه يلاحظ هذا الاعتبار في القسمة الى مجموع الاربعة سوى وحيد في كل قسم او لا وفي مجموع هذا
الاعتبار في الجنس الاولين وفي مجموع القسمين الاخيرين ان الطرفين في مجموعهما حقيقتان
او مجازان او يمكن قوله حقيقة الطرفين او مجازيتهما على معنى انضياف مجموع الامرين
من الحقيقة والمجاز الى الطرفين لانضياف كل واحد منهما على حده كما ان حق العبارة باعتبار
حصته ومجازيته الطرفين الا انه كثر المضاف السيرعاية الامر للفظي كما كثر المضاف
في يسئلونك والمعنى واحد اي فلا اشاره الى انه لا يجتمع الامران في قسم وان اللوط
في القسم انصاف الطرفين بالحقيقة او المجازية لا بهما معا قوله
لغويان قيل قد يكون الفعل من غير ان يكون من الفعل قوله وقد يكون مرادا به الطلب

Copyright © King Saud University

ومجاز بن عملين بحواجرى النهر اطاعه امر ولان ومحملين بحواجرى النهر اطاعه
واجرى الماء اطاعه امره وانما قيد بقوله لغوى لان الامثله التى ذكرها المصنف هذا
المجاز وهو نظر ان الحقيقه العقليه والمجاز العقلى عند المصنف اما هو الاسناد
كما عرف والاسناد لا يكون طرفاه قوله زمان ازداد فواها الناسبه لا بعد
ان يقال معنى سياب الزمان الزمان الساب وح المعنى فى غاية الظهور
ولو جعل صفه للزمان كما هو الظاهر لم يحل مرجعا لان قوله زمان ازداد ليس
صفه وحاله الزمان بل هو نفسه وعباره الشرح محرفه لفظ زمان ويدعى ازيد
فيه لفظ الزمان مصاوا كما صرح به هنا ولو قال المراد سياب الزمان حاله للزمان ازداد
عندها قوى الارض الناسبه لكان اوضح قوله ظاهر فيل عليه ان المراد المستعمل
يحصر عنده فى الحقيقه والمجاز بل يكون كنايه فلا يضر الحصر وهذا الايراد على السكاكى
فانه ذهب الى ان الكنايه فى ايجاد الصفه ثم قوله على ما ذهب اليه المصنف اشاره الى انه
غير ظاهر على ما ذهب اليه السكاكى لانه لم يشترط ان يكون طرفا المجاز العقلى مفردين
والكلام المشتمل على اسناد جمله الى المبتدى بوصف عنده مرجت هو شامل على اهل الاسناد
بالحقيقه والمجاز العقليين نحو يدبر نهاره صيامه او صام نهاره وهى كون تلك الجمله حقيقه
او مجازا عند اسكاكى لانه احد الكلمه فى غيرها لكنه مثل به فى الاستعاره التى هى
قسم من المجاز اللغوى بالمركب سيعرفه سيعى احضارهما فى الفرد ومسلكه يقتضى
عدم احضارهما فيه وقد يجاب عن السكاكى بان التعريف المصرح به بالكلمه انما
هو للقسم الخاص اعنى الحقيقه والمجاز المفرد بن بناء على انهما الشائعان دون
والشهر استعمالا وبان المراد بالكلمه اللفظ الواحد وما فى حكمها والقرينه
على كل من الامرين ان تقسيم المجاز اللغوى الى الاستعاره وغيرها والاستعاره

الى التمثيليه

الى التمثيليه وغيرها مع انه مثل للتمثيليه انما هو مركب مطلقا مثل ان اكل الهدم رجلا ونخر اجرى
واذا اثبت وصف الجمله بالمجاز يثبت وصفها بالحقيقه لان كل ما يوصف بالمجاز باعتبار الاستعمال
فى غير الموضوع له يوصف بالحقيقه باعتبار الاستعمال فى الموضوع له وبان الحكم الذى حتم اليه
المجاز العقلى هو اسناد ضمام المجاز او اسناد اسم الفاعل الى ضميره لا اسناد الجمله الفعليه
او الاسميه الى ان يدعى لها قيل وبعد ان يقال فى الجواب ان الحصر
فى الاقسام الاربعه انما هو باعتبار كون الطرف حقيقه لغويه او مجاز اللغويه وح لا اشكال
وبحصر ان المعنى ان الكلام طرفاه معا او احدهما حقيقه لغويه او مجازا لغويه لا بعد وان اربعه
اقسام وانه حق ولا نصر باخروج قسم من المجاز العقلى عن هذه الاقسام وهو ما لا يكون طرفاه
بالحقيقه اللغويه ولا بالمجاز اللغوى وتامل قوله فى القرآن كيف اشار الى الرد على من زعم
انه لا مجاز فى القرآن اصلا وانه لا مجاز فى الاسناد ويعلم حكم ومشى من الكلام وصلاح الكلام
الله تعالى قوله او عن طوله الاول اى بعد قوله كيف يكون قوله اى مرجع العمل
غفلا وعاد ميسورا ان لم يصلح كل منهما ان يكون ناصبا لكن ههنا لا يصلح لكونها هنا لازمه لكن
يكفى صلاح كل منهما للفاعليه لاستحاله المتعديه بمعنى عدا الشئ محالا لان الواجب ان يكون
التفسير فاعلا اما المتعدى الفعل المذكور بحو طاب زيد نفسا واما المتعديه بحو املا
الاناء ماء فان الماء لا يصلح فاعلا للامتلاء بل المتعديه وهو الملاء انه عالى واما اللازمه بحو
وفجرنا الارض عيونا فان العيون منفجره لا منفجر وما يحرفه مثل املا الاناء ماء
قوله بمعنى يكون بحيث اذا دعى اجاب دعى لان لو لقبل كاستحاله وسام
المستبد المذكور عند المتكلم فى الكل لكان اولى لان الاستحاله عقلا لا تكون وبينه
وبين الصور والالما وقف الحكم بجاريه بحواسا التصغير على ظهور ان فاعل لم يره
ظاهر قوله اذ اخلى وبينه قيل عليه الشئ الذى اخلى الفعل بنفسه تعدد محالا
فلا يكون بحيث يدعى فاعله فلا يتفرع مثله وبينه للجواب مطلقا والاظهر اضافه

copyright King Saud University

الدليل على الدعوى فالصواب اذا خلى وطبعه كما في بعض نسخ الشرح
قوله وتعرفه خصمه فاعلم اشاره الى انه ليس المراد بمعرفة نفس الخصم اعني الاسناد
الى ما هو له كما هو ظاهر عباره المصنف فان معناه امر ظاهر بلا ساسه ومعلوم بالضروره
والخفا قوله وان فاعل هذه الافعال كالاحداث الاسناد الى ما عدا الذي يدل حقيقة على ان
فان السكاكي قال ان فاعله الخ قوله وطني ان هذا كالمتكلف اي الحكم بوجود
فاعل حقيقي لهذه الافعال نقل عنه في توجيه ظنه انه لا خفا انه لا نزاع في ان الفعل
لا بد له من فاعل لكنا نعلم قطعا ان الموجود في مثل هذه الصور افعال الآدميين كالقعود
والزياده والسرور كما انا نعلم قطعا ان الاحداث والاقدام ونحوهما معنى انه وان ذكر الاقدام
مثلا فلم يقصد به الا الى اقدام موهوم عن موجود وليس الموجود الا العدوم واذا لم يوجد
الاقدام لم يطلب الفاعل ضرورة اذ الم يوجد الاقدام ليوم اما كون نحو مجاز العقلي في العدم
وح لا مجاز في الاسناد اذ الكلام انما تقول عدم تحقق المعنى لا ينافي كون اللفظ حقيقة ويستلزم كونه
مجازا وفي معنى اخر عابه الامر ان بدل اللفظ وما يسعه هو فيه لا يكون ثابتا وانه غير واضح في صحة
اللفظ كما تقول الاقدام العدوم او الموهوم مثلا والا للزم الكذب الخ وان العصمة هو شيء ما هو الاصل
والرجوع كالعدوم مثلا وصحة انه يصاح في دفع لزوم الكذب على هذا الى القول بان مرجع الصدق والكذب
الى ما هو المصوره الاصلي وان العصمة الاصلي مرفوعة لكن اذا دلت بدل حق لي على ذلك وان
وقال السعد المحققين وبه سر في تجويز ما ذهب اليه الشيخ انا كذا اذا دلت بدل محاكمة الاحداث على الكذب
شخص تقول مثلا اقدمني بدل حق لي على ذلك فقد صدر منك فعل هو القدوم اجل داعي هو الحق لكنك
بتبديت الاقدام والقدوم واسندت الى الحق فان اردت بالاقدام الحمل على القدوم كان مجازا لغويا
والاسناد حقيقة وان اردت به معناه الحقيقي وشبهت الحق بقدوم متوهم في هذه الصوره وكان العصمة
من الكلام هو التشبيه لقرينة شبهة الاقدام اليه وهو استعاره بالكنايه قلت وستقف ان شاء الله تعالى
على انه لا منافاه بين جعله استعاره بالكنايه وبين القول بانه اسناد مجازي ثم قال

واذا اطلعت

وقوله وان العقد
الخ من الملا

وقوله هو ان الاقدام
الخ

وقوله ان الاسناد
الخ

وقوله ان الحق
الخ

وقوله اعني القدوم
الخ

وقوله بتبديت
الخ

واذا اطلعت الى مناسبة الحق للقدوم على تقدير وجوده هناك في لا يبعد ان يقال
وجعلت العصمة من الكلام هو الاسناد والتشبيه فيما اذا كان اسناد الاقدام الى الحق مجازا عقليا
وليس هناك فاعل حقيقي لو اسند اليه لكان حقيقة فان قلت
اذا كان القدوم باسناد الاقدام مقدم وكان هناك مقدم محقق وارتكب تشبيه الحق بذلك
المقدم واراده في صوره على طريقة الاستعاره بالكنايه واريد بعلم اسناد الاقدام منه
الى الداعي على طريقة المجاز العقلي كان عرضا صحيحا في اسلوب واضح واما اذا كان الموجود هو
القدوم دون الاقدام ولم يكن هناك مقدم محقق فكيف تشبه الحق وكيف ينقل الاسناد منه
اليه واي فائده في ذلك قلت كان التي شبهت بامر محسوس من صوره
لغرض من الاغراض المتعلقه بالتشبيه كذلك شبهت بامر موهوم وصور في صوره كذلك كما في
التمثال باناب الاغوال وطلع الزقوم رؤوس الشياطين ولا امكان في الاستعاره بالكنايه
واما اصل الاسناد فالعصمة منه المبالغه في ملابسه الفعل فاذا وجد القدوم وجد الوقاع
واريد المبالغه في ملابسه القدوم بوهم هناك اقدام وقدم وفعل اسناد الاقدام عنه الى
الداعي فان سلم الاسناد من المتوهم كقوله من المحقق في تحصيل غرض المبالغه في الملابسه
فظهر ان لفظ اقدم استعمل على ما هو معناه حقيقة الا ان ذكر العرض المفروض موهوم ولعلى غرض
غرض صحيح ومايد حلسله وليس له فاعل حقيقي لو اسند اليه لكان حقيقة
فان قلت الفاعل الحقيقي للاقدام المتوهم هو ذلك القدوم المتوهم فاذا
اسند اليه كان حقيقة وقطعا قلت معنا كما سنبده الى الفاعل
المتوهم خلاف نقله منه الى الداعي فانه يساوي نقل اسناد الفعل من الفاعل المحقق
في تحصيل العرض المطلوب كما عرفت فتدبر اسناد مجازي ليس له حسنه
كما ادعاه الشيخ وبطل ما تكلفه السكاكي من ان الفاعل الحقيقي للاقدام هو
النفس وان فاعل البواقي هو الله تعالى فيدل عليه كلام الشيخ ان الفعل
في العادة العقلية الاجب ان يكون نحو قوله اذا اسند اليه كان حسنه غنيا عنه

انه اذا اريد المشبه به ادعاء لا حقيقة لا يكون الاسناد اليه حقيقة
لانه انما اسند حقيقة الى المشبه به الحقيقي لا الادعائي الا ان
لما كان جعل الرجل الشجاع اسدا بطريق الادعاء والتاويل
لم يكن اطلاق الاسد عليه حقيقة بل مجازا على الاصح كما
ستقف عليه ان شاء الله تعالى ٥ وفي بحث الاستعارة يجعل الربيع
بمنزلة الفاعل الحقيقي ادعاء لاجل اسناد الانبات اليه حقيقة
فان قيل اذا كان الربيع مكنيا يكون الاسناد
تخييليا والتخييلية عند السكاكي بحث ان لا يكون لمعناها
كثير اختصاص عقلا كالاظفار المنبتة يقصد بها امر وهي شبيهة
بالاظفار وهنا ليس كذلك اذ المقصود امر وهي شبيهة بالانبات والاسناد
اسناده الى الربيع بطريق الحقيقة قيل قد صرح السكاكي
بان القرينة في اثبات الربيع وهو الانبات امر محقق فهو
مكنية بلا تخييل فيفيد كلامه ما عن الاخر عنده ٥ قوله من حيث
انه مسند اليه اي يصح الحكم ليصح الاحوال العارضة له بواسطة الحكم والمسند
مثلا كونه مسندا اليه محكوما به او تاركا او متروك التاكيد وكونه مسندا اليه
مقدما او موخرا معرفا او منكرا او محدودا كذا في الشرح ولو جعل اضافة الاحوال
للعهد حتى لا يحتاج الى ذلك لكن بعيد او مغاير الاحوال المعهودة على السنة اهل المعاني
او العلوم يقتضي ذكرها انما هي الحذف والذكر والتعريف والتنكير والتعدية واليها ظ
والتقديم والتاخير ولو صرح المصنف بها وفعل ذلك في جميع الابواب الاربعة كان اولى ٥

اي لان كلام المصنف انما هو في حصر المعنى في كون من له المعنى كذا وجود الفاعل كذا مسمى بكذا
لا ان المعنى كذا والفاعل كذا وجود المسمى بكذا كما لا يخفى على المتامل الصحيح

وهو احص من الاول ٥ واورد عليه الاحصر لوجود الحصر بين المبتدا والخبر مع كونه اعم من الطرفين

لان الجار متعلق بالاستقرار الواقع صلة ٥ قوله ان المانع المتوهم لا يتوقف على اعتبار مقدم متوهم حتى يلزم ان يكون له ما هو له لو اسند اليه كان حقيقة وانما يتوقف على اعتبار امر متوهم ٥ قوله وهذا مبني على ان الحصر بما يقال الاسناد المجازي عند المصنف انما هو اسناد الفعل الى الضمير في راصه لا الى الشيء الموصوف به في عشه راضيه فانه حصر المجاز العقلي بالنسبة الاسنادية ولم يعتبره في الوصفية وعرفها ظاهر فجاز ان يكون المراد بضمير راضيه صاحب العيشة لا بلفظ العيشة وبطلانه ممنوع لصحة ان يقال وهو في عشة راضيا اياها وحينئذ فالضمير صاحبها والمراد بها واحد فاذا اريد بالضمير صاحبها كان هو المراد بالعيشة ايضا فلزم ان يكون الغني هو صاحب عشة وبطلانه ظاهر كذا في حاشية الخطائي ومبنى منافشة المحوار الاستخدام كما في نهاية ضام ٥ قوله وهذا اولى بالتمثيل لان المجاز عند المصنف انما هو اسناد الفعل الى الضمير المستكن فيه العائد الى المبتدا لعدم اعتبار المجاز في النسبة بين المبتدا والخبر ويجب ان يراد بالضمير المستتر صاحبه لا بلفظ النهار ولم يقف الضمير الى شيء حتى يلزم منه اضافة الراصية الى المسند وهذه المناقشة لا تجري في الاية وهو ظ ٥ وانما صح التمثيل بها لان الجاهلي التجارة وقد اضيفت الى الضمير والمراد بالنهار وضمن شيء واحد ٥ واذا اريد باحدهما معنى كان هو المراد بالاخر ايضا ٥ قوله عند الفقاء للمن بان اسم الله تعالى موصوف ٥ وعن هم اشارة الى رد ما ذكر في الجواب عن السؤال بان الوصف على التسمح انما يلزم لو قال السكاكي بالوصف لكنه لا يقول ٥ ووجه الرد ان هذا التركيب صحيح بلا شايبة عند العامل بالتوقيف كما قيد عنه فلو كان الامر على ما زعم السكاكي لم يكن كذلك ٥ قوله والجواب الخ هو حمد عليه

اي اذا اريد

Copyright © King Saud University

قوله وعدم الحادث الخ اراد بالعدم السابق والا فالعدم اللاحق
متاخر عن الوجود والحذف عبارة عن العدم السابق يوضحه ان عدم المسند
اليه يعرف بالفاظ مختلفة مثل الحذف والترك والطي والمغنى واختلفوا
في العبارة وكاشك ان هذا المعنى هو العدم السابق على الذكر اذ
ليس هنا ذكر بعده اسقاط والذي ذكره مراكشه في اشارة الحذف انما تفيده
باعتبار معناه الاصلي ثم ان الوضوح الذي ذكره الشارح لتقديم الحذف يدل ظاهرا
على وجه تقديمه على الذكر وسيعلم وجه تقديمه على سائر الاحوال لمن عرفها عليه صحح حول الكل
على سائر الاحوال وقد يوجه تقديم الحذف بانه اغرب الاحوال حيث الحق المسند
اليه بالعدم فكان التعرض له اهم وبانه اوسع في الفضاء الخاصية لانه مخالف للاصل
فلا بد له من نكتة تميزه واما الذكر فكثير فيه تكون اصلا وبان الذكر شرع عليه اعتبار
مراتب التعريف والتنكير والعدم والتاخير الى غير ذلك بخلاف الحذف فكان بالعدم
اولى لكونه اقرب الى الضبط ولان سائر الاحوال لما كانت بعده على الذكر كان المناسب
ذكرها عقيبه واتضح ان المناسب ان يبعد ذكر احد الامرين من الحذف والذكر عن الاخر
ليتنابها بما تقدم الحذف ليحصل كمال الامرين المناسبين قوله كانه ترك عن اصله فيه
ان الظاهر عدم ذكر كان مع الاستعارة بان الترك ليس على سبيل الحقيقة وقد عرفت خلافه
اللهم الا ان يقال ان المراد من الترك عن اصله عدم الاتيان به ذكرا لوعدم ملاحظته بتعمد
وقصدا والاشكال وكذا ليس على سبيل الحقيقة كما الشان في دلالة الترك على ما هو ذا
قوله وان كان في الحقيقة ترك من الكلام اي معنى لا لفظا وذكره جيئا على الحقيقة بدل الاشعار
ان لو كان وذكره حيث بناء على الحقيقة لان الذكر في الحقيقة لافادة المعنى واحضاره في ذهن

السامع بالعربية فيكون ذكره جيئا حصنه ولما كونه ركنا من الكلام فاما نفي
ذكره رعاية لام لفظي والا يكون ذكره جيئا ظاهرا بل خنقه ومدرس معي كلما نحن ان ذكره
جيئ بالنظر الى القرينة لا بالنظر الى الحقيقة مع قطع النظر عنها حتى اذا يطمع النظر القرينة
لا يكون ذكر المسند اليه جيئا الا نحو جزء الكلام واجمع اليه لافاده مدلوله اذ على
تقدير عدم القرينة لا وجه شي يدل عليه واما لو وجد القرينة فلم يصح الا ذكر لئن
مدلوله مستفاد منها قوله وحيث الحال قال ذكرنا في الشرح مراد المعتمد
عند الذكر الأخر على الفعل قوله والحال يحصل ان الخ العدول يوقف على الاتيان
بما ينافي المحل الاول والاسناد عنه بالى المحل الثاني وليس شي من ههنا محققا
اما الدلالة في اللفظ عند الذكر فلانه اذا يتعقل الدلالة بدون العمل واما الدلالة في العقل
عند الحذف فلان اللفظ المحذوف مطلوب الدلالة على انه قد استتم في العمل وهم ما يعني
من الالفاظ محققا او مخيلا واصر على بيان الثاني في هذا الكتاب وان كان قد يعرض
للاول والثاني كليهما في الشرح حيث قال والحال يحصل ان الدال عند الحذف
انصب هو اللفظ المدلول عليه بالقرائن والاعتماد في دلالة اللفظ الاخر على العمل وعند
الذكر يكون الاعتماد بالكلية على اللفظ والاعتماد الحذف على العمل وكانه انما اصر عليه
هنا انه اخرج الى البيان كان يكون العمل داخلا في الدلالة والفهم مطلقا امر
مكشوف وكاتك قد يخفى على اخيك ولذا حصر الدلالة في اللفظ بقوله لئن الدال حصنه
عند الحذف هو اللفظ مع ظهور مدخلية العقل في الدلالة وقد يقال الكلام في الدلالة
اللفظية وانها الا يعم الا باللفظ واما العمل فشرط الدلالة والاسناد اليه والذكر
اقتصر على الثاني واشار بالقصر الى حصل اقتصار قوله والابهام ضد عرف ما ذكر الاصل
في العدول والابهام في الصون محرد احلاف عبارة ان الاول الصور الحالية والثاني
من الثاني الوهمية وقيل العدول شانه يحقق واحاره الحصل والصون الشد
اليه عرفا انه لتلونه بحر بان يكون على لسان خصيص وامر وهي محصر واداصون الذي

Copyright © King Saud University

على المسند اليه المتلوة بذكره اكونه خسيسا او نحيفا امر وهي محض فاحارهم الابهام وانما
قال تحريك لسانك ولم يقل اعمل لسانك لان الاسعاد يدعى انه من الشرف والنباهة
بحيث سلوت بكل لسان يذكره وان مر الاشتمال الصحيفة ذلك بان ذكر تواضع المتكلم
على معنى اني اشهره عرفي واعادي صورة العكس فكان ان يذكر في حيث والرذالة بحيث لوث
كل لسان يذكره فكان اطلاق اللسان فيه ولهذا قال السكاكي واعلم ايهام ان في تركه
تظهيرا للسان عنه او تظهيرا لغرضك اكثر لما كان عكس صورة غرضك صون لسانك
عنه فسترهم الشارح به قوله والظاهر ان ذكر الاحرار ونقال نصد النعس بالمصدر
المجاز عن العصي مجازا ان نصد كذا منهما مع الذي هو اعم الآخر وان نصد لغة وقس على ذلك
سائر الكتل التي يمكن اجتماعها قوله او نحو او وامه فيه ان الكلام في المسند الى الفاعل وهو في
مطلق المسند اليه فان المراد من المجرور هنا هو المتروك لعطا الملحوظ فيه ونصد او الفاعل
المجاز والمصدر به شيا لمشبه الفاعل المصدر وفاعل المجهول وان شارك انه اجعل لمجرور المصدر
في خصوص التجنح او القاصية وذلك في صورة تقدم الخبر على المسند قوله او ما اشبه ذلك كالابهام
ضمن عمرو ذكر او الجلس قوله كقول الصياد هو مثال يضيق المقام بتتبع
قوات غرضه ولو قدمه على قوله او نحو ذلك وجعل قوله كان الخ عطفا الخ عطف قوله او نحو ذلك
وتعرف الواو لكان احسن فتامل قوله رميه من غير رام مثل ضرب الصدور العطف من غير لفظه
في معنى الامتثال الجاء الله ان اوامر كاله الحكيم ان تعوت وكان من ازاني الناس وذلك انه
مدر ليدخن قهاة على العنصب اسم جبل ورام صيدها الباغا فلم يكنه وكان رمح مخففا
بالصيد وكاد يفتل نفسه منعه ابنه مطعم ورجعا الى القصيد فرماه الحكيم مهابين فاخطاهما
فلما عرضت الثالثة تركها خطعم فاصابها فعدها قال الحكيم ذلك فصار مثلا قوله
او مركب ظاهر ورود الاستعمال على تركه ساول العباس وغيره وانما اذا سمعت العرب
كلاما حذف منه المسند اليه من غير دليل على حذفه فقد راعت

الاسعاد الوارد على تركه كقولك لمن سمع مرميه من غير رام واذا سمعت منهم جاجروفيه
المسند اليه فناسا وكملت بعينه وغرضه اغراضك كقولك الحمد لله اهل
الحمد بالرفع على المدح فقد راعيت ان الاسعاد الوارد على تركه والاسعاد
الوارد على ترك نظائر محض بالعكس وان الحذف لورود الاسعاد على تركه اكثر
من الذكر بالعكس الاول كطاف الحذف لورود الاسعاد على ترك نظيره فانه يصور
منه وغيره قوله مثل الرفع على المدح وجه حذف المسند اليه في هذه الامور
ما ذكره المحقق الشريف في شرح الكشاف من ان المرفوع بالمدح والذم مثل الوصف
لما قبله جوز فيه الاعراب لان الاقتران والعرض مرهذا الاقتران اظهار
الاهتمام بالمدح كوز مرجحه ان فيه زيادة ايقاظ للسامع وتحريك رغبته في الاستماع
وذلك الاهتمام انما يكون بمدح او ذم او نحوهما مما يقتضيه المقام ولما سبه ومن
ما قبله مرسبب الاتصال التزموا حذف المسند الذي لا يكون في صورة متعلق من
متعلقات ما قبله قوله ولما ذكره المسادر من الذكر هاهنا الذكر المقابل للحذف
لكن المراد هنا اعم من ذلك بقرينة حمله قوله تعالى واولئك هم المفلحون مرهذا القبيل
مع ان قوله واولئك اذا لم يذكر هم لكن مقدرا ولبيان المسند اليه من سند اليه بل الشيء آخر
اعني قوله اولئك على هدى قوله لكونه الاصل الاصل وارد بالنظر الى الفاعل وعلى الراجح
والثاني في الاعتبار ويصح هنا حمله على كل منهما قوله وامقتضى العدول عنه ان قيل
الكلام في ذكر المسند اليه مع وجود القرينة اذ مع عدمها يكون الذكر واجبا البادية
اصل المراد وهو بحث عنه وقد صرح به الكثير في الشرح وبسر الله قول المصنف
لضعف التعويل على القرينة وح يكون ذكره عينا ساعلى الظاهر والاختيار عيب مقتض
للعدول واجيب بانه ليس المقتضى محض صحة القصد الى الاحسن بل قصده بالفعل والاشتد
انه غير لازم قوله او زيادة الايضاح والتقرير اي ايضاح المسند اليه وتقريره والفعل
زيادة الزيادة يحصل الايضاح بالنظر الى القرائن والقرون بيبه ان الايضاح بالنظر الى فهم
السامع والتقرير بالنظر الى تمكنه وتقرره في ذهنه قوله او اظهار بعظمه اذ مع لعظ الاظهار

Copyright Pending

وارکان الخاص من ذکر اسم دل علی التفخیم هو بمعنی العظیم ای الوصف بالعظمة
لان الکلام عند قیام القرینة علی ان المسند الیه حذف کما عرف فی امثلة الدوال
علی العظیم یتم مرام الکلام عند عدم ذکره فبذکره یحصل اظهار العظیم **قوله** او الخبر لان ذکره
علی العظیم یتم مرام الکلام عند عدم ذکره فبذکره یحصل اظهار العظیم **قوله** او الخبر لان ذکره
یسعی ان یکون عطفا علی اظهار **قوله** حیث الاصغاء مطلوب الاولی ابدال الحاضغا بالسماع
لیتناول نحو موسی علیه السلام وان الاصغاء المستعمل فی حقه تعالی مجاز فی السماع وفی وجوه
حیث الاصغاء مطلوب اشارة الی ان بسط الکلام لیس عرضا اصلیا کما اعراض المتابعة
والمقصد لان الاصغاء امر السامع مطلوب **قوله** تحسینا او تعدیدا الخ اشارة الی ما ذکره
ابن الحاجب من ان التقدیم اللفظی قد یکون تحسینی نحو ضرب زیدا عالما عمرا وتعدیدی نحو ضرب
غلامه زیدا وان زیدا وان کان موخرا لفظا لکنه متقدم رتبة لان مرتبة الفاعل ان یصدر منه
المفعول والتقدیم المعنوی قسمان احدهما ان یکون قبل الضمیر لیطابق مضمر المرجع بان یکون
جزء مدلول اللفظ نحو قوله تعالی اعدلوا هو اقرب للتقوی والثانی ان یکون المرجع مفهوما لا لترتب تمام
المعنی علیه ولا لوجه الکلام مسوقا لبیان المراد فکل الضمائر یصلح ان یکون هنا موزونا بحسب
الیه وهو الذی اراده الشارح بقوله او ورتبة حال والمقدم الحالی ان یکون المرجع موخرا
ولم یکن هناک ما یقتضی تقدیمه لافادة کل الضمائر یصلح ان یکون المرجع موخرا
المرجع مقدم حکما لوضع الضمیر وذلک کالضمائر المبهم المفسر بما بعده نحو ربه رجلا ومنه ضیفان
والقصة **واعلم** انهم لم یعرضوا فی الایضاح للمقدم الحالی بالمعنی الذی مر وهو الاولی کما انه
مراد من قال ویلیق هذا بمجلس الخ وقد قال المصنف فیما سیاتی کما هو مقتضی الظاهر
قوله ان وضع المعارف یدل الی ان التعریف فی المعرف هو التعین عند الاستعمال بدون الوضع
لیندرج فیها الاعلام المتحصصة وغیرها من المضمرات والمبهمات وسائر المعارف وان الوضع
انما یتکلف الا فی اشخاص معینة اذا اتفق ان یقال اذا اراد متکلم التعیین وبسبب
موضوعه لواحد منها وان کانت فی غیره مجاز او الکل والجدیر منها او ان کانت مشترکة
موضوعه او صالحا بعد اراده المتکلم وحسن ان یکون موضوعا لفرد منها کلی شامل لتلک
الافراد ویکون الغرض من وضعه هناک استعمالها فی اراده المعینة دون قال تبعا للمحققین

هذا ما وجدته

هذا ما وجدته ۶ والحری ما افاده بعض الفضلاء من انها موضوعة لکل معین منها
وضعا واحدا عاما دلالة یلزم کونها مجازا فی شیء منها لاشتراک فی تعلیق
الوضع ولو صح ما توهموه لکان اما وانت وهذا مجاز ان اخلق لها ادوات
لم یستعمل فیما وضعت له لعامة المفهومات الکلیة بل الاصح استعمالها اصلا وهذا
مستقیم جدا وکف لا ولو کانت کذلک لما اختلف ایاه اللغة وعدم استقرار المحاورات
الحقیقة ولما احتاج مریدو الاستقرار الی ان یعتبروا بامثلة ما ورد منها حتی یعلموا ان
بان وضع المعارف علی الاستعمال المعین علی کون اصل الخطاب ان یکون لمعین غیر تام لان
المزاجة بالمعین فی فحوی اصل الخطاب ان یکون لمعین هو الشخص کما دل علیه قولهم ان
الخطاب الخ والمزاجة بما ذکر فیما وضع المعارف للاستعمال فیه التعین بوجه ما والاکثر علی
المعارف والمعرف الجنسی والمورد النکرة لم یرد الجنس مرادا ای مستعملا فی معین
من حیث انه معین وحاصل ان الاشارة الی مفهوم معلوم بوجه ما والتکیر وان
وجب معلومیة معانیها للمتکلم لکن لیس فی اللفظ اشارة الی تلک المعلومیة
قوله نحو الحاطر ای الحاظ المسند الیه او الذی هو احد احزاء الکلام سواء کان
رکنا او فضلة والاولی ان یحمل ما ذکر علی ما اذا کان الحاظ مع ان الحاظ مع یصدق علیه انه توجیه
الکلام نحو الحاظ مع انه لا خطاب فیه وقال الحاظ لیس احد احزاء الکلام اذ لو کان
کذلک لوجب ان یوتی بضمیر الخطاب اذا اجری الکلام علی مقتضی الظاهر
قوله مع معین حول العبارة علی ما ذکره الخ فی شرح المفتاح ان قال الغائب لزید
اذ یقال لمن یخاطبه وهذا الخطاب له لا خاطب معه وهذا الخطاب معه ویمکن ان
یوجه بان الخطاب مضمن معنی التکلم او عند انه قال تکلم معه والتکلم معه **قوله**
ای غیر معین حرج المعانی ان قال ای غیر الخطاب مع معین او مع غیر معین ای
المعین الغیر ای غیر المعین وقوله الی غیر معین متعلق بمحذوف ای مالا وموجها
قوله علی سبیل البدل اما اذا کان مصب الحاظ واحدا او مشمولا للعموم
علی سبیل الشمول ظاهرا واما اذا کان جمعا فالحاظ اذا قصد عن معین اربعة جمیع

الحاظ من

Copyright © Osmania University

على سبيل الشمول لكن قيل لم يوجد في القرآن ولا في كلام العرب الفرا خطاب
عام يصعقه الحق قيل وفيه نظر قوله الفطنة الشيعة السيد مرتضى
الامر الضم سماعا نهض وطبع اي شفيع شديد قوله مع جميع منتخضا قال
المحقق الشريف يحترز عن هذا التعريف الاعلام الجنسية والاعلام
للماهية مع جميع افرادها الذهنية لا تتبادر اسماء الاطلاقها على الافراد
الخارجة بل بأن تعلم انفرادها لضرورة الاحكام والمقصد بعرف الاعلام الجمعية
انتهى وقال ابو البقاء قصد به تعريف العلم الذي وضع الضابط له والعلم الحسي
ليس من هذا القبيل قوله احصاره اعلم ان المعرف بالاضمار والعلمية واحواتها
انما هو اللفظ والمحصر وذكر ان مع هو المعنى والمستند اليه يطلق على اللفظ والمعنى
جميعا اما على سبيل الاستعارة بالكناية وبارة بهم كلمة اي اجرى بحث يعد الحكم
وقد اجيب بمعرفة اللفظ وبصير احصاره المعنى اي تجد احاقوله بغيبة الثالثة
اي ملتبسا بضمير قوله باسم جنسه الاولى ان يقال عن احصاره غير ملتبس بضمير
لان احصار الشيء لشخصه يحوز ان يكون حاصلا بواسطة اسم الجنس كما هو
حال اخ لكل من له اخ واحد قوله عن يحو جاني زيد وهو راكب يعني ان الاحصار
بضمير الغايب ما نيا وكان المراد باحصار المسند اليه ما يكون سببا للاتيان به
في الجملة وذكر ان العرض اذا اسند اللفظ ما لفت الى المعنى وان كان خاطرا
وهذا كما صرح به المحقق الشريف وحاشية شرح المطالع والمراد ان احصار
ما سافي قولنا جاني زيد وهو راكب لضمير هو وان لم احصار في قولنا جاني زيد
لم كان زيد حاضرا في ذهنه ولو ان الاحصار بالاخبار عنه كان اظهر
ويمكن ان يراد بمحو جاني زيد وهو راكب ما في صدر بضمير الغايب بعد ذكر مرجعه معرفة
اذ المراد بالمعلوم عن متقدم في الذكر ليصدق عليه انه محصر بالسند اذ الاولى حصول
الاحصار والعائد الركبة لا نفس المسند اليه بعينه لكن احصاره وهما في
على ذكر ضمير المتكلم والحاضر بالاتيان مع ان قيد الاسناد كما صرح به الفاضل التابيد ٥

الى المعرفة نوح خروج العلم المذكور ثانيا هو والله اعلم الله الشهاب الدين
فيه اما لانه مرسل او في معنى الكلام وكلاهما وفي مقتضى الظاهر ولما الان
المقصود ان هذا النوع من الاحصار ممكن في العلم ودون سائر المعارف وان جميع
جزيئات العلم كذلك قوله باعتبار هذا الوضع وكذلك سائر الاعلام
المشتركة قوله والعرف باللام للعهد المعرف بلام العهد فيصح ان يكون
الحضور ومعلوم الذكر والمعنى ان يكون معلوما من معلوم الذكر بصير الغايب
سواء والمعلوم المعلوم الذكر وقد يكون بكره وقد يكون بحرفه فالاول ان يعاد ما يماثله
ضمير الغايب منه فكان معهود المعرفة معلوم الذكر بحرفه اسما او عاملا
من ضمير الغايب مما طابقه ما يكون راجعا الى معلوم عن معلوم الذكر بحرفه باسم مخصص
به وله الضمير العائد الى بكره واللام التي معهودها بكره ومعنى اسناد احدهما
الى قيد بعينه وعلى الجملة الامور ثلثة وبين ضمير الغايب وعدم بعوض التعطل
فيه البيت على ما يجيء قوله لتحقيق معالم العلمية وتفضيله على وجه ابلغ والايضح
حصول الاحتراز عن جمع ما يحد الاحتراز عنه بقوله باسم مخصص سيرد اسند في
ما مر وقد يجمع فيه شرح المفتاح بان المناسب هي التعبير بان الاحصار ليس
بلازم ان يحصل ذكر المعرض المعهد الخصوصية احوال اللفظ وان يحصر
المعنى فيها بما ذكر من الوضع وما هو الاحراج الاحراج سائر المعارف ويكفي
ان يقال احضاره بعينه قوله بعين ما سبق من ان المعرف بلام الجنس
يخرج الحاضر في الذهن والمراد الماهية يخرج بقوله بعينه قد اخرج حاضرا في ذهن
ما سيجيء بيانه ان المعرف بلام الجنس مخصص بالجنس ان طلب اعم بحسب
وضع واحد ولو بقرينة حالية او مقالية الثاني مخصص بفرد ما بعينه كان لفظ زيد مخصص بفرد
بعينه ولما لا يكون مخصصا لو اريد بلفظ رجل فرد ما من افراده فرجل من
وجه يكون مجازا او متخيلا في الكشف وفي حواشي شرح المفتاح عن الاول
بان التعريف بلام الجنس وبالصدر به في ذهنه على التعيين بفرد واحد فيخرج
بقيد الاحصاص كثير من العرفيات والتكريمات ورد بان المعرف بلام

الجنس حروا نقصد به الفرد المسمى بهذا العلم في الخمس الموضوع له والقصد الى الفرد
انما يهم من القرائن الخارجة قوله وانما تشترط عدم ذكره فانه قد يعرف ان العلم
فيه قد يقوم مقام تقدم الذكر قوله ان جميع طرق التعريف كذلك هذا جواب الزامي
والتحقيق ان العلمية في الاصل تابعة لان يكون بحيث يوقف باحضار من المتكلم بان يذكر
المسمى اولا وليس ذلك موجودا في تقدم العلم بالصلة قوله حذف الهمزة لما سيأتي
الى اخرها ليس موجودا في تقدم العلم بالصلة قوله حذف الهمزة لما سيأتي
في تخفيف الهمزة وجب يكون الغرض الادغام على خلاف القياس ليس الادغام
فيما تحرك المثلان مركبين من كلمتين من كلمة واحدة كما هو مذكور في محله حركتها
وكون محذوفا للقياس تخفيف الهمزة ولزوم الادغام على القياس قوله ثم
حمل على ال التي هي حرف التعريف والصلة اما هو اسم للمعبود بحق او باطل صار بالغلبة
اسما للمعبود بحق لهذا المفهوم الكلي كما في شرح الشمسية للكتبي واما للحق
الشريف كما في شرحه انه غلب في حق الله تعالى بحيث صار علما بالغلبة لزيد تأكيد
الحصر اما بالتصدير بحرف النفي وهو لا الله بحذف الهمزة مختصا بالمعبود بالحق
فالله قبل الحذف وبعده علم للذات المقدسة الا انه قبل الحذف قد اطلق على غيره
اطلاق النجم على غير الثريا وبعده لم يطلق على غيره اصلا الصالحة لذلك
اللقب على ما في شرحه للمفتاح علم لسعد بمدح او ذم فعوله الصاحب ووصف
لغير ذي قوله لكن غلب في ذم معاوية فان اسم علم بالغلبة بدليل اصالة
علم العلو واسم معاوية علم على العوى من عوى الذئب والكلب وذكر عبد ذو كما ذكره به
قوله بالنظر الى الوضع الاول واما صلة ابهم بعضهم في المعاني الاصلة فابو لهب
معناه الاصلي ملازم اللهب وكون الشخص حين علما لا دخل له واطلاق ابو لهب
على الشخص المسمى به ولو حط معناه الاصلي ليس منه الى ان قال فصل ها هنا
بحث وهو ان سر جواز ان الاسم قد تجعل في المعنى الكنائي علما له وهو صاحب الصدق
والكذب هو حلو المعنى والاسم والحمى الا تجلى سبيله اليه والتزام كون الشخص
هاشميا وصلة ووصف كونه جميلا مقصودا اصليا وسيلة الى المعنى والا
بيان لعدم دخل غير صحيح قطعا والا لصح ان يقال في قولهم الوصف

عند اطلاقه

Copyright King Saud University

عند اطلاقه على الشخص وقسل فهم سنة حال التركيب واطلاق الكناية
عليه على سبيل التشبيه وارتجاب بان يوهم البعد الناشئ عن الغفلة عن وجه
العدول عن الاسم الى الكنية قوله فتكون اسما لا من اللزوم الى اللازم مثلا لكن
المستعمل عنه معنا مجازيا اللفظ اذ ليس معنى ابي لهب يخترب الوضع هذا اسم
لمن والده واضر فيه فان التسمية قد تكون مبنية على المجاز والتهكم قوله على
ما سيجيء من ان شرط التهكم ان يراد المعنى الحقيقي وهو ممكنه هنا بان يصير بخته
بان المراد جواز ان الشخص المسمى بخالد اليوم في الثاني و
قوله كما ان مولانا فعل هذا الرجل قال المحشي الشريف لعل ان يقول لعل ان
ذلك الشخص مشهور بهذا الاسم ويلزم منه ان يكون بين هذين اسما كوجه بينهما ما يعم
وهذا الاسم فجاز ان يكون كذلك عنه بخلاف موكر هذا الرجل فانه لا يعم منه وذكر
المعنى وان اريد به ذلك الشخص تعيينه وبعد وذكر وان عاما اذا اطلق على شماء فهم
منه كونه حوادا واذا اعيد عنه بهذا الرجل لم يهم توضيحي ان انتفاء بهذا الوصف
الملاحظ في ضمن ما اشتهر به من اطلاق اسمي ابو لهب فتأمل فيهما انهما مر حيث انهما جزئيا
هذين الامرين المعلومين لا يلزم الوصف فجاز ان يكونا كما بينت من عنهما وكون طما
بدليل انهما اخران حتى انهما في الاسماء الناقصة معناهما في صحة التسمية بهما قوله وذلك
ان المراد به الشخص الخ لكن لسعد منه المعنى الاضافي ومنه الاصحي والمراد في شرح
المفتاح في قول العالي ليست بيد ابي لهب لم يطلق الاسم الا على الشخص المسمى بابي لهب
لكن لسعد منه الى ملازم اللهب لسعد منه الى المحمي والا فعلى هذا كما سبق منه
من ان اللزوم انما هو باعتبار المعنى الاضافي قوله او ابهام اسند اليه الاولى
ترك لفظ الابهام وابدال ما بالاعلام فانه انسب بالاسناد والاولى ان يعطف التعريف
على الابهام اعلى الاسناد اي كذا قيل وقيل في لفظ الابهام تكلفه ستريه مفقوده والاعلام
علام وهي الاشارة الى ان التركيب والاسناد ذو مراعاة المطلوبية بالذكر والاحوال
المقتضية لا يحتاج في اقتضاء الذكر اليها مما حتى يتغير الحكم والاعلام ونحوه بالطريق
الاولى ولو ابدل لفظ الابهام باعلام لفات هذا الابهام ودعوى تعين حمل على التركيب
على الاسناد اذ قوله وعن ذلك ما يناسب اصبارته في الاعلام كالتنبيه على غاية

هذه النسخة وقف لله تعالى

Copyright © King Saud University

لا مدخل له في افاده تعظيم المخبر عنه لا مكنه جعل دريعه الى التعريض به واما شا
التعظيم من نفس الصله بنا على ما نبهنا به انفا من المؤثر الواجد واما ان هذه الصله
تومي الى ان الخبر عن الموصول في حيز الثنا او ما في معناه مما لا يتغير به حال
التعظيم الماثور الذي اوردناه لنا بيننا من رفع السماء كان العرض تعظيم
البنا باقلا على حاكه وابيانه بالمعنى الذي ذكره وطعنا واجرى هذا الامر اس
حاسنا ما جعل الامام فيه ذريعه اليه وذكر ان هذه المعاني انما تحصل اذا ذريعه
انما تحصل بدون الامام بها تعظيم سعد عليه على حاله في قولنا قد حسن الدين
كذبوا شعبيا مال الذي يسعى بتعظيمه ويتوسل به اليه هو نسبه الخسران الى
تكذيبه كذا انها نه المتصف بسعادة مع علم معرفه المتصف وانها نه الشيطان
وخسران من يتبعه وبخفض زوال الحجبه وضرب السلطان هاجره واحسان
هذه المعاني ان تحصيلها مع مجموع الكلام او من ليس الموصول مع صلته والمزول
هو المستغنى عن اعتماد الامام واما الشاف فموقوف على اعتبار الامام قطعا
منار التعظيم سعد عليه على وجه التعريض بحصول مجموع الكلام اعني نسبه الخسران
الى تكذيبه والاجماع على ذلك الى اعتبار الامام او ليس الوصول الصله منار بحصول الامام
الى ان الخبر عن الخبيثه والخسران ليس سبيلا لكن الى التعريض بتعظيمه
ولم يحصر هذا الامام الامن سبق ان نفصد اليه نفس الموصول الصله مع ان الاشكال
ان الكلام في الوصول الذي هو جزء من الكلام الذي يكون الوصول صله جلته فما يدفع الاعتراض
قوله ان الذي يسعى السلطان فحصه اهانه الشيطان كما مر قوله محوان البيضه
الخ ضرب العنق بالكوفيه كنايه عن الاهانه بها وعند اكثر الكوفيه بكوفيه الخشب
لكثره اهانه جند كسرى بها وعند بعض الكتب الكلكن والمراد ما يعول الهلاك والقتل
مؤنث سماعي قوله حتى كانه برهان عليه وذلك لان ضرب السلطان على مكان
المهاجره معلول لبروز الملحمه وذه وهو معلول لبعض ثبوت علته
وهو ان هذا ذكاء العلم بخصوصه وهذا المعين اللهم الا ان نقول ضرب السلطان
في مكان المهاجره ما لا جتماع معلول لكن زوال الحجبه لم يضر معاده ولو اجرى

قوله

Copyright © King Saud University

قوله وظهر العرق اشاره الى سقوط اعراض المصنف بالاشاره الظهر فرق بينهما
قوله اكل بسير الخ امر فوق الاشاره الحسيه ووضع المداد لا انتباه وكا
استنزال حج اصلا علاوه الفعل فانه مدلوله وان كان جزءا ما نعام السركه
الا الذي ما تكون سنه كاملا لحصال التمر فضلا عن كماله وانكماله فعرفه مدلول اسم
الاشاره بالكتاب والحر وما سواه بالكمال فقط وهذا ذا لم يعصه الى ان اعرف
المغارف فان مسلما ذا لم يسلم الى آخر واتباعه واختياره الشارع مراعيه المضمرات
ثم الاعلام بكون التمر كاملا بالكمال ما تم الاشاره احسان المراد التمر ما يكون
معه الاستيفاء والاستقرار والا يكون محل التكلم والعيبه والخطاب قوله
او حال من الضمير المستكن في الخبر والعامل معنى الاشاره في هذا الى المسند
ويمكن جعل فرد الخبر اموكده على الشهاده مدلوله اذ عاد هو الاولى بمقام المدح وفي
هاسنه متعلق بعد او مرسل شبيه حال من ضمير جيد او امر المستكن في جيد
قوله ان فعل العزق والحضر كانه يلمح الى قول المعري الموقدون بنجد نار باديه
لا يحضرون وقعد العزق الحضر قوله وهو راجع على اصل المراد الضمير الراجع
الى سبات القرب وحاصل الجواب ان مقصود المتكلم ان يكون حكمها
على مسند اليه بشعي ان يذكر ويعبر عنه بشي يوجب تصور
باي وجه كان فبيان القرب في هذا المجال ابدا على اصل المراد واهل
المعاني يعنون عن هذا القرب الذي هو ابدا على اصل المراد
بالقرب الذي هو لمقصد الاصلي وفرق وجه التعبير لسان
القرب والبعد والوسط واسم الاشاره لفظة هذا منادا
وان دلت بالوضع على ان المسند اليه مع ما احطه القرب لكن
قصد المتكلم بذكرها سان قرينه امر خارج عن مفهوم الوضع فيعلق
به بطرء المعاني مرهذه الجهته فان قيل هذا جار في الالفاظ كلها
فان زيدا مثلا موضوع لشخص معين واما ان المتكلم قصد بذكره تفهيم
المخاطب فامر خارج عن مدلوله وضعا حسب بالتزام ذلك وما ضره لا تراهم
يحثون عن علم المسند اليه ومعرفه حاله وسلبه وضع ذكره

Copyright © King Saud University

Computing Saudi University

دل على مقاصده بالوضع لكن العباسطر انه رحمه الله اذا قصد ذكر المسند
اليه بلفظ العلم مثلا عند اقتضاء الحال اياه بذكر العلم وعلى هذا العباس
ومورد ان صاحب المفتاح ذكر ان الحال قد يقتضي ما لا يعد فيه زيادة
الى ايراد مرادفات وصعبه فورد عليه ان يطبق الكلام على هذا النوع
من المقتضى يكون خارجا عن ضابط علم المعاني لانه انما يبحث عن الزايد على
المعاني الوضعية ومميز جعلوا عليها نازلة منزلة اصوات الحيوانات
واجيب بان المتكلم اذا قصد بحديثه كلاما عن الخواص ربما تفنن بذكر عن منزلة اصوات
الحيوانات **قوله** او تعظيمه بالقرب او تحقيره بالبعد وقال
المحقق الشريف كما ان القرب نفسه قد يطلق على قريب المرتبة ودنائه
المحل مقال فلان قريب المحل دان المرتبة والبعد يطلق على ضد ذلك فيقال
فلان بعيد المحل بعيد الهمة اجر الامور العقلية مجرى الامور الحسية كذلك
قد يطلق قابل عليهما اعني الاشاره على هذين المعنيين هذا ما ذكره صاحب الكشاف
واشار اليه السكاكي بقوله لتنويه بذكره ورفعه محله منزله بعد المسافة فيفهم
منه سر قرب الدرجة ووضعه المحل منزله قرب المسافة ولكان يقول
الامر الحسي امسع على الناس بل يكون سبب الوصول سهل المتناول
واقعا من ايديهم وبين ارجلهم فالمحقق بناسب القرب المكاني ويستلزمه رفعة
والامر العظيم يتأتى على عظمهم وبعد مسافة محله منزله ورفعة شانه فالعظم
ناسب البعد المكاني ويستلزمه بوجه ما **قوله** مريدا البعد عن ساحة
الحضور قال المحقق يعلم مما ذكرانه قد يقصد العظم
بالقرب بان ينزل ويريد مريدا حضور الخطاب منزله بعد المسافة
فيعبر عنه بهذا كقوله تعالى ربنا ما خلقت هذا باطلا ويمكن
ان يقال الامر العظيم من شانه ان يتوجه اليه الهمم وتطلب القريحة
والوصول اليه فمن هذا الوجه ناسب العظم القرب المكاني ويستلزمه
والامر الحقير من شانه ان لا يلتفت الناس اليه ويبعدوا عنهم فمن هذا الوجه
يكون الحقارة مناسبة للبعد المكاني ويستلزمه له **قوله** وكسر اسم الاشارة لانه

الطالب العالب

Computing Saudi University

الطالب العالب وذلك وسم عظيم لا يعلن كذا **قوله** ظهر مما ذكرنا ومما قيل وذكر الشارح
لاسم الاشارة في كلام المصنف **قوله** وهو الذين يؤمنون بالغيب قدس سره الناسخ ق وهو المتقون
ان الذين يؤمنون من جملة الاوصاف التي جيء بها من الايمان بالغيب الخ واجيب ان المراد
ذات الموصول من غير ملاحظة مضمون الصلة فتفرد عن الايمان من جملة الاوصاف التي عقب بها المشار اليه
وانما التغاير بين تلك الذوات بالفرض والتوهم ففيه ذكر بدون الصلة وما عدم جعله المشار اليه هو المتقين
فبنا على ان الذين يؤمنون يمكن ان يجعل بيانا وعطفا على المتقين على سبيل التنزل مع فرض ابايه عنه
ما ذكر على هذا وان يكون خبرا بعد خبر كما ذكر في الكشف او على التقدير الثاني عن ان يجعل الاشارة الى الجمع باسناده
الى الاخير من غير ملاحظة ان الصفة والموصوف حكم شيء واحد واما على التقدير الاول فلا شك ان المراد بالمشار
اليه هو المعنى الذي يسري باسم الاشارة الى لمعطه كما مر عنه قوله فتفيد المشار اليه ما وصف وذلك المعنى
هو معنى الذين يؤمنون لا معنى المتقين وان اتحدا في الواقع **قوله** وعند ذكر هو الانفاق مما مر فراجعه
قوله تنبيها الخ قال درس وجه التنبيه ان ظاهر المقام يقتضي ايراد الضمير لتقدم الذكر وقد عدل الى اسم الاشارة
اشارة الى ان ذلك الموصوف قد يسر سلك الاوصاف مرارا فصار كانه مشاهد مع اتم الاشارة
اشارة اليه بحرف بحيث هو موصوف كانه قيل اولئك الموصوفون بتلك الصفات العالية هذا ما يكون مرسل الرب
الحكم على الوصف المناسب الدال على العلية على ذات الموصوف وليشعر به اشارة الى الصفات
وان كان مصداقها والفرق بين الصفات بحسب الامر والانتزاع ما لا يخفى **قوله** اي الخصلة ظاهر هذا
انه لا يجمع العهد والاستغراق وان الجمع المعرف باللام الحقيقة لا يصدق على جميع افرادها كما قال المحقق الشريف
وفي شرح المفتاح واما الشارح فقد اشار الى انه يصدق على جميع الافراد ايضا وذكر في شرح المفتاح وجه بعد التسليم
فليراجع **قوله** فان قلت اذا قلنا ما لا كل عدد اثنان وفرد والاعداد عدد خارجة عنهما كان الضرب
والاستغراق صحيحين في لفظ الاعداد **قلت** الجار المحقق الشريف بانه اذا قصد بالجمع المعرف باللام استغراق الافراد
فلا حاجة الى ملاحظة كونها مذكورة حتى يكون محصوره فتدبر لان لك اجتماعهما **بقي** اذا قصد الافراد باسرها فلا حاجة
الى اعتبار كونها معهودة معلومة والاشارة اليها هذا الاعتبار ولذا صاح الى ذلك اذا قصد بعض الافراد فحينئذ
كون الشيء مذكورا لا بد ان يعتبر في العبارة كونه مذكورا في علوم فتدبر ان يحقق اجتماع الاستغراق والعهد
واما الشارح فقد صرح في شرح المفتاح بجواز اجتماعهما وعلل به قوله تعالى فجمع السحرة بيد قول الكل سحار عليم

الطالب العالب

فأجابه المحمود بان اللام والتحرم اشاره الى جميع المذكور من اغنى كل سحار عليه ولا شك انه السحر جمع
الساحر وان السحر حاول السحار العلم وغيره فجميع افراد السحار العلم بعض افراد الساحر فلم يجمع
والتحرم الاستغراق والعهد وراجح ان ما ذكره السيد لا يدفع ما ذكره الس مر حوار اجتماعهما كما في المثال
المذكور اعني قولنا كل عبد وفي الاتيان على بعيد من قيد الاستغراق فانه كما لا يوجب لجعلها امارة المعلوم
لا يظهر من كلامه ما جح منه قوله وانا نجاح الى ذلك الخ قلنا مسلم لكنه لا ينفي الجواز ه والجواب ان اللام
في جاء واحده جوار اجتماعهما ان اللام سمي لام العهد ولام الاستغراق في لفظ واحد والصحيح ما ذكره فكرس من ان القصد في ام
العهد الى الافراد وفي لام الاستغراق الى الجنس ولا تنافي بين القصدين وان اريد جواز اجتماعهما انه يجوز ان يكون
الجمود جمع الافراد كما ان الجنس يكون وكون الاشارة باللام الى نفسها لكون الحكم ح على جميع الافراد كما ان الحكم
في الاستغراق على جميع الافراد فالحق ما ذكره الس نشر المراد بالحقيقة ما شمل على الكثرة لا ما هو المراد في النوع قوله
واحدا كان او اثنين او جماعة الظ انه اراد فردا واحدا او فردين او افراد اكما يدل عليه قوله
في شرح المفتاح واما الى حصة معينة لحقيقة فرد او فردين او اكثر وقوله في مسامحة اذ الظ
ان الفرد هو المركب من الطبيعة الكلية وما ينضم اليها من التشخص لا نفس الحقيقة ويمكن ان يقال انه اطلق الخصة
فيما سيتي على المعنى الكلي مجازا امر قبيل اطلاق اسم الجزء على الكل اذ قد يعبر ان العهود في العهد الخارجي هي الخصة
مع العوارض تح لا مسامحة في قوله واحدا كان الخ قيل في كون المراد بالفرد ههنا هو المركب من الطبيعة الكلية
وما ينضم اليها من التشخص نظر لجواز ان يكون المراد به المركب من الماهية ومن اعسار وجودها قال في شرح المفتاح
وبحث بعض المتاخرين فقال ان الحقيقة باعسار الوجود لكن حصة ما مهملة وامّا الحقيقة من حيث هي
فلا صلاحية لذلك فيها فلذلك اشترط في العهود ان تكون حصة معينة بعض افرادها او تجعل الحصة من حيث الحصول
حصة من الحصة من حيث هي بمنزلة بعض الافراد انتهى ه وظهر من هذا المنقول انه يجوز كون الافراد مرادا بها افراد
الماهية لا نفسها باعسار انضمام الوجود اليها وظهر منه ايضا ان جميع افراد هذا الاعسار يصدق عليها انها حصة من الحقيقة
من حيث هي فتامل ه ثم ان في قوله واحدا كان الخ اشارة الى ان المراد من الحصة ما يكون بعض من الحصة واحدا كان او اثنين
او جماعة لا مجرد ما يكون الحصة منها ولو باعتبار وجود اعسار كما يعلم ان الحقيقة مع قيد الحصول حصة من الحقيقة وتكون موجودة
في المحصل الاعسار قوله لتقدم ذكر لا يخفى انه لا يكفي تقدم الذكر مطلقا بل يشترط ان يكون المتقدم ذكر مرادا به الافراد
لا الحقيقة الا ترى انك لو قلت الرجل خير من المراة والرجل خير من المرئة مثلا لم يكن من العهد في شيء ومرجعه استهجان اللام العرفي

اذا اعيدت باللفظ المتقدم فالمعتبر منها عين ما قصد بها بالاولى ثم ان تقدم الذكر قد يكون في كلام هذا المتكلم
وهو الاكثر وقد يكون في كلام غيره كما اذا قال لك قائل جاءني رجل من صفته كذا فاكرمت الرجل العالم فانه قد يكون
باعادته اسم الاول كهذا المثال وقد يكون بغير ذكره بحو اطلق رجل فانطلق كذا قوله او كتابة هذا من اقسام
الكناية المصطلحة وهي الكناية المطلوب بها عن صفته وانما عبر بها ان سعد في صفته وهي ان سعد في صفته مرّ الصفات
معين بعد ذكر بلكد الاصفة لتنوصل بها الى الوقوف وقال الكتبي من الصفات المختصة بالذكر كما اشار اليه بقي له لكن
التحرم اذا كان للذكور بعني ان التحرم لما كان مختصا بالذكر علم ان مطلوبها هو الذكر وليس بعد ذكور حرم تحايل ذكر على ملزومه وهو الحرم
وهو التحرم قوله الذي طلبت اشاره الى انها طلبت ان يكون ما في بطنها ذكرا على ما هو قاعدة اشارة النفس حيث
الكلام لتذكر التحرم وفهم منه ضمنا بطلب ان يكون ذكرا بالتبعي تحرم ره فكانها قالت طلبت ذكورا ومدرت بنحرم ره وهذا معنى
كون الذكور مذكورا كذا ره ان كون التحرم مختصا بالذكر مخصص عموم كلما نوهم قوله في قوله رب اني وضعتها انثى اثبت التاء في قوله
فلما وضعتها مع رجوعه الى ما في قوله ما في بطني محررا لان الكلام لغير الله تعالى وهو الله تعالى عبد لوالد ما ترب محال له
ما لم يضر والما ما لم يضر في قوله تعالى حكاية رب اني وضعتها انثى فليس باعتبار العلم بكونه موسا حتى يلزم كون اخبار الله تعالى
حالا عنه لعدم العلم اذ باعتبار ان الضمير الواقع بعد ذكور مؤنث هما عبارة عما ان عرهما واحد يحوز تذكيره وباعتبار ملفوظية التي هما هنا
خال وهو الذي اراده الحر ان الضمير العائد الى ما نظر الى الحال من عنان بعض افراد معنى الموصول فكانه قيل والله اعلم بالبعض الذي
قوله وقد يستغنى عن ذكره عطف مرحت المعنى على قوله لعدم ذكور كانه قال ولذلك لعدم ذكور او يتسبق العلم به يعني
ان يكون المراد بتسبق العلم به ان يكون معلوما بعلم حدسي غير متسبق العلم بالموضع والا كان اللام المشار بها الى الحقيقة مرحت هذا
القبيل ايضا والس لا يقول به قوله او للاشارة الى نفس الحقيقة اي مع اعسار حصولها في الذهن كما سيجي وكلام الس
السابق قوله ومفهوم الشيء الخ ما في الكشاف وفيه اشارة الى ان انما الحصر موضوع لما هو مرحت هو وقد كان قيل هذا
وقيل انه موضوع لما هو مرحت هو مع وحدته او تعدها وشيء فرد اعسار ان من نشر الله الس ايضا قوله مرعى اعتبار الما
ضيق على مراد لا يحال احد هذا العدد وتبعه كلام المصنف في ضربا في وقد بعد على ما اختاره مرحت هو
الى المعروف بلام الحقيقة لظهور اعتبار الافراد في القسمين الاخرين ه اما سول لس المراد فيهما انهما ان الى الافراد بل ارجع بالاشارة
الاشارة الى الحقيقة من حيث هي والمائل على احدهما هو به المقام والقرينة كما سيشاهد هذا هو الموافق لكلامه والاصح ان
قول فيما سيجي عند مقام قرينة دالة على ان ليس المعهد الى نفس الحصة من حيث هي الخ يأتي على هذا التوجيه تامل ه
قوله لواحد من الافراد اي لواحد مرادا به فرد ما لو احد مرا لاحاد وان كان مفردا لفظا لواحد من الاحاد
وان كان شيء لواحد من التثنيات قوله ما عتبار عهد سه في الذهن قيل حتى اذا حصل ذلك الواحد في الذهن كان حصة
تلك الحقيقة المعهودة فيه فتكون هو ايضا معهودا فيه بهذا الاعتبار فان قيل ما معنى عهد سه في الذهن

Cambridge University

اذا عدت باللفظ المتقدم فالمعهد بها عن ما قصد بالاولى ثم ان تقدم الذكر قد يكون في كلام هذا المتكلم
وهو الاكثر وقد يكون في كلام غيره كما اذا قال اكرم رجلا جاءني رجل ثم قال اكرمت الرجل العالم فانه
باعادة اسم الاول كهذا المثال وقد يكون بغير ذكر بحو اطلق رجلا من السجن فقال المطلق كذا قوله او كنايته هذا من اقسام
الكناية المصطلحة وهي الكناية المطلوب بها عن صفة وانما هو وهي ان يعبر عن صفة من صفة من الصفات
مفيد ذكر بلفظ الصفة لتتوصل بها الى الموصوف قال الكتبي رحمه الله تعالى وهو ان يشتهر الموصوف بصفة من الصفات المختصة بالذكر كما اشار اليه بقوله لكن
البحر اذا كان للذكور يعني ان التحرير لما كان مختصا بالذكر علم ان مطلوبها هو الذكر وليس بمذكور بل ذكر ما يلزمه وهو البحر قوله الذي طلبت اشارة الى انها طلبت ان يكون ما في بطنها ذكرا على ما هو قاعدة اشتراك الفعل حتى يتحقق
الكلام لنذر البحرير ومفهوم منه ضمنا طلب ان يكون ذكرا لتتأتى تحريره فكأنها قالت طلبت ذكرا وندرت تحريره وهل هذا معنى
كون الذكر مذكورا كذلك او ان كون البحرير مختصا بالذكر يخصص عموم كلما نوهم قوله في قوله رب اني وضعتها انثى بالنظر في قوله
فلما وضعتها مع رجوعه الى ما في قوله حكايته رب اني نذرت لك ما في بطني محررا الا ان الكلام على تقدير ان يكون قوله رب اني وضعتها انثى بالنظر في قوله
ما بعد الضمير والا فما بعد الضمير في قوله تعالى حكاية رب اني وضعتها انثى قد يشكل بانه يلزم كون ابراهيم موسى حيث يلزم كون ابراهيم انثى
حالا عنه لغوي المراد باعتبار ان الضمير الراجع الى ما عبر عنه بمؤنث هما عبارة عن عمل واحد يجوز تذكيره وباعتبار ملفوظية انثى هاهنا
خال وهو ان يراد الحمل الضمير العائد الى ما نظرا الى الحال من عنوان بعض افراده وهو معنى الموصولة فكانه قيل والله اعلم بما وضعت في البطن انثى
قوله وقد يستغنى عن ذكره عطفا على قوله لعدم ذكر كانه قال وذكر لعدم ذكر او تعلق العلم به وينبغي
ان يكون المراد بتعلق العلم به ان يكون معلوما بعلم حضوري غير متعلق العلم بما كونه منعوتا والا كان اللام المشار بها الى الحقيقة مغنية عن هذا
القبيل ايضا والا لم يتوجه قوله او للاشارة الى نفس الحقيقة اي مع اعتبار حصولها في الذهن كما سيجيء وكذا قوله
اسالك الصحة قوله ومفهوم المثنى الاضافي للسان وفيه اشارة الى ان اسم الجنس موضوع للماهية من حيث هي وقد ذكر انه قيل بهذا
وقيل انه موضوع للماهية من حيث هي مع وحدة ما وتثنى فرد ما مبهم اي مشترك بين اثنين ايضا قوله مرعى اعتبار المادة
ضيق وعليه مر الافراد لاجل هذا العدد في بعض كلام المصنف وجه الاستخدام في ضمير بانى وقد يعد على ما اختاره مرجعه
الى المعرف بلام الحقيقة لظهور اعتبار الافراد في الضمير الاخرين واما بعول ليشمل المراد منهما الاثنان الى الافراد بل اريد بالكلام
الاشارة الى الحقيقة من حيث هي والحامل على اخذهما بصورة العلم والقرينة كما سيأتي هذا هو الوافي بكمالات هذا الشرح الا ان
قوله فيما سيأتي عند تمام قرينة دالة على ان ليس المعهد الى نفس الحصة من حيث هي اذ حينئذ هذا التوجيه تمام مسلم
قوله لواحد من الافراد اي لواحد من افراد مدلول له فان كان مفردا فلا واحد من الاحاد وان كان جمعا فلواحد من احاد ما صدق
وان كان مثنى فلواحد من التثنيات قوله باعتبار عهديته في الذهن فيما سيأتي اذ احتمل كل الواحد في الذهن كان حصة
تلك الحقيقة المعهودة ثم تكون هو ايضا معهودا فيه بهذا الاعتبار فان قيل ما معنى عهديته في الذهن

فاجابه المحقق بان اللام في المحرم اشاره الى جميع المذكور من اثنى كل سحار عليه ولا شك ان السحر جمع
الساحر وان الساحر حساول السحار العلم وعمم جميع افراد السحار العلم بعض افراد الساحر فلم يجمع
في المحرم الاستغراق والعهد وهو كما ذكره السيد لا يصح ما ذكره السيد من جواز اجتماعهما كما في المثال
المذكور اعني قولنا كل عبد في الدار اعتاد على بعيد من قيد الاستغراق فانه كما لا يوجب لجعلها اشارة الى المعلوم
لا يطهر من كلامه ما هو منه قوله وانا نحاجج الخ ذكر الخ قلنا مسلم لكنه لا ينفي الجواز وفي الحواشي ان اللام
وحالة واحدة جواز اجتماعهما ان اللام سواء لام العهد ولام الاستغراق في لفظ واحد والصحيح ما ذكره وفي شرح التسهيل ان الاصح ما
العهد الى الافراد وفي لام الاستغراق الى
الجموع مع افراده
في الاستغراق على جميع الافراد فالحق ما ذكره
واحدا كان او اثنين او جماعة
في شرح المفتاح واما الى حصة ما
ان الفرد هو المركب من الطبيعة الكلية
فيما سبق على المعنى المركب مجازا من قبيل اطلاق
على العوارض في لا سامح في قوله واحد اكا
وما بينهم النهاية التحقيق نظر لجواز ان يكون
وبحث تعريف المسند فان قلت كان
فالاصح ذكرها قلت كانه اشار
حصة من الحصة من حيث هي منزلة منزلة
الماهية لا تعتبرها ما عتبار انضمام الوجود اليها و
من حيث هي فتامل قوله ثم ان في قوله واحد كان
او عما لا يجوز ما كون احد منهما ولو باعتبار
ولا يحصل الامساك قوله لتقدم ذكر لا يخفى انه لا يكفي بعدم الذكر بل يشترط ان يكون المتقدم ذكرا مرادا به الافراد
لا الحقيقة الا ترى انك لو قلت الرجل خير من المرأة والرجل خير من المرأة ثم لم يكن من العهد في شيء ومن ثمة اشتهر ان المعرف

ان الفعل الماضي
يدل على معنى في نفسه
ويقترن بأحد الأزمنة الثلاثة
ويقترن بالماضي والفعل
وما يقترن به الذهن فيما
المضارع يدل على معنى في نفسه ويقترن
أما دلالته على معنى في نفسه فبالحروف
والاستقبال وأما اقترانه بالذهن
فهو يدل على معنى في نفسه وهو الحدث
والزمان يدل على معنى
ادا اعدت باللفظ

فاجابه المحقق بان اللام في التحرم اشاره الى جميع المذكور من اقتى كل سحار عليه ولا شك ان السحر جمع
الساحر وان الساحر صاحب السحار العلم وهو مجموع افراد السحار العالم بعض افراد الساحر والجمع
في التحرم الاستغراق والعهد وقد علم ان ما ذكره السيد لا يدفع ما ذكره السنن من جواز اجتماعهما كما في المثال
المذكور اعني قولنا كل عبد وان اشتراه اليوم فهو حر فقيد الاستغراق فانه كما يوجب لجعلها اسما للعالم
لاطلاق مركبه ما هو منه قوله وانا نحاجج الى ذلك الخ قلنا مسلم لكنه لا ينفي الجواز والمحقق ان اللام
وحاله واحده جواز اجتماعهما ان اللام سواء لام العهد ولام الاستغراق في لفظ واحد والصحيح ما ذكره وتمرس شرح ان المقصد ام
العهد الى الافراد وفي لام الاستغراق الى الجنس ولا تنافي بين القصدين وان اريد بجواز اجتماعهما انه يجوز ان يكون
المعهود جميع الافراد كما ان الاستغراقية كذلك ويكون الاشاره باللام الى عينها ليكون الحكم حينئذ على جميع الافراد كان الحكم
في الاستغراق على جميع الافراد في الحق ما ذكره السنن نظر المراد بالحقيقة ما شمل على الكثرة لا ما هو المراد في النوع قوله
واحدا كان او اثنين او جماعة الظاهر انه اراد فردها واحدا او فردين او اكثر وقد مر السنن ان اقل الجمع اثنان
في شرح المفتاح واما الى حصه معينه لحقيقه فرد او فردين او اكثر وقد مر السنن مسامحه اذ الظاهر
ان الفرد هو المركب من الطبيعه الكليه وما ينضم اليها من التشخص لا نفس الحصه وكان ان حق انه الطلق الحصه
فيما سبق على المجموع المركب مجازا من قبيل اطلاق اسم الجزء على الكل اذ قد يعبر ان المعهود في العهد الخارجي هي الحصه
مع العوارض لا تشاخص في قوله واحدا كان الخ قال في كون المراد به الفرد هنا هو المركب من الطبيعه الكليه
وما ينضم اليها من التشخص نظر لجواز ان يكون المراد به المركب من الماهيه وبعض اعسار وجودها قال في شرح المفتاح
في بحث تعريف المسند فان قلت ان الحقيقه باعسار الوجود لكن حصه صالح مفهوما واما الحقيقه مع حصه
فلا صالح ذكرها فلم كانه اسم لها بشرط في الوجود ان يكون حصه الحصه يعني حصه افرادها او تحمل الحصه مع قيد حصه
حصه الحصه مرجحه في نزله منزله مع الافراد انتهى وبطهر من هذا المنقول انه يجوز ان يكون الافراد مرادا بها افراد
الماهيه لا نفسها باعسار انضمام الوجود اليها وبطهر منه ايضا ان جميع الافراد هذا الاعسار يصدق عليها انها حصه مرجحه في الحقيقه
فتامل قوله ثم ان في قوله واحدا كان الخ اشاره الى ان المراد بالحصه ما يكون بعض الحصه واحدا كان او اثنين
او جماعه ما يكون الحصه منها ولو باعتبار وبعض اعسار وكان يعود ان الحقيقه مع قيد الحصه حصه من الحقيقه فيكون جمعا
بين الاسمين قوله لتقدم ذكر لا يخفى انه لا يكفي تقدم الذكر مطلقا بل الشرط ان يكون المتقدم ذكرا مرادا به الافراد
لا الحقيقه الا ترى انك تقول الرجل خير من المراه والرجل خير من المرئه مثلا لم يكن من العهد في شئ ومرجعه اشتهار العهد ان الغرض

اذا اعيدت باللفظ المتقدم فالمعهد بها عين ما قصد بالاولى ثم ان تقدم الذكر قد يكون في كلام هذا المتكلم
وهو الاكثر وقد يكون في كلام غيره كما اذا قال لك قائل جاءني رجل من صفته كذا فعلت الرجل العالم فهو رايته وقد يكون
باعاده اسم الاول كهذا المثال وقد يكون بغير ذكر بحو اطلق رجل فاذا المطلق كذا قوله او كنايه هذا من اقسام
الكنايه المصطلحه وهي الكنايه المطلوب بها عين صفته وانما جعله وهي ان يعبر في صفته من الصفات المختصه بالذكر او الانثى
مثلين ويذكر بلفظ الصفه لينتقل بها الى الموصوف قال الكثير من الصفات المختصه بالذكر كما اساء الابيه يثني له لكن
البحر اذا كان المذكور بمعنى ان التحرير لما كان مختصا بالذكر علم ان مطلوبها هو الذكر وليس عدم ذكر ما يحتمل ان يذكر علوق عليه
وهو البحر قوله الذي طلبت اشاره الى انها طلبت ان يكون ما في بطنها ذكرا على ما هو قاعده اشاره النفس حينئذ
الكلام لتذكر البحر وهي
كون الذكر مذكورا كما
فلما وضعتها مع ان
ما بين الضمير والاسم
حالا عنه لحق الراء
خال وهو لبراءه الخ
قوله وقد
ان يكون المراد
القبيل ا
اسكانها
وقيل انه
تقدم على
الى العرف
اشاره
قوله لواحد من الافراد اي لواحد مرادا به احد الافراد قوله فان كان مفردا اي لواحد من الاحاد وان كان جمعا فلواحد من الجماعات
وان كان شيئا فلواحد من المتبينات قوله باعتبار عهديته في الذهن قيل حتى اذا اختص ذلك الواحد في الذهن كان حصه
تلك الحقيقه المعهوده فيكون هو ايضا معهودا فيه بهذا الاعتبار فان قيل ما معنى عهديته في الذهن

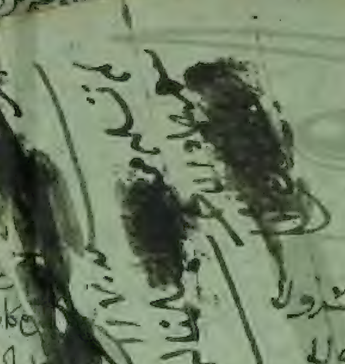

الجنس بان المراد بالعهد هو الذهني وعدم الخلو وهذا الذي اختاره الزمخشري وابن الحاجب وذكر ان وجودها في ضمن الفرد وجودها في غير الذهني وجود في ضمن الفرد وهو وجودها في الذهني ومكون الحقيقة على ما تقدم في الذهن متحدة في الخارج وذكر في الخارج باعتبار حصولها في ضمن الافراد **قوله** حتى تعهد في الخارج وانما في الذهن فيلزم ان تكون معهودة مقولا للكلام والمخاطب معا عن غير مقرر ذهنها والام الصحة الخطاب بالدخول **قوله** والمراد الخ من حيث وجوده في ضمن الفرد **قوله** المتبادر من الحقيقة باعتبار بساطته الذهنية المعلوم **قوله** عهدية لهذا الاعتبار وقسمي معهودية ذهنية **قوله** وهذا في الجنس كالمحلى بمعنى كالمجرد عن اللام والمضاف ماعدا العرف بلام العهد من حيث المعنى كالمكرات كما حققه الشيخ الرضي **قوله** ونحو ذلك كتقديم ضمير وقوعه خبر كلامي مبتدأ نكرة ووجوب رفع كون اذا وبعد لا النافية للجنس **قوله** وهو ان النكرة بمعناها بعض الخ هذا على القول بان اسم الجنس موضوع للماهية مع وحدة ما معناها وهنا ما مر وهو انه اذا كان معنى النكرة ما ذكر وكذلك ان يدخل اللام هو الاشارة الى تلك الحصة صار المعنى الحكم على الفرد المنتشر واطلاق المعرف باللام عليه حينئذ هو صحة فاي حاجة الى ما ذكره الشريف بل ينبغي ان الصحة اطلاقه على الحقيقة المعرفة نعم الخ الى العهدية دون الاولى ان يجعل الجنس غير الحقيقة وضعا اخر ما مر الوضع مفرد وضعه كما قال المحقق بعد **قوله** بالنظر الى القرينة يعني ان الواجب النظر في كلمتها وان كان ارادة البعض في الخارج بنفس اللفظ وفي المعرف بنفس القرينة **قوله** وتوصيف بالجملة عطف الخاص على العام **قوله** ولهذا ترى على الدوام الخ وهو ظاهر في المعرف العهدي الذهني والاستغراق عن المعرف ام الحقيقة كما فهمه الشارح فانه معد للانديراج وضم السرمدي الى الابد لكن حمله الشيخ عليه والحاصل ان اللام اذا دخلت على اسم الجنس وما مان يشار بها الى حقيقة معينة منه فرد ما كان او الى الطبيعة من حيث هي من غير ان يجعل عائدا الى المعرف بلام الحقيقة مع كثرة وروده في كلامهم

مذكور بحشي

قوله نعم لا يكفي في معرفة ان المحكوم عليه جميع الافراد وسيجيء ان شاء الله تعالى **قوله** عائدا الى اللام اي الذي اللام في المعرف **قوله** محذوف **قوله** وكما في ام الحقيقة الخ اشارة الى دفع الاشكال الذي اورده الكمالي وهذا تمام **وحاصله** ان تعريف الحقيقة ان قصد به الاشارة الى الماهية من حيث هي لم يصح اذ الماهية من حيث هي ليست الا هي او المعقولية او الكلية على خلاف في ذلك والرجحان والذكر وان قصد به الاشارة الى الماهية باعتبار حضورها في الذهن لم يصح ايضا لان تعريف العهد الخارجي **وحاصل الدفع** اختيار الشق الثاني ونمنع استلزام عدم صحة تعريف العهد منه ايضا كما ذكر **قوله** مثل الحضور وجعل الحاضر نفس الماهية بان اسم الجنس موضوع للماهية من حيث هي لا بشرط شيء فقد يراد بها الماهية من حيث هي وقد يراد بها الماهية من حيث الحضور في الذهن وهذا معنى قولهم ان اسم الجنس موضوع للماهية المعقولة **ظاهره** **واعلم** ان المحقق الشريف ذهب الى ما قال الكمالي من عدم الفرق بين تعريف الحقيقة والعهد في جعل العهد معنى اللام مطلقا **قال** واذا كان تعريف الجنس عبارة عن حضور الماهية في الذهن وتعريف العهد عن حضور فرد معين او فرد ما معينة منها لكن اختلافهما هو في ان الحضور في الذهن من حيث هو حضور او من حيث انه حاضر في الخارج فهو اختيار ان يرجع الى مغايرة ما بين التعريفين اعني الحاضر الذهني والحاضر الخارجي **قوله** فيكون تعريف الجنس كان يجيء اصطلاح ولا كلام فيه وانما الكلام في ان مفهوم تعريف الجنس ما ان الحقيقة من حيث هي من غير اعتبار حضورها في الذهن او في الخارج **قوله** ما ادعى الفرق بينهما الا انه حيث قسموا التعريف الى تعريف الجنس وتعريف العهد وهو الحاضر فيهما كان الشارع في الاول هو الحقيقة من حيث هي وفي الثاني هو الحاضر في الذهن او في الخارج **قوله** بل الجمع المحلى باللام للاستغراق الخ قيل عليه هذا ليس على اطلاقه والتحقيق ان الجمع المضاف لمفيد العموم والمفرد قد يراد به الفرد المنتشر فيكون معنى جمع العرب واللام جمع الاوجه وقد يراد به الجنس فيكون معناه جمع الاوجه ومثله الاوجه المفرد وقد يراد به العهد كما في قوله تعالى خذوا ما اتيناكم بقوة قوله تعالى فعصى فرعون الرسول فاخذناه اخذا وبيلا ومثله الاوجه المفرد وقد يراد به الجنس فيكون معناه جمع الاوجه ومثله الاوجه المفرد وقد يراد به العهد كما في

وعليه قوله تعالى ما اجمل لك الشماتة بعد وقول الكشاف في تفسير قوله تعالى الحمد لله ان اصل الحمد الوصف بالجميل كما عرفت

قلنا قول الكشاف في توجيه الكشاف ان الحق ان اصل الجمع المعرف باللام معنى الجنس عند الاصوليين على سبيل المجاز عند العربية

المانع عن ارادة جميع الافراد كما في المثال المذكور فان دروع جمع نشأ ايرنى معدر كما لا يخفى ٥ واعلم ان بعضهم

ذكر هنا ان من كون استغراق المفرد اسهل من استغراق الجمع مصداقا فمثلا ان كان الحكم من الاحكام التي تكون الكثرة شرطا

لكل جاء مستغرقا لسوتها الكل فرد ولا عكس وكان حكم الكلام نفيا او كان من الاحكام التي لا تكون سوتها الكل جاء مستغرقا

لسوتها الكل فرد دون العكس وكان حكم الكلام اثباتا او كان من الاحكام التي مستغرق سوتها الكل جاء مستغرقا

وكان حكم الكلام سلبيا كان استغراق المفرد اشمل من مثال الاول ما في المثل كل رجال يطوف بهذا البحر ومثال الثاني

يطوف بهذا البحر ٥ ومثال الثالث الرجال يشبعهم هذا الرغيف ومثال الرابع ان كان حكم الكلام التي

تكون سوتها الكل فرد مستغرقا لسوتها الكل جاء به والعكس وكان حكم الكلام اثباتا نحو كل رجال جاءوني والجمع كالمفرد

وان كان من الاحكام التي لا تكون سوتها الكل جاء مستغرقا لسوتها الكل فرد دون العكس وكان الحكم في الكلام صالحا نحو كل رجال يطيق

حمل هذا البحر ولا رجال يطيق حمل هذا البحر وكذا اذا كان من الاحكام التي يكون سوتها الكل جاء مستغرقا

لسوتها الكل فرد دون العكس وكان الحكم في الكلام اثباتا نحو كل رجال يشبعهم هذا الرغيف وكل رجال يشبعهم هذا

الرغيف يكون استغراق الجمع اشمل من استغراق المفرد انتهى ٥ ويعلم منه ان الوجه عدم تسليم كون استغراق المفرد

اشمل من استغراق الجمع في النكرة المنفية ايضا وقد اشار الى هذا المعنى في الشرح حيث قال ولهذا لو تسلم كون استغراق

المفرد اشمل في النكرة المنفية ٥ وها هنا بحث وهو ان المفهوم من كلام الشيخ الرضي ان لا الى لنفي الجنس نص في

الاستغراق بمعنى ان الحكم سيق عن جميع افراد الجنس بحيث يفيد الحكم عن هذا الوجه ٥ واشار اليه ايضا المحقق الشريف حيث قال

ان رجال وامرأة دال على الجنس والجمعية لكن قرينة القصد ينفيه فبقي الجنس مطلقا كما في الجمعية وبطلت علامتي المفرد واللام

فلذا كان حق ان يقال ما من رجل وفي موضع آخر وانما الامر جل فهو نص في الاستغراق اللازم من نفي الجنس وح فتصحيح قولنا

لا رجل يطوف هذا البحر بل رجلان او رجال اسمان ٥ قوله محردا عن الدلالة على معنى الوحدة اي عن اعتبار الدلالة فلا يرد

اذا قيل نكرة للمفرد المذكر فاستعمال الرجل في المفرد المؤنث الى الوحدة صوري بالنسبة الى العالم بالوضع وما يقال من ان التعريف يجرد المفرد عن الدلالة

على معنى الوحدة وان خفي وان على هذا التقرير لا يلزم الجمع بين المتنافيين في المراد بل في الدلالة وان استحالة ذلك عند تمام التقرير

على معنى المراد ٥ قوله للمحافظة على الساكن الاصلي ووجب المحافظة عليه هنا لعدم دلالة الصيغة على معنى الجمع بخلاف نحو القوم

والرهط ٥ قوله والاصل بمعنى كل فرد من افراد الاستغراق الشامل فرادا لانه هو سور الكل المجموعي من حيث هو مجموع الذي ليس

ملاحظة وحدة وفردية اصلا بخلاف شمول كل فرد فانه لا ينافيه لان اداة الاسم بمعنى اعتبار الفردية مع الجنس فاذا

لم يكن هناك امر آخر اصرح مما هو اقل المراتب اعني فردية واحدة وان وحدة المعنى اعتبار ما هو ابعد

كاد اداة الاستغراق

كاد اداة الاستغراق على ما صححه ولم يكن صافيا المقتضي الافراد لانه بمعنى اعتبار الفردية وامتنع من اعتبار وحدته

مع اخرى ٥ قوله والمراد بالشيع وصفه بمعنى الجمع مثل الط ان هذا الاستباق بالنظر الى ما هو من ابتداء امره الا بالنظر

الى نقض كل فرد فرد البداية على كل الافراد فالقياس جوازه وصفه بمعنى الجمع ميلا الى المعنى كما في العبارة مثل قوله تعالى

كل في فلك سبحون ٥ اللهم الا ان يفرق بين الخبر والصفة فتأمل ٥ قوله بحيث الاسماء والصفات قال المحقق لم ير به كل فرد كل من المانع

معنى بل الرد الجنس وخروج الاسم عن الدلالة على معنى الوحدة فالمانع لفظي وهو المحافظة على التناكل اللفظي فالاولى ان يذكر هنا كما

٥ قوله الى احصاره صفة لطريق اي طريق موصل الى احصاره ويجوز جعله ظرفا لغوا متعلقا بالمعنى المستفاد من قوله طريق وهذا ايضا

على طريقة قولك هو على اسد اي حري ٥ قوله وهذا اخص من الذي اهواه وسل كانه اخص من اتم ايضا ولكن ان يقال مقصود الشاعر

اظهار الحسرة واشكال التعبير عنه فادل على انه محيوب اراد خل في هذا المقام والاضافة اخصر الطرق الدالة على انه محبوبه فالمراد

اخصر الطرق المفيدة للمقصد ٥ قوله مع الركب اسم جمع الراكب والبيابين جمع بيبان بمعنى مجهد وواحدي البيابين وقوس منها الالف

المقصورة على خلاف القياس ثم اعل اعلال قاض ٥ قوله ذاهب عقب بعيد يذاهب بسببها على انه لازم لا متعد وهذا ولعل الاحسن

ان يراد بالهوى محله الذي هو القلب اي قلبي مع الركب اليمانين بعيد وحشي من ورق لكه والعقيق شاهد بصدق على ان قابله الهوا

بالحمامان يؤيد هذا المعنى جدا ٥ قوله لسان المضاف اليه كتبه السامي في الاعتبار وان كان الماخوذ في الذكر

٥ قوله للفصل اي فرد ما منع عليه اتم الجنس فيه اما الى ان اسم الجنس موضوع للماهية من حيث هي كما هو المذهب المشهور

اذ الظاهر ان موضوعة لاسانيه وعلى هذا اما استفاد الافراد من القرائن ٥ قوله اي نوع من الاعطية هذا اختيار صاحب الكشاف

وهو اسب بقوله عذاب عظيم ٥ لان حمل نكرة على النوع يفيد التعظيم مرصح وصفه الدال عليه نحو هو رجل وبيغته

مع سكون الياء واضافة هو يدل على شدة عنادهم ومكابرتهم لجحودهم بالآيات الظاهرة التي يراها كل احد انكارا للمحسوس كما سيأتي الاشارة

التفاتية كذا قيل والاظهر ما ذكره السكاكي هو المناسب لقوله تعالى في صدر الآية ختم الله على قلوبهم فتأمل ٥ قوله وفي المفتاح

انها للتعظيم والى في شرح المفتاح للفرق بين القصد الى النوعية والى التعظيم او الحقارة وان اخبارها مقام الاخبار بالتعظيم او الحقارة

اذا كان كل من التعظيم والحقارة نوعا ولكن يرد عليه ان قولك على ابصارهم نوع من الاغطية وغطاء عظيم او حقير وان كان نوعيته باعتبار عظمته

٥ قوله عن طالب العرف يمكن ابقاء على معناها الخ فالمضاف محذوف اي عن اعطاء طالب العرف او المعنى كون نوعيتها بمعنى عدم قبول

الطالب ويمكن ان يحمل معنى اي على شأن طالب العرف ثم وجه التنكير في الثاني على التحقير سلوكا طريقة البرهان واذا المصدرية

مع جزء مقابله سور الحصر والاوجه ما قيل من ان الوجه حمله على ظاهره هي تكون منطوقة الصريح اسما للحاجب

مطلقا عظيما او حقيرا وحصر الوقوع في الكثرة في سياق النفي على ان الكلام في شروح المصباح وما اجاب التنبيه له ان علم انما يورد في امثال

هذه المقامات من الآيات والآيات امثلة لشواهد حتى يتم باحتمال الغير وانما الاسماع في جميع مثال واجد من اللطائف

والاغراض فان مبنى يلك الاقتضاءات وكون التراكيب لما ذكر من الاعراض على مجرد المناسبات والاوهام البشرية
ان مقصود المتكلم ما نسب اليه من الاعتبارات فليحافظ على هذه النكتة فلعله اوسع نفعي اهـ وفيه انه ان اراد
بقوله امثال هذه المقامات جميع ما ذكر في التشفيع فقبول المتن في الخطبة ونحوها مما يحاج اليه من الامثلة السابقة
وقوله في الايضاح ان قوله صلى الله عليه وسلم لكن لم يكن محمد ابا احد الخ اراد البعض فهو تهافت لا نظير له ضابط قدس سره قوله ورضوان
من الله اكبر قيل الاولى ان النون في رضوان للتعظيم وهو سدا واكبر بعث له والخبر محذوف اي لهم رضوان الخ
والجملة معطوفة على جملة وعد الله المؤمنين والمؤمنات الخ وذلك لان فضله تعالى دليل على حصول الرضوان لهم صريحا علاوة وذهبوا
اليه ولان المقام مقام تعداد النعم وبيان عظم سعة الجنة وخلوده أما كونها قوله ورضوان ليس المعنى ان
التكلم الرضا عطر الآيات دال على عظم مدخوله الذي هو الرضا والمذكور عظم الآيات اشاره الى وجه عظمهم عليهم السلام
قوله كل فرد من افراد الدواب الخ مثل آدم وحوى وعيسى عليهم السلام وكذا الغراب والغائط والنفس والقمر على ما
هو جواب عن جمع المستثنى لكنه شكك من الاستثناء أمرها وما يتبعها ان حمله له ان مبنى اعتبار الافراد او النوعية في الطرفين
هو الملائمة بينهما والامور اعتبار الافراد في جانب الماء والنوعية في جانب الدابة يحلو من نوع من انواع
الماء وهو العطف وايضا اعتبار الافراد في جانب الماء والنوعية في جانب الدابة فيحال واعلم ان الس ذكر في
المفتاح ان الافراد المتحقق لاحد الامرين المنتشم قوله فيهم مبني على بطنه الخ وان عباره المفتاح ظاهرة في اعتبار النوعية قوله
والمفعول المطلق هاهنا للنوعية الخ يمكن ان حمله على النوعية بتأويل قوله تعالى عضه وما نحن بمستعبدين حيث لم تقل وما نحن
بطاعنين طعنا عظيما او نحو ذلك فتامل قوله وهو اشتب هاهنا واو وقف عطف بمسار ي وبيان لوجه الاسبه كما شعر به قوله
في الشرح وهو الاشتباه هذا ابو قوله واما اساسه ويحتمل ان يكون الانسبية احترازا عما يعدم من الحوالك كالمذكر والحذف والتعريف
حيث ذكر بلفظ المصدر ولا يكون العطف بمفسر تام ان لفظ الاحداث ظاهر في اراده المعنى المصدري واما السابع المخصوص بالشافعية
عطف البيان يحيى عن قوله والاحسن ان يكون بمعنى التعريف المبين الكاشف اولا والذات والمعنى المصدري اما سمي بهما اساسا والغرض
قوله على ان مراده باللفظ احد هذين ويحتمل ان يكون باعتبار ان الوصف بمعنى ذكر التعريف على التعريف كما في اعلموا هو اعرب للشافعي
وان كان المرجع في الاسم مبدا لانه تسمية بما وسمي عن وضع التراكيب قوله وان هذه الاوصاف اي محوها وهي وان كانت اوصافا فانه
كثيرة من حيث اللفظ انهى واحده في المعنى كانه قيل الجسم الممتد في الجهات كلا ان فيه كل خلو خاص خبر والجنة بمعنى كانه قيل ان
مع بعدا جا اللفظ والاعراب والاصل الوصف في الاصل مصدر يجوز ان يطلق على المتعدد نظرا الى اصله على ان الوصف المذكور في المتن
مفيد كون النفيت وليس فيه دلالة على كون المنفي واحدا او متعددا قوله ومع بعد ما له والمحقق الشريف
هذا الوصف حيد البعض اي تعريف له على راي المعتزلة والحكماء لهذا انهم اذا جوزوا التعريف بالاعم او بما يطول

وما بعده

وما بعده الجوهر ان الوصف المذكور يعم الاجسام المعلمة وخصوص الخبر دال على ان الموصوف هو الجسم والطعم اذ للاعراض
المعلمي عبد من شبهة قوله كان قدر حال من صعيدا اي شبيها الواي والسامع وجمعان يكون حالا من الضمير المظنون
اي شبيها المرئي والمسموع والاول اولى قوله اي منصوب وجران قوله بعد عده الخ او في فلا تسمع الاشاجة الزيد عا والبيدعاء
قوله عن جعل الاشتراك الخ اذا طلحاني رجل كان الرجل مختارا على سبيل البدلية كل رجل فاذا اطلب تاجرا وراك
المحتال حسن علم ان المراد التاجر وبقي الاحتمال بالنسبة الى الراجر التاجر والمعاند في فك جاني ربما التاجر عنه
اشتراك التاجر وعدم فانه كان محتملا لهما وبذكر الوصف ارتفع ذلك الاحتمال بالكلية اهـ ولعل مدرج الاحتمال الكلام اذا
لكن الموصوف الواحد او بعد الاجتماع كما اذا كان الموصوف بالتجارة من المسمين بزيد بعد الاتفاق على ان
الموصوف غير مانع من الاشتراك او كان محصرا او وجه بحسب الواقع ولم يرتفع الاحتمال بالكلية نظرا الى المفهوم على ان مثل هذا يجري في الكلام المحصر
في فرد مخصوص فتدبر ومنه يعلم ان الكون فيها اشتراك وهو باطل وعند كون الموصوف بالتجارة من المسمين بزيد بعد ان يحب ذكر القصة الرافعة
للاحتمال لانه انما استعمل في واحد منهم بعينه وذكر الوصف ليتوصل احتمال الغير المعين الراجح بحسب ذكر ما يعين الواحد فالكلام اذا احتمل
في مفهومها الكلي الذي هو الماهية او الفرد المنتشر واذا كان جمعا وان وصف بوصف واحد او واحد او بحصر في فرد حمل على الوصف
رافعا الاحتمال في شائع العارف على زيد قوله قلت لعل الراجح مع الاحتمال هو مع الاحتمال الاسط الذي قصد المتكلم بحسب الكلام بعد وصف
المعرفة مع الاحتمال ووصف النكرة بعلل الاشتراك والمزيد تحقق ما قصد افادته قال المحقق الشريف في شرح المفتاح وفي
حسن ذكر العالم اشعار الى كمال العالم وذكر بيان اي الكبر فتر حاظرين عند حال العالم الجملة الشرطية فلا يصور حصولها الا العالم الا ان تقيد الكلام بحسب
وتعميم ترتب الغرض او بعضه على ما قصد بالمع والاشتراك ان دل كما حاصل في جميع العارف المحققة فانه المناوي بالصفة المعرفة لطلبة الانتباه غايته
على الشائع فيها سبب اشتراك كثير من فيها فرضه اراله ذكر الانتباه في جميع سببه نعم العرفة اللفظية التي هي محو السوق في اول التعرف وسلمه الى المحصل الله
للمرجع يوصفها الاحتمال وللصرف اليها مكروه حرمت المعنى كما سلف هذا الظ كما قال المحقق انهم اراد والا فترك الاشتراك
هو الاشتراك المعنوي لان القليل انما يتقض فيه بالاقل كما في رجل عالم وطالم فلا يكون جاريا في قولنا اصغ محصصة ومعنى محمل الاشتراك
على ما هو اعم من المعنوي واللفظي بحمل جاريه صفة مخصصة لانها فلان الاشتراك ان رجع معنى الاشتراك اللفظي وعند تعدد ولتجد اولم يتعدد
عن جاريه الاشتراك المعنوي بل اراد ذلك قوله والا كان الوصف محصصا اي لو لم يكن الموصوف مع الوصف
ان يكون المخصص بالوصف مع الاحتمال ان الاسعال بعض الممدوح اهم من الاسعال عدمه كما لا يخفى قوله دون الفرد لم يرد الكرد الاول
قلن رد عليه ان الفرد ليتحمل هذا المعنى ايضا بان النكرة المنفية مع من تنص في الاستغراق والاراد بطلق العدد الذي يعارض
العرف قوله وتعلل الاعتبار اما دهذا الوصف الخ قال المحقق قال في الكشف فان قلت هلا قيل ما ناطق ما من
للاطناب الالام امتناعكم وما معنى زيادة في الارض وبطر بحر احمه قلت معنى ذلك زيادة التهم الخاطئ
كانه قيل وما من دابة قط في جميع الارض السبع وما من طائر قط في جو السماء من جميع ما طرت بجناحه الا امم امثالكم

Copyright Digitized by Google

وطيور جوّ واحد فكون السعراق غيرما ذكر وصف خصّ به البعض الى جميع دواب اى أرض كانت وطيور اى جو كان على السّواء ولا صحة ان
السعراق خصّ بما ولى كلا به من دواب الارض السبع وكل طائر من طيور الآفاق والاقطار المختلفة فكل وطير بر كذا معنى رياء النعيم
والاخابطة اه وفى الصحاح دكر وانثى الدابة وطير عناجيه مع طائر ليبان ان القصد من لفظ دابة وطير انما هو الى
الجنس وتغيرهما والاستمرار زيادة تعم والخابطة بسبب الوقف ان الجنس مفهوم واحد والسابح توهم اخابطة كلا من الجنسين
فاضافى زيادة التعميم والاخابطة الكلام المفتاح فقيل عليه كون الجنس مفهوما واحدا انما يتأتى فى زيادة التعميم والخابطة اذا اعتبر جنس
بقيد الوحدة اى ان المراد هاهنا هو الجنس من حيث الوجود وضم جميع الافراد اليه وكف ولو كان المراد الجنس من حيث هو لم تعتبر اولم يصح الحكم بكونه
ايضا فحاصل كلام المفتاح انه لو لم يذكر الوصف لما توهم ان المراد دواب الارض افرادا وطيور جوا فقط فلا يعم الدواب الارض والجو
وطيور جو واحدا او اثنين على الحقيقة وعند ذكر الوصف نسبتها الى جميع افراد الجنس على السّواء **اعلم ان المراد بالجنس**
فيهم الشعراق الحقيقى اذ استعراق المراد مكون حقيقيا لا مجازا وشك ان هذا عين كلام الكشاف او فوقه حيث فانه لو اعتد كلام التجريد
لم يحج ضا الكشف الى دفع اشكال الامام من لفظ دابة وطائر فانه لما احتاج الى ذكر اذ كانا ناقصين على معناهما الافرادى كما يشير به
قوله فى السؤال مع افراد الدابة **نعم قول المفتاح** تصوير رياء النعيم والخابطة بالوصف لان الجنس مفهوم واحد وما ذكره
المعترض فتأمل **قوله** اى بحقيق مفهوم واحد ولبد لوله يعنى ان العبرة انما هى فى ذات المتبدية لا الى اللفظ **قوله** اخراج الكلام الخ اذ كان
المراد من قوله الله والمعبر لمقصد مجرد التعبير كما ذكره فى الشرح والخلط ان يسبق قصد مجرد التعبير محض وطرح الكلام عقيله الشائع عن سماع اللفظ
المتبدية اليه فلا يغفلنه عن حمله على معناه فلا اندراج فيه تصدق من مر وقوله توهم التجوز او التهور والذى يظهر ان هذا التفسير
المتقرر اعنى قوله اى حملة مستمرا الخ انما يصح للتعبير الذى يشمل الاقسام الثلثة بوجه لان الذى اكل قول الرضى ثم ان التاكيد يصرف ذلك الامر المحتمل بحاله
مستمرا متحققا بحيث لا يظن غيره وقد لفظ دال وضعا على معنى جمعه فيه طرح المتكلم بالسامع انه لم يحمله على بعيد لولاه اما لغفلة او لظنه بالمتكلم الغلط
او لظنه التجوز والغرض الذى وضع له التاكيد احتى ثلثة اشياء احدها ان المتكلم صرف عقله السامع وظنها انه موضع ظنه بالمتكلم الغلط
الى ان قال والغرض الثالث ان يدفع المتكلم عن نسبته الى السامع تجوزا فظهر بذلك انما ذكره الشارح هنا وجعله سببا لتعبير هو ما جعله الرضى
تعبير اللتقرير الشامل للمسند اليه المجرد التقرير المقابل للاخرين فتأمل **قوله** ويمكن توجيه عبارة الشرح بكلام اعم فنقول اذا ظن المتكلم الخ بان يقال
معنى غفلته عن حمله على معناه غفلته عن فهم معناه على معنى انه لم يفهم معنى اللفظ الا انه حمل على معنى آخر **قوله** او دفع توهم التجوز الخ فاصل دفع
توهم التجوز وطرحه مقابلا للتقرير بدل على الاول بعرف هذه الصورة مع ان التاكيد تابع لمعزز امر المتبوع فى النسبة الى الشمول **قوله** احسان التقرير
وان كان تابعا فى التاكيد الا ان المصدر المجرد والتقرير مقارن للمصدر الامور المذكورة والمراد بقوله والتقرير المصدر المجرد التقرير
كما ذكره الشارح **قوله** او السهو الاحسن ان يقال الغلط لان الغلط اعم فان السهو احد اسبابه وقد يكون بسبب النسيان
فان بينهما عموما كما ذكره المحقق التفتازانى فى شرح المفتاح او الاعتماد المبنى على الخفوة وكانه لما لم يذكر الشيخ الرضى وغيره التهور

وذكر المصنف فى بحث الفصل والوصل ولم يذكر السهو **قوله** بحيث يقطع الناظر بعدم ارادة المعنى الحقيقى وهو التعميم
بدفع توهم التجوز اللغوى **قوله** لان الاسناد الى ما يستحيل منه وجوده فيه **قوله** لما توهم ان التابع الخ فيه ان هذا انما يتم
فى التاكيد المعنوى واما التاكيد اللفظى فهو لرفع احتمال التجوز فى الاسناد او التجوز فى المتبوع على ما حققه عبد الحكيم وغيره وقد علمت ان هذا
مجاز لغوى **قوله** لما توهم ان بعضهم لم يجئ الخ يعنى ان طلعت القوم تارة يراد به جميعهم وتارة بعضهم والتاكيد دفع توهم عدم الشمول
فى لفظ القوم **قوله** او ذكر حال العمل الخ وذكر احوال معادهم واشتراكهم فى معاصيهم وشتى احوالهم فى طاعاتهم ملخصا
ما حاصله انكم اذا اطلعتم على القوم عملا حسنا علم كل احد منكم بعضهم فكل هذا على اعتبارات اربعة احدها ان تريد بالقوم مرتكبى هو
الوجه الاول من الوجهين اللذين اشار اليهما الشارح بقوله او ضح الخ تكون فى الكلام مجاز لغوى والتاكيد بكل لدفعه وما سبقها ان تريد بالقوم جميعهم
لتنزيلهم منزلة الشخص الواحد لاشتراكهم فى صالحهم واشتراكهم فى ضاربهم وبعض بعضهم ما فعله بعض والخطاب فى الكلام مجاز استتباعا او تكون التاكيد
كما يدفع توهم ان الخطاب غير متوجه عليه فانك اذا اطلعت على القوم كلهم يدفع توهم احاطة الخطاب للشمول احادا القوم وطعنا والعلم مركب
احاطة البسيطة وشمولها للتركب الاحاد الا ترى ان قولك كل القوم فعلوا كذا لا يشمل احاطة وجمع لكن يحتمل ان يكون الفعل المنسوب
الى جميع الجماعة صادرا عن بعضهم **قلت** كون هذا اسنادا مجازيا انما يلائم ما ذكره فى المعيار والمجاز العقلى هو الاسناد الى غير
الملابسات الذى ليس مجموع القوم شيئا منها او يعدان يقال ان قولك طلع القوم يفيد ان كل واحد منهم طلع فيكون كذبا ان لم يطلع بعضهم
اشتراكهم فى ضارهم ورضاهم بكل معصية وهو على اهل السنة كاسناد الفعل المختص بالبعض الى المجموع فاسند اليهم ما صدر عن بعضهم
عاما يصح اسناده الى القوم حقيقة كاشتمل على الخير وجمع ان يراد بالقوم جميعهم ويكون المجاز لغويا فى المفرد والمعنى ان يراد بالقوم جميعهم ويكون المجاز
فى الهيئة التركيبية وجمع بكون المجاز لغويا والاسناد مجازيا لغويا على التقديرين الاخيرين لكن الاول اظهر **قوله** والا يلزم ان يكون الخ فيه
اوضح مما اذا فرض ان كلمة زيد مثلا كتبت عشرين وكلمة عمرو ثلاثين مثلا ولم يكتب فى الطرس الا كلمة زيد وعمرو فان الاسم الكلى يعطى ان لها
افرادا بقدر عددها ان كانت الكلمة اوضح من الاسم خال الافراد **قوله** والمؤكدات الخ تأكيد كل من العجل والسجدة
العود الى التحاور والطريق ان كان العامل منصوبا او مجرورا ان كان مجرورا على انها عطف بيان كما ذكره ويحتمل على الوجهين ان يكون منصوبا
ابيض والعجل والسجدة موصوفا **قوله** وفى بعض عطف البيان الخ لبس المصنف هذا الاعتراض على المصنف فانه قد وقع مثل هذا فى عبارته
فى شرح المفتاح كما نقلناه عنه سابقا **قوله** وهو الايجاز الخ كما فى المصادر مثل هذه العبارة اعنى قول المصنف واما الابدال
منه فلزيادة التقرير ان زيادة التقرير هى الغرض الاصلى من الابدال لا غير وانها انما تصدق بكسبيته والا كان حق العبارة ان يقال واما
الابدال منه فلكون البدل هو المقصود مع زيادة التقرير والحق ان فائدة ذكر المبدل منه هى زيادة التقرير وفائدة ذكر البدل
هو كونه مقصودا بالنسبة فلو قال المصنف واما جعله بدلا فلزيادة التقرير كان واضحا فى المقصد على ان كون الغرض من جعله
راجعا الى المسند اليه حقيقة لما هو حسب الظاهر كما رجع اليه ضمن منه فى عبارة المصنف ويمكن تاويل المصدر اعنى

الابدال منه فى عباره المصنف المفعول او البدل منه كانه قال واما ذكر البدل منه فلترك التقرير اى ترك تقرير المسند اليه
حقيقته الذى هو البدل الا انه لا واحد قبله ولا بعده ذاتا ولا واقعا فاسقط المسامح من ان البدل المعنى المقدرى ص ٥ و
فان قلت على ما ذكرت ما الداعى لنظم رباعه هنا قلت لعله ان ق ان فى البدل تقرير من تقرير المسند اليه وهو البدل
وتقرير الحكم ايضا لكون فى حكم تكرير العامل والداعى الى التاكيد فيه تقرير المسند اليه اعنى او هما ان المسند اليه مقرر بالبدل
غير لكذبك تزيده تقريرا بالتكرير وهذا فى غاية الوضوح فى الاستعمال والبعض فانك لو قلت يعجبنى علم زيد او ثلثه توهم زيد
لكان بالاشك ثابتا مقررا لعدم الآيات بالبدل منه بعد ذكره تقرير بالتكرير فقوله وتحصل التقرير بالتكرير من
خواص بدل الكل والبدل الاخيران فصلهما شبه التكرير كما يشير اليه قوله لحيى كانه مذكور والبدل المحض يفيد حصل التكرير دون
فى الكل الكثة فى الاول ظاهر وفى الاخر حيى قال فى شرح المفتاح فى بيان اقاك الابدال ربما كان التقرير كون المسند اليه مذكورا بعد
توطيه يقينى ذكره مرتين ثم قال وكونه مذكورا مرتين ظاهر فى بدل الكل وفى بدل البعض ايضا قال فى الكشاف ان
البعض ذكر فى بعض الكل تطفا واما فى بدل الاشتمال فلان توكيد سلب زيد به يعنى سلب شئ يزيد توكيد سلب قوله اجمالا اولا وتفصيلا
بعضيلا بحزن الامر وكلاوه المدرسة كان بدل غلط فانه لا اجمال فيه اذ فهم منه عرفا ان الباقى وكلاوه وهكذا اخال نظائره قوله
تحت نطاق وزاجره البائع لم يرد به ذكر ان زيدا فى المثال الذكور يقيد الطلق على علم محارا كما هو العبارة بل ارادان الاعجاب فيه قد؟
سبب الى زيد فى الجملة وغرضه ان المصنف نسى الى بعض صفاته كانه قيل اعجبنى بعض من زيد بل علم التقرير بالتكرير اجمالا
ثم تفصيلا كذا قال المحقق قوله بل بدل الكل اشارة الى ان الايضاح فى بدل البعض والاشتمال اظهر منه فى بدل الكل وذكرهما اما
على الاجمال والتفصيل او لترك واحد منهما فى بدل الكل واما بدل الكل فانما يفيد الايضاح لانه غير مختص بالاجتماع مريد الايضاح لامحالة
وتوضيح هذا اشارة الشيخ الرضى رحمه الله عطف البيان وبدل الكل مع ان عطف البيان لابد فيه من الايضاح ثم اعلم ان المصنف جعل
الكلام الآتى الى آخره لو قال على ما ذكره التقرير والايضاح كما فى الفتاح لكان احسن كما صرح به شراحه وفيه انه لو قال ذلك
لتبادر منه ان البدل ايضا يتعين فيه الايضاح بالاقتاله لكن المحقق الشريف قيد ذكرى فى رد كلام الشيخ الرضى ان الفرق بينهما ان
الايضاح مقصود بالاصالة فى عطف البيان دون البدل الا ان يخص اذ قرينة بدل الكل مرتجل قوله على المسند
اليه هذا ايضا بحسب الظاهر كما ذكره الشراح فى قول المصنف واما الابدال منه لكنه لابد لام قول المصنف هنا وفى تفصيل المسند اليه فانه
صرح فى ان المسند اليه هو المعطوف والمعطوف عليه الذى هو المسند اليه حقيقة نعم سا ما سبق من البوابع
قوله وفى تفصيل المسند اليه اى كرر معدة اسعدا لبعضه عن بعض فى العبارة قوله بان المجيبن كانا معا الخ دفع لما يقال ان
بعض المسند هو تقييده وتخصيصه بحسب الوقوع فى الازمنة وشرح كر المعية هنا بانها لو وجدت دلالة عليها لكان من تفصيل
المسند اعنى العقيد واصغر فعاسا على القسمين الاخيرين حيث وعبر هنا عند قوله المصنف والتفصيل المسند بانه وحصل
مراجعا المذكورين الخ والحاصل ان الصواب عدم عد المعية من مفيدات التفصيل فانك اذا قلت جانى زيد وعمرو معه

Copyright

مثلا لم يكن فى الكلام اشارة الى تفصيل المجى وحده وانما ذكرهما اسمطرادا فقط واحاجة الى ما قيل فى الوقوف على الكمال من
ان الاقتصار على احدهما يشعر بالحصر فى الواضح بنا على ان ليس لما حرر عطفا بحسب الوضع على العبرة فى الارجاء المستفاد من لعل المسند
وما ذكر من معنى تفصيل المسند اجاجة الى ما ذكره سيد المحققين فى تفصيل المسند اليه بل الظاهر كلامه عن حيث ان العالم العلم باحدهما
غير العالم بالاخر فانا نستفاد من دلالة العقل ودلالة التركيب ان مرجوعه بسبب طلوع المجى اليهما ثم العقل يشهد بان ذلك المطلوب ثابت لاحدهما
وضمن فى احدهما وضمن فى الاخر فهذا نشور بانه لو وجد بعد المسند بحسب دلالة العقل كان من تفصيل المسند وليس كذلك فانه اعتبار
الاسعدية حيث الوقوع فى الازمنة المحيث فانه حتى اكل لو قلت جانى زيد وقام عمرو لم يكن من تفصيل المسند المعتبر هاهنا وانه ظاهر
بشرط ان يحدد المسند عند العطف بالواو او ما فى معناها بحسب دلالة العقل امر دلالة العبارة على العطف بالفاء وغيرها فان العطف بالفاء يفيد ان المعطوف
مضمون العامل المسند اليهما فى المثال المذكور انما هو المطلق لا الخاص فانه لا دليل على ان ملابسته بالمجى عقيب ملابسة الاول والمراد
بفصله وبعده فلا يهم الآن دليل العقل وهو امتناع وقوع الغرض الواحد بطلبين وامتناع وجود شئ بين شيئين فالقول بان البعدية
فى العطف بالواو وغيرها عملا فى العطف بالواو اللفظ محل اشكال نعم هم البعدية عملا فى العطف بالفاء اشرع اجماع دليل على ذلك
العطف بالواو وهم انه على ما ذكر يلزم تفسير التفصيل والتوزيع بلزوم اصلاق معنيى الضمير اعنى الفصل الضاف والى المسند اليه المضاف
الى المسند فهما يجوز حذف القابل فى اول فيه قوله بانه وحصل مراجيئهما المذكورين اولا ولو كانت الاولية والاخرية بالاعتبار كما فى حتى
ولعل ان اخر انما قبل التعرض للاجزى طوق التقتيل الاحتراز المعتبر فى حتى كما صرح به ومعنى اللبيب وعبر ان يكون بعطوفها مترابطا
بعضا مجموع ما قبلها نحو قدم الحاج حتى المشاة او جزأ مركل نحو اكلت السمكة حتى رأسها او كان كالجزء نحو الجنى الجارة حتى
حديثها والجملة يجب ان يكون متوقعا ما ذا بعده والجملة حتى تحتوى فيه بعض واشترط المرزبانى احتياج الاول
ما تشوفه هذا من قولهم مات كلاب فى حتى ادخل مات ابائى حتى ادم قوله واشترطوا التريث الخارجى
المعتبر فى حتى هو التدريج وذلك بان يكون ما قبلها اذا اجرى على بعدها او نحوها اعلى منها المسند سببا منشيا حتى بالجزء الاخير منها
اى الاعلى او الادنى المذكور بعد حتى والترتب على هذا الوجه معتبر بحسب الذهن لا غير وان الخارج وذلك بان يكون بعلمه قتيل حتى
او قرأ على عند الذهن من بعلمه بما بعده لكونه اقوى اجزاء المتبوع او نحوها او اضعفها كما ان يعلو الموت بغير الانبياء الاولى بعلمه ثم حتى ان
فى الخارج متقدما نحو كل الناس يموت حتى موتى او محللا نحو مات الناس حتى الانبياء او كائنا يحتمعن نحو قام القوم حتى خالد اذا جاء كل معا
وكون ما بعده اضعف منه او اقوى هم قوله لان الكلام اذا اشتمل الخ وسنتعرض لما ذكره المصنف فى الخطبة بعونه تعالى ان وجه العدول اليه
خاصة ليس كل مثله الايات كما نبه عليه الاكثر قوله لم اعتقد ان عمرا جاء دون زيد فكون قصر طلب او نهما
حاكما فكون قصر افراد هل سلك عن قصر العين ان المخاطب فيه شاك فلا يحكم حتى يرد عن الخطيب فيه الى الصواب كذا قيل هما
وفيه بحث ذكره فان المحقق الشريف قال فى حواشى شرح المفتاح المراد بالاعتقاد ما يعاد ما يقابل الظن المعتد الذى هو
التوهم الفاسد اما ان يكون جازما فح لا معنى قوله لم اعتقد ان عمرا جاء دون زيد لعدم الطلب لحصول قصر العين كما لا يخ

واما الحكم فيكن حمله على النسب الحكمية فتامل قوله ولكن الاقرب الى الصواب ولهذا لم يذكره المصنف لكون مثل هذا الخ
الاول هو الحكم على السابع بعد اجابته للمتبوع وكون اجابته به السابع بعد تقييد عن المتبوع قوله ما يشعر ذلك في الشرح
والمذكور في كلام النحاة ان لكن في جاءني زيد لكن عمرو لم يجيء وهم الخاطب ان عمرا مذكور على ما لا اسم منهما ولا فعل لانه لا يتصور ذلك
وهو فرع توهم سوء ترتيب الكلام المتقدم رفعا شبيها بالاستثناء وهذا صريح في انه انما قال ما جاءني زيد لكن عمرو لم يجيء لاعتقاد المخ
مسند عنها فانه اذا اعتقد ان زيدا لم يجيء دون عمرو قوله خلافا لبعضهم ذكره في الشرح انه من الخاتمة واعترضه المحقق
بانه ليس في كلية المشهور ما يصفي ذلك وقيل انه ذكره في الامالي والله اعلم قوله ان يحقق الحكم له بعين ما يقتضيه قول المصنف
وقال بعض الحاجبي قال الرضي وقال المالكي بل بعد النفي والنهي لكن بعدهما وهذا الاطلاق منه يعطي ان عدم مجيء زيد في قولك ما جاءني
زيد بل عمرو يحقق بعد مجيء الضد كان كذلك بعد جاءني زيد لكن عمرو بحسب الاضراب والاستدراك من الحاجبي لانه قال في جاءني
زيد بل عمرو يحتمل ان يكون المجيء لعمرو مع تحقق نفيه عن زيد قوله فعند اسكاك ودلك لان الحكم المذكور في الكلام هو المعنى ولم يصرف
الى الباقي عليه بهيهم قال المحقق ولكن ان سلمنا وقال الحكم هو المجيء حيث تحقق ثمة اعم من ان يكون اثباتا او نفيا فههنا ايضا المجيء
الاول نفيا ثم صرف عنه الى الثاني اثباتا وحمل الاول في حكم المسكوت عنه وفيه انه يقتضي ان لا يكون بل ولكن فرق
لوجوه الطرف بهذا التاويل في جميعها وكانه اشار الى ضعفه بقوله تكلف قوله او التشكيك الخ كما حامل متقدم الى التشكيك مع
غاية بعده ودخولها تحت اللام المستعملة في معنى العلة مطلقا قيل وضع احد الامرين والاخبار بثبوت الحكم لاحد الامرين
او ثبوت احد الحكمين امر في عطف المفرد ويحتمل مضمون احدى الجملتين في عطف الجملة وقد يكون التشكيك السامع
وقد يكون تردد المتكلم نفسه سلمنا انا نجد ايكم العلم هذا او ذاك ولكن لا يلزم ان يكون ذلك في الجملة الاخبارية لجواز ان يكون المتكلم عالما
الى الفهم هو الشك وكان هذا من دمر فاك الطاء والخير للشك قوله او الابهام مثل الذي دمر الله بهام ترك التعيين لداع يدعو اليه وهو
في الاية الايصاح بعد الضلال الى المخاطبين الذين يريد غضهم وليس المراد به ابهام الداعي السامع في الشك في اصل الحكم الا تادبه
الشكاكي في معنى الايهام المناسب الاخير وهو انه في قبيل اشتباه المخاطب لكون على وجه لا يريد غضهم وهو ترك تخصيص طائفة بالهدى
وطائفة اخرى بالضلال لسفكهم وافي انفسهم فوجوه النظر الصحيح الى ان يعتقدوا انهم هم الكاذبون في صلا المسلمين وذلك
ان الموصوف بالجهل المركب اياتي منه النظر كالموصوف بالعلم اليقيني كما في الوافي وغيره حتى يحصل بعضهم الشكر بترك النظر فلما
اراد النبي عليه السلام الخاتم ترويضهم بالجهل المركب بهداهم الى طريق الشك ليتاتى منهم النظر الصحيح الموصل الى الكون هداة واعلم
ان الفاضل الرضي اقتصر على الابهام والشكاكي على التشكيك كما نقل عنه والظاهر عدم الفرق بينهما فتامل قوله
بحوا واما كما لا يخفى الظاهر عدم الفرق بينهما وان الشاهد في كلام الناس قوله والفرق بينهما كما ذكره بعض العلماء
الحصر باتي العدد والكفاية مع جواز الجمع بين الثلثة لانا نقول ليس جواز الجمع بينهما لكونهما الى وضع بهما الحصر بل بعد
رجحه الاباحة الاصلية وان الكفاية والندب لثبت الاوجب منهما ومن جمع الباقي الى اصل الاباحة قوله اي بقصد المتبوع اليه

يحمل ان يكون الفصل بمعنى بعضهم المسند اليه نصب الفصل لان الفضل بمعنى الفرق وبعضهم المسند اليه
بفضل الفضل او بفضل الخبر عن الفعل والطلاقة عليه اطلاقا للسبب على المسبب ويحمل ان يكون مجازا عرفيا اطلاقا للاعم
المذكور على ما ذكره ويحتمل ان يكون التعبير بذكر الفضل فلما حذر والمضاف اقيم المضاف اليه مقامه ورفع ويكون كذا الخ وهو فوق
قال في شرح الكافية ان الكاف والباء في المفتاح ادخال الباء في المقصور عليه كما في التعريف العام وادخالها في المقصور
الخ ترجيح وذكر المحقق الشريف في شرح المفتاح ان الاصل في بعض الحاجة الى الاصل وفي بعض الاختصاص والخصوص ان استعمالها ادخال الباء على المقصور
عليه فعال احصر الجود بزيد اذا صار مقصورا عليه والاكثر في استعمال ادخال الباء على المقصور كما ذكر فتامل
تضمن معنى التميز والانفراد اشعر في وتضمن معنى الحصر بالاحاطة الجسمانية معا وكون الباء للتعدية
ما اخترناه فعال في تحصيل العبادة مثلا يترك لها مختصا اياها بذلك وقد ذكر في حاشية المطول وجها اخر وهو ان يحمل التخصيص مجازا
منهوما عن التعيين في العرف حتى كانه حصفه فيه قوله مختصا اي ان مثل المسند الظرف في الفائدة ما فقدره الذي مختصا سدا
قوله والا يلزم تحصيله الخ اي لا يلزم تحقق المحكوم عليه هنا قبل المحكوم به بمعنى ان الاولى والواجب في استعمال اللغة ان يكون
المحكوم عليه هو الذات والمحكوم به هو الوصف والذات اولى بالاحاطة او لانها لا يجب غيرها تقدم تعقلة على المعقول المحكوم
واما تحققه في الخارج فهو وان وجب قبل تحقق المحكوم به في الموجودات الخارجية الا ان الامر في التعليل بامر تحققي في الذهن
لان مرجع الضمائر الباء والمعاني يجتنب تركيب المعاني في العقل الى الخارج قوله لان في المبتدى الخ
تقصد تقديمه اي كل مبتدى لظهور ان السوق الى الخبر انما يظهر اذا كان في المبتدى بطوله قوله حتى يجيء الكلام قبل بعض
قابل التعجب والعطف منكره وكل من الفريقين جازم في مذهبه فكيف يجيء احسان ابي حنيفة الخ
اشجيته قوله لتعجيل المسرة الخ العاطف ويحتمل ان يكون بالنظر المشروع في تسهيل الكلام للنطق بعده اي وهذا هو الذي يحصل
مرجع المسند اليه ويقع عليه تعجيل المسرة ويحتمل ان يكون عموم الكلام كما في قولك تعجب في دارك فانه يتبادر ان يكون بعد دارك
وهذا النفاوت حاصل قدم المسند اليه او اخر ويقع عليه بسبب المسرة لا محالة فالمصنف اشار بذلك التعجيل
لان مراده النفاوت باللفظ المشروع في اهل الكلام فانه المورث لتعجيل المسرة والمدرب عليه بتقدم المسند اليه وقس عليه التاخير
قوله مسلم الطهارة بعظمه انما قدم في الذكر على العظم والمتقدم في السرد على المتاخر بعارض الاشارة الى ان المراد هنا
هو الخبر وان سرد المسند اليه الا للتلذذ به فكانه اراد ان الاصباح به في صدر الكلام اهم على سبيل الطريقة المعارضة
ايضا على تقرير تعظم في الجملة قوله لتخصيص بالخبر العلي اعلم ان هنا صورتين احداهما ان يتقدم ضمير على
المسند اليه نحو ما انا قلت هذا والثانية عكسها نحو انا ما قلت هذا وفي المتنوعة بالذكر هنا والثانية عنها
ما هم ركلام الشيخ الذي نقله عنه في الشرح وذلك ان الاولى اعم العلل لورود الخبر فيها بمعنى المسند اليه
مع القطع عن القول والمقصود المتكلم بصريح على عين وظاهر ما حققنا من ان سبق القول به بشهادة العطوة السليمة والثانية

Copyright Pending

ثم اعلم بان كلما ذا دخلت على الجملة فهي للتردد في الاخبار وهو المراد هنا والمعنى بعد ما
اخبر بكون كلام التميمي المتقدم بعد الخصاص انه اخبر عن قوله ويقرب مرهو قام قوله لشبهه
عن الضمر مر عن ابن يعيش والى في شرح المفتاح انما كون نحو لست بجملة على محرد شبهه بالجاني عن الضمر مر عن ابن
يعيش معنى يخرجه عن حد الكلام خارج عن القانون والتحقيق ان انتساب اسم الفاعل ونحوه الى الفاعل الغير حكم
واسناد معتبر في حكم تفسير الكلام اسناد صحيح السكوت ويحقق الصاح الى الضمير والمراد اسناد بالمعنى الاعم
على ما هو المعتبر في تفسير الفاعل قوله وانما يحمل بعد استيفائها والبناء مبني على ان الجملة مسببة والحق ما ذكره المحقق الرضي
من انها قد تحمل اسما مع اعرابها ولزومها ولو لم تستوف معاملتها في عدم الاعراب لقضي على كل قوله
واعلم انه اورد عليه الشيخ في شرح المفتاح بانه ان اراد بالذي لم يحكم عليه بانه حامل
ولم يعامل معاملتها قام معنى الضمير في الاعراب في مثل رجل قام ورجلا اباه رجل قام ما يدل على اعرابه بل الكلمة
كان الاعراب انما هو لقام الذي هو اسم المركب الذي هو قام مع الضمير وتبع لكن غاية الوضوح في عمرو مر
بن حال قام ابوه وان المجرور باكونه صفته هو قام فقط وان اراد محرد قام بدون الضمير وهو نمير له حرء الجملة
لا الجملة فلا وجه لبنائه واجاب المحقق الشريف وتبعه في المفتاح بانا نعلم ان الحبر في
مثل زيد قائم هو قائم مع ضمير كما ان الخبر في زيد قام هو قام مع ضمير ونعلم ايضا ان الاعراب
الجاري على قائم هو الذي استحقه المجموع بسبب كونه خبرا لكن لما اسند اجراؤه على الضمير الثاني اجري على الاول
وكذلك اجري عليه اعرابه الذي استحقه لا كون مسنيا وليس لعامل وضعه استحقاق الاعراب الذي اجري عليه
حتى يقال يلزم مر اعراب الجزء الاول ان يكون المجموع مجرورا كما في مر بر حمان المصارع له اعراب وبناء اذا وقع
مع فاعله خبر المبتدا كان للمجموع اعراب اخر محلي كعلف عشت وحال المبتدا وحسب اعراب الموصوف فيدل على
انه الاعراب الذي استحقه المجموع لكن مخبرا او وصفه قوله مر غير ارادة تعريض الخ موكد للاستعمال
على سبيل التهكم اعني كونهما بمعنى انت الرجل وانت نحو بيان ذلك ان لفظ مسلكر استعمال على
ثلثة وجوه الاول ان يطلق على معين اتفق حمله على الحاطب مثلا فصار مسلكر الرجل اي انت مسلكر يعني
ذلك الرجل لا ان الرجل مسلكر وليس في الكلام كناية وفي الحكم لانه مصرح به بل في المحكوم عليه وليس فيه انه مر يض بذلك
الانسان لان الكلام موجه نحوه بطريق الاستفاده دون الافاده الغرض اي كان وان قصد به وصف المخاطب
بالجهل كان ذلك تعريضا بالمخاطب لا بانسان غير المخاطب حاصل له ازيد بلفظ المسلمل والثاني ان يطلق
ويراد به مائلة مطلقا ويجعل نسبته المحكوم به اليه كناية عن نسبته الى ما اضيف هو اليه وح يكون

مستعملا على سبيل الكناية في الحكم ويكون تعريضا على المخاطب كالملازم وقد كشف الشيخ عن هذا المعنى
عطاه وليس في هذا الكلام حتى تعريض اصلا لا بالمخاطب ولا بغيره وهذا المعنى هو الكثير الشايع والثالث ان يطلق
ويراد به مائلة مطلقا لكن مر عن بعض الفضلاء ان هذا المعنى ليس في تعريض بانسان غير معين اقول هذا مثل كلام
له بالمخاطب الا على ما مر ذكره في المعين وقصد تعميم حيث لم يطلق الا على المعين فمن على ما ذكر الاستعمال على
الوجوه الثلثة لفظ غير ظاهر ان التعريض اعم موجود في جميع الاستعمالات نعم ان كان التعريض على سبيل الكناية
اعني ان يكون في الكلام نوع خفاء كان موجودا في الاستعمال على الوجه الاول الذي هو من انواع التعريض وفي الاطلاق
على الوجه الذي عن بعضهم قوله اي المسند اليه المسور بكل بحمل ان من جمع الضمير المستتر في تعدم الى المسند اليه مطلقا
وهو الظاهر وح فكلمة بل للتسامل ويحتمل رجوعه الى الجميع كما ذكر الكل المجموعي وقيل التحقيق كذا قاله المحقق
يقال قد يكون الجملة للمقابلة على الوجه الثاني فانه قد يوجد كالذا كان المراد بالعموم قوله لانه دخل الاعم العموم كان الكلام
شيئا قيدا او هو وعدمه اذا قصد العموم لانه اي التقديم الخ وان مجرد كون العدم بعد العموم ليس بسبب العدم
على الاطلاق الا ترى انه يصدق في نحو قولنا لم يعم كل انسان ان عدم كل انسان قيد العموم مع انه لا يحسن عدم المسند اليه بل الامر
من قيد العموم في التقدم قوله علاوة على الواو فصل ما زائدة ولو مصدرية قوله والناصر اسند الاسلوب العموم يعني
رفع الاعم الكلي وهذا بناء على ان غلبة التقييد بعموم السلب محوظ الله اعلم بحال المخاطب قوله وذلك
قال في الشرح كان هذا العامل يمسك في اصل الدعوى لان هذا الكلام لبيان السبب والسبب يتبدل فان قيل كان يمكنه ان يقول لو لم يكن الكلام المشتمل على كلمة بعد الخ ما بينه الخ اقول لم يكن
في الابيات ما فايده قلنا لو قال ذلك لتبادر مطلوبه في الصورة الثانية بدون الاول والمحوج ان يقال فائدتها بيان الله
على رفع الاعم الكلي بالبطلان او كون دلالته عليه اوضح كما ستراه ايضا قوله ورفع حرام المحوج انه لا يعم ما بعد
يمكن تقدير الرابط بعده قوله اي العام عن حمله الاول الخ ان يقول ان يكون معناه ثبوت ما القيام لكنه ترك كلمة المصدر
حيث قال الاستدراك في الحكم عن الحكم واعتبر المعنى اللازم قوله عن حمله الاول اي بقضي رفع الاعم الكلي كما يشير اليه بعد
الشيء فما سياتي في سياق قوله ما يدل الخ لم يعم انسان الخ ما معنى في الحكم عن المجموع عن حيث هو مجموع ولا يخفى بعد
صدق مثل لا تجتمع هذه الخشبة الكل وجه صدق ليس حمله البعض قوله اي القيام اي بما عداه على ان الكلام
مقدر امر المسي للمفعول او على حذف مضاف اي حكم بعدم القيام او الطرف فان الحكم حسن هو عام للنفي والاثبات فليس من حق
اليا محكوما به قوله المنصف لما قال في الاول المسلوبة وهنا المنصفة ان مفهوم السالبة الجزيية مرتبا
على الحكم عن بعض الافراد وهو مغاير لنفي الحكم عن جملة الافراد لكنه يستلزمه لانه محال في الحكم عن كل فرد ويقيد عن بعض
ويعود لبعض على كل يعد مستلزم في الحكم عن جملة الافراد وانما اشار الى هذا لان لفظ الاستلزام علاوة السالبة الكلية
فلها منصف الصدر بنفيها في الحكم عن كل فرد قوله مكر في سياق النفي كون النكرة في سياق النفي يعم بعموم بطلقا
بناء على الاغلب وقد لا تعم ومن ثمة فرقوا بين ما رجل ولا رجل وكان في قول المصنف في اخر البحث ولان النكرة
كذا في حال سند المحكوم عليه واعترض بان ذلك ليس من مفهوم ان لم يكن الجزية وطلقا
فان المفهوم الصريح لقولنا لم يعم كل انسان ممالا نفي الحكم عن كل فرد فرد منه ايجابا

Cambridge University

المصنف اذا تمهد الخ اشارة الى دلك قوله عن مصدره بلفظ كل لان ما عبيه العموم في المعنى الناظر الكثرة التي يقصد الوجود في الاثبات ولفظ التي يقصد العموم في الاثبات كالمصدر بلفظ كل يعتمد وزودها في ان الفعل المنفي لا يستعمل في الاغلب الا في العموم لا لعموم المعنى بان رفع الاحاد الكلي سلم حر في قوله اما الوارد بدلك الخ كما سلمه السكاكي وعاشيق عبده قوله لان دلالة الالتزام لا تتوقف عليه قوله الخ فان مفهوم التصريح ان واحدا ما اي احتمل الاثبات لم يقم كما تقدم ركلام السكاكي في شرح قول المصنف ان سبي العمل عاسكر الخ مسلم ان سلم ان دلالة قولنا كل انسان لم يقم على انتفاء كونه لسي الحكم عن الجملة على ذلك بطرق المطابقة لبيان مرادنا خلاف الحق بل طريق دلالة الالتزام بان مفهوم صح ليس مفهوم لم يقم الجملة الاولى وبيانه النفي عن الجملة غاية الامر ان دلالة كل انسان لم يقم على النفي عن الجملة او صح مدلالة انسان لم يقم عليه ان النفي عن كله لازم المفهوم الصريح لقولنا كل انسان لم يقم وللازم لازم المفهوم الصريح لقولنا انسان لم يقم ليس قوله وانتجاله ان ها هنا شيئا ودلك الشيء هو هيئة التقييد وكون الموضوع مكررا منفيا وادخال السين عليه قول المصنف للفعل المبني لو حذف العمل لكان اولى لشمل نحو ما انا ضاربا كل القوم قوله اللهم الا ان يجعل الخ توضيح الكلام هنا ان الدخول في خبر النفي يحصل بان يعدم النفي على كل شيء كان معمولا للمنفي او لا وبان يعدم كل عليه وهو جعل العموم والشمول يحصل التقييد بذينك فانه اعم من الاخير لعطا او رتبة وح يكون عطف معمولة على اخواتها من حصل الخاص قبل العام وهو صحيح وح لا يصرف اماني الاخير فقط بان يحصل اذا دخل الاداة على فعل عامل في كل كما فعله الشمني وقيد وفي المعمول بان يحصل الاخير بالقطع والمعمول بالمقدم وفيه لزوم تقييدين على خلاف الاصل حيث امثله المعمول انما عاد وهو على الاخيرين عطف على اقرب او فيه دفع الدخول بان يراد بكل منهما الاخير عن اداة النفي الى لم يدخل على العامل العامل وكله كل وهو على هذا عطف عاد احتماله ويحتمل احتمالا مرجوحا ان يكون عطفا على اعرب الاقرب وهذا الاخير اقرب لفظا ومعنى وكان السبب انما عدل عنه قصد التطبيق كلام المصنف على كلام الشيخ فانه قال اذا دخلت كلا على حصر النفي بان تقدم النفي عليها لفظا او تقديرا اي معنى والمعدم التقديري هو حيث عدم على العمل المبني العامل وقاله موضحه بان مرتبة المعمول الاخير من العامل ولما التخصيص في الاخير يخيل على النفي والمعنى على عمومه فصح ايهام انه يلزم فيه جعل الاعم مقدرا وهو مستهجن قوله او عدد لكان سبع محررين نحو ما مررت بكل القوم او ظرفا نحو ما سار كل الايام قوله سبب العمل اي الوصف لوقوعه المتمد لشمل ما كان جامدا نحو ما كل سود امره كقار احمس قوله والحق ان هذا الحكم اي قبول الاخير ما في معنى الذيب هو ان دلالة الضمن المذكور على بعض العموم وسبب العموم وسبل دلالة المفهوم وهي انما تحقق عند عدم المعارض والمعارض موجود في المعنى المذكور اذ قد دل الدليل على عموم مطلق الاحسان اي الكبير والصغير الناس من حيث وعلى ان الله لا يحب مطلق الكفار الا ما خرج بالدليل كالمجاهد لتحريم الزنا وبهتان عمرا كاذبة مطلق الخلاف المفهوم الذي هو

في الحق والباطل قليل الورع والتمس او حقر عند الناس او جل كبيرة من الجهالة وهي الغلظة والحماقة قلت والاستعقاب انما يعد السبي ليست الا الرجوع الانجاء الكلي الذي يحمي الاستماع كل فرد او ص العض مع السبب للمعض كما صرح به اهل العقول واستعادة في العموم او عموم المبني كوله الى القرآن والعلماء والله سبحانه الذي اراده العالم الاول الى ان قوله فظهر مرهدا ان القول الاول صواب ولدلكم سعرض المصنف للصحح الاول لسلامته من دعاه فتامل قوله بان صرحت على النفي اشاره الى ان النفي المستفاد من لوطة الوجه الى العبد اعني الدخول في خبر النفي مفيد وجود النفي في الكلام تقدم كل عليه فلا يرد ان انتفاء الدخول في خبر النفي قد يكون بانتفاء في الكلام اصلا فلا يصح قولهم النفي على اطلاقه فان قيل ما النجي الى حمل النفي في الاعلى ذكر وحمل الضمير في عمر عائدا الى النفي مع انه لو حمل النفي في ان على شمل الامرين اعني عالم يوجد فيه حرف النفي اصلا وما وجد مع عدم كل عليه غير معمول للمنفي ويكون الضمير في عمر عائدا الى الحكم مطلقا قلنا احدى الامرين اولى التحت على ان الكلام في المتبادر اليه المسور بكل القرين حرف النفي والاستغلة الواردة وبنية على ذلك واما تخصيص المصنف لبيان حكم كل اذا كانت معمولة للمنفي مطلقا فانما ذكره ليبين به حال اباية العموم بالاضافة عليه قوله والمدين قيل هو عمرو بن عبيد وقيل سمي بذلك لانه كان يعمل كفيه بكفيه وقيل لطول يديه روى ابو داود ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى احدى العشاءين الخ وفي رواية فقام ذو اليدين فقال اقصرت الصلاة ام نسيت يا رسول الله فقال كل ذلك لم يكن فقال ذو اليدين بعض ذلك قد كان فاقبل النبي صلى الله عليه وسلم على الناس فقال اصدق ذو اليدين فقالوا نعم فقام فصلى ما ترك ثم سلم ثم كبر فسجد مثل سجوده او اطول ثم رفع راسه وكبر ثم كبر وسجد مثل سجوده او اطول ثم رفع راسه وكبر فقال اخوجاه بمعناه لم يكن ليس بطابق للواقع فكيف يصدر عنه عليه السلام والثاني ان الكلام يبطل بعمله وقلم نسيانها والجيب عن الاول ان المراد كمل الخ لم يكن في ظني والكذب فيه وعن الثاني انه كان قبل نسخ الكلام في العامد وقيل نسخ الكلام فيهما كان بكه وراوي احديث ابو هريرة وهو متاخر الاسلام وقد روى عن ابن عمر وعمران بن الحصين ومحبته متاخرة باتفاق اهل السير والتواريخ التهذيب انه اسلم عام اسلم ابو هريرة واعلم ان السهيلي ذكر ان ذا اليدين هو الخرباق السلمي والمعمر وعبد عمرو هذا الذي ذكر من هذا القائل فلم اقف على كونه ذا اليدين فليحرر عنه وقد اضطربت الروايات في هذا الحديث والكلام في ذلك طول اخره قوله على والذنوب اشار الى ان المراد من الذنب في قوله على ذنبا هو الذنب بعد ما ثبت ان ذنبا اسم جنس سمع على القليل والكثير كما في الشيخ زادة قوله والاقرب ان المنصب الخ اي دون النصب قوله هذا الذي ذكره اشار به الى ان لفظ هذا اشاره الى الحالات المقتضاه بتاويل ما ذكر قوله كلمة تستعمل الخ هذا مبني على التعلب والا فمن الخطاب لمعين عدل الى غيره واراد المسند اليه اتم اشار للتنبيه على تغيب المسار اليه بما وصاف على ان حد يرد بعد ما احاطها ما ذكر لمصنف مع انها ليست بمعنى الظاهر كما قيل ودعوى ان هذا الخلط ب

وعليه حمل ما ورد في الحديث فهم أنت وعمرو بوضوء الحنفية فيما بقيت اي فما لو حصه اخذ وبقي بعضه

قوله اي قول من يحمل المخصوص على ما يعم هذا المعنى استدل الكلام عليه على تقدير السؤال بما اذا حذف المسند اليه وقدم المسند عليه وجيء

لطف السامع على السؤال في باب الفصل والوصل بما اذا حذف المسند والكلام خلص مع الاختصاص ترك المسند ما فيه

مرجحات للمرجوحية مثل كون خبر المبتدأ جملة انشائية فانه وان جوز السكاكي الكلام في فائدته الى اصاحه الى الفاعل

عند البعض وجعل الكلمة باعتبار المسند الى المبتدأ يحمل الحذف على ترك العامل فيكون الفاعل معرفا باللام او مضمرا

غايرا الى المتقدم وفي وجه عدم المطابقة وصحة العمل بالكرة عند كون الفاعل مضمرا عائدا الى المبتدأ في اعمال الامام

والمفسر يحمل العوام تقدم الخبر على الغالب الحاصل ودكر المبتدأ ليسر اهدا وقد بسط المحقق الرضي الكلام في ترجيح القول

الاخر في شرح الكافية فليرجع اليه قوله محمل عمده اذا قال يحمل ان الضمير غير شاذ على هذا القول لجواز ان يكون عائدا

الى مصدر مفهوم من الخبر قوله ويكون العوام الخ اشارة الى دفع ما يقال على هذا القول لو كان الضمير عائدا الى

المخصوص ولم يوجد مطابقة الضمير له مع انه العوام اراده قوله لكونه مرادفا للخاصة اذ الامر والمعلل

والدائم ولدائمي بل مشبه الاسم لا سلب عنه معنى الزمان والحديث نصا معنى نعم جيد كذا ذكره الرضي قوله موت مرتفع

كمر يحاول ذا رنا الاعمى البصار والكمه بمعنى الطموس وتابيشوح للنظر الى الموت قوله فصل لكن اي كما ابتي محمد

فاصلا ولو لم يكن كانه بلغه الشان او العصمة مثلا لم يكن فيه من الممكن ما في الايمان بالغيب لان الابهام فيه شديد وافوق

كما لا يخفى قوله يكون الممكن الحاصل بعده اتم واكثر قوله واحرى الخ اقول يكون قوله لتمكن الخ تعليلا للعلم هو اولى

قوله حسن لم يعلم كون المال هو القسل اذ فسر الحوالي بما فسره الاولكان دليلا عليه على اعادة المعرف

معرفا وايضا اذا فسر بالمواعد والنواهي على ما قيل فلا يكون ما بعد فيه للاكمال المحض الخ معنى على حده فال قيل

ما الفائدة في زيادة قوله وبالحق نزل مع قوله سابقا وبالحق انزلناه اجيب

قوله وعلى الخاص هذا اكد بيد بدخال الروح قال في شرح المفتاح الهابه مراد بها عرفا الحالة التي يكون

في ولوج الناظرين الى الملوك والاباطين ولذا اكد بدخال بيد اي يعلوه وارد بدخلاف الروح فانه امر يحصل في محاطنهم وعلى هذا

يكون قول الخلفا سالا انهما محمعين ويظهر التقارب بينهما كل الظهور وقال المحقق الشريف في شرح المفتاح اذ خال الروح

اذا لم يكن له خوف وارد احداثه وبسبه الهابه اذا كان له خوف وارد ازداده وعلى هذا لا يكون قول الخلفا سالا انهما

مجتمعين بل يحمل ان يكون لادخال الروح وان يكون لبسبه الهابه وهذا معنى كونه سالا انهما ايضا على هذا تقارب كبير

دون الاول وعلى كل يندرج ظهر وجه عطف بسبه بالواو دون او قوله لدلالته على ان الخ قلب الدلالة على ان

موجوده في المضمر قوله لم يعلم لعل ايما العاصي على ان يكون العائد الى من على مذهب من يجوز ذلك

كما صرح به في الشرح ويحمل انه يريد انه لم يعلم ايما اسند ودر كون الوجهين في شرح المفتاح قوله هذا الخ ظاهر

حاسبق من كلام المصنف ان يكون اشارة الى دفع الظهور دفعا اخير ويكون الجزاء قوله بقوله بعد الدر الى ما يكون اسما

ويرجع الى ضمائر هذا الفصل السابق وبه يندفع اعتراض المحشي

Scanned with CamScanner

طاهرا وضع موضع ضمير الغائب او ضمير المتكلم وانه لم يسبق عوده وحاصل الجواب ان الكلام على طاهر من لم يكن في عبارته
المصنف شيء من السماجة اذ يصير المعنى ان وضع المظهر موضع المضمر من غير تقدم المسند اليه او وضع المظهر موضع المضمر
بحيث يمكن ان يكون المسئول عن الاسم الظاهر والمنقول عنه ضمير الغائب او المتكلم بل كل ذلك مع ان هذا كان هذا العيب موجودا
بعينه في كلام السكاكي كان الوجه ان يحمل عليه ولذلك حمله السيد عليه ويجاب بان لم يسم الوضع المظهر موضع المضمر والنقل
فيه عزوا جب اذ معنى وضع المظهر موضع المضمر الاتيان به في موضع يصح فيه المضمر ولكن لا يستدعي ان يكون المضمر
قد جرت به العادة بحيث لو عكس لم يصح بسمه المشار اليه الا ترى ان قول المصنف الاسناد الخبري الى غير ما هو له
بعد هذا سهو اذ لا يكاد يصح نسبة هذا القول الى المصنف مع ان الوضع المحقق كما يعلم من مواضع التركيب
يكون هناك سهو قوله واخلو العبارة عن يسامح ان معناه ان النقل عن السكاكي الى العبارة المخلصة عن هذا
التقدير اولى بالنقل عن السكاكي الى العبارة وفيه نظر قوله وسواء كان كل منهما ممكنا ان اقول المناسب هو الاقتصار
على الاول لان المسند اذا كان مما لو ان تذكر بعد ما هو من امر السببي الذي نفي عنه الاختصاص وكان
الاختصاص منها على المسند اليه وعكوه من الحكم اليه الى الغير فقط فاسار الى المضمر الثاني بقوله لكل من
المتكلم الخ والى المضمر الاول بقوله مطلقا فان قلت لا يكون في الكلام دلالة على مخالفة السكاكي للجمهور في
ان مقصود المصنف الاسناد على ذلك كما يسعه قوله المشهور قلت يكفي في افاده ذلك قوله وسمي هذا النقل فان الاشارة
فيه الى النقل الذي سبق ذكره في وضع كل من المتكلم والمخاطب والغيبة موضع الاخر فالمعنى ان مجرد هذا النقل تسمى عند السكاكي
التفاتا على ما هو المشهور فانهم لا يكتفون بمجرد هذا النقل قوله مرضيته الى آخره وقبيل عاجوده من التفات الاشتات
الى غيره او شرع وهو الانسب والفرق ظاهر قوله خطابا لمعشر التفاتا فصل قوله لم يذكر بعد فلا يكون التفاتا
واجيب بانه لا منافاة بينهما كما اشار اليه السيد في شرح الكشاف وردان مبنى الايراد على ما سلم المشهور من
ان مقصود المصنف من هذا الشرط ما ذكره السكاكي ليس كذلك بل هو ما فهمه السيد من كلام المصنف
في الشرح وعند ذلك لم يرد ان ترك هذا الشرط كونه مشروطا في سياق الكلام لان الكلام انما هو في مقصود المصنف
مثل قولنا اما زيد فانه قائم وانت عمرو فصدا الناصح على مذهب من يحمل الحرف على الحقيقي واما من يحمله على
الخ كما فعله جبرة

عبارة عن ما بدر بعمرو عبارة عنه ان ربما اعبارة عن المتماسة بدر وكذا اعمرو قوله غير الدون صفة الضباخا
تاسيوم النخيل عارة عن الضباخا اعراب الدين لغة هذيل يقولون نضر الدون امنا على الاكل وان المضباخا نضر بحرج
معنى صحوا باكيد امر صحة اذا انا ضباخا وتجوز ان يراد بالمالوف ما يقابله الضباخا صفة على الوجهين على الاول قيد
ويحتمل ان يكون الضباخا مفعولا ثانيا لطلقا الصحبة امن قبيل امرتك ما وسهل السهل سهلا وصعب الصعب اذا وزان اي تحزن
وغاية نصب على الحال او مجرور بمن على التعليل اي لاجل الاعارة ومعنى البت حتى الدين اعارة واصباخا في كل اليوم
على التغليب المباح صفة مبالغة من البوح كالمحاح حال من الراجع في الدين اي الدين حال كونه انه اذا كان عارة حالا وتاجلا على
الاحتمال الثاني في المحاحا ما لحال فقط قوله فعدل الى ضمير الغائب العائد الى المرسول لان كون عاما ان الخطاب
العائد الى المخلوق قال المحقق الشريف في شرح المفتاح الاحد ان يحمل مثل الا الذي تنتهي اي حيدته وان الذي لطفي
وبحق قوم علمنا وانتم قوم تجهلون حرف جر يجيء بمعنى الالتفات من الغيبة الى الكلام او الخطاب قوله والخصوص عن يقول الشيخ
تقدير انه ليس المراد بقوله ما في العهد الذي فطرني سوى الله بل المراد به وما لكم لا تعبدون الا الكلام بهذا الكلام هو حب
اس اسل بل البحار وكان من اهل الصلاح لكنه اورد الكلام في معرض الفخر لنفسه ولم يرد صحة هذا على سبيل التعريض لسلطنة وذكرا هم
وح فقوله والبه ترجعون وارد على مقتضى الظاهر وجاب ما لما مضى عنهم الى آخر قال العلامة المحقق قدس سره يتوجه هذا الالتفات التعريض
والالغام بان المراد بامر الامر الخاطبون قوله ومقتضى الظاهر الالتفات الى التكلم كما في قوله ان في ذلك لعبرة لمن يخشى على معنى الماموز
به ان نفس الرجل مستحق العبادة وفيه ازالة الاحتمال الخ بيان قوله اذا اعطيناك الكوثر ليس مرتبا في افاده الاعظمية
حق الله تعالى وانصافه كما ما يحمل الواجب العظيم والمنة سواء تسل لريك الهدى الاحمال ان قوله ومعنى عبارة
في الكشاف لما رايت ان الكلام والمجرور متعلق بمطلوب متعلقه بطلبا وانما متعلقه بطلوب ولا بعيد الا ان قلبه المطلوب
فان عرضه ان قلبه ثانية في طلب الحسنات والمفيد لهذا المعنى صريحا هو متعلقه بطلبا وانما متعلقه بطلوب ولا بعيد الا ان قلبه المطلوب
في طلب الحسنات دمجت فتامل والظرف صفة بعتري الانسان سدى سرا وجهرا قوله وبشاشا في مراده منها بعد
ان في الاولى ان تعد المحذوف لبط حب بحو فانه بلغ في المقصد من معنى المراودة لاسيما مع ما استهر عن العرب من التغاشي
عند هم كان حالما عن ذلك قوله اي حين الشباب وكاد يعدم وبيل اشارة الى ان قوله
لما ضاهاه من حيث ان بعد الشباب وكون عصر حان شيء واحد على الاتصال وهذا مبني على ان اريد بالشباب آخر سن يجاوزا
ان قيل بان لا واسطة بين الشباب والشيب على ما ذهب اليه بعض اهل اللغة واما على بعد بين حصل الكهولة واسطة وامتناع
سر بعد الشباب بيان الكهولة قوله فتكون العبارة احرى بسل اعسار الالتفات في كلمتي الخطاب الغالب في كلمتي
اعسار بالنظر الى الغلب المذكور ادمن شرط الالتفات صحة اجرائه على الاصل وهو منتفو هنا لانه لما اصبح حظ الغالب في كلمتي
لكن بما الكلام على اسلوب طحي بكر اذ تكون بعد ترح تكلمكم على ان تكون الخطاب في كلمتي للنفس وهو مسموع
واجيب بان الشرط صحة اجرائه على الاصل في الجملة وهنا كذلك على بعد في رجع الالتفات الغلب الى اصله ان يرد به

لانه لا بد من وجود الشيء عند وجود غيره

اي حين اذ لا يحطر ببالهم الخ فتفوته لانه الكلام على ما هو المعهود

ان قيل ان الخطاب في كلمتي للنفس وهو مسموع

فتامل

فائدة شريفة

المطابقة نحو والليل يحمى وليست ونحن الوارثون ولها قول الشاعر

والمتجران ويجمع عامر لشا ورزم والاركان في الستر فيحول على الحذف والاصل عامر وع
فحذف الواو واختار الصه كقوله اذا ما تاشر ثم ان سواهم وابا الهم احتذ ازاه قوله لحذف فحذف اصل عطف
الجملة باثرها على مثلها فقد حذف المتبدء والجملة الثانية بدلا الاول عليه وان صدقه عطف عمرو على زيد
وعطف مطلق المجرور على مطلق المذكور فقد حذف فيه المتبدء ايضا والاصل في ذلك كون الحذوف معطوفا على مسند
اخر اذ المصه حذف المسند ثم ان كان معطوفا على مسند اخر او الا ان الاخير لا يستقيم على مذهب من يرى الخبر
مزوعا بالمسدى اذ يلزم ارتفاع خبر ثلاثين بالابتداء وعمرو معطوف على هذا العطف اشتباها لان عطف عمرو على زيد توهم
اخر كما في قول زيد قام وعمرو منطلق مما يدقه فان في هذا العطف اشتباها لان عطف عمرو على زيد توهم
كونه مسندا اليه لقيامه وعطف منطلق على قام بوهم كونه مسندا الى زيد وكلا الدقة هي ان يعتبر في عطف عمرو مجرد كونه
مشاركا لزيد وكونه مسندا وفي عطف منطلق مجرد كونه مسارا كقيام في كونه خبرا وليس عطف احدهما وحده مقصودا
بل ما هو مع عطف ما عطف لمرتبط احدهما بالاخر الارتباط الذي نص عليهما ذكر معناه المحقق الشريف في شرح المفتاح وخرجه
قوله اذ المفاجاة تعليل لقوله لما مر فان معناه الاحتراز عن العيث وعن كل ما يقوله كان اذا الخ
قوله واي الشعرا نم جمع سافر كركب في راكب قوله اذ مضوا ان جعلت اذا اسما غير ظرف بمعنى الوقت
جعلته بدلا من السفر اي في السفر الذي بمعنى ضيهم وان جعلته ظرفا البدلية من قوله في السفر والعامل واحد والبدل
في الحالين بدل اشتمال قوله لعدم ظاهرا قوله لارجوع لهم وسل عدم الرجوع مستفادا من المهمل
بقرينة المقام ولو سل انه لم يعتبر به انه مدلول عليه والبت وكذلك قوله بعده ويحسن على انهم عرفوا
والمناقشة ان ذلك مخلوم من حال الانسان الذي يموت انه لا رجوع له والذي لم يمت انه عن قريب لحق
لم يعد وفيه قوله لفظا الخ لا وما قبله فانه يحتمل ان يقدر بالباب او نحوه موجودا او حاظرا وقس
او نحوها فلا يكون ظرفا ويحتمل ان يقدر بالباب او نحوه فيكون ظرفا قوله التجدول الى اقوى الدليلين
لا يظهر تخصيص السكاكي التجدول في هذا المقام بالذكر وجهة قبل هي ممكنة وجميع ما سبق قوله
لان لو لما يدخل هو مذهب الجمهور والمخالف فيه الاخفش حيث اجاز دخولها على المسند قوله
لو لم يكون لكون الاولى حدوا احدهما فيه الجمع بين العوض والمعوض منه قوله ومما سبق اسم الفعل
انه اسم فاعل مع ضمير هو وليس باسم جامد لكونه مركبا فاما ان يكون جعله اسما تشبيها بالحالي عن الضمير كما مر
وانما ان يريد بالاسم ما ليس بفعل او الجملة بقرينة المقابلة قوله لان هذا الكلام عند يحمى وان الجمع فيه
اسعار بان السؤال في نظم الآية ليس بمحقق وانما يتصور تحققا اذا وضح وذلك المقدر بان سؤالهم يحصل او
ولما كان في الآية فرض تحققهما ذكر تارة فيها على طريقها اذا تحققا وانت تعلم ان القرينة هي ذلك السؤال

وهو يحققه في الآية وهذا هو المراد بقوله السؤال محقق لا كونه سؤالا واقعا من الكفار ومن المقيد ذكرهما فلا فرق
من يظهر او من ما اذا سئلوا فاجابوا كون السؤال الذي هو القرينة محققا وانما القرينة على انتفاء السؤال
والجواب بالسؤالية والحكاية مفروض في الآية ومحقق هناك وبحث ان هذا التوجيه لا يلائم كلامهم
فانه جعل القرينة وقوع الكلام جوابا لسؤال محقق او منتفي والحق انتفاء الجواب بالحكاية
السؤال بالسؤالية والمراد بتحقق السؤال تحقق سؤاليته انصافا وجوه ما ذكره كس والاحسن ان الآية
في الحقيقة انما هي السؤال واما وقوع الكلام جوابا للسؤال فلما يكون ويدل عليه اعتبار السؤال والا لقيل
وقيل الخ كوقوع الكلام مضافا كقرينة وقوع الكلام والاضافة اذ بدون ملابسة والحق كالقرينة انها جعلته عنيد وقوع
الكلام جوابا للسؤال وبذلك الوجه هي السؤال واما قوله ان المصه اعتبار انها والجواب بالجوابية والانظر فرق بينه
وبين السؤال فاذا سلم ان السؤال يكون ان يراد به وانه فكذا الجواب بمعنى الواقع والبقية الكلام ويلزم انه
لا فرق الكلام الذي فرض محققة على تقدير تحققه فالوجه ما ذكر المحشي قوله والدليل على ان الرفع فاعل
اي اسند كما قيد به بعضهم وقال انه اولى ليحصل التطابق بين السؤال والجواب لكون السؤال جملة اسمية
نحو الجواب ان يكون جملة واجاب المحشي ان التطابق حاصل حال بعد ورود الجملة معللا ان قولك
من قام مثلا اصله اقام زيد ام قام عمرو ام قام خالد الى غير ذلك لا زيد قام ام عمرو ام خالد وذلك لان المفهام
بالفعل اولى لكونه متغيرا فيعرفه الافهام ولما اريد الحصار وضع كلمة من الدالة اجمالا على كل الذوات المنتظمة هناك
ومنضمة لمعنى الاستفهام ولهذا التضمن وجب بعدها على الفعل فصارت الجملة تسمية والصورة لعروض بعدم
ما يدل على الذات وفي الحقيقة هي معلقة فيه ما يراد الجواب جملة فعليه على اصل السؤال فالمطابقة
حاصلة وفي الحقيقة ولم يترك ذكر التنبيه الا اذا منع منه مانع كما في قوله تعالى قل من يرزقكم من السماء والارض قل
الله بحيث فان قصد الاحتضار هنا او حين عدم المتبدء اليه واما قوله تعالى قال من يحيي العظام وهي رميم
قل يحييها الذي وقوله تعالى من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم فمقدور داعلى الاصل
اذ لا مانع فيهما والفرق بينهما ومن الاول ان القصر في الاول مقصود لاحتمال ان يعتقد والاجابة بين كما تمام
وليس مقصودا في قوله تعالى قل يحييها الذي انشأها مذكورون اصل الاحياء فلا تعتقد ونه الى الاضمام وكذا خلق
السموات والارض مما الاصل فيه المشركين فيه ولما مر وجه القصر وفيه انهم وان اتفقوا على ان جواب ماذا
صعب ان يقدر جملة اسمية فالمرتضى على انه حبر لمبتدا ولو كان فعليه في الخلق ولكان الجواب بالنصب
كما ذكره محققو النحاة وفائدة العدم هنا القصر على المذهب المختار اعني مذهب الشيخ عبد القاهر واما على مذهب
السكاكي ورد الامر المذكور معارضه ليرجع الشاع قوله صار ريهمل في شرح المفتاح للحارث بن هميل
وفي شرح المفتاح انه للحارث ابن همل والله اعلم قوله اي بكليه وهل اي بكليهما والمعنى الاتي
بالمعنى الاول انسب بالتمثال المقدر قوله لاحتمال ادعائها المتابا قد سبق الجمع المحلى باللام وعدم ارادة الجنس

copyright

Copyright University

قبل ؟

المط والاول لا يستلزم النقل فان السنة القيد الكثرة وان كان كل منهما ملازما للتشبيه الى الحسنة فعلة الوقوع على حمل السكر للتكبر اظهر فالوجه ان يق السبب بارد الوقوع بالنسبة الى الحسنة فصار أم ارهم تعالى وكرت لتنبيه المسلم على كمال فضل الله وعنايته حيث جعل السنة العلمية التي مرشأنها ان تكون موقوعة غير موقوع عليها موقوعة الوقوع قوله او لعدم جزم المخاطب اصل الان ان يسعمل في معان علم جزم المتكلم بمعنى برد وه واستعمالها مع علم جزم المخاطب يسعى ان يكون ايضا مع برد وه كما افاده عنه قوله على سنن اعتقاد صوابه يكذبك يسعى ان تكون بمعنى برد وه وفي سند قدح لا يعني انه يعتقد كذبك اعتقادا جازما قوله كقولك لمن يؤذي اباه محور ان يكون بمعنى وهذه القرينة سهل المتكلم منزله الشاكل ان فعلة ارايذا ابيه كانه اتى بمح المتكلم في الشكر وفي هذا الاعتبار ملاحظة حال المتكلم الذي هو الاصل قوله وصور ان المقام اخ الظاهر ان عطفه على التوبيخ بمنزله التعليل فانه انما يظهر التوبيخ الا مرهذا التصوير تكون مرقبيل اعجبني زيد وكرمه فتامل قوله اي اهملكم اساره الى ما علق عليه قوله بصرب اي اعراضا او للاعراض او عرهم على الاول هو مفعول لمطلق وعلى الثاني مفعول لاجله اي اعراضا ساعلم كن اي للكشاف وعلى الثالث حال من الضمير في نصرب والعامل نصرب والمعنى المستفاد من الجزم على التقدير ين كالخبر ين حقيقة على الفصد والعمد يعني اصل الضرب قوله فيهم وان بالكسر واما فيهم فرا ان الفتح وليس في حكم فيه قوله لم يرد به ما لا قطع بعدمه قال المحقق فارقب هذا الشرط المقطوع به تنبيها على انه سعى ان تكون صدوره منقطعا عنه مرّ العاقل ويحكما هم واخاجه الى حمله محالا اراد غاده هم حمل كذا المحال لم يرد به ما لا قطع بل اوقوعه قل في طويل المسافة وابعد حمله على المبالغة النابعة في التوبيخ الى بعضها المقام وانخفى ان ذكر بعد صحة اسعمال ان مع هذا الاعسار لان قولهم ان استعمال ان للتوبيخ والتصوير المذكور انما يظهر لو كان استعمالا في وض المحالات اصلا فيه فكون الاسان بها اسارة الى ان شرطها المقطوع به يرد مرله ما حمله ان يحمل عليه ان وامر المحال وصور يصوربه وورد بقال لما كان ذلك الاعسار ممكنا واكمل عليه البلغ كان الاولى تحاكم البليغ اعساره في مبنى المبالغة كما في قوله تعالى قل ان كان للرحمن ولد اي ان ثبت بالبرهان انه يكون ولدا فانا اول من يعظم ذلك الولد كما يعظم ولد الملك لتعظيم ابيه قوله غير وطي لعدم ظهر قول المصنف ان يكون الانصاف منقطعا عنه وعدمه كذلك في ح ان يكون معنى قوله غير وطي لعدم وانه مقطوع له بعدمه لكنه لما كان على ذلك التقدير مجرد التعليق كما في محه دحول ان لما سيأتي انشاء وهذا المثال الى اخر حق التعليب ان يكون الغلب غير مقطوع بانصافه بالشرط بل ترجيحا انه حتى يصح اسعمال ان فيه لمجرد التعليب ولكن نظمي قول المصنف عليه بان يريد بعدم المصنف عن المقطوع بانصافه يعني التردد فيه كما ذكر في الشرح قوله للمخاطبين بعني ؟

المراس

المراس معنى ان اسعمال ان على خلاف الاصل لاحد الوجهين اما بوضع الم اس في المخاطبين بالنكر عادة فهي حقهم بنزل المحال منزله ما لا قطع بعدمه مراد الامر للتوبيخ والتصوير المذكورين قوله او لعدم جزم المخاطب اصل الان ان يسعمل في معان علم جزم المتكلم بمعنى برد وه واستعمالها مع علم جزم المخاطب يسعى ان يكون ايضا مع برد وه كما افاده عنه قوله على سنن اعتقاد صوابه يكذبك يسعى ان تكون بمعنى برد وه وفي سند قدح لا يعني انه يعتقد كذبك اعتقادا جازما قوله كقولك لمن يؤذي اباه محور ان يكون بمعنى وهذه القرينة سهل المتكلم منزله الشاكل ان فعلة ارايذا ابيه كانه اتى بمح المتكلم في الشكر وفي هذا الاعتبار ملاحظة حال المتكلم الذي هو الاصل قوله وصور ان المقام اخ الظاهر ان عطفه على التوبيخ بمنزله التعليل فانه انما يظهر التوبيخ لا مرهذا التصوير تكون مرقبيل اعجبني زيد وكرمه فتامل قوله اي اهملكم اساره الى ما علق عليه قوله بصرب اي اعراضا او للاعراض او عرهم على الاول هو مفعول لمطلق وعلى الثاني مفعول لاجله اي اعراضا ساعلم كن اي للكشاف وعلى الثالث حال من الضمير في نصرب والعامل نصرب والمعنى المستفاد من الجزم على التقدير ين كالخبر ين حقيقة على الفصد والعمد يعني اصل الضرب قوله فيهم وان بالكسر واما فيهم فرا ان الفتح وليس في حكم فيه قوله لم يرد به ما لا قطع بعدمه قال المحقق فارقب هذا الشرط المقطوع به تنبيها على انه سعى ان تكون صدوره منقطعا عنه مرّ العاقل ويحكما هم واخاجه الى حمله محالا اراد غاده هم حمل كذا المحال لم يرد به ما لا قطع بل اوقوعه قل في طويل المسافة وابعد حمله على المبالغة النابعة في التوبيخ الى بعضها المقام وانخفى ان ذكر بعد صحة اسعمال ان مع هذا الاعسار لان قولهم ان استعمال ان للتوبيخ والتصوير المذكورين انما يظهر لو كان استعمالا في وض المحالات اصلا فيه فكون الاسان بها اسارة الى ان شرطها المقطوع به يرد مرله ما حمله ان يحمل عليه ان وامر المحال وصور يصوربه وورد بقال لما كان ذلك الاعسار ممكنا واكمل عليه البلغ كان الاولى تحاكم البليغ اعساره في مبنى المبالغة كما في قوله تعالى قل ان كان للرحمن ولد اي ان ثبت بالبرهان انه يكون ولدا فانا اول من يعظم ذلك الولد كما يعظم ولد الملك لتعظيم ابيه قوله غير وطي لعدم ظهر قول المصنف ان يكون الانصاف منقطعا عنه وعدمه كذلك في ح ان يكون معنى قوله غير وطي لعدم وانه مقطوع له بعدمه لكنه لما كان على ذلك التقدير مجرد التعليق كما في محه دحول ان لما سيأتي انشاء وهذا المثال الى اخر حق التعليب ان يكون الغلب غير مقطوع بانصافه بالشرط بل ترجيحا انه حتى يصح اسعمال ان فيه لمجرد التعليب ولكن نظمي قول المصنف عليه بان يريد بعدم المصنف عن المقطوع بانصافه يعني التردد فيه كما ذكر في الشرح قوله للمخاطبين بعني ؟

المراس

قف على كون الضمير عاملا
فاما ان يكون الاستثناء بالام وهذا الى الحاجب المعنى وان يعتقد اعنى مع افتقاره الى خبر يتمه او يكون اللام هاهنا بمعنى
مع كما هو مذهب بعضهم في قوله ❖ ولما رأيت أباك في وغى الكتيبة ❖ لطول اجتماع لم أبت ليلة معه ❖
قوله متعلق بمقدر على ان يكون ظرفا للغو الكونية عبارة عن حصول الشرط كما يحمل الضمير الراجع الى ما يصلح للعمل
عاملا في الظرف بحمل الحالية او الوصفية قوله ولا يجوز ان يعلق بمعلق الخ المسار في بادي النظر هو ان يعلق لكونه للتصريح بما
في معنى الفعل بلا واسطة حرف وامر وبطلانه بما مر بعد الفصل بينه وبين معموله بحرف تعرض ضرورة قوله فيمنع
ثبوته مبنيا كما يدل عليه الامثلة والمقابلة للمانوية فيفصل بحث ان الفصل الممتنع ما يدل
على البعد وما هنا ليس كذلك وهي التي خبرها محذوف بعد لا يعلم كما صرح به واخرهما اليا ❖ قوله المصنف
والحاصل ان الظرف ظاهرا انه عام لان واذا وان كانا اذا للاستقبال عاملا فيها الاتي للماضي كما تقدم فهو على خلاف الاصل
والنكتة العامة هو ما سيوافي من ان الوسط الماضي مطلقا على القطع والنكت التي يذكرها بعد وتجري فيما انصب تحت
المقامات وذلك على فتاش ما تقرر من النكتة العامة والخاصة والانسب ان هذا الطارئ في اذا قد صار اصلا
فيها فيطلب للقيد الواقع عنه نكتة الخ قوله وان حملت كلتاهما الخ الجملة الاسمية اوسع شروطا على مذهب
الاخفش كما تقرر في علم النحو وح فالاحسن في العبارة ان يقال ان فصلت احداهما اسمية او تعلقتا اسميتين او
تعلقتا فعليتين قوله فاعتبر بسط ان الصنعة الامر على ما بين مختارا والنفس من حيث ان كون الجار طبيعيا كما ذكر في
الشرح واما على اختيار السيد فدرس شرح صنعة المضارع للمحاكاة قوله وما شاء مطرد اذا كان مبتدأ
تحت عرضة والنكتة ومثل زيد وان كان مالة بحيل وقوله انما وطي ان ما في البيت تنزيل ما بعد
ان منزلة ما قطع وجوده ولا عهده او منزلة المحال لعرض وذلك في مثل زيد وان كبر ماله عمل
هو النسبة على انه لا يسخو كثير المال وان المال لا يكون كثير المال الا مسكوكا فيها او منزلة منزله
المحال في مثل ان ما هو النسبة على وطء كراهته لفوات الاقامة فيه ومحبته لها وان وكذلك الموات
مما لا يسخو ان تكون محرومة له كراهته لا بل منزله المشكوك او منزله المحال وقس عليها نظائرها
واستخراج النكتة بحسب ما يناسب المقام والله اعلم قوله بعد واذا الحال العامل ما هو منزله الحال او المعنى
زيد متصف بالبخل حال كون كبر ماله مفروضا وقس على ذلك قوله كقوله فيا وطي البيت هو للغزي وبعد
قال اسطيح في الخشر أنكر رابئ وههنا تستي يوم القعة اشعال ❖ وقوله فلسعتم دالا على الجار
المحذوف اي لم يسق خاليا او فقد سكنك غيري او لم تفتعري او نحو ذلك وان شقاقة مرتجل السبئ
بالضم او بعم كعلم اي صار لبنا والسال القلب قوله او كون ما هو للوضع حاكوا فيه اي ما هو محل
الوضع عن اي تحصيله والحرمة في الاسفل كالواقع في محتوى الوضع كيف لا وان مت كان كذا او كذا قوله
على ما اسار اليه في اظهار الرغبة وذلك بقوله وان الطالب الخ فانه لا معنى لتعليل اظهار الرغبة بطلبه

قوله فقد سبق سهوا وكذا في كلام الاصلح ظاهرها ذكره الكس فالبعد ان قال الخ
ذكر طاهر الاكلة مثل ان زيدا غير الحاصل وصورة الحاصل لعود الاشياء الخ او لان ما هو للوقوع كالوقوع او للتفاؤل
الى الخير عادة هناك قوله ان ظهرت مثل التفاؤل من السامع واظهار الرغبة من المتكلم والاولى ان يعبر
بصيغة المخاطب ليحمل المسألة طها على التنوع الاستفاوت فيه الحال واما ان وزن صيغة المتكلم فهو في اظهار
الرغبة اظهر قوله اي على استعمال الماضي مع ان اظهار الرغبة في حقه تعالى مجاز هو لازمه اعني اظهار الرضا قبل
اظهار كون الشيء مرغوبا فيه وبمثل هذا يجاب عما يقال ان اظهار الرغبة انما يكون ممن يجوز عليه الجهل والله اعلم لقد اوحى الكل والى كل واحد الا ترى مثل هذا القول يصح ان يكون المخاطب هو النبي صلى الله عليه وسلم
والا فسيأتي ما يقتضي ان يكون المخاطب هو مريم عليها السلام قوله والمخاطب هو النبي صلى الله عليه وسلم
او في الامر صلة لمن اشرك محمد صلى الله عليه وسلم ليحيط علمه لما ان كل نبي مبشر مخبر بانه اكرم الانبياء على الله كما جاء
بذكر الروايات وبطوي القرآن في حق البعض وفوق ذلك بعرض لمن اشركوا في مآتهم ما هاهنا قد خطت اعمالهم
اذ كان الحال ان لا وجه لاشراك هذا الذي هو آلة الخلق على الله ليحيط علمه تكلف بغرض من اعدائه
والله اعلم قوله وما يحيى انه لا معنى الخ جرى على عموم الحالي ان التعريض عام لمن صدر منهم الاشراك والماضي
وغيره وذا احتمل بصيغة المضارع اعني ان نشرك واشار الشارح الى ترجيح قوله بانه لا معنى للتعريض
عنه الاشراك فعل وذلك لان من لم يصدر عنه الاشراك لا يتحقق التعريض بالوجه المذكور فلا وجه للتعريض
وباطل بحثه وانت خبير بان هذا الترجيح محل للتوقف ظاهر قوله لا معنى للتعريض اما ان يدعى انه لا يحصل بالاتيان بالمضارع وسيجيء
انه لا يفيد التعريض او لما مضى وليس له وجه اذ لا مقتضى لجعل الشرك لم يشرك حاصلا حين القصد التعريض بانه قد حبط
عمله فتامل قال فالمقام دقيق قوله ووجه البعد ان ذكر المضارع لاجل التعريض وذلك لان افاده التعريض في
الماضي بتنزيل العمل الواقع في الشرط منزلة الماضي الدال على وقوعه حيث لولا هذا التنزيل لاحتمل الوضع معنى
البه طلبية لقوة وجه وناسب ان يكون هو التعريض حالا وماذا ذكر بلفظ المضارع على خلاف الاصل في الشرط وعلى هذا
يكون قوله تعالى ان يردن الخ لعرض التعريض مع كونه مضارعا كما يفهم من الكشاف قوله نوع خفاء وضعف
اما الضعف كما نبه عليه المصنف فلانه لا يظهر من كلامه وفي الشرح وفي الشرح الكبير وفي شرح المفتاح تصعيف لكلام الكاشي اصلا لان كلامه صحيح لكلام الكاشي وانما الخفاء محصل ان المراد بضعف
عند المصنف ان وان تكون المراد ان فيه خفاء في بعض الامور الضعف والخفاء الما لم يعتبر الجلالي في قوله
الآتي فاعرفه وانما قيل ان اللام الموطية يوجب كون الشرط ماضيا لما مر في النحو وفي الصواب
ما ذكره في شرح المفتاح من انه وقد مر انه لا ما في من الاغراض والمقتضيات على ان الاصول ان الاتيان بالاداة

قوله المذكور هو بعينه قوله ان قلت الخ
حبط عمله ولا معنى لان يعرض على شيء فعله هو وتحقق دعوى ان كلام الشارح عام حلاف ما صرح به من قوله لتعريض الخ
قوله ولا عموم ولا اعتراض منه

والتزام الماضي لعدم التعريض وقد يقال في توجيه الضعف ان التعريض انما يناسب اسناد الفعل
الى فاعل مستتر منه دلالة الفعل اسنادا غائبيا للامر ضمير الماضي وهو مندفع بما اندفع به كلام المحقق
واجاب عنه المحقق الخ توضيح الفتاح ان الاضافة اللامية قد تكون للتعليل كما عرفت
ان الغرض كله ان الكلمة ان الدالة على الامكان الذاتي قد تستعمل في المعاني المشكوكة المتساوية الطرفين
بالطرفين الكفار والله انه على تقدير التعريض لا يكون مرسل الانفصال على ما حققه المحقق وتحب التحاسة
راجح للوقوع قوله اذ قول التعريض الخ حصل الايراد فيما سبق مثالا للانفصال المركب الكلي الى الحقيقة
من ان التعريض استعمال اللفظ فيما وضع له مع الاشارة الى العالم بوضعه له مع السياق وعلى هذا لا يكون
اذ قول التعريض الخ فان معناه انه لو لم يحمل للتعريض لكان قوله الى البيت مرجوعا على خلاف الظاهر وانما يرد كونه
على خلاف الظاهر جعل علما قوله والاولى انه يحوز ان يكون مرسل الانفصال لان ادعاء التعريض
في الجملة والباعث على ما ذكره الشارح من ان التعريض قد يكون مجازا او قد يكون كناية وعلى هذا
انه المناسب والله ارجع قوله اي على وجه بعيد الخ وقد يقال هذا اشارة الى انه يعد في نحو على وجه
لان الوجه الاول قصر على الصريح والوجه الثاني هو نسبة الحكم الى نفسه لكن الصريح بنسبته اليهم فقط
وقد يقال بل الفرق بينهما ان الاول باطل ولو به اذ حمل وما يحمل على البعض وكعله انه مبالغة في الصالح المقصد
مرعطف بتعيين على الابويد حتى لا يتوهم انه عطف على يزيد او على بكر لما فيه من معنى العمل قوله صلة لم
اسناد الخ ظاهره انه مبني على ان التعليق بالشرط يعني ايقاع التعليق عند اسقاطه وقد مر في الشرح عند الكلام
على قوله تعالى ان ارادوا ان يحصنا انه لا يقتضي ذلك وقد يقال الخ الوجه ان لفظ لم لنفي الماضي
في معنى لم يحز للغة وان لم يعمر وفي مطول الشرط هذا وقد سبق عند الكلام في قول الحماسي كرم متى ايده الدهر
ما يصح به عدم اختصاص لو بالكفار قوله لجواز ان يكون للمتنبي اسباب كثيرة كما لا اسراف
الحاصل من الارد والشمس قوله اما سبق لسد الخ كما يشعر به ما قبله اعني قوله تعالى ام اتخذ
الهة من الارض هم ينشرون وبعده ام اتخذ وا من دونه الهة قل هاتوا برهانكم قوله والحال الاول
ملزوم والثاني لازم اشاره الى ما ذكره محمد الدرجيني من تصحيح دعوى الكاف وترييف دليله
اما الاول فلان الشرط ملزوم والجزاء لازم والا لما اللازم وجود الملزوم من غير عكس والحال ان
الشرط عندهم اعم من ان يكون سببا نحو لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا او شرطا نحو
لو كان لي الحجج او غيرها نحو لو كان النهار موجودا كانت الشمس طالعة قوله لانه
ليس معنى قولهم الخ ولقد يستعملون لو في مقام يكون كلا من الامرين معلوما للمتكلم والمخاطب
جميعا فلا يصورها كما استدل فانك اذا قلت لو خشي الله عبده لاطاعه فمعلوم للخاطب انتفاء
المجموع وانما الكلام كيف وكذا الانسان معلوم له لو صدرت اعلامه فان اسما الاكرام مسيد
الطاسا المجي قوله وهذا يقتضي الخ تعني ان استثناء سعد المعدم الخ مع انهم صرحوا بان استثنا

سعد المعدم لا يصح شيئا معلوما ان لم يكن المقصد الاسناد الا باعتبار ما يشاع الثاني على المشاع الاول وبكلا الاعتبارين
قوله ولو امت الدولة الخ هو من قصيدة مطلعها لسدا في بني يجوز كذا قوله وان كان الاصل الاوجام
أبو عذرة بالرمز ناش ولهاهم النبذ في الدين الرقاق سوام عطف بيان للكاف وان جوز كون الكاف في محل اسمية بمعنى البيت انها لو امت الدولة الخ
الى القوم الذين حمدوه على جرهم والمعنى انهم ان كانوا منجلين في انفسهم ان دولتهم لا تبيد او يحمل باطل
لانها لو جاز امت الدولة كما لا صارت انهم دولة ملكا وليا رعايا للاول والساق مشعر بذلك ظاهرا ما قبل البيت وما بعده قوله ان ولو وكذا نحوها كما صرح به الشارح قوله للدلالة على ان العلم الخ
وورد بلو عندهم للدلالة على ان العلم بوجوده الخ علة للعلم بوجوده الاول لانه كان اسما لسعد العالي يمنع للعدم فانه
كذلك استثناء المقدم منع عن العالي والعالم يعرض لهما ان العرض يعم العالي والعالم وقد مر ان اسما قد
لانه المتنازع فيه والاكثر هو الاول ولهذا اصلح فيه الى استثناء سعد العالي قوله وارد على هذا قوله ان لا يتهم لا
العاقبة ولكن الاستعمال على خلافه اللغة هو الساح قال المحقق بهمرطاه هو ان المعنى الساقي الماهو عب فقط
الاوضاع الاصطلاحية للمراد المقتول وان الآية الكريمة وارد ة على مقتضى اوضاعهم وفيه بعد جدا اليهم قوله وكان
والحق انه امر المعاني المعبر عنه بالفاء الواردة في استئنافهم الخ عند اهل اللغة الواردة في استئنافهم يعدون الاستيناف الى الاول الظاهر لما مر
العرف كما يقال لك هل زيد في البلد مقول لا اذ لو كان فيه لحضر مجلسنا استدل بعدم انتفاء الثاني على عدم كونه قوله وان انتهوا واما ثانيا
في البلد ونبني على السائل بالطريقة البرهانية لكنه اقل استعمالا من المعنى الاول وقد مر ما ذكره السكاكي في وجه
المعنى اربا المقتول لكون اضطلاحا مقصورا عليه وليس المراد به انهم بل كونه معنى لو عند مرعاهم ملاسا في وجه
الآية على وضع اللغة اليه قوله اذ السوط ساقي للعلق معنى انه لا يكون حاملا الا على ان يجعل احدها السمة
على السوط وهو ساقي للمعلق اي العلق الذي هو معنى لو اعني جعل حصول مضمون الشرط مع انتفاء
ما سقا الشرط فيلزم من انتفاء المعطوف عليه انتفاء المعطوف بحث اذ ما ساقاه من الجملة لكن ما لين قيل
على النشو وبين دلالة لو على انتفاء ما سقاه وان السمة الشامل على السوط مجرده عما نسد الى الاسراف ان يكون
الماضي يدل على حصول الفعل وتحققه فيما مضى وما ضفه اسعاده اسقاه مر لو معرانه قد يجاب بان لو جعلها السمة والكاف
ياء ذرا كما في قوله لو غير الماء حلقي شرق كنت كالغصان بالماء اعتصاري ليكونوا
ولم يكن فيه مناه ولو صح ان السوط المطلوب الذي هو مدلول السمة ساقي المسبب وتدل عدم اسعاد لو والسمة
وفي الصحاح مستندرك الكرها للشرط على انها وجدا فيما تامل على انه قد عرف فيما مضى ان لو
الجمود وفي الخبر ها فعل قوله اسعمال ان اي معنى ان قوله فيما مضى وما ضفوا ما شار بقوله فيما مضى ان لو
على معناها وان المضارع معه للاستمرار فيما مضى وقوله وما ضفوا الى ان استمرار يحدوي بالاحظ شيئا بعد شاعه
بعد شاعه كما هو شان الاسمرار الذي بعد المضارع قوله والفعل هو الطاعة الخ اقول

قوله ولا يدرد الخ
هو نعم بر وحه
الادعاء ان
دعوى جواز
الدلالات
الوجه
للقصد المعنى
في المدعى
فان بيت
هذا الفاعل لم يدع
الكرم لعدم الالتفات
وعدم امكانه منه
حتى تنافي الكرم
على المدعى الظاهر
فانه صرح بانتفاء
بقوله والظاهر
انه على تقدير
التعريض لا يكون
من قبيل الارسال
لصواب تعول المحسنين
انتفاء فاذكر ي عليه
الاكرام للمعنى لمدكانهم
من انتفاء
المجموع لانه بعد ذ
توضيح ملن هم
الكرم هو لعمت

لعهد ونعته بما لا كونه مسمى بزيد وتوجه احتمال صحة ان له بحصل بعينه عند كل من يذكر احدهما بعد علمك
بالوضع قوله وبحمله مصدرا بمعنى الحال او المآل صدخل فيه علمت زيدا الامير بحق وهو ظاهر
قوله وايهما كان حسب بحمل ان اريد بيان نكتته الداخر على وجه الاستقلال اهيما ما والا فبيان سبب
تقدم احدهما المستفاد من قوله ايهما كان الخ تبعا لبعض سماه سبب ما خر الاخر قوله والاصح رجحانها
الخاء ان السامع لا يحالة يعرف ان للكوجه غايا الكن لا يعرف انه مرجاح او غيرها فاذا اريد انه مرجوح
ان الخاء الراجح جعلت موضوعا وجعلتها عليه قوله لقصورها عن تاديه الكمال او لان في سجاعة
عمرو في الحال الخ ضارية كانه الجنس كله وهما متفاوتان قوله وكذا اذا احمل العرف لام الجنس سعى
وان عدا كلا هما للام الجنس وصف المسدى على الجنس ظاهر وان القصر حينئذ على وصف المسند اليه مشعر اوفي
وذكر بالمبتدى اشارة الى ان القصد فيه الى الذات وفي الخبر الى الصفة والذات يجوز ان يكون متقدما
بخلاف المفهوم قوله لا تفاوت بينهما وبين ما تقدم قبل هذا الم يأول زيد وعمرو بالمسمى بزيد وعمرو
واما اذا اول فالتفاوت ظاهر لان زيد الامير يفيد قصر الامارة على الشخص المعين بخلاف الامير زيد
قلت لنا ان مدعى انحصار المسمى بزيد في المحكوم به ادعاء او بحسب انه تاول بالمسمى بزيد
وتحمل اللام فيه على العهد والتقرير في التاويل على انه مسمى بزيد بالتنكير اذ لس المقصد افاده
ان اسم الامير زيد بل ان ليس الامير غيره وانه انما يقال ذلك لمن يعرف زيدا بعينه واسمه لكنه
للعلم وقصر الاخبار عليه بعلم لو قيل ما اسم الامير فقيل الامير زيد لكان المعنى مسمى بزيد لكنه
في التحقيق حمل للفظ اسم مرجاب الى الامير تامل قوله والجنس ويبقى على اطلاقه الخ كان المقصد
من هذا الكلام دفع ما عسى ان يتوهم ان القصر انما يكون في الجنس من حيث هو هو اي مطلقا عن جميع
القيود حتى لا يكون نحو هو الواقف في حيز الانظر نفسك بنفس خير الا القصر وان المقصد قصر الجنس
الواقف عليه اي مطلقا انت في هذا الوقت قوله جميع ذلك الخ يعني ان افاده العرف والام الجنس
القصر على المبتدى او على الخبر على التفصيل علته هو الاستقراء كانه يومي الى ان هذا دليل عليه عرفا استقرا
ايما الى ما على الدليل الذي ذكره في الشرح من النظر قوله وقوله قد يفيد الخ اي حمل قول المصنف الجنس
مساو الجميع اقسام الجنس كان لفظ قد ساقه الى ما هو في الحمل على العرف بلام العهد الخ ما كان الاولى
ان يعبر قوله الشارح بانه ظاهر في عدم افاده القصر فلا يصح فيه ادعاء القصر اصلا الا ان يقال انه يعرض
لما هو اجلى ليعلم منه الواضح بالطريق الاولى وان جعل تعريف العهد الذهني داخلا في التعريف في قول
المصنف اسما يعرف العهد كما في بعض الحواشي ظهر وجه عدم تعرض الشارح له لكن فيه ان التعريف
اذا الجا الامر الى ارتكاب خلاف الظاهر فالاولى ان يقال ان المراد بالعهد هو الذكري حتى يشمل قولنا
قد يفيد ان اللام التي لتعيين المعهد انما هي للجنس فانه لم يسبق عنه الا ان العهد المعلل الجنس
هو العهد الذكري على ان في قوله في ايهما شيئا اخر وذلك لانه قد عرفت من المنقول عن السيد

انه لا يصح

انه الاصح المنطبق زيد على ان يكون اللام للعهد الذهني على قياس ما حكي زيد اذا اريد به المعهد
الذهني مع ان قول المصنف وعكسها سهو بحته ولعل الاولى ان يقال ان العهد الذهني هنا غير مراد اصلا
لانه في المعنى كالنكرة فلس المقصد تاكد مس الاسم اعراق في الجنسية والعهد الخارجي فتامل
قوله اذا قبح الكماة على قتل مثل الميت الاولى اصح ان اليك عني فقد اضجرتني وهو اطول
بكثير وفيه سجعات وكذا اخر ما بعدي العوالي رفعت بكل اجليل وان حيي ذا مدفع والطلب الكمال
اذا قبح الميت قوله اذ لكن المعنى هنا على المصدر وذلك ان المصدر وان كان اصلا اي بحسب
صحة وقوعه مبتدا لا يجاوزه الى الكماة غير كثير صار المعنى اذا قبح الكماة على قتل فكماة وكذا حسن
ركيكة وان كان حقيقا صار المعنى اذا قبح الكماة على قتل فكماة وكذا حسن لاشيء اخر اصلا وهو المقصود
عن مقتول قوله لا يعد ان يقال يجوز اعتبار القصر فيه وان قولها اذا قبح الكماة على قتل في قوة قولك
اذا حسن عن الكماة على قتل يعني التسلي عنه وزوال الحزن عليه لم ان الحزن الجميل الى الكماة كما ان عدم
من التسلي واما القول بانه على معنى ان الكماة عن قتل فلا يخ انه عن لازم ادعوا ان يكون المقصود عليه هو نفس
البكاء الذي هو المصدر لا لام خل للمصدر البتة الذي هو الكماة في ذلك وح فالمعنى انه اذا استحسن الناس التسلي
عن قتل لم ارما استحسنوه حسنا بل الحسن الجميل عندي هو بكاء وان قالوا قد اضاعوا السداد الى صدد الكماة والتسلي
ونحو قوله ان معنى المسدى المسند اليه قد مر ما فيه وليس ان يكون المراد ان ذكر معنى
المسدى مما عرضه اعني نحو زيد المطلق والمطلق وزيد بالمعنى المذكور صار كالصفة في دلالته على الشخص
صار كالاسم في دلالته على الشخص والذات وزيد بالمعنى المذكور صار كالصفة في دلالته على معنى
ولم يعين فالمبتدى هو الاسم او ما في تاويله وهذا هو مراد العامل المذكور من المشتاع كون المطلق
ونحو مبتدى او امتناع كون زيد ونحوه مخبرا مطلقا فالتحقيق ان المراد لعطي تمام هذا الدليل انا وجب
ان الحزن الحقيقي الصحيح حمله على شيء ما هو من مجال علة المفهومات الكلية بسهولة بل لكل التامل في المعاني
مع قطع النظر عما وجهه الالفاظ على ان مذهب الكوفيين ان الخبر يجب ان يكون مشتقا او في معناه
قوله العهدية بان يكون مدلولها المعنى عن الضمير هند زيادة من الشارح ليتسنى له كلام الكماة
وهو وان كانت غير ما ينبغي بالمعنى عن الضمير كما ذكر لكنها تستلزم الامر فيه باسا وليس كذلك بل الصرف
فيه موجود لكن ليس كالصرف في الفعل فالاولى عدم هذه الزيادة واخاله اخراجه على ما علم من عادته
للتحالي قوله وعلى هذا عصص النعوي الخ قيل عليه عصص الضمير المذكور في التعليل لا سبب
اليه الفعل تقييد بلا دليل فان المذكور في الضمير مطلقا ولا دليل في الكلام على ذلك
التعصيب ويمكن ان يقال ان فهم ذلك التقييد من خلو ما يفيد النعوي متاملا للنسبي فانه لو ذكر
التقييد لم يكن فرق بين زيد ضربته وزيد ضرب اباه في افادة النعوي مع ان الاول حسن
النسبي ملزم دون السببي فما فيد النعوي ويلزم حمل الاخصر فيما للاعم قوله

اقول السببي اعم النعوي

لنبوقام ولا نوم

واقعا على ما ذكره الشيخ قال المحشي هذا المعنى الذي ذكره الشيخ أنه قيد للمعنوي مشترك بين أخبار المبتدأ
اذا اخرت عنه سواء كانت حالا أو مفردات فلا تعلق له بالضابط بكون الخبر جملة والمعمول هنا على ما بالي
المفتاح قبيل الكلام في الحكم بعد الوطء والعدة بغير مثل ان زيدا قائم وعمارا يعلم
وكان زيد قائما وعمارا يعلم فلا تؤخذ قيود الفائدة دلك على التقرير عن العوامل اللفظية والغرض الشيخ
ليس حصر الخبر عن العوامل اللفظية ويمكن ان يقال المراد بالعوامل في قوله الآتي به محترزا
عن العوامل المعنوية الكامل منها المعنى العامل في الابتداء والمعنى الذي ليس للمبتدأ والخبر منها ما لا حظ
معناها الاضافة الكلية فالصور المذكورة داخلة في قولهم معرى عن العوامل وحينئذ او ليتمام ان يقال
قول الشيخ ان يكون نحو في الدار زيد معمد اللمعنوي يمكن ان يجاب اليه وما ذهب اليه السكاكي
عمرو مرتفع بالجار والمجرور وزيد قائم وجوزه النحوي عند الشيخ دون السكاكي ونحو زيد قائم وعمرو
السكاكي دون الشيخ في نحو في الدار زيد قوله للدوام والثبات ليس كما حاله اسمية يعتبر الثبات
والدوام على ما ذكره السن ولا مطلق الثبوت على ما سيق عن المحمول الى ليس خبرها حملة فعلية
اما الخبر فهما حملة فعلية معتبر الحدوث كما صرح به الشارح في الشرح قوله وصل اسم الفاعل
في الشرح الى آخر الانصاف فهو ان المفهوم من نحو لزيد في الدار يأتي استقر لزيد واستقر قوله
لان الاصل في الخبر ان يكون مفردا لانه المرتبي صيغ على هذا فانه صح الى شرحه الكافية
قوله لكان الخوب وصل يكن حصل الضمير اعني هي راجعا الى الظروف المدلول عليها بقوله
وطريقها والبعد ان يقال قوله على الصحيح متعلق بقوله ظرفيتها اي كون المتعدد حكمه
ظرفيته على القول الصحيح واما من يعتبر الظرف باسم الفاعل كما هو القول الذي هو الصحيح
فليس عنده هو حكمه ظرفيته وكان الشارح اشار بقوله لكان اصوب الى ان قول المصنف
الصحيح صواب وكان بقوله التأويل وشرح الله قوله ظاهر عبارته نفي ما هو ساسي وهو المفهوم
من الشرح ان المصنف لو قال اذ الظرف مقدر بالفعل لكان اصح لانه في معرض وصف
الظرف مقدرا بالجملة وفيه انه يحمل في التقدير جملة لا مفردة ليكون العبرة ان الظرف
يحمل في التقدير فعلا وهو فاسد بل هو في التقدير فعل وفاعل ويحمل المصنف عبارته الى ما يكون العبارة
اليه اشتقوا بها الشارح اما قوله نحو الفساد الذي ذكرها هنا لا الفساد الآخر الذي ذكره في الشرح
ويمكن ان يقال ان الذي في الشرح مبتدع بان يكون ظاهرا في ما بالفعل في عبارة المصنف هو الفعل مع فاعله
ورد وجه دلك الاعتراض قوله لانها غير في الصحاح غالبة الشيء واعتماله اذا اصل وحينئذ يرد
وقوله تعالى وانها غول اي ليس نهاية الصداع بانه قال في موضع آخر لا يصدعون بها ولا ينزفون
قوله فلا المصدر حور الشارح حمل ذي الحال الذي هو امر الموضوع او المحمول وكانه اما

Oxford University

انا جعلناه ولم يحمل المصنف سالبة فعند الاوان يكون المصحح مرجوحا بحصر المبتدأ كما في الامر المقصور
والاحاجة اليه كما سبق ثم ان قياس ما ذكره في الشرح من الفرق بين ما اذا طرأ هذا واما طرأ هذا يقتضي
ان يبدلها هنا بعد بين الظرف والحال وحروف النفي يقتضي ان يكون الواو في نحو لا تأكل السمك وتشرب
في محل اذ الى حالة حصول الجمع له بين محليه ما عداها اعني نحو الدبس والجار المجرور هذا وبين ما اذا لم تكن كذلك
المحقق قيل لكن الفرق بان الفاعل هنا هو الظرف المستند الذي حذف الناصر وفي ما اذا طرأ هذا هو المستند اليه
الذي ليس لاحد في الناصر فيمكن ان يجعل العوامل ما يحرر فيكانه ولي الحرف والمعنى لضعف الفاصل قوله بني نحو الخبر اذ دخل
الفاء نحو الخبر وفي نحو الدبس معلوم ان ليس عدم العمل مصبا للظرف في نحو الخبر والمقصود عليه هو التفصيل
الى الكون في نحو الخبر وكما الى ذكر الانصاف صح لكن لما لم يكن معنى الوصفية والظرف والواقع خبرا هذا صح ذكر الانصاف
بناء على ان الظرف يتضمن معنى متعلقه المسندي اعني الكون والحصول في نحو الخبر والعمدة وضع يوهم كون المقصود عليه
الضمير المجرور فيكون مرفوض الصفة على الموصوف قوله كما توهمه بعضهم ورد ذلك لانه يلزم مراعاة الجار مع الغائب
وهو ان تحمل بعدم المسند اليه عليه بانه يلزم بعدم العكس ان يكون المعنى الثابت في نحو الخبر
مقصورا على عدم العمل ورد بان المعنى ان عدم العمل مقصور على الثبوت في نحو الخبر قوله لئلا
يعد بوب الرب الظ ان افاده التعميم الخصوص مع المعنى عن واجبه كما في الامثلة فلو ادخل قوله بعد يوهم
توهيم لكان اولى وعبارة الكشاف وربما عبارة المصنف الآتي يلزم وجوب الخصوص في مثله فلينامل
قوله لقوله لهم لا يعلمون العصر فيه قوله والمسند اليه المتأخر الجمهور ان يكون مما يصح الصحيح المسند
الماعرفت من امتناع وقوع المعرفة خبرا عن النكرة ولن قيل ان قوله لا يعلمون مسندي وقوله لهم خبره وقوله مما يصح الصحيح
بدل او خبر مبتدأ محذوف اي هو لكان معنى بعدا ما بعد ان يقال انه اوفى من الاول وفيه الصالغة
في المدح وذكر لافاده سلب المسند اليه وجعل خبره فعلا الخصيص طرفا عند السكاكي وعلى الصحيح
على ما رواه المصنف فالحصر في ثلثة اعرفها هي التي سرق الدين منها وهي ثمن الضحى والواسحى والعصر
كما في قوله الآخر والمسرقات النيرات ثلثة الشمس والقمر المنير وجعفر
وليتوهم انه نكرة فلا صح الاسناد اليه لعدم الخصيص او الخصيص موجود فيه كما في رجل جاءني وذكر الكلام
عليه على ان ابن الدهان والسكاكي اذا اصل الفائدة واحة عراي بكر شتت قال نجم الائمة والاحسن ما قال
يعني ابن الدهان قوله بان بعضها محبوس بالناس يعني لو قال جميع ما ذكر من محبوس بها فان كان العلوم عليه
الجمع من حيث هو مجموع وهو غير صحيح لان البعض محبوس بما فالمجموع من حيث هو مجموع محبوس بها وكذا ان كان كل فرد
كان المحكوم عليه المحكوم عليه بان كل فرد محكوم عليه بانه بعض محبوس بها قوله معلقات النقل
بفتح فتح اللام وكسرها وذكر لانه ان نظر ان المعمول عمل عامله وتعلق به فلفظ المعلقات ذكر وان نظر
الى جانب المعنى والحقيقة حيث يقال تعلق العلم كذا فتؤنث الضمير قوله العلم مع المتعلق بصدد في الشرح

حصل حرر

وفي مقابلتها الابطال وح يكون معنى قوله مطلقا انه مطلق عن التقييد بالمفعول وبحال وبغايته او لو اريد
ذلك لقيل ضربت من غير ذكر المفعول لكونه عينا كالحال المشبه والمشبه به هو الفعل المقيد بكونه مع الفاعل او
المفعول لا اخذهما بالاخر فلا يصح ما ذكرت لانا نقول قولنا التقييد مع المفعول كالفعل مع الفاعل مراده قولنا
المفعول مع الفعل كالفاعل مع الفعل اي هو المعد بالاضافة كما سيفد اليه اساره ثم انه حكم السارح بوجوع
الضمير في مقابلته الى الفعل وفي به الى الكلام الفاعل والمفعول مع انه محوج هنا رجوع الضمير المذكور الى كلام الفاعل والمفعول
وهو الى المفعل لكون مع وجهان على قياس ما سبق لان كلام المعرب وتعليقه ملابس لفاعله فيصح اسناد البلبس الى كل منهما
وذكر لفظ المصنف في الايضاح بعد جمع الفاعل والمفعول واراد بالفعل فيهما انما كان لعلم التباسه بهما قوله
اي من غير اعتبار عموم ولا عدم اعتبار عموم الفعل او خصوصه ذكره المصنف والايضاح قيل عليه انه يفهم من عدم
من له اللازم عدم اعتبار تعلقه بالمفعول عاما او خاصا واما عدم اعتبار عموم الفعل وخصوصه فلا
مدخل له اصلا في التنزيل منزلة اللازم واعتبار لا اما في التنزيل منزلة اللازم الذي انه اذا اريد عموم الفعل او خصوصه
ولم يعتبر التعلق بالمفعول اصلا نزل منزلة اللازم كما اشار اليه في الشرح عند كلام وشرح قول المصنف والاوجب
التقدير بحسب الغرض والمعنى ان يقال لا يذهب عدم اعتبار عموم الفعل وخصوصه الى كلام بل المصنف من كلامه كما
افاده التعميم فيما نزل منزلة اللازم واما اذا لم يجعل الفعل مطلقا كما انه عنه متعلقا بمفعول مخصوص وتوضيحه
ان الشرط وهو قوله ان كان اثباته لفاعله قدرت عليه جزاؤه وهو قوله نزل منزلة اللازم لكن لا مطلقا بل مقيدا بما
ان المعنى بارتضه سبك العموم عند السكاكي فكانه قال نزل منزلة اللازم واما اذا لم يجعل الفعل فيه مطلقا كما انه عنه
متعلقا بمفعول مخصوص اذ كان المقام خطابيا العموم عند السكاكي ولا شك ان هذا ايضا فيما لم يعتبر فيه
العموم والخصوص والا لم يصح فيما اعتبر فيه الخصوص وكان بحصيلا للحاصل فيما اعتبر فيه العموم وبعدم اعتبار عموم الفعل
وخصوصه وان لم يكن له مدخل في التنزيل منزلة اللازم لكن لم يعد خللا في القول بل افاد نزل العموم وبعد كون السكاكي
فحموع الجزاء حينئذ العدي موقوف على عدم اعتبار العموم والخصوص في الفعل وان لم يوقف اجزاء عليه والواو اعطف شيئ
على جواب الشرط وهو على وجهين احدهما ان يستغل كل بالجزاء بان يكون الجزاء نحو ان اتاني اعطك واكسك والثاني ان يستغل
كل بالجزاء بان يكون الجزاء هو محض عن الامر من حيث العدي نحو اذا رجع الامير استاذنته وخرجت فاخرج وعلى الكلام
انما يوقف على الاستئذان الذي هو رجوع الامير الى محل رجوع الاب والاستغال كل بالجزاء بتعبير او اعطف
احد الامرين على الاخر فقد يعبر بتعليق المجموع على الشرط وبالحرف الثاني من حيث العدي كما عرفت وبالحرف الثالث
الذي ليس بالحقيقة والعطف على جزاء الشرط هو عطف اجزاء الجزاء على الاخر فكلها مشتركة في الطاهر
مسامحة فتامل قوله ولم يرد المفعول عطف تفسيري لقوله وآله وكون كلا منهما مع مراعاة له اعطاه ولم يدر اعطاه وذلك لان المناسب في حقا
الاخص كما قال العتي ان يقال وكون كلا منهما مع مراعاة له اعطاه ولم يدر اعطاه وذلك لان المناسب في حقا

اما غير التي في احد الوجهين والباقي الى
في الاول
اما غير التي في احد الوجهين والباقي الى
في الاول
في الاول
في الاول

مراده لم اعطاء غير الدراهم هو الصحيح وحينئذ لا فائدة علمية لاسقاط ابه قوله لا مع من يوان يوجد منه اعطاء
اى انه كلام معا الاحسن ان يقال لا مع من لم يعلم ان يوجد منه اعطاء ليشمل حالتي الذهن بل ان لم يعلم منه اعطاء بالفعل
لم يعلم انه يوجد منه اعطاء وهو حالي وهو غير صحيح لكونه منكرا لما سيجيء من الشارح المحقق في باب المفعول
انه هنا لا كلام معا فيه لوجود المفعول بالكلية بخلاف البقية فان فيه لاحظة تالية والعدم استوى الوجود والا فقد يقال
من قال ان يوجد منه اعطاء الخلوة عن كيد الواجب عنه القائل الكلام الى من نفى ان يوجد منه اعطاء
قوله لان اعتبار التكرر ووقوعه الخ والا فلا اعطاء
لتوهم ان ما ذكره السكاكي من افادته الدوام حاصلها الا ان يؤيد شاهد تأويل الوهم وهو سابق الاحصار
قوله لا استغراقيا وان كان استغراقه الشامل على أقل ما يصدق عليه الحقيقة وهو الواحد والمفرد والتثنية
او الاثنين على الخلاف في الجمع قوله حمل العرف باللام لتنس على الملاقاة مع عدم عدم ريبة التعضية كما في ادخل
السوق والحقيقة كما في التعريفات ذكر الشارح المحقق في شرح المفتاح قوله بعلة ابهام اى ايقاع في الوهم
واجراح لعلة الابهام لان يساوي جميع الافراد جوى عرق الحقيقة فيها لا يتصور ان يكون لبعضها ما ليس حاصلا من جميع مرجحات
اخر فان اللام ابهام الترجيح وفاعل ابهام محذوف وهو المتكلم وكذا متعلق ابهام اى بعلة ابهام المتكلم ان مع
ان القصد الى الوحدة الخ قوله وهذا حال من فاعل يريد مع كونه مقدرا وانها ما تعلل لزوما بأن قوله اينما
ما للمبالغة الدالة على جميع افراد الحقيقة والمقام احتياطا والحال ابهاما لان قوله ولان يعطي الخ يفيد
ابهام المتكلم الحاصل من عدم العلم بالسبب بانه قصد بالاعطاء الاستغراق بجواز ان يكون هناك قرينة التعضية
او الحقيقة وحينئذ فلا وجه لما قيل ان عدم العرفان باللام على الاستغراق الاعدد عدمها او لمساواة صدور جميع
الاعطاءات عنه عادة لصلح قرينة للتعضية قوله من غير اعتبار كناية ليس في كلام السكاكي ما يشعر
هذا القيد فان عموم المفعول ستلزم عموم المتعلق والتقييد به صحيح ظاهرا وان امكن محل تامل وكلامه في الشرح
محتمل للدلالة عليها في الوجود وعدم حرف والا وهما وان فرض دلالة حرف على الوجود قيل هذا اشارة الى عدم
الدلالة في الوجود لامكان تعلق جميع افراد الفعل بمفعول واحد قيل وفيه نظر لانا اذا قلنا والله يعطي زيدا
مثلا وجعلنا يعطي على العموم اى يعطي له كل عطاء والمطلوب انه لا يصح لان اعطاء عمرو المفروض مثلا ليس
اعطاء من المعلوم انه لا يعطيه لزيد فقد رجح مرجوحا من الاعطاءات على البواقي وفي مفهوم الفعل المقيد
بالمفعول المخصوص مثل ما لا يخفى ذلك الاعتبار التقييدي اي يعطي كل اعطاء ممكن جعله لزيد وظهر ان عموم المفعول
تستلزم عموم المفعول بعموم عموم المفعول لا يستلزم عموم الفعل مثلا لو قيل سعيت فكل واحد قوله افاد المفاعيل
الافعال المتعدية لنفس المفعول كما ان قولنا لو قيل اضرب الضارب بالعصا فمن ضرب فاذا
سمعه العارف به استفاد بالغرض دلالة والعرف افاده التركيب دلالة وواسطة المقام فالمراد ان اس
المقام احتياطا افاده مجرد التعميم في افراد الفعل والا دخل له في افاده الحال والحاصل ان التركيب اذا
يستلزم عموم المتعلق بعموم الفعل لا يستلزم عموم الفاعل بعين
الفعل لسلزم عموم المتعلق ولا عموم الفعل عدم الفاعل
ما قرر به دعوى لزوم
عدم التعلق ولا حسن
على بعد تركي الحصر المذكور

المقام نصاب محموم على اللام من قوله المعرف بلام الحقيقة كما اشار اليه قول السكاكي فيما مر عنه انما
ويتوجه هذه الحقيقة قوله حمل في المقام الاحتمالي لما كان الحصر في اول المعرف بلام العهد انما
معا مانعة خلو فيه ما مر وهنه مقصد بار الى العهد كما في هذا واجرى النص الحقيقة بالتعميم
كما في قوله تعالى وانهم معلوم اى وانهم اهل العلم والمعرفة صوله بحمل في المقام الاحتمالي لما مر فيه من اعتبار
التقسيم مثل هاس في العرف باللام عدم قرينة ارادة الحقيقة والتعريفية والا فان الاحساس الى حمل
مصدر العمل معرفا لما صادر الى الذهن في المكرم فهم الوجود ممكن ان كل المصادر العارية عن الالة
على القرب به ولو مكررا كرجعي وذكرى على الاستغراق بانه عين المعرف بلام الحقيقة وهو بعال الاحتمالي والا
النقل والمقيد يمس الحقيقة ممكن اعتبار الاستغراق في المقام الاحتمالي مرجحا جاجه الى ضم المعرف
لئلا يلزم ترجيح احد المساويين كانه اشهى عن اعادة ذكر الابهام بانه فوصار معلوما لقرينة ذكر قوله
لانقال المانع هل السؤال اعاشحين على اعمال المصحيث كون قيد الاطلاق وفيه في الايضاح تأديب الفعل
واعاد السكاكي كما انتقلها سابقا اعني قوله انه ودليل المقصد الى نفس العمل الخ فهي عارية عن البعض
للاطلاق المتعلق لقال المحقق والبعد بان يقال انه مهما مر من قول نفس العمل لا ضرر فيه عموم والفعل
والخصوص ولم لا يكون المقصود نفس العمل فقط بل العمل مع شيء اخر وهو عموم اوجه فتامل قوله
لانا نقول الخ قال المحقق هذا الاعتذار ركيك جدا فان الحصر عند ارباب العلاغة هو المعاني المقصودة للمتكلم
وما فهم من العبارة ولا يكون مقصودا له والبعد مرجوح لتوافق التركيب ثم قال والاظهر في الاعتذار ان يقال
ان المفيد للعموم في افراد الفعل هو النقل لمعونة المقام احتمالا وذلك لان الكلام في الحصر من نفس العمل الاطلاق على
التفسير المذكور عانه ما في الفان يكون العموم مقصودا نفس العمل بل مع معونة المقام قوله اى والحمد
اعداده وحشاده الضمير في هو المصدر والاحمد راجع الى غير الكون في ضمن الجمع صوله اعداده وحشاده سائغ لما صل الغنى
قوله ان تنوين التسمية الخ هذا في الحقيقة بسبب التنوين والغيظ حمل خبر اعمهما بسبهما على الله في السببية
قوله بل المصدر الراي الخ صلح لكل اعتبار انه جعل نفس الروبة شجوا حسادة وغيظا لجده اذ هذا الناشئ
اذ المصدر الراي الاثار ولم يتسع الواعي الاخبار وفيه نظر لانه يكفي في حصول الشجو زوم مطلق الروية
لتوهيه اثارة صلا لو راى شيئا ليس من الاثار لكنه بان له الامر امعة شيئا من اثاره كان الشجو حاصلا قوله
بل مصدر تعلقه بمفعول والى الشرح واما دلنا ما قصد تعلقه بمفعول لانه لو لم يقصد اثباته او نفيه مطلقا
ما اورد مصدر اثباته او نفيه عنه لاعتبار خصوص افراد العمل او نوعها من غير اعتبار تعلق بمفعول لم يعتبر التعلق
بل الحرى لفوات المقصود بذلك اذا قلنا ما لان يعطي كل سنة مرة او مرتين اى يعمل اعطاء ما من غير نصب المفعول وذلك لان
يعطي مع نصبه انه شامل كل اعطاء من غير اعتبار التعلق بالمفعول والمرتين تعميم في افراد العمل ويعم المفعول
وهما وان فرض بلان منهما في الوجود والانتهاء في الاعتبار هذا والحق ان اعتبار المصدر هو ان قصد التعلق
بل تعلق ما سماكما لاحرا به او اخرهما ملوظا فان كان الغرض اثباته فاعله او نفيه متعلقا بمفعول وحصل الغرض
الوجود مع حصول الاعتبار المطلوب وان نفيه حصول الكون وفيه الاثبات حصول الكون

بالمحذوف

الواجب عندهم والا فاذا تعلق الجار بالمحذوف كنته وهو مبنى على ان المستحسن عند البلغاء في حكم الشيء في دلالة الاعتبار سواء اذا كان متعلق معمول المصدر محذوفا عن مستحسن قلت الظاهر انه لا احتياج الى التقييد بحذوف المتعلق بل يتعلق كذلك وهو ظاهر فيه ويصور عليه وبه استدل الاول ودلالة الاحصار كما فيه في حذوف الحذوف ٥ واما ان دلالة الجواب على ما ذكر ممنوعة كما تشعر به الفاء في قوله فيركب لسعر في ذهن السائل مع ان ذلك لا يدل عليه ولو اذعنا عدم صحة المصه الى مفعوله كما ذهب الى استغنائه عما لا بد منه فيه نحو ظلمت ان لكي تكتب او عوضت ان تعطي درهما اعطيت درهمين الا ان يقال انه اذا كان الغرض قوله جاز الحذف كما تشعر به قوله فالجواب نفسه الحق ان يكون قوله فيه وفيه قوله كان يطلق المشبه بكاف التشبيه على المشبه به لوجب ذكر ما هو منشأ الغرابة اعني التعلق فلان تطلقها بنفس ليس بعرب قوله فرب صوتي المصه به لوجب ذكر ما هو منشأ الغرابة اعني التعلق فلان تطلقها بنفس ليس بعرب قوله فرب صوتي ان يكون قوله عن معدى الى الشكر اشار الى انه معدى الخالد مع كما يشعر به قوله بدل الدمع وقوله كما ملكت ان اعطي درهما اعطيت درهمين وهو الحق خرقوا المصه الكما الحقيقي وان الحق ان النما الحقيقي هو كما ء الدمع ولما قال معهم كان المقصود من القصد بقوله الى الشكر بيان ما وقع فيه الخطا وهو كونه معدى الى الشكر وان كان غير معدى الى غير الصه فيكون منزلا منزلة اللازم اى لو شئت التكما قوله ولا يصلح بيانا للاول الخا تمثيل ان عدم الحذف لعدم القرينة التي هي المسكر العرابة قوله وسيجيء ان يكون احسن هذا باسداد لما ذكره صاحب الكشاف ولو ذكره قبل قوله وما اشبه الخ كان اولى كما لا يخفى قوله معلول بقوله توهم كما قال المصه لربما توهم السامع ان المصه معلق بما بعده ولذلك اصر عليه مع انه يحتمل ان يكون معلقا بما سبق كما اشرنا اليه قوله وفي شرح لبه تخيل السامع هذا الوهم ويصور في نفسه مراد الامر الا بعاد في صحة توهم اسناد المخصص الى الحذف بخصوصه بما خير النعم وبعد الى العلم كما نقول قد عرفت غير مرة بعد وجوب الاطراد والانعكاس بين المصه وكان المراد بقول المصه بعلة اذ لو ذكر النعم وما توهم الخ انه لو ذكر النعم في صحة الدرهم والا ولى به قوله واما الانه اريد ذكره باسما كفى انه عبر بذلك اولا وبقوله واما الانه اريد التعلق به باسما كان احسن ويمكن ان يكون ضمير مصدر الزياده حيث المعنى اى مصدرا ثاسا قوله فيفوت العرض مثل عليه بحوز ذكره والاسان بالثاني مظهر ان يحصل العرض غايته انه لا خلاف بمعنى الحذف والحذف مثله

Cambridge University

وانما الخلاف بمعنى الحذف واحسن ما سلف في عدم الجواز من المنع ان ملت في كون الحذف خلاف الاصل بمعنى الحذف وقد قال السكاكي والمصه في باب المسند اليه هذا كله بمعنى الحذف بعد قيد منها على انك ان شئت اشتاقا لك وذكرت فما تقضيه الحذف ليست منه واما الحذف فهو شيء كثير جدا من اسرار البلاغة وشبيه بالسحر فانظر ايها اجدر بمعنى الحذف وعدم الذكر فانه عند قولهم هذا كله بمعنى الحذف قوله لجواز الاحصار اشار بقوله جوازا الى ان الاحصار حاصل مع كل نكته غير ما كانت النكته الاحرى بالحذف قوله بجواز هذا جار في سائر اقسام الحذف الا فرق بين هذا وبين غيره من الاقسام وكان معنى ان نحو قولك ضربا زيدا عند الاتهام عدم علم السامع بالمفعول وعدم ارادة التعميم بالحذف كما ان نحو قولك ضرب زيد عند الاتهام كذلك فتدبر قوله وها هنا بحث ذكرنا ايجاز عن هذا البحث في شرح المفتاح حسبما راجعت فارجع اليه ان شئت قوله وكذا بانه نحو ان دلالة القرينة على ان هناك محذوفا مغيرة له على خصوص او عموم ويحمل على العموم حذارا الترجيح بلا مرجح بصح استنادها اقتضا الحذف الى قصد التعميم والاحصار مثلا اذا دلت في مقام المدح فلان يعطي ومنع ان يصدر عنه هذا الفعل مع غير صدد المفعول بالمرة مع صدد المفعول بالتقرير على خصوصه او عمومه على ما مر في الفعل المتعدي بنفسه او بحرف الجر والمعنى الاستغراقي ارجح والمعنى يعطي بصيغة الاعطاء ويمنع بما يحرم المنع وعلى هذا باقي الافعال وتوضيح هذا الجواب ان ارادة التعميم في المعمول مع حذفه قرينة على جعل احد هذين الامرين اعني العموم والاحصار على نحو مفعول عمرو لوله عام مثل ان مدار الكلام لدى كل احد هو ان يكون ممكنا ولم اى كل احد والشك ان العموم ارجح مستفاد من ذكر المتعدد ولا دخل للحذف فيه بل الحذف مع الاحصار الذي هو ابعد القرينة على ان هناك محذوفا لكن مرجع غير صدد كذا المحذوف وانه جاء ان عام مبني على ان المعام الحكمي الى المبدين عاما ما على ان سدين حاصر بدا ارجح بلا مرجح والمحذوف على هذا الحذف في تعدين عاما دون جزءه على الوجه الاول افضل الفرق بينهما ان العام للتقدير على الوجه الاول سعر الوطء وبعضاه وعلى الثاني سعر مجموع الوطء وبعضاه وبعدين جميع الالفاظ اليد الدالة على كل الغنى قوله وما اشبه ذلك كالمفعول له قوله وكذا في نحو بدا اكرم عطف على قوله مر غير صدد كذا المحذوف وانه جاء ان عام مبني على ان المعام الحكمي الى المبدين عاما ما على ان سدين حاصر بدا ارجح بلا مرجح والمحذوف على هذا الحذف في تعدين عاما دون جزءه على الوجه الاول افضل الفرق بينهما ان العام للتقدير على الوجه الاول سعر الوطء وبعضاه وعلى الثاني سعر مجموع الوطء وبعضاه وبعدين جميع الالفاظ اليد الدالة على كل الغنى قوله وما اشبه ذلك كالمفعول له قوله وكذا في نحو بدا اكرم عطف على قوله مر غير صدد كذا المحذوف وانه جاء ان عام مبني على ان المعام الحكمي الى المبدين عاما ما على ان سدين حاصر بدا ارجح بلا مرجح والمحذوف على هذا الحذف في تعدين عاما دون جزءه على الوجه الاول افضل الفرق بينهما ان العام للتقدير على الوجه الاول سعر الوطء وبعضاه وعلى الثاني سعر مجموع الوطء وبعضاه وبعدين جميع الالفاظ اليد الدالة على كل الغنى قوله وما اشبه ذلك كالمفعول له قوله وكذا

وحاصل قول الشيخ وهل يكون نفيا وتقريره ان الوارد هو عبارة المصنف عدم دخول بلا شاة اشافيها وهو قصر الافراد
وقصر العين والقصر في الانشاء وبسبب عينية الاول داخل في العبارة فقد له فانه من اعتقد انها وكذلك
البيانية

قصر التعيين لشمول الفائدة ولما القصر في الانشاء فلا نسلم انه لم يعرض له ما ينافيه فان قوله لم يدخل فيه
القصر بما سبق لان القصر اعم من ان يكون في الخبر او في الانشاء لان كلا من عباراته في الشرح في هذا المقام
أو صحيح وارجح اليه هذا ودوران الحق ان كلا من المصنف لم يذكر ما ذكره الخطائي وستة آل
وما تحملوه من المناكيد لوحده اعتمادا على القياسة ما يتبع ولعلهم تعمدوا عدم تناول النفس لذلك في مقام
مباحث الخبر وان كان السابق له ذكر وقال الاحسن ولم يقل والصواب وهل يكون ان يقال القول
المصنف لرد الخطائي في التعيين يشمل قصر الافراد ايضا فان من اعتقد ان عمرا وحده كاتب لا زيدا
عمرو زيدا فصلا وعلم انه اخطأ في تعيينهما اعاد لها الصواب بعمرو زيد وحده وكذلك ان اعتقد
التعيين مغايرا للاخر وكون الضمير في قوله المصنف لما كان عائدا الى ما دل عليه الكلام السابق اي التأكيد
الاحصاص الكائن في قولك زيد لا عمرو فيكون كما هو ظاهر قول الشارح على اعتقاد الى آخره الى الرد الخطائي
ما فيه انه حصص الممسل ما هو معلوم بما علم فيه قوله مع الاضافة واعتقاد وقوع العمل الاتي ان هذا الامر
ظاهر اذ عباره المصنف والايذنة ايان ما ذكر بعد قوله ولذلك انما يرد عليه ممكن ان يقال ان قول المصنف لرد
الخطائي في العين معناه لرد الخطائي في العين فقط اي ان مع لم يخطئ في شيء من مراجع الكلام الذي يرد
المنقول صلة من انه مصيب في اعتقاد وقوع العمل على المفعول شاة لحصر اخر غير الحصص كما سيذكر
ان الرد مجرد الاهتمام ونحوه قوله وكذا زيدا ضربت وعمرا اي في انه لا يرد على من يعتقد ان الاكرام للعدم التخصيص ونحو
اذا كان الغرض اخر قوله كما في بسم الله اي كما يذكر في بسم الله من يعتقد ان الاكرام للتخصيص ونحو
وقد عرفت لم يعد في افاده الاحصاص كما في الشرح وكانه طالما اورد المحقق السيالكوتي عليهم في حاشيته قيلوا
المعنى اسم الله اوكد في وقوع العمل المعول ويحتمل ان يكون مراده كما في الشرح والكشاف انه اوكد في افاده
الاحصاص اما الماوجب البسملة من الاحصاص عبارة عن اثبات ونفي فاذا ذكر الاثبات
صار اوكد اولما ذكر ان الرد الكشاف من ان الاثبات اللاحق يكون اقتضى على وجه الاحصاص عليه بما
كونه نفسه السابق وان لم يكن هناك سبق من ادوات الحصر وقع تذكير الاحصاص قوله
الكل اي من حيث ان العدد كالملفوظ فحصل ان كل اعم من ان لم يجز التلفظ بما معا ما فيه مراجعة العوض
والعوض قوله وفي كون هذا العدم الخ ظاهر كلامه هنا وفي الشرح ان عدم المتعلق بعد ما
للعدد التخصيص وقتل اعني مقصود الشارح من قول المصنف انه لا عدد الا الله الحصص لا انه يفيده ولنا
فائدة بعد في بعض المواضع ولم يذكر هذا العامل لانه هذا او كان الشرح عدم افاده هذا العلم التخصيص
ان المعلوم التي تفيد في المتعلقات هو عدم ما خلف الناظر كما صرح به الكل فيما سلف فالمتعلق الواقع بعد لما
وان كان اصله الناظر لكن صار له حتى في العدم بسبب ما عرض من النفي او وجوه فاصل من ايما
وهل العامل في هذا المتعلق من شرطه ايكون ان يدعى في نحو ضربت وان طلبت وكيف يجب ان العدم

لعله من سهو الناسخ والصواب الشرح المصنف

عن هذا

لم يتقدم من قول المصنف والصواب انا يقال ظاهر قول الشارح هذا الى تأكيد الرد الخ او يقال

سقط التخصيص

بعد التخصيص وكانه لما عرض لها من حيث العدم بسبب سبقها صار الكلام وان كان اصلها التأخير
من حيث انها معلقات قوله لانه يكون مع الجعل الخ تعسف ولا يدفع رد الخطائي من عدم الساعي ما مثل
العلل قيل فيه بحث لان هذا مبني على كون القصر في كل واحد من المثالين المذكورين مثلا اضافيا بيانيا
لما حصص كل واحد منهما الى الاخر اذ كون العصر عند ما على حال الخ مع انه هو في الاضافي كما صرحوا
به فمع لا يكون هذا التعليل بما هو التحقيق الا ان يدعى انهم جعلوا معلقات العلل عليه الاحصاص الاضافي
كما مشى عليه ط قول المصنف ثابتا وقدم منصوبا ونحو عليه والخطائي احمل ما ذكره على الاكثر قوله لكمال الاهتمام
ارادة الاهتمام العارض بحسب اعتقاد المتكلم وان صح كما سنذكره فيما يعد قال اسامة حمل السكوت ونحوه عليه قوله
ونحو ذلك كالعدم مراعيا حال المصدر والواقع بعدها قوله وان تنفعه عمرا فان قيل على ما تعين افاده اذا كان
تنفعه عمرا كما يصدر بمثل هذا العلم من المتكلم وان سمع علم السامع انه خلق فيه العلم بانه اراد الحكم في
اسعافه كل واحد بعينه من المخلوط وسوء ولنا ان معلق العلم عام اي خاص فليس قوله فقوله
وفي التخصيص خرج افاده الاهتمام بعيد الترشيح فانه يفيد التخصيص على قوله واورد افرايتم ركبه هذا الشرط
يحتمل الامر ولا على بلغ شيئا الا في افاده العدم التخصيص والاهتمام معا وهو الذي ذكره الشارح
وخاصل جوابه ان العدم لقصد احد الامرين اما لهم عرض لها ادلة احدهما عارض دون الاخر مع
الكلام كون القراءة اهم منه لانها اول شيء نزلت فكان الامر بها كالمراد اي لغرض اهم من ذكر الله حتى في هذا المقام
لان البسم الله اهم عندك من كل حال لا باسم الله حيث هو متعلق اهتمام واعتناء وقد يعرض ما يجب
المعلقات غالبا اخر كقصد الاحصاص فلذا اذا اجتمعا قدم لا محالة كما في البسملة واذا القرء الاولى
عن الثانية فان لم يحارضها هو اولى بالاعتبار قدم الله والا فلا وفي قوله تعالى اقرأ باسم ربك قدم عليها
العناية بالقراءة وكانت اولى بالاعتبار لتحصيل ما هو المقصود من طلب القراءة اذ لو قدم اسم الله اذا كان المطلوب
القراءة متبركا باسم الله لا باسم الاصنام كذا قال الشيخ قدس سره وفي شيء من التكشاف وفيه ان قوله اذا كان
المطلوب يرد عليه غير لان مراد الفقيه وكذا قوله الخصوص اخر عن التخصيص فكيف هذا لو قدم ما قصد عرضا احر الله
ولعل الوجه ان يقال وكانت القراءة اولى بالاعتبار لكان طرد هذا في البسملة ايضا لان اسم الله الاعظم والبسملة القراءة
طارية والطاري انما يؤثر اذا قدم عليه بالاول من ان الامر الحكم بالمطلق يعلق عليه الثاني ان يرد على افاده
العدم الاهتمام المستفاد من قول المصنف وقصد في الجميع الخ وبقي الثالث ان يرد على ما ذكره من الفرق
بالاقرب الاحصاص في التوكل على افاده العدم الاهتمام المالكي ان يرد على ما ذكره من قوله
ولذلك بعد العامل في باسم الله موخرا اي ينبغي ان يعد او يجب ان تقدر وفي تقرير السؤال بهذا دلالة على
منع ان بعد العامل في باسم الله موخر لقصد الاحصاص والاهتمام فلاي شيء اخر باسم ربك

انه ان اراد الاسم المجرد خرج عنه نحو قام ونحو يد قام وان اراد المجرد مطلقا دخل فيه نحو قام
في قام زيد فان مراده الاسم دنا على انه في وسم الاسما والا لخرج نحو قام في يد قام عنه لكان اخبارا
بعد تقوله والخبر قد يكون جملة **قوله** او بحسب الاضافة الى شئ اخر اى معين فهو بعض ما عدى المقصور عليه
والا فالاضافة الى شئ اخر انما حاصله في الحسبان لكن ذلك الشئ جميع ما عداه اه **قوله**
وان امكن **قوله** يعني انه لا يمتنع ان يوجد الفعل في ذلك الوقت بحاوزه الى غيره والا فامكان
التجاوز عدم الوقوع في الحقيقة ايضا **قوله** بل اضافي وحاصل مقابل الحقيقي هو الاضافي المجازي مع ان الطلاق
التخصيص على الاضافي مجاز بحسب اللغة كما قال المحشي من ان الاصل ان يخصص الشئ بالشئ على معنى انه اه:
يحاوز الى غيره اصلا اما شئ مصرا وتخصيصا حقيقيا الذي حقيقة التخصيص المنافية للاشتراك
ولذلك صار بهذا المعنى عند اطلاق التخصيص ومافي معناه ولما خصص شئ اخر على معنى
انه لا يحاوز الى بعض ما عداه فهو معنا مجازي للتخصيص عن معناه الاشتراك ولذلك يحتاج
في فهم ربط التخصيص الى قوله صلى تخصيصا عرضيا **قوله** وذلك لان الاضافي
وضعه بحسب الاصطلاح كما مر سابقا على الحق وحمل تسمية ارباب الاصطلاح على /
اعتبار اللغة عرفا مقبول **قوله** معنى ان المعارف اطلاق الاضافي على قسميه دون المجازي **قوله**
والستة الخ دفع لما عسى ان يتوهم من جعل الاضافي قسما من التخصيص اه جعل نفس الشئ قسما منه
قوله هذا المعنى وهو ان يكون المراد بالاضافي ما يكون بالاضافة الى بعض ما عدى المقصور عليه
والحقيقي ما يكون بالاضافة الى جميع ما عداه **قوله** نوعان قال المحقق وجه الانحصار هو ان القصر
اما بتقصير موصوف على صفة او بالعكس والاول هو قصر المسند اليه على المسند والثاني هو قصر الصفة على الموصوف
قوله اعني المعنى العام بالغرض الصفة يستعمل على ثلثة اوجه الاول هذا او هو استعمال المتكلمين
لها في مقابلة الذات والثاني والثالث استعمال اهل العربية اولها النعت والثاني ما دل على
ذات ما باعتبار معنى هو المقصود وهذين تشملهما في مقابلة الاسم لقول ابن الحاجب
في الالف والنون او في ضمه وقوله في المجموع بعد قوله كشرطه ان كان اسما وان
كان صفة وشئ كل من الاول والثالث بالصفة العنوية الا ان الطلاق الخنوبة على الاول اكثر
ولذلك اطلق المصنف على المراد بالثالث مع كونه من يد اللاول مخصوصة كما درس
السيد والعالم محل النص عبارة المصنف على ارادة الثالث لذلك ولان اعسار الثالث

ومن المعلوم حسن ذكر الفعل وجوابه ما مر **هو** نقض بالسؤال على هذا الوجه الصحيح بكلام المصنف
كما لا يخفى وهو الموافق لما في الكشاف على هذا المعنى قوله فكان الامر بالقلب اه ان لفظ اقرأ هم
من كرم الله تعالى لما مر وما قوله فدل سر اهم الامر بتخصيصها مبني على انه لو قدم ما حقه
ربما كان الافادة التخصيص وقد عرفت ما فيه لا يحال يحتمل ان يكون المراد من الامر بتخصيصها الذي هو
وان سلمنا ولا نسلم ان ايهام التخصيص يعم المقدم والاخار التقديم لغرض التخصيص وقد عرفت ما فيه
لغرض كما ذكره السيد في المثال الكريم **قوله** وان كان وكم الله اهم في نفسه لم يعلم اسم الله للملائكة
ان الالهية ليست اللفظ اسم الله وليس كم لكن لما اهم ذكر تعالى سوء ذكر الوطء دال على اسمه كلفظ اسم
او ذكر اسم خاص من اسمائه كلفظ اسم الله **قوله** اي هو منقول اقر اطاهره انه متعلق به يعلو المفعول
فيكون دخول الباء للدلالة على الالصاق كامسكت بزيد واليد وامسكت اخذت الخطام واخذت بالخطام
لكن المحقق الشريف في حواشيه على كلام السكاكي توجيها احتمال ان المراد بالمفعول انه مفعول به واسطة
وجعل القرينة عليه قوله الى مفعوله حيث لم يعل الى مفعوله فيه حيث ذكر في الكلام في الحاشية
وهذا هو الموافق اي حملها سيالة له ولغيره **قوله** فيراد بالمصدر ما يعم الاهمية الخ قيل فيه نظر
لانه قد عطف عليه بأو قوله او ان في التأخير اخلا للابيان المعنى او بالتناسب وهذا العطف بأبى
تلك الارادة الا ان يقال انه يتعذر بها في الاقرار بالذكر **قوله** لتوهم انه مرصله بكلمة ايا ما تكن
ان نقل المعلوم الصعبة الثانية لانها اهم والفائدة فيها اكثر الا ان يقال مع كونه مرادا فرعون تتبع فاقدته اهم
قوله حصر شئ لما على الاطلاق او على سبيل الاضافة الى معين صرح به المحقق في شرح المفتاح
بكلي معنى القصر وحقيقته اصطلاحا **قوله** اما ان يكون بحسب الحقيقة وفي نفس الامر التحقيقي
هو المقابل للاضافي كما صرح به فيتناول الادعائي وهذا التفسير يحرجه وكانه نظر الى ان التحقيقي
هو الاصل والمتبادر الشمول وانما لقيل ان يخصص الشئ بالشئ اما بنفيه عن جميع ما عداه او عن
بعضه وقد يقال قوله بحسب التحقيق ونفس الامر اعم مما هو كذلك حقيقة او ادعاء فيشمل
القصر الحسي والادعائي كذا قيل **اقول** بل الاحسن ان يفسر الحسي هنا بما خص التحقيقي
كما هو ظاهر قول السيد المحقق في قصر الموصوف على الصفة من التحقيقي وهو لا يكاد يوجد وان
قصد الموصوف على الصفة قصر احقيقة او ادعاء موجود كثير وترك النقض له ابتداء من المصنف اعتمادا
على ما سيذكر بعد من قوله وقد تقصد به المبالغة ومقابلته بالاضافي عند قاس كما اعترف
بعضهم لان الايجاب حسن جيد الحر بالمجرد الخ مع جعله مقابلا للمبتدي حتى ورد عليه

انه ان اراد الاسم

تخرج المكلف وجزئياته ومثل عارض الاسم او قام بزيد الانسان او قام بزيد الانسان او ابيض يلزم
ان المقصور عليه كالانسان ومثل عارض الاسم مفهوم العالم لانفس القيام ولا يخفى انه تكلف قوله
الذي يدل على معنى الخ رد عليه بحسنه في اعتنى رد حسنه قوله ومعناها محقق مروج قال
المحقق ولعل النسبة بمعنى احتوت بقرينة لفظ المباينة اذ المعنى الاول هو نفس الامر العام بالغير كالعلم
والمعنى الثاني هو ذات متصفة بانتساب ذلك الامر العام كالعالم وقال ان اريد بالمعنى في قوله
اعني المعنى العام بالغير مقابل اللفظ كما هو الظاهر لم يصح قول الكس لصادقتها الخ قال النسبة بينهما باعتبار
الصدق هي المباينة لجواز ان يكون النسبة بين معنى المعنوية هي المباينة باعتبار ما ذكره وقد ترتب
لان المعنى الاول نفس المعنى والثاني نفس اللفظ وان اريد بنفس اللفظ سمته الدال الخ تتمة
وكذا الاطلاق والقيام بالمعنى المراد هنا على نفس اللفظ من قبيل المساحة الثانية وعلى المعتبر من
الخمر بمعنى ان نصارى الحدف في موضعين من عبارته قدس سره بان يقال المراد بالمعنى الاول
هو النفس الامر العام بالغير والمعنى الثاني هو ذات الخ بقي فيه بحث
وهو ان لفظ العارض مثلا الصدق عليه بانه معنى قائم بغيره على الوجه المذكور فانه يدل على ذات باعتبار
معنى هو المعروض وقد يصادق معتبرا لمعنوية والنسبة بينهما العموم من وجه فما وجه الحكم بالمباينة
ويمكن ان يجاب عنه بانه يكون المعنى بعد التاويل في الاول من معنى المعروض على قيد لفظ اي هو اللفظ
العام بغيره فقط او دال المعنى العام بغيره فقط هذا وانت خبير بان الاولى ان يقال المعنى القائم
بغيره على ظاهره فان المقصور حقيقة والمعروض عليه هو نفس المعنى اللفظ والداعي الى
دلك التاويل فان قلت لم خصص المصنف احراج المعنى الاراده بالذكر ولم يعرض لعدم ارادته
المعنى الثاني للمعنوي قلت انما خص المعنى بذلك لان اللفظ ظاهر والمكان لسعتها
معنى المعنت كثيرا واسعارا بالمعنى عادل على ذات فلما ذكر خروج المعنت تعلم خروجها
بالمعنى الاخر بالمقايسة اليها لما ذكر بان بينهما عموما من وجه فتامل قوله
ولعل نحو عارية الخ كرر حواب
وغاير على احضار العصر في السوعس وذكر ان ما بعد الاولى لامثلة وما قبلها اسم جامد
للمعنى فاتم بالخبر واجاب بانه من قصر الموصوف على الصفة تقدس اقيل هو امبني على ان الفاعل
هو الدال عليه على الدال عليه لفظ دال المضاف المحذوف

في جانب المقصور عليه هاهنا هو الاول كونه خبرا وعكس وتغيير التاويل في جانب المقصور
على معنى قصر الافادية على زيد والكون زيدا على الخبرية على الشارح فيكون من قصر الصفة
على الموصوف والاحكام عكس كما قوله لعدم الاحاطة بصفات الشيء الا كثيرها حتى يوجب
عليه ايجاب الاحاطة الاجمالية وكذا استيفاء العصر كما في ليس في الدار الا زيد بل الا بوجود صفات
امور حقيقية خصوصا النفسية ولا يمنع من العالم النحوي الصدق اسان واحد منها ونعني ما نسبها
واما في ليس في الدار الا زيد والجسم خاتم قوله وهذا محال

قوله نحو ما في الدار الا زيد قبيل فيه ان التخصيص انما هو النسبة الخاصة في افراد الانسان
ضروري تحقق الحصر الا شطوانة ويؤول الى غير الحقيقي والكلام في المثال الواجب بالذات الا الله تعالى
قوله اي بالمعنى قال المحقق رجوع الضمير الى الثاني كما احمار اوب وانتسب بحسب اللفظ والمعنى
ورجوعه الى الحقيقي مطلقا اصح واسلم بحسب المعنى والفائدة لسلامة لتسمي الصفة معا وبعض الموصوف
على الصفة بعض اجزاء الصفة مبالغة وادعاء موجود وظاهرا وبعض عليها فقد اجتمعا انتهى كامر
ثم الظاهر ان هذا الحكم لا يختص الحقيقي بل يكون في غير الحقيقي ايضا لعدم الاعتداد
بما يقابل المقصور عليه فالاولى ان يحمل شاملا للنسبي القصر وبذكر في موضع يليق به قوله فلا يحتمل
غير المذكور ان له العدم هذا هو الفرق بين الادعائي غير الحقيقي وبين غير الحقيقي
والحقيقي والادعائي من غيره نعم لو كان المذكور ان له العدم دون غير المذكور ان له العدم
بعض من عدم المذكور ان له العدم ودكل البعض هو الذي اعتقد المخاطب مساويا كله للمقصور عليه
او افراده جزئيه او نوعه قوله تخصيص امر بكذا لم يعتبر الحقيقي بل يقول الاول غير الحقيقي تخصيص
امر بصفة دون سائر الصفات والمعنى تخصيص صفة بامر دون سائر الامور القابلة بالنسبة الغير الحقيقي
وحدان بعضه والا فليس المقصود من هذا الكلام التعريض على المصنف ان الاقسام الثلاثة
فانها الاخرى في الحقيقي على ما في الشرح قوله معناه مجاوزا الشان الى ان دون اخرى وقع الحال
وذو الحال اما المفعول واما الفاعل اعني المخصص فانه من اراد بحسب المعنى فانه وقع المفعول وقوله
والمعنى مخصصة مشعر الباقي فانما كلها فقيل حال وبعضها او اعلا لكل مكان اخرى وقيل بعض
على الظرفية اي بعضه وبعضه في مكان ضعف اخرى قوله ادنى مكان من الشيء قال بعض الاعلام
الرضي الامتناع من اضافة العدم الى الاضافة ومن التفضيل اذ لا معنى لقولنا العدم ادنى من العدم
اذ الامكان وهو الامكان من في قوله من الشيء اعتقد انتهى كلامه في مصدر ان زائدة

قوله بيّنه اى تضمّنه معنى ما والا كما صرح به فى الشرح وحاصل ما بيّنه سابقا افادتها القصر ويحتمل
ان مرجع الضمير المذكور اى من المذكور مرادا بها القصر وبعضها معنى ما والا قوله اذ ارجح ازعما
عرم واما ارجحيتها على اول الاحرام الله حسبما هو المسه ملا مجال لارتكابه مع ظهور هذا الوجه
الصحيح كما ذكر فى الشرح فلا يعرض له هنا قوله نحو المنطلق زيد وزيد المنطلق وكل المثالين
لان لكل منهما مناسبة لما نحن فيه اما الاول فلان المسند اليه موصول واما الثانى فلان
ال المسند معرف باللام قوله ولقول الايضاح فصل الماء دل على وجود معنى القصر فى انما لخصوص
بعضها معنى ما والا فلت لا يدل على خصوص بعضها ما والا فانه ليس لنا من طرق القصر شئ
ثبت به ما بعده ونفى ما سواه الا ما والا شئ اداة ما بعد الا قام والواقع بعد مجموع ما والا وهو قام زيد
مثبت لما سواه منفى فلا يحصل المراد لكن شئ من طرق القصر الاخر مثل لا يصدق ولا تحو زيد عالم الا عابد
انما للاثبات لما ذكر بعدها ونفى ما سواه وهو كذلك فى بعض صورها فتامل قوله هذا ولا سعد ان كلا منه
للضرورة والعدول عن الاصل يكون لامر مهم والباعث هنا فعل العبد العاجز اجماع الايضاح
على ان الباء للتعدية فى الفوز الموت ومتعلقاه ولا الى القول بانه مسند الى المستثنى منه والغنى لما فيه
من مخالفة الظاهر قوله ولصحة اتصال القصر بها اذا اريد حصر الفعل فى الفاعل المضر احتمل ان يحب
النظر الى ان الفصل المقدر كالمحقق وقد يكون الصحة بمعنى عدم الامتناع على ما يعم الوجوب ويحتمل
كذا فى شرح المفتاح ويدل على الاحتمال الاول الذى هو الوجه ان تعين ان يكون المراد بالصحة ما يعم الوجوب
فان المراد بالربط اما من حيث هو مع قطع النظر عن كونه بتقوية اعنى اتصال القصر بالمقصور عليه
بعد ذكر احد الامرين واما بتقوية من الامرين اعنى الاتصال والانفصال حتى يصح العطف
الى الجزء الامر اعنى قصر الصفة على الموصوف والعكس قام اخر قوله اذ الضرورى الخ هذا مبنى على
ما ذهب اليه من انه لا يكاد ان الضرورى الشعرية عارية عما لا مندوحة للشاعر عنه ورجوعه الدماميني
فى شرح مغنى اللبيب بان هذا يقتضى عدم تحقق الضرورة اصلا او عالما لان الشعراء يرون على بعض
التراكيب والالفاظ بالمسالك المختلفة ولا يحصرون كل مقيد لا مندوحة للشاعر عنه ورجوعه ايضا
فى تفسير الضرورة عندهم ان يعالج فى مالم يرد الا فى الشعر سواء امكن للشاعر عنه مندوحة ام لا قوله
والاخر عطف تفسيرى لقوله فصل القصر فانه كان حال الاتصال مسببا اما وصف حاصر فى اللفظ قوله
اى بعد ثبوت ما حق الناظر فيها ان يكون مبنيا على ما ذهب اليه السكاكى فى ايراده بحوا انما فعل القصر او على
الغالب قوله كان الاستقبال على ما كان عليه بحصول الاكتفاء بالمقاربة على ما تكرر مرارا قوله
الذى رواى النوع المدرك بحواس التراكيب والمعانى واعتبار اللفظ حتى ان من لم يكن له اطلاع كامل فى تلك
الدقائق والتتبع فى الخانى الغفل عن ربما يناقش فى ذلك قوله ولهذا قال ابن الحاجب ان السيد
فى الله احمد

فى الله اجدر للاهتمام وما قال ان للحصر لا دليل عليه رد بما مر عن بعض العلماء انه اذا استعمل عاريا
عن قرينة دل على فائدته قدم فى القرآن اجاب بانه فاعل مختار يفعل ما يشاء قوله بالفتح قال الدماميني
انما دل بالوضع على القصر الا ان احوال المذكور شاهدة بارادتها القصر وبعضها معنى ما والا قوله
فى هذا القرن وان كان الاستفيد منها مجرد الوضع قوله وصفها لعان نبيل الغرض حتى ان المتكلم
ملاحظة معانيها قوله بعض النحاة هو محمد الامير الرضى قوله القصر المستفاد من هذا الاصل فى نسخة
كما ذكر الاول فى قولك ما انا فعلت وما زيد اضربت او المقصود قصر الفعل على غير المذكور لا قصر عدم الفعل
على المذكور كما حققه قدس سره وقد سلف قوله لا ما سواه فى الاول والا من عداه فى الثانى قوله
بلا العاطفة لا مطلق النفى اذ لا دليل على استماع ما زيد الا قائم ليس هو بما بعد قوله فى كلام المصنف
كقول صاحب الكشاف ما كان ذلك الا امتنانا على عباده بالتنبيه قوله لان من عرفها اذا سمع
هذا ظاهر فى قصر الصفة على الموصوف نحو ما حاتى زيد لا عمرو واما فى قصر الموصوف نحو ما زيد قائم الا قاعد فجائى
وحينئذ كون ما سوى الزيد نفى عن قاعد ذلك قوله على ما صرح به فى المفتاح ثم الصحيح انه كما يستفاد
للاكتفاء بما جاء زيد الا راكبا المعنى اى المنفى قيامه عنه وذلك بكلمات النفى قوله فعال انا ما سعى لاقيني
ان قيل عند اجتماع طريقى الى انما سبب فلنا ذكر السعد قدس سره فى شرح المفتاح انها اذا اجتمعت
الا العاطفة انما فى التقديم كان الحصر مسببا انهما لقدمها وكانت العاطفة مؤكدة لذلك القصر واذا كان فى الكلام
التقديم مع انما فضلة مستقيل وهو انه ان امكن بعد من الكلام مرادا منه غير ما يبين لاجزائه عرف صفتها
واعرابها كقولك انما يجيبنى انا اسعد العصر الى انما وجعل المقدم هنا كالمقدم فى ما والا كقولك كذا
ما تنبغى الا انا ظهر ان عديم الخير وما تنبغى الا انا ليس ان يستفاد القصر المقدم بل الاجل القصر بانا
والا تضى عدم المقصور عليه فى المقصور عليه كما ان عديم الخير وما ينبغى الا انا ليس لغير السعد اكد لذلك
وانا تنبغى انا فى ما ينبغى انا انا وان امكن ان يكون استفيد القصر المقدم وجعل التاء وانا والا مؤكدا لذلك القصر
كما فى قولك انا زيد اضربت فانه يكون المقصود عليه قبل زيدا وكان انا مؤكدا لذلك القصر نظرا الى ان زيدا هو
الجزء الاخير منه اذ لا يمكن بعد سبق ما والا الا ما خبر زيد او صفته قبل ضربت بل انما ضربت زيدا او على هذا
يكون زيدا ما على نصبه وان لم يوخر زيد او قدر ما والا كما نه قيل ما زيدا الا ضربت وجوه
الصحيحة الا ان يعتبر زيدا على ما به الى الرجع وبعد ضمير ضربت فى ضربت فى هذا القبيل ما والا التى ذكرها هاهنا
قوله ليس فى حكم الصرح فانه لا يحوز حاتى زيد لا عمرو كما جاز امسح زيد على الخبى لا عمرو قوله بشرط
مجامعة العالم لم يذكروا هذا الشرط فى العدم او هو او لا ستغنائهم عنه والى فى الشرح حكما أشد الدلالة
على القصر اصعف وقد انه قد صرح فى شرح المفتاح بما يدل على ان العدم على القصر اقوى من دلالة انما
قوله ان لا يكون الوصف مخصصا للموصوف هذا فى قصر الصفة على الموصوف وكذا ما سيأتى فى قصر
الموصوف على الصفة فعلى شرط مجامعة العالم بلا العاطفة لطرو ما ان يكون الموصوف فى نفسه مخصصا

community

سلك الصعب والوعر او الوحش ان يقال انها المنفي مسلكه مناهج السنة او طريق البدعة قوله وهذا
اقرب مما يكون الوسواس ان مراد السكاكي بشرط الخش واما حكمه بعدم صحة الاستعمال متجه
الاختصاص فيمكن ان يقال مراده عدم الفصح عند البلغاء وكسرا يحكمون بعدم الصحة والاستقامة
عند عدم الحسن قوله ما عملة المخالف وسكره والقدس سره ففي قصر القلب يكون الجهل
والانكار وكل واحد من النفي والاثبات وفي قصر الافراد يكونان معا في النفي فقط واما قصر التعيين فيه
الجهل بالاثبات والنفي معا ولعل هذا كان انكارا اضلا قوله ولم يكن حكمه مشوبا عطائم رفع الغفلة
هذا ابقى على ما مر صحيحه في الشرح من ان المخاطب في جميع انواع القصر الاضافي يجب ان يكون حكمه
مشوبا بالصواب وخطأ وان كان السيد قدس سره سر عدم الجزم بالخطأ في المخاطب بقصر التعيين قوله
افراد اقيل حمل ما في الآية الكريمة قصر افراد كما ذهب اليه المصنف تبعا للسكاكي من جهة عدم اعتبار
الوصف اعني قد خلت من قبله الرسل حتى يكون القصر للرد على من ينكر وصفه بالرسالة بل هو
كتساوي الرسل اد على اعتبار الوصف لا يكون القصر للرد على من ينكر وصفه بالرسالة بل هو
خبر ضمني فاز خبي بان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قتل بان ادعوا اعاكان رسول الله صلى الله
يعوم به مرام الجهاد وغيره او يريدوا انكارهم اعتقدوا انه تقول بكتساوي الرسل في انه علوا كما خلوا
وجب التمسك بينه بعده كما وجب التمسك بينهم بعدهم فرد عليهم بانه ليس الامر تقول بكتساوي الرسل بخلوا
عليهم وقد كان كذلك بل الامر كما طرب عليه مراكله الشرطيه اعني قوله ان كانت افان كانت او قبل عليهم على اعتقادكم
وبه اعني كونه قصر قلب بشعر بقرين الكشاف والسعد ان يقال كون قوله تعالى قد خلت من قبله الرسل غير مطوع به
لاحتمال ان يكون استيفاقا والمعنى صح انه لبيس الا رسول الى الرسول من شانه ان يموت او انها خلت الرسل
من قبيله فتامل قوله لاعتقاده والعالم في المنشاي من حمل المخاطب عليه انكاري هذا الخالي هو حال المتكلم
مع حال المخاطب ولو عتبر حال المخاطب فقط كما في المثال الاتي لو كان قصر افراد لان المخاطب معترف
بحق الشرع وهو صادق صلوها الان الكفار لما اوردوها بطريق القصر والفتهم الرسل في التعاند لا قصد الى حصر الاخر
الفوهم وكون الله بين على من ينكر قيل الرد ان العالم ان ابهم الا يشركنا لما اعتقد والا صل الرسالة
مخصوصة بالمذكر والمخاطبون على دعوى الرسالة من لوهم من ره المنكرين لوصف التشريه المدعى وصف الرسالة
لانهم يقلبون هذا الحكم ويقولون ان انتم الا بشر ادعون على وصف البشرية المدعى وصف الملكية فضلا
عن الرسالة المبني عليها والرسل المخاطبون شملوا بقولهم ان نحن الا بشر مثلكم كونهم مقصورين على البشرية
غير متجاوزين الى الملكية مثلهم في حلول الوحي لاختصاصهم بالنبوة فضل الله ونعمته عليهم قوله بما على
ما ذكر بما من دخل كلام المشبه والمصنف اما قال والاولى لاحتمال ان يكون المراد بقيل العلم دلكر وتعريفه

بالفعله او بوكد العصر او كلمات الكر مسح
وهو اشاره الى ما ذكره عبد القاهر

انه من شانه ان يعلم ويقرر ما ذكر في تقريبه وقد احتاج الى التنبيه على انه اخوه عنيد قوله
ادعوا ان كونهم مصلحين قيل ظاهر هذا الكلام يشعر بان قولهم انما نحن مصلحون قصر قلب لكنه صرح
في شرح الكشاف بانه قصر افراد حيث قال انه قصر افراد لان عليهم غير الافساد ويشعر بان انهم انشاؤا
فحوى ذلك الكلام بادعائهم مقصورون على الاصلاح مع شاهد افساده وتوجه الايراد الى ان ذلك انما يتم اذا سمى ذلك قصرا
قوله الدال على الحصر اعني ان ما سبق من كلام المصنف هو ان الخبر المعرف باللام الجنسية مقصور
على المبتدا وكذا ضم الفصل الما يفيد قصر المبتدا على الخبر وعكسه ليس مسنى ليكون المعنى هاهنا ان الاشاد مقصور عليهم
وانه غير مناسب لرد دعواهم قصر انفسهم على الاصلاح الا ان يضاف الى ما في السابق من ان الخبر يجب ان يتاخر عن المبتدا
المسند اليه على المسند وعلى ان ضم الفصل لما يفيد قصر المسند على المسند اليه لكنه مصرح بمبالغته كما له فيه وضمن
الفصل معنى كلمة ان ومعنى الكلام انه لا مفسد سواهم مبالغة في كمال الافساد فيهم ولا شك ان ادعاء
منهم اصلاح اضلال يكون كلما بعد منهم افسادا قوله ومن لما ان مصلحا ما وجه تخصيص انما
والعطف مع انه يفيد هذا الدليل يكون لامارته على طريق اللمي والا سعد الله وكذا يكون للاعلام مرتبة الاعلام
على العطف اجيب لعل عدم التعرض لما انه على طريق النفي والاستثناء انه وان كان النفي منهم صريحا
فيه قبول الاثبات الا ان نفي ما عدا المقصور عليه انما يفهم عند ذكر المستثنى كما ان فعل الكل اعني ما عدا المقصور عليه
واثباته معا وعدم التعرض لما يقدم عليهما انما يعمل الكلام الما كون سيد الله ورسوله حاكما بذهاب الوهم الى عدم
القصر اول الامر وهذا الوهم متحقق في التقديم وقابل اذا اولت بزيد ضربت وبما ضربت وبما ضربوهم في اول الامر
عدم القصر ان يكون زيد اسم فعل امر او فعل ماض مثلا والحاصل ان طريق النفي والاستثناء كالعطف مرجح
وكما مر مرجح وكذا التقديم كما مر مرجح وكالعطف مرجح اخر فلم يحرم به انما على طريق النفي والاستثناء مع التقديم
عليه وعلى العطف وانه خبر بان كون النفي والاستثناء كالعطف مرجح كاف في الجزم به انما على ان
الوجه الاخر الذي به صار كانما اشار اليه بقوله ويقرر ما ذكر وكذا كون التقديم كما مر مرجح بلغي في الجزم مزيته على العطف
او ليس العطف كانما توجه مرجح الوجوه وكانه لذلك قال لعله قوله كما من معنى من الاعتناء وان جميعها المبتدى
والخبر الاولى في قوله تعالى اياك نعبد اياه مقدم عليهما للمسه بالنصب وقوع الفرزدق واعابد اوقع الخ قوله
سوء المفعول مع ما عرفوا من الشائع اليه سوى العطف واسلمها في الشرح وام الكلم اكثر الاستعمال فيه قوله
اكما مع من يحوز تقريب العهد الاكله كل يقال ان المعنى هنا على مر الكاملة فتامل قوله والاستثنى اخ حاصل ما
وانما الذكر هنا لاحتضاضها مما مر لبحث لعلهم كون تاخر المقصور عليه في الاثبات مرجحا في الاثبات قوله
فيه رجح والتحقيق ان مع الصفة على الصور الاشكال وقولنا مثلا ما ضربت زيدا الا عمرا ان الصرب
باعتبار تعلقه بمجموع صفة له معناه ان مفهوم الكون مقصورا على عمرو قوله
اولا ثانيا وعلما وعملا بدل من قوله عن حقيقي وقد عرفت ما سبق من كون اصل النفي والاستثناء
ان يكون لما اسكره المخاطب اياه لا استعمال باعتبار الاصل في مقام العبس قوله لاستثنا الحكم مقام الصفة

Copyright

اعلم ان الانشاء اعاده بالاسم الظاهر لان الانشائي في عبارة المصنف على كلام ايس مراده به احدهما وهو الطلبي نهو الاطلاق على المعنى وهو قوله وقد يطلق الخ اذ قد لا يريد اقام فعدد للدعاء على بسيط العمام الى ردد في النفس وعلى هيئة تفسانه معلومه سلك التنبيه على وجه عرجها على احتمال الصدق والكذب في المجموع المركب من هذه الالفاظ كلام لفظي انشائي والمجموع المركب من معانيها كلام نفسي انشائي وهو مدلول الكلام اللفظي الانشائي فقوله على نفس الكلام اعم من ان يكون لفظيا او نفسيا قوله مدلول هذا الكلام للظهر ارداده لفظ مثل قاعد قوله كان الاحمار كذلك اي يطلق على الكلام الذي ليس بخارج لفظه او الاطلاقه وعلى القائم هذا الكلام اما الثاني فظ

واما الاول فصحيح حيث قال المركب التام المحمل للصدق والكذب يعني من حيث استماله على الحكم نفسيه وان لم تكن ملفوظة الخ قوله يعرفه قوله والا لفظ الموضوع له لكن الذي هو القائم الكلام بل هو موضوع للفوظ ليت زيدا قائم ليس موضوعا للمعنى المقدري لانه لست مدلولا وضعيا على ارادة المعنى المصدري كما انه ليس موضوعا على ارادة نفس الكلام بل هو موضوع لارادة معنى

الفظ

قال الطلب هو الهيئة التنبيه الخ القائم وغايته ما يوجد به كلامه انه خرج بعدم الطلاق الانشاء على غير المعين ولفظ ليت وان لم تكن موضوعة للتمني لكن صح ان يقال انه موضوع له على حمل اللام للفائدة على الاول فانه يرد فيه ذكر اصلا كان وبنيه للتمني دون الاول وان المراد بالطلب بمعناه الاصطلاحي اعني الفاظ الكلام المخصوص اللغوي الذي هو محل الطلب ولا كفى فانه يرد عليه ان الانشاء عدم صحة قوله والانشاء الخ ان يقال ان كان الاخبار مشتركا بين الاستخدام والاستعمال فالاولى ان يحمل على الاستخدام ليصح قوله وقد يطلق الخ اذ قد لا يريد اقام فعدد للدعاء على بسيط العمام الى ردد في النفس وعلى هيئة تفسانه معلومه سلك التنبيه على وجه عرجها على احتمال الصدق والكذب في المجموع المركب من هذه الالفاظ كلام لفظي انشائي والمجموع المركب من معانيها كلام نفسي انشائي وهو مدلول الكلام اللفظي الانشائي فقوله على نفس الكلام اعم من ان يكون لفظيا او نفسيا قوله مدلول هذا الكلام للظهر ارداده لفظ مثل قاعد قوله كان الاحمار كذلك اي يطلق على الكلام الذي ليس بخارج لفظه او الاطلاقه وعلى القائم هذا الكلام اما الثاني فظ

واما الاول فصحيح حيث قال المركب التام المحمل للصدق والكذب يعني من حيث استماله على الحكم نفسيه وان لم تكن ملفوظة الخ قوله يعرفه قوله والا لفظ الموضوع له لكن الذي هو القائم الكلام بل هو موضوع للفوظ ليت زيدا قائم ليس موضوعا للمعنى المقدري لانه لست مدلولا وضعيا على ارادة المعنى المصدري كما انه ليس موضوعا على ارادة نفس الكلام بل هو موضوع لارادة معنى

الفظ

قال الطلب هو الهيئة التنبيه الخ القائم وغايته ما يوجد به كلامه انه خرج بعدم الطلاق الانشاء على غير المعين ولفظ ليت وان لم تكن موضوعة للتمني لكن صح ان يقال انه موضوع له على حمل اللام للفائدة على الاول فانه يرد فيه ذكر اصلا كان وبنيه للتمني دون الاول وان المراد بالطلب بمعناه الاصطلاحي اعني الفاظ الكلام المخصوص اللغوي الذي هو محل الطلب ولا كفى فانه يرد عليه ان الانشاء عدم صحة قوله والانشاء الخ ان يقال ان كان الاخبار مشتركا بين الاستخدام والاستعمال فالاولى ان يحمل على الاستخدام ليصح قوله وقد يطلق الخ اذ قد لا يريد اقام فعدد للدعاء على بسيط العمام الى ردد في النفس وعلى هيئة تفسانه معلومه سلك التنبيه على وجه عرجها على احتمال الصدق والكذب في المجموع المركب من هذه الالفاظ كلام لفظي انشائي والمجموع المركب من معانيها كلام نفسي انشائي وهو مدلول الكلام اللفظي الانشائي فقوله على نفس الكلام اعم من ان يكون لفظيا او نفسيا قوله مدلول هذا الكلام للظهر ارداده لفظ مثل قاعد قوله كان الاحمار كذلك اي يطلق على الكلام الذي ليس بخارج لفظه او الاطلاقه وعلى القائم هذا الكلام اما الثاني فظ

واما الاول فصحيح حيث قال المركب التام المحمل للصدق والكذب يعني من حيث استماله على الحكم نفسيه وان لم تكن ملفوظة الخ قوله يعرفه قوله والا لفظ الموضوع له لكن الذي هو القائم الكلام بل هو موضوع للفوظ ليت زيدا قائم ليس موضوعا للمعنى المقدري لانه لست مدلولا وضعيا على ارادة المعنى المصدري كما انه ليس موضوعا على ارادة نفس الكلام بل هو موضوع لارادة معنى

الفظ

قال الطلب هو الهيئة التنبيه الخ القائم وغايته ما يوجد به كلامه انه خرج بعدم الطلاق الانشاء على غير المعين ولفظ ليت وان لم تكن موضوعة للتمني لكن صح ان يقال انه موضوع له على حمل اللام للفائدة على الاول فانه يرد فيه ذكر اصلا كان وبنيه للتمني دون الاول وان المراد بالطلب بمعناه الاصطلاحي اعني الفاظ الكلام المخصوص اللغوي الذي هو محل الطلب ولا كفى فانه يرد عليه ان الانشاء عدم صحة قوله والانشاء الخ ان يقال ان كان الاخبار مشتركا بين الاستخدام والاستعمال فالاولى ان يحمل على الاستخدام ليصح قوله وقد يطلق الخ اذ قد لا يريد اقام فعدد للدعاء على بسيط العمام الى ردد في النفس وعلى هيئة تفسانه معلومه سلك التنبيه على وجه عرجها على احتمال الصدق والكذب في المجموع المركب من هذه الالفاظ كلام لفظي انشائي والمجموع المركب من معانيها كلام نفسي انشائي وهو مدلول الكلام اللفظي الانشائي فقوله على نفس الكلام اعم من ان يكون لفظيا او نفسيا قوله مدلول هذا الكلام للظهر ارداده لفظ مثل قاعد قوله كان الاحمار كذلك اي يطلق على الكلام الذي ليس بخارج لفظه او الاطلاقه وعلى القائم هذا الكلام اما الثاني فظ

واما الاول فصحيح حيث قال المركب التام المحمل للصدق والكذب يعني من حيث استماله على الحكم نفسيه وان لم تكن ملفوظة الخ قوله يعرفه قوله والا لفظ الموضوع له لكن الذي هو القائم الكلام بل هو موضوع للفوظ ليت زيدا قائم ليس موضوعا للمعنى المقدري لانه لست مدلولا وضعيا على ارادة المعنى المصدري كما انه ليس موضوعا على ارادة نفس الكلام بل هو موضوع لارادة معنى

Cambridge University Library

Contents lists available at King Saud University

العامل فيها معنى الفعل في زمان الحال الخ قوله وهو احق بهذا الحال من الاخوة الصداقة
والثاني الاخوة الحقيقية والاكتساب الحالة الاصلية حال اكدة فلم يخرجوا على الاول وعليها كما مر في النحو منه
قال الكاشي ساعسل عن العار بالبيت قضا مرديا كرفتح والنصب صرفه على انه فاعل الحاكيا ومفعوله ما كان حالنا
والقضا بمعنى الحكم والقدر والمعنى ساعسل العار عن بعضي باسعمال السيف في العدا في حال حلف حكم الله علي
الشيء الذي يحلبه ونصبه على انه مفعول الحاليا وما عائده ما كان حالنا والمعنى بعضي العدا المقدور والمعنى حالنا
الموت على الحالبه قلت هذا طامس على مذهب الاخفش من جواز اعمال اسم الفاعل بلا اشتراط
اعتماده على شيء والمذهب عند النحاة عدم الاعتماد ويكون ان نوع على زواله النصب ان قوله حالنا حال
من الفاعل في ساعسل وقوله ما كان صلة مر بمعنى الذي وكان وحالنا الماضي ناقصة للدلالة وبعد البيت

• واذ هل عن داري واجعل هدبها • لعرض بابي المذهبة حاجبا •
• وصغر وعسى تلادي اذا انت • لمبني بابه راكن الذي كنت طالبا •

اللذا بالمال القديم قوله على ما سندكر في بحث الحال لم يذكر في هذا الشرح شيء نعم
ذكر في الشرح الكبير ما معناه ان الحال الذي يحرفه والحال الذي ساق للاستقبال وان بناء احقيقة الا انهم
استشعروا عدم الاتصال في بعض الجمل الحالية للسامع حسن الظاهر وفي الجملة ولو بحسب اللفظ قوله ولم يظهر وصدر هذا
المقال الاسم الفاعل وهو قولهم محمد نحرير صدر الجملة الحالية وهو بالنون مجرور على انه الاستقبال قوله
وعدم محبها لغير الصدق عطف تفسيري لقوله اي كون هذا الخ قوله ما موصولة يحتمل ان تكون موصوفة
قوله مريد اختصاص اي تعلق وارتباط لا كون اللام وادخالها اياه نوع اختصاص مر حيث ان الاسم بالفعل
اولى وليس المراد من الاختصاص القصر لظهور ان ليس لشيء منهما اختصاص بالفعل بمعنى القصر عليه وصلاحه لغيره
ان لهذا مزيد اختصاص من قوله اظهر الظاهر ان المضارع عليه هو الاسم كما مر في بحث قول الكسي خلاف الاسم
اي ثانية الفعل الظهر من ثانيه الاسم ويحتمل ان تكون المضارع عليه كونه غير زماني كما يتفق للفعل الحالي من الانسلاخ
عن الزمان نحو نعم وبئس وليس وغيرها قوله كما لفعل هذه الكاف متحد بحسب المعنى على طريقة ما مال العنصر
اما حيضوبة طلق كالنار مع ان الحمد لله طلق عندهم محصر في النار كما تكن مع اليبس اشارة وقد مال ان اراد الكاف
انما هو بالنظر الى الافراد الذهنية قوله وقد مر ان الذي علم مما سبق ان اهل يخصص المضارع بالاستقبال
يعني انها اذا دخلت على الفعل المضارع صارت موطها مستقبلا قطعا ولا يلزم منه ان تكون لها مزيد مدخل
بالفعل قلت تخصيصها المضارع بالاستقبال دليل على ان في معناها الموضوعة له مع
ميلا الى الزمان المعين الذي هو الاستقبال فلذلك كان لها مزيد اختصاص بالفعل الذي وضعه للدلالة
على زمان معين وكان ذلك هو الكفاية في ايثار هذه العبارة اعني قوله ما كونه زمانيا الظهر على لفظ المعارج آنفا بل
اخصر واوضح مضافا الى ما مر قوله الا الى الذوات التي هي معدولات الاشياء اشار السيد درس سره
الى ان المراد بالذوات هنا ما يستقل بالمفهومية اي المفهوم الملحوظ بالذات وحينئذ تكون معانيها
الذي هو الغاني والاحداث سعي بالاستقل بالمفهومية اي ما تكون اله الملاحظة مفهوم اخر ان يكون بالقوة
والاسات اما موجهان الى النسب الحكمية التي هي معان فهذا المعنى فاكل اذا الصورت ريد اصلا او الانسان

في النسخ دام عزه

اما احدا اورسما والاصح على شئ مرهدن القسمين معو والاحرى في الحرف الاعلى هذا واعلم
ان الخط لها الحقيقيه اضبطلا حاهو الكتبه ولذلك يحاب بالجد الدام بحسب الحسوس فقط كما ان الخط با
السار حلا هو صور المفهوم بنفسه لا بعوارضه ولذلك يحاب بالجد الدام بحسب الجسم دون الناقص والرسم
بعسم قوله صارت بذلك الجد وجه بعينها الخ هذا اذا تصور الواضع حقيقة الشئ وعرفها بما يراها
واما اذا تصورها بعض عوارضها ووضع الاسم بازائها فان الجد بحسب الاسم يصير رسما بحسب الحقيقة
تنبيه اذا اريد بالجد التعريف يطلق الامر على الجد المفسد كما ذكر المحقق قدس سره قوله وقد
فيه انه لو كان من مطلق ما يعرف به العارض للشخص لكان وزيد حوالي بغير الخط اذا كان الدلوار يد ليس هو العارض
للشخص لانه ليس الذات العروضة للشخص نعم يمكن ان يجاب بان الماهيه لما كانت مدلولا للمسائل وانما
الذي يطلب هو العين كان العين بلا شك هو الخط وما لم يكن الجواب عنه الا مدلول على الذات ايضا اجيب
في وغاية الامر ان يكون الجواب زيادة على الخط والضير غير لان معنى ان المسائل يعولنا من في الدار قد
حصل له التصديق بان احدا في الدار وهو التصديق معنا ان التصديق مثلا بان زيدا في الدار هو جواب لطلب
التصديق العاني وقطعا يكون مطلوب التصديق دون التصور على ما سبق ما ذكره قدس سره في الجزء الرابع والعشرين الذي
ذكره ان السائل يرى الدار لم يصور حصول شئ زيد او عمرو ومقتضى هذا السؤال فاذا احب زيد انما يزيد اده في تصور
المسند اليه بحسب حصوله فقط فيه الجواب بتصور التصديق مع عدم حيازته في صحح الحملات الاسكاني اذا سئل الفصل الذي الرطب عند ك
على مغنى ان زيدا عمرو وكيف اذا سئل بها فقيل كيف ان زيدا على معنى صحح ام لم يفهم اغنى بحسب القول بان كلمة من واخواتها لطلب
النقوض فقط على التسامح غاية الامر ان القول بانها لطلب التصور اقرب من القول بانها لغير طلب التصور وقد
صرح قدس سره في بحث الاستاذ بان ان يطلب بها التصور والتصديق العاني وان حكمهم بكون نحو الطلب التصوري انما هو لكون الاول
هو التصديق الاول ويتميز عنه التصديق الثاني الاختصوص بعض قيوده الذي هو التصور وعلى المط هنا هو التصور
دون التصديق ومنه يعلم ان احالة اخواتها الى كذلك قوله اذ اي اجناس الاشياء عند ك السؤال باي شئ
لازم للسؤال اذ كل شئ فلهذا صح تفسيره به والامر ان يكون مطلب ما هو مطلب اي قوله عن الماهية في الحقيقة كانه
اراد عن حصولها بالتمييز عما يشبهها وان بعد وحاول به بسعو باكثر من الاقتو كما عند ك السؤال عن الماهية بحسبها فان
السائل عن الجنس اي عن الماهية والحقيقة ربما يصور بها مدلولا ما لحظ حصوصية جنسية اجمالا كما في قولك ما عند ك وربما يتصور
لم يسأل طالبا لخصوصية منها اجمالا فيجاب باسم يدل على خصوصية جنسية تفصيلا اجمالا كما في قولك ما عند ك وربما يتصور
بخصوصية منها اجمالا لم يسأل عن تفصيلها فيجاب بما هو جزء له كما في قولك ما الكلمة قوله اذا سلم ان السؤال
عن الجنس لو قيل بانه جامع المنع الى ما ذكره السكاكي في ما وما ذكر في من بعيدا وان لم يعرض الايضاح
الا انك فان كون ما للسؤال عن الوصف لا يخلو عن خفاء والاصح ان يظهر ما يدل بسببه هدس الى السكاكي ولا هو ذكر ما يشير
له في اي شئ هو وما طاهره ذلك عوتما المقدرون يمكن تاويله قوله اخذ المسار كين اعتبار الاقال المعلى خذ المسار كين
او المشتركان قوله بعينها اصل وصفه بانه سم لما تيد والا فالامر الذي يدرك وعيان لا يكون الا معينها
وللسعيد ان يقول ان الوصف هنا مثله في قوله تعالى وكاظمين الغيظ فانه لما اصمر على قولهم ان الامر
انه امر مخصوص كعلم او جهل او ضرب او نحو ذلك قدر الوصف ليرجع هذا الوهم وسيان الفصل الذي عن عنه
قوله مثل كون الكهرباء اي ذلك المميز مثلا اما ان يكون هو الكهرباء العاملة هذا القول الذي

في تعليل السكاكي وهو هل يحل عروض الرطبة للنفس الزمنية وعليه الاكثر وهو الراجح هنا والاصل
ان معنى قولهم ان الامور الرسمية الخ ان ادراكه ان يكون بلحظ الفعل معدد الاستعمال الحد ما نظر
الى ذاته وبالنظر الى شئ اخر داخل عليه ادراكا على كمال العبارة محصولة ولا شك ان ذلك الكيفية الملحوظ فيها الجهتان
لا تكون الا موجبا حصولهما لشئ الداخل عليه بها وافتقاد كل الجزء فقد عرفت وجهه فتامل قوله وقد
اعترض في هذه سبان هذا الدليل وجوده للموضوع بمعنى اتصاف الموضوع به مهما هنا انه
تكون النسبة الرابطة وجودية للموضوع بمعنى اتصاف الموضوع به مهما هنا انه
لما كان الجزء الرابط سنا وبين الكل الى الخط عد قولنا الحركة موجوده بنسبة الخط الى قولنا
الحركة وجد اليه قوله شرح الاسم قال وفي شرحه ويطلب ما الشارحة للاسم بان انه لاي معنى صح وصاله
الوطلب التصديق وجوابه ما اريد لفظ اشهر وهذا بالمباحث اللغوية افتتب وقد يطلب بها تفصيل ما دل
عليه الاسم اجمالا وجوابه ما هو جزء له بحسب الاشهر والخط هو التصور وهذا بالمباحث الحكمية افتتب انتهى
وعلى هذا يسعى ان يكون الطلاق كون ما الشارحة للاسم مما يطلب به التصور فقط على مسلك التغليب
قوله كقولنا اي قول احد امعرب طالبا في عبارة الشرح قوله ما اريد الخ انتبا نحو سال في
الخارج عن النقوض الى الفصل في سبيل التدريج قوله ان يطلب اي شرح الاسم توقف طلب الوجود على تصور شرح الاسم
انما هو الخفي الاول الذي هو الاجمالي فقط والمطلوب ان يطلب التفصيل يسعى ان سعدم
على طلب الوجود بل غايته ما هو الخط الاول والمطلوب ان يطلب تفصيل الاكام وجوده وانت تجيب قوله
استحال منه طلب وجود كل المفهوم لاشك ان مرام تصور مفهوم ما مخصوص استحال منه طلب وجود كل المفهوم
كلية لا يعني عدم طلب ما على طلب هل اذا يلزم ان تكون الخط هل وجود شئ مخصوص بل يحوز ان تكون وجودا مجملا
مثلا اذا سئل الخط التفصيلي وتصورنا انه موضوع لمعنى جاز ان سال عن ما وضع له
كما سال ما كان هل كان موجودا اولا ولا احتمال في امكان هذا السؤال وتصحيح الجواب بانه موجود الشئ
بن وجوده والامكان الصدق به وكفى في هذا التصور الموضوع لكون نه موضوعا له اللفظ قوله
والفرق بين المفهوم الخ اسار الى الفرق بين التحديد والحد حقيقة كان او تسميا ادعالما سوهم عدم الطابق
في التحديد قوله لما كان ها تحقق ابواح بمعنى ان لها اعتبار ين اعتبار كونها حقائق واعتبار كونها مفهومات
حقيقيا الاعتبار الاول كان حدودها حقيقة والا لكان تسميا وان كان حدودها حقيقة
الحد الحقيقي وقد مشى على عدم الفرق بين الحد اللفظي والحقيقي والشارح لم يفرق بينهما في هذا الشرح وفي غيره مر مصنفاته
والمحقق قدس سره فرق بينهما وقال في المقام ما حاصله ان الفرق بين الحد الحقيقي وهو الذي يطلب
افاده تصور عرحاصل بالكنه ان ما الشارحة للاسم مما يطلب به التصور فقط على مسلك التغليب
التصور الحاصل بالكنه ان اللفظ المدلول موضوع بازاء الصورة المنتزعة عنها مع قطع النظر عن الخارج
ويقبل المنع وهو ظاهر اهل اللغط وخارج عن الغرض الحقيقي الذي يقصد به تحصيل ما يكون محل
من التصورات وافتقاد الاربعة وجعل ان يكون بالالفاظ المراد بها ما اريد بها كما يقال العضنفر الاسد
فان لم يوجد دلالة تركيب يقصد به تعين المعنى والا يكون التفصيل المسعى ومنه مستدرجا وهذا التعريف عرى في
الحروف والافعال الخ ثم التحقيقي يعتبر في قسمين احدهما ما لقصد به تصور الامر مع قطع النظر
عن وجوده في الخارج وتسمى تعريفا بحسب الاسم واذا علم فهو امر بالجنس مثلا اجمالا واريد بصورة توجه
الامل فان تفصل فهو ما جرا مر كان لكل حد الاسميا وان كون ذهنيه عوارضه كان لكل تعريف الاسميا وثانيهما
ما لقصد به نفس وجوده وجوده في الخارج من حيث انها موجوده في الخارج وتسمى تعريفا حقيقيا

Copyright Community

هو الموضوع للامر هلا قيل الموضوع له اللام كما قيل في النهي الموضوع له ليت وكما سيأتي في
النهي وله جوب واحد وعكس ان تقال على هامش الصفحة يعلم ام قوله المقرنة باللام كان معناه
المقترن خبرها او الزمان تكون الصفحة لفظ المضارع مجردا عن اللام قوله موضوع لطلب الفعل استعلا
اكان الطلب استعلا مختصا بالوجوب كما هو المشهور كما ذكره وكذا سيأتي ان لفظ الامر موضوع لما
الاكثر واكان شاملا للوجوب والندب كما ذكره الكشي وصاحب المصباح والمطهر عند اكون الصيغة موضوعة
من الاعيار تشتركان الطلب على وجه الاستعلاء سابل للندب عنده وان الظاهر عند اكون الصيغة موضوعة
للقدر المشترك بين الوجوب والندب وقد ان قيام القرينة على ان المصنف عزفا ضمه باحصار ما هو غير
الطلب استعلا انما ذكر كبيه ودوكر الكشي في الشرح من انه استعمال الامر والنهي لطلب الدوام والبات
على ما الخاطب عليه من الفعل والترك بحسب اهدنا الصراط المستقيم واحسن الله عاقبة اى دم واثبت
على ذلك ولم تعلق كذا قاله خاتمي هامش المصنف وكان هذا العامل اشار الى ذلك بقوله تشترك قوله اى عن طلب
العلم الخاطب استعلا اما بان يكون لطلب العلم الخاطب صادرا من الغير بان يكون له على وجه الاستعلاء الثاني
المصرح والتماس والثاني الاصمام قوله عن المأتي به ولما كان على هذا القيد هو السورة مطلقة
كان التعجيز متوقفا على اسقاطها فقط لكان مثل هذا القرآن مانعا آخ حلا وما اذ كان وصفا لما
قاله متوقف على اسقاط التسوره الموصوف وذلك يحصل باعتبار اسقاط الوصف فقوله باعتبار اسقاط الوصف
معلوم المجوز عنه قوله وان قلت كيف التعجيز حتى سلمنا ان التعجيز انما هو عن المأتي به وهو المصوغ
مطلقة على تقدير رجوع الضمير الى ما تقدم لكنه تكون للتعجيز عنها باعتبار اسقاط المأتي منه وهو مثل القرآن
بقي ها هنا شيء وهو ان يقال الله ان التعجيز هم ليس عن مطلوب الايمان بالسورة عن الايمان بسورة
موصوفة بانها من جنس ما نزل على تقدير رجوع الضمير الى عبدنا نشو لعلو الطرف نفاق او كان صفة
للسورة تكون التعجيز عن الايمان بسورة اى سورة من مثل التي ص والظاهر ان السورة لفتها الم تعبر سميت
بكونها مثل القرآن في البلاغة وعلو الطبقة لاحتمالها التعجيز على ان في رجوع الضمير الى عبدنا على اى
تقدير نظر آخر وهو ان اللام تعجيزهم عن الايمان بسورة من مثل محمد ص في الآية لا يمكن الايمان
بالسورة ممن لم يكن على مثله عليه السلام في الآية امر لا تحزون عنه والمنظور عنه بخلافه فالاولى
ان يسوق الضمير ليس الايمان لنا على اي تقدير وهو الموافق لقوله تعالى فاتوا بسورة مثله
فاتوا بعشر سور مثله وكانه لذلك حكم السلف بكبر وان متعوجة وان عباس والحسن وغيرهم
يرجوع الضمير الى القرآن فتامل قوله والتعجيز هو تعريضه على سورة اخرى حال اخ
قوله من مشارع الجوى اى شدة الوجد قوله والتضرع اشار الى ان لا بد ان يكون بدون
التضرع الصم وكانه اعلم مذكرة الصم اما ان الالتماس في العرف انما يقال للطلب على وجه التضرع
لا الى حد البكاء وكان التبيغة في الاستعلاء حقيقة والاخبار بفيه اهم لانه يثبت بدون البينة والقرينة
بخلاف التضرع فانه من المتخيلات وثبوته يستقر الى البينة والقرينة او ان وقوعه في مقابلة التضرع
اغنى عن ذكره قوله كالاستفهام والدعاء فان الاستفهام لطلب العلم على الراجح وكذا النداء انما
يطلب الاقبال على التراجي قوله طلب الفعل استعلاء يرد على طرده كتعريف الفصل كما سيجيء

على عكس تعريف الامر والجواب الكوني قوله كما هو مذهب البعض فانهم ذهبوا الى ان صيغ
التي لكن التنشر من التقل بها لاشتغال باحد اضداده او ترك الفعل وهو يمس انه لا يعقل النهي ان صيغة
في الكلمة قد يستعمل النهي في معناه وذكر ان يستعمل لطلب الكف او الترك قوله وكذا يخل الامر والتماس
قوله والالتماس كذلك المساوي لا يقال لها الا خ قوله بحيث يعد من الشرط اى حيث اذا انه قوله
بعدها اى بعد الكلام المشتمل على قول الكس ان المراد بها معانيها المتبادرة وكذلك قوله
عنها وكذلك قوله فاذا ذكرت الطلب او بعد الكلام الدال عليها ان اريد بها الطلب المستفاد
واما على بعد ان مراد بها الكلام فط قوله هذا صلح وقعه على المرتبة بان تكون صالحا للوقوع
جزاء امر مهما بخلاف قولنا ان تعتنك اضرب زيدا في السوق اذ المعنى لقولنا ان يعرض اضرب زيدا
في السوق قوله وهذا معنى الشرط اى كون الشيء مقتضيا للكلام اجاء غيره لوجود ذلك الغير عليه
هو معنى الشرط قوله واما العرض لم تعرض للتحضيض اما الكوفي قوله امر النهي كالعدم او لذا حوله
في قوله وبحوز تقدير الشرط في غيرها قوله على فعل مع كفرا ما طلق المعنى على مجموع حروف السين وما
تقوم كما يخرصه قوله للعلم بعدم النزول مهلا فط مهلا اشارة
لان العلم بعدم النزول ان كان معه باس من النزول فهو معنى التمني وان كان طمعا فهو معنى الترجي
فاي معنى صح للعرض انا نقول العرض هو طلب الامر على سبيل التحضيض والحث على وقت لا طارئه قوله ام اتحدوا
من دونه اولما صل عن مر عبر الاربعة مع ان ام منقطعة بمعنى بل والهمزة والاستفهام للانكار ان الشرط
المقدر وهذه المواضع انما هو المنهوم من الامر والنهي والاستفهام والتمني والشرط المقدر ولا يدخل
ليس له لكن لهذا لم يجوز التقدير بعد المنفي بالعكس في المواضع الكذوبة وحملوا في الآية الشرط المقدر اراد قلم
فانه ابلغ الاباكوا وفي الحاكية ولما قول الى عام احاوا ارشادي حملوا مرشدي ام اتمتم تادبون وهي موجبة
فيجوز ان يكون العامة يعلما لا لمقدر اي احاجه الى ارشادي وكان حملوا مرشدي كما قيل في قوله تعالى امن لا
عملة واراد حسنا فان الله يضل من يشاء ان التقدير اجيدوني للتخير وقوله وان الله يضل من يشاء يقلل هذا المقدر
قوله كما في بدا الاطلال اخ بدا الاطلال كحول الى الطيب ٭ تكلمت بارتع حتى كدت اتكلما
وقول امرئ القيس الا انعم صباحا ايها الطلل البالي ٭ وهل يعمن كحول في الزمن ٭
امن لبنى مي سلام عليكما ٭ هل الدهر من اللاتي مضين تراجع ٭ وهل المطا كحول الى العلا
يا ناقتي حثي فقد اوشك اتانك ٭ بي صبري وعمري واحلاسي واتساعي ٭ قوله لذا مع صح
موضع الانسا اى يسعل لمعناه الا ترى انهم جعلوا مثل رحمه الله طلبا مع عطفه على الاخبار

Community

كانت مثلا وحملوا مثلا والمدرك لله من عطف الفعلية على الاسمية مع اتحاد المعنى خلاف الاصح وهل ان
الخبر المستعمل في موضع الطلب ما هو على عصاه وجريه وذكر ان تحمل ما هو من موضع الوضع له
القول فيه مفصل وعنه واقعا وبوده ظاهر حملهم على المجاز على ان يكون من باب ان الكذب
الطالب من الكذب الشاعة على الشعائي الخبر في موضع الانشاء وان التأس يوجبه بان المراد الكذب بحسب الاصل
كما قال التسرعت كاذبا من حيث الله وصل الاظهر ان يحمل الخبر المستعمل في موضع الطلب على ان
الباقي على معناه والمستعمل في معنى الطلب وقع تحمل يحمل بناء على ما هو الاصل اعني كون خبر احسنه
الانشاء واقع موضع الطلب لكنه المتكون قوله في حكمه الاضافة ما دنى ملابسة اي في حكم من الاعراب
فان الفاعل كالمبتدأ حكما موجب الرفع قوله اذا مصدر شوكه لمعرفة ولما اذا لم يصد والعطف وان
وحدث التركيب في نسق الامر كما في الخبر بعد الخبر والصفة بعد الصفة ونحوها فلا يرد ان صاحب
الكشاف ذكر في قوله تعالى ليبشوا من اهل الكتاب امنه وامنه يقولون وقوله تعالى اما الليل
اما الليل هم يسجدون وموسون بالله واليوم الاخر ان قوله يقولون ويوسون في محل الرفع صفتان لامة
مع عدم العطف كما افعل وهو عندي خفي اذ المعنى لصد السر كذا لا صدان العامة مشاركة للاولى
وكونها صفة مثلها هذا وذكر بعض المحققين على كل حال لعمر بكن ان يعد والصفة بعد الصفة
بمنزلة الخبر بعد الخبر وقد مر سره في عدد عطف هذا للمفسر على الابهم فتدبر لكن الاحرى ذكر في الخبر بعد الخبر كما لا يخفى
ولو قيل ان الصفة مقولة الصفة عطفت عليها جاز عطفها لم تكن بعد ابوده قوله الكلام فانه اجاز عطف الخبر
على الخبر المفرد والصفة على الصفة بحكم الاحوال قوله فسره الخ الصفة بحسب اذا عرفت انها عطفت عليها
كما تعطف المعرف على المفرد فسره القبول فيما استرطى المفرد بالجملة اي معاملة قوله من العباس الخ
باعتبار ان كلا منها متمثل على التالف قوله حسن مفتقر الى قيل لكن ان يراد بمحض الواو وما يكون بمعنى الواو
الجمع المطلق كما والتي بمعنى الواو وتم الدلالة على الجملة وغيرها وعرف العطف المنسلخ عن معناها المستعمل في مجرد
التشريك مجازا قوله لان كلا من الخ وثم وحتى الخ تشعر بوضوع حتى في عطف الجمل كما يشعر به قول السكاكي
وتحت العطف الا انها تحتمل من التدريج كما ينبئ عنه قوله وكيف فتوم حتى ابليس فارتمى في البحر حتى حار البليس حسيرا
لكن المحكي انها لا تقع في عطف الجمل الا شرطا ان يكون ما بعدها جزأ مما قبلها اعا اضعف او اقوى او لا كيف
في الجمل وامتا حتى فمحل ان يقال انها فيه استينافية فانها والعاطفة بمعنى الى اصل واحد فاعتبار
التدريج في احديهما مبني على اعتبار ما في الاخرى رعاية كما تجب الاصل عند الامكان وتكون بمعنى حان
بتقدير الحرف المصدري قوله عست على ابي فيام وبعتقد عن العتب بان كرم ابي الحسين

والتتمم

سبت وضع

Cairo University

سبت وضع مراده النوى لما حصل بسبب حصول المانع من الاقامة عند المحبوب كما قال
فان الغنى يدني الغنى من صديقه • وعدم الغنى بالمرء يزري ويزدح والله ساوهو
رعيم هو الا غنى عني الغداه • كما غنى عنها طول بالموى ورشوم وحول القسم ولو في البيت الذي بعده
ما حلت عن سنن الوداد واجدت • فعشي على الف سوالك بحوم
قوله سال لعوله ابا معلم سحى ارسال الحكم ان قول الحكم الثاني بنيه سالما للاول لخفاء الاولى مع اتصاله
المقرر الزالية والخفي ان معنى قوله انا معكم على اليهودية انا معكم قلوبا ولا حاجة الى لسان الصلاة الولاء
ان يقال انه باكذبه اما لما قال صاحب الكشاف من ان ذلك ان قوله انا معكم معناه التثبت على اليهودية
وقوله انا محمد مستهزءون رد لكلام سلام ودفع توهم ان الاستهزاء بالشيء المستخف به منكر له ودافع لكونه معتدا به ودفع
ينقض الشيء بكيد بنائه او لما قال التسكاكي من ان المكان المراد بانا معكم هو انا معكم قلوبا وكان معناه
انا لو هم اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم الامان وقع قوله انما نحن مستهزءون حقيقا بالفصل او
بنا الانه بدل اشتمال قصد واصلهم في ايمانهم وكان في الكلام الاول ما يوهم قصورا فادته اداة الحصر
بواتقون المؤمنين وفي بعض الحواشي واستدلوا بالعصد الى ان كلا منهما مقصود بالنسبة لكن الاستهزاء
ارسخ قدما فيهم من شيطانهم وينبغي ان يعلم ان المراد بالبدل هنا بدل الاشتمال فانهم لم يعتبروا بدل الكل في الكل
كما سيجيء تحقيقه ان شاء الله تعالى وكلامهم في اضافة البعض وقد مر ان المراد بالسان المعنى اللغوي وهو الاصح وهو موجود فيما
نحن فيه نعم لو حمل على التأكيد او على البدل اتجا على الاول ولم يتجه والتجا على الثالث فلا يتجه في
حال المسند اليه في نحو الجاهل ذهب الى ان الس ذكر السان لعموم فان قيل السان عن ان يكون اوضح من اللبس
وذا الماكون بعد الابهام والاضافة في انا معكم احسن فيه الضاحا بالسبب الجواب الابهام التقديري بناء على احتمال ان يوهم
ان معناه انا معكم ظاهرا كما ذكر مثل ذلك في قوله تعالى الاعد العاد قوم هود قوله محكمة حكم في اسلام ان
يكون مما تعطف عليه بعض الصم مع زيادة ان تكون بيانا او بدلا او لا يكون الخ يتعين حينئذ ان يكون جواب السؤال المقدر اذا فعل
استينافا وهو ما كم ارجح انكم معاشر اصون اهل الاسلام يتعين حينئذ الاشتراك فيما ذكر الخ الاستئناف
انما تكون لبعض حروف العطف وهو الواو ويردون بعض كأو واما قوله محصا حال حلوهم الى شياطينهم متعلقا
حمل العطف من قبيل ان ما بني اعطك والسكك كما هو الواط او من قبيل اذا رأيت الامير استأسد وهو انا تعلق
الواو والواط واما على الثاني فلان المعمد بالمعمد بالكسر بالكسر كالشيء معمد بالكسر ان يعمد احد طرفيه بالكلوب المعمد بالكلوب
بدرك الخلق قوله اذا اسوطه الخ حاصل السؤال ان عدم الطرد بعدم الاحصاء كما ذكرتم كيف اذا اعتبر الاحصاء
بالمعنى شرطيه وليس بعدم اذا الشرطية وفرق القصر وحاصل الجواب ان اذا الشرطية ليست سببا بنائيا للطرفية على
بعينها الطرفية استعمال الشرط وافادتها تعلق شيء بشيء مما هو مدار للطرفية والاستمرار

مخطوطات

ان عدها انما هو لما فيها من معنى الشرط الذي تتحقق التصدر لا القصد الى الحصر وصولا نافي عادتها استفادة
الحصر من سوقه لانه آخ وعبارته في الشرح وفي هذا المقام اوضح من عبارته هنا قوله ولو سلم كونها شرطية
غير ظرفية ولا يخفى قوله وهو قالوا الذي يحتمل ان يعلم منه شأنها اجزها الشرط كما هو مذهب جماعة
والباقي للابتداء على ان يكون العائد محذوفا اي والوافية والثالث قالوا لكنه تغير الاخير بدلالة المعنى والظاهر
ان ذلك المعنى هو استفاده القصر من هذا التركيب اي انهم يقولون ذلك للوفاء بحقهم دل على ذلك ما يتعلق
بالمستثنيات فان مقتضى الحصر انها تستفاد من المقصد بالشرط للانه يدل على انها المفيد عند انتفاء
الشرط فلا يلتفت الى احتمال كونه مستفادا من الشرط معها بل عند الكل قوله واذا قدم مقتضى العطف جواب
عن سؤال وهو ان تقديم المعطوف على المعطوف عليه يستهجن عندهم فقالوا المفيد محال الجاهلوا وجب
تقدير المحطوف وكان التقدير والمراد عطف الله يستهجن عندهم على انه يكون اسم اراده تعالى مختصا بحال جاهلهم
الى يشاء فيهم قوله بدلالة الفحوى والذوق يعني ان ذلك هو الظاهر المتبادر فلا يصح قصد جواز ان يكون العطف
المفيد ما خوذا مع قيده بان يجعل القيد جزءا من المعطوف عليه فافهم انما يحمل على ذلك دليل او قرينة الظاهر
المتبادر كما في مولاها فاذا جاءهم لا يستاخرون ساعة ولا يستقدمون • وان الظرف مخصص بالمعطوف
عليه اذا معنى لو كذا اذا جاءهم لا يستقدمون لان الاستقدام في زمان مجيء الاجل مستحيل قوله لان
الوصل يقتضي مغايرة بين المتناسبين بحسب ما يناسب بحسب المقام وفي كمال الانقطاع وجهان المغايرة
كمال الانقطاع مصححة وفيه بحث اما اولا فلانه يأتي في كلام المتقطعة نحو قوله وبلد سلكت البلد
الثاني الجامع مناسبة ظاهرة واما ثانيا فلان هذا المعنى جامع الجملة والمفرد فلم لم يصح ان يقال عطف
النفسير بالواو في المفرد مع ان شايع حتى ان بعضهم عده اللغا من وجوه ايراد المصنفين
قول المصنف خبرا وانشا قيل الخلاف الكائن في الخبرية والانشائية لا يحصر ما ذكر بل قد يكون احدى الكلمتين
خبرا لفظا وانشا معنى والاخرى انشا لفظا وخبرا معنى قوله فكمال صوابه فقيل الاولى ان يقال
ان يقول فصح كما لا يخفى كما يشعر به كلام السيالكوتي قوله بالمرشاه الله الارشاد وهي الهداية الى
ما فيه الصلاح في المعاش والمعاد قوله وهذا مثال كمال الانقطاع الخ الظاهر كما قال قدس سره ان المقصد مثال كمال الانقطاع
على وجه يوجب الفصل بين الجملتين واختلافهما خبرا وانشا لفظا ومعنى لا يوجب الفصل بينهما اذ كان الاولى
محل الاعراب وقد نوقش على جواز العلاقة في سورة يوسف بعد ما ذكر السعودي للساوي وصلي الله على محمد
ولذلك قال المحقق بينهما مناسبة تامة لكمال الاولى اتحاد ان يكون لها محل آخ فاحمال الى لها محل من الاعراب في حكم المفرد
يكفي فيها الجهة الجامعة بين المفردات فيها الى اختلاف خبرا وانشا وفيه ان الكمال الى لها محل الاعراب

واقعة موقع المفردات ولم يسلك بها مسلك المفردات بالاضافة الى الضمائر والاشتباه مع قالوا جاء ان من المثل سار ومع في المحكي عن كلام التوابين ودون الحكاية وفي الخلاصة فان قيل قد ظهر في امثال المذكورين امتناع الوصل في المحكي فهل يجوز حكاية ما ذكر في الحكي به ويكون الواو في كلام الحاكي كما ذكر في قولهم قالوا احسن الله تعالى عزيمتك قلنا قالوا احسن الله تعالى عزيمتك الذين اخذوا بقولهم اي قالوا هذا القول الذي اخذوا بقولهم فالواو في كلام الحاكي
اجاب قدس سره بانه انما يجوز للحاكي ايراد الواو في الجملة المحكية اذا كان كل واحد منها كلاما مستقلا بان يكون كل واحد محكية على حيالها والجملة الثانية ها هنا اعني ان واخواتها تفقد استقلالها بصيرورتها في حكم المفرد بتقييدها بمعنى معين فلا يكون كل واحد منها محكيا على حياله واجراء حكم الحاكي على الجملة المحكية لا يستلزم اجراءه على كل واحد منها كما لا يخفى قوله تاكيد لما عرفت الخ قوله ولا يلتبس باخبرت عن قوله لم يجوزوا اعلم لئلا يتوهم انه مختص بما حوى قلم ذكر كون المخبر والمقدر اولا يجوز لتوهم عدم الشمول والظاهر ان ذلك جار فيما مر ايضا كما يجري في الجملة وكما مر في الصانع فانه قال واما المضي للتقرير والتاكيد ولكون الحال الشأنية بحيث يوهم مجيء الواو وقد عرفت ان التوهم اوجب تنبيهه او عدمه للشياع او تخصيص كل منها بحاج الى بيان تقرير وتثبيت تغنم جميع الباسل في السجاج
اسئلة جميع ذلك قوله اذ احصلها الخ طائفة معنى كونها طائفة من الحروف انه اذا بدا للاتصاف وجد في عبارة الايضاح وقع الحال كما مر تحقيقه في الفصل الثاني معنى كونها جاءت مستعملة اي تكون اسما للمصدر مرفوعا على الحال او منتصبا اخبره محذوف او خبر مبتدا محذوف او منصوب الحال على حد وجاءوا القوم ركضا او المحال على الضمار والمعنى جاءوا راكضين ويكون كذلك للعطف على الجملة الاسمية ولا يرد عليه بانه لان الاحيالات المذكورة في ذلك تنتفي احدها ان تكون المصدر وذلك لكونه خبرا والخبر بانه صفة ذلك وبانيها ان يكون الخبر مصدرا محذوف اي هذا الخبر الما تكون ذلك حسن اما ذا او بدا من الم والكاف صفة على هذين التقديرين لا تكون الكاف حالية وهو ظاهر صحيح عامله خبره وذلك مبتدا محذوف وذلك مبتدا اما خبره الجواب ويكون الجار والمجرور خبرا بعد خبر وبالاخير المجرور الثاني ان تكون المصدر وذلك مبتدا اما خبره الجواب والجار والمجرور خبرا بعد خبر على الاول وعلى هذين التقديرين تكون لفوله وذلك الجواب محل الاعراب صحيح عامله خبره والجار والمجرور المبتدا والخبر صفة والخبر الجار والمجرور ولا تكون ذلك الجواب محل الاعراب صحيح عامله خبره وجاءتهما ان تكون الم الجملة مبتدا وذلك الاشارة صحيح عامله خبره او لمحذوف صحيح عامله خبره فيه وجاءتهما ان تكون الم الجملة مبتدا وذلك اي ذا مثل هو للتبعيد مع كونه مرفوعا كما عرفه قوله وعلى الدرجة اي اظهار على الدرجة قوله الدال على الاحصار الحنفي
في مثل الله الواجب والاحياء في مثل عالم الجاهل ومعرفة مرالباقي وذلك لان المسلم عالم الحال وصفه بالكمال للمسلم على ان المعنى بالحصر حصر الكمال والا فكل العصر صحيحا وصرح بعضهم حصر الكمال من اسماء المفعول المحمول عليه يقول الكمال ما عداه الخ ولعل ساهل قبل ان العلامة المحشي رحمه الله تعالى صحح قول بكر لبعد ساهل وكشافه في قوله سبحان الرحمن وفي الاشباع والاقوال الصحاح معال فلان اهل لكذا وابيال ساهل والعامة تقوله قوله بل ليس كما يأتي اي كما انه ليس فضلا عن كونه كمالا ناقصا ووجه التوقي ان مقتضى الظاهر بالغة هو ابات النقص عنه المقتضى عليه حصته كما يشعر به قوله فيها مشيق ان معنى عمرو الشجاع الكامل في الشجاعة كما هو اعتقاد شجاعة عمرو لتيقنها عن تتمة الكمال وظاهر كان ما عداه محذوف ان الامر ليس كذلك ترقى عن ذلك الامر عنه الى الثاني وكان وجه عدوله عن الظاهر ان يقوله ما كان ما عداه التاديب مع ساء تنبيه الله تعالى قوله فيما ذكر ان الضمير المجرور في ذكره راجع الى الكلام السابق اعني ذلك الكمال كما قيل الاولى ان يقول ذلك الكمال ما هو صادر عن عمرو الشجاع وكان وجه العدول الى اشاره اليه ذلك الكمال كما سيأتي من بعض الشراح ودلل عليه بكلام الكشاف ويكون مجيء ذلك داعيا لاحتمال الجواب بانه لكسر مصدر هارف فمارفة اي اخذ بعيد بعد بروفوه قوله فيصح

للحارفه انه كما يرى الرب عن الشيء شهادة وتبيحيل كالة انه لاكمال الكلام الغنى والبيعين كما انه النص
عما الباطل والشبهة قوله مرغم صدور من غير رويته ويصدر منه ان الله تعالى كون من قبيل الوضع بوهم
العلط يقدر تنزه عنه كما ينفي نهاية مرسوم الاردب قوله فظهر ان العلط في وزان الوزان مصدر مرفوق وارد الشيء
اي تساواه في الوزن وقد يطلق على الوزن كما توهم حمله على الثاني واذا حمل على الاول لم تكن لذا اذا اسم ان يكون
نعته هي لصير الوزن ووجه الظهور ما سبق هو ان الس قال ان الراجح ان وران كاردب فيكون اي مساويه
مع ذلك الحساب وران يقتضي مجرد المساوي ومن هذا العبارة هو الخلو المصدري مع كونه الاصل عملا وكالوصف
على ولنا وران الاردب فيكون وران يقتضيه فانه لا يعبر وران المعنى المصدري هذا المساوي كالاجنبي قال الله تعالى وقد يطلق
على به الشيء اذا كان مساويا لمرتبة شيء اخر فيكون الوزن فلو حمل في هذه العبارة عليه ظهر انه كون وران الثاني
غير ان يريد قوله ونحو هذا للمعنى الخ ان هذا التاكيد لا يكون بحد التاكيد الاول المحدود وانما اتحملة متعدد محدود
توهم التجوز والعلط تامل قوله اي هو هذا اشارة الى ان هذا الخبر مبتدا محذوف وانما اتحملة متعدد محدود
الخبر على معدود فيه هذا القول المبالغة المطلوبة قوله اي اثنان اخ اعني الواحد بالمنفي الضابين وتسميتهم
مفقن مجازا واعتبار المال حولوا الى اعتبار حولان الحول بمثال ان المعنى يتعددون وكون القران هذا امر محصل
الحاصل قوله لا يحتاج هذا استفيد القصر من صدر هم المعلق قال في الشرح فان قلت قد سبق ان الكسب من
حرف الظهور والاعتراف كالقران فانه فاق سائر الكتب باعتبار نظمه قلت اذا خلى الهداية امارة ارشاد الى المقصد
ودليل عليه قوله لانه المقصود الاصلي واسما على معرفة احوال الامير الماضية مع ما في كلام الهداية من الاعتبار
مفقود في الشرح قوله لكن في مقرر الدرر الكتاب فيه انهما كان تاكيدا الدرك الكمال كان مقتضاه العطف عليه
لكنه لاي شيء لم يعطف على الاربع فيه كما هو الانسب لانه شرع في كل منها تاكيد الدرك الكمال والاسماع فيه
انما الممتنع عطف التاكيد على المؤكد لا عطف احد التاكيدين على الاخر قال قدس سره والنصف عنه ان يقال
لما كان الاربع فيه مؤكد الجملة الاولى احد بها وصار من جملتها فاجعل السابقة الى سوقهم العطف عليها هي كتاكيد الحساب
منتبذ انا هو من جملته فلا مجال للعطف هنا لان هذه الجملة مؤكدة لها فلت وتعلم مما ذكر قدس سره في
وجه عدم عطف احصون على كلام ربي وقوله تعالى مسحد الملكة كلهم اجمعون قوله او بدلا منها عن حكم العوائد الغياثية
فيكون الحاصل في البيدل منه ان حكم المطروح في المفردات والتوابع الحقيقية بخلاف هذه فانها كالمتبوع قوله والعام يعم اضافة مشتاة
لم يحل الى الاسماء هاهنا حتى وهو ان منتهى هذا انه لو كان المقام عن مقتضى للاعتماد انه لم يحل الى البدل وهذا ان صح
فمعلى كونه الواضح لكن يصح وعن الواضح وكيف بعد الكلام حتى تامل وكان ان يقال ان قوله والعام يعم اضافة اخ
فضلا اعني قوله الواضح الواضح قوله من المتعقبين اخ الظ كما يشعر به صدا وبحوه ان المراد بكل الحد التاكيد والبيدل
وعطف البيان هنا ما يفيد فائدة ذكر الواجب لا معناه الاضطلاحي لان كل واحد منهما من التوابع والعام عاكف هو الذي
ما عبارات ثانية ولا يدان يكون المعنى عن اعراب لعلي او بعدي او محلي مع ان ما عن وجه سلم الجمل التي لا محل لها من الاعراب
وما هو صريح في ان المراد بها ما ذكر ياه حصلا من ربنا تاكيد الخ قوله ثم تاكيد العطف التاكيد الحساب مع ما هو معلوم من
ان التاكيد اللفظي انما يكون بلفظ الاول قول المصنف والمراد بكمال الظهار اكمال ظهارها واداء كمال الظهار
والاتقن في الجهر والسر قال قدس سره الظهر ان تقال كمال الظهار اكمال ظهارها اذ ليس المقتضى بكمال الظهار فقط
ولعله حيث ترك الاكمال عن كلامه بدل المصنف كمال الكمال ظهارها ولعل هو المراد بكلامه حذف ان اضافة نسان الظهار

الكراهة بدل في الجملة على كمالها وشدتها قوله لان الثلثة عليه بالمطابقة وضمنا صحة اذ ليس معنى الاصل المطابقي تمال
اظهار الكراهة بل معناه الكراهة التي من شانها ان تحصل المعنى اللفظ فيها كمال اظهارها واظهار كاملها قوله
وكونها مطابقة اخ جواب عما قال انه ليس معنى الاصل المطابقي الا طلب الكف عن الاقامة موضوع للنهي وما
كمال اظهار كراهة الاقامة قوله ولان النهي مع عصيانه يكون للثلثة عليه بالالتزام وتقرير الجواب ان الامر صدر صار مستعملا
في كراهة الاقامة ومحتملا لاستعمالية فيها اظهار كراهة الاقامة فان قلت من اين يحصل كمال اظهار الكراهة الذي هو المراد
قلت ظاهر كلامهم في الشرح ان التاكيد بالنون هو الذي يدل على كمال ذلك ويكون المعنى النهي عن الاقامة على سبيل الاظهار
والنون المؤكد على كماله وفيه نظر لان المتبادر من النون المؤكد بالمطابقة مع التاكيد الذي التاكيد يدل على الطلب
على كمال اظهار الكراهة فلا يكون للنون مدخل في اداء هذا الكمال نعم لو حصل قوله مع التاكيد حال الامر الصيغة
المجردة في الدلالة على ان مكون الصيغة هو الى المعنى مجردا عن التاكيد اي الدال المعنى التاكيد عليه كمال الظهار الكراهة
كلام في الشرح واضحا كمن عبارة الشرح احرا وفي قوله على اوجز فاوفى الله على كمال الظهار الكراهة منه
للاقامة ليست المطابقة مع الاقامة ليتبين منه شيء من التاكيد بل وهذا التوجيه وارد لان يكون ارجاعا الى هذا الدليل
بالدلالة الامر مع انهما رد خواد كذا اذا دل بالالتزام الاعلى اظهار الكراهة وبالتاكيد منه حتى يدل على كمال الظهار وكيف ان
سلمان قوله لانهما تقرير الى النون وقوله ارجاع دليل كل منهما على كمال اظهار الكراهة وان احتملا في دلالة
الاول بالمطابقة الباقي بالالتزام وكذلك ان الرجل اذا كره اقامة مرتبا حتى تحقق الكراهة شرع العاقل فربما يرى الكراهة منهما
رمزا خفيفة وربما ارتكبه مما لا تعينه منهما من ذكر وتاكيد الدالة قوله بالتقرار رجل على كمال الظهار
واقوى من دلالة الرمز الخفيفة والارتكاب مما لا تعينه منهما في الجملة كمال اظهار الكراهة شيء وهو ان الاولى على هذا
ان يقول الشارح بل محض كمال اظهار الكراهة حصولي واما هو لبيان في الشرح والتاكيد بالنون دال على كمال الغنى قال
بعد وجه بان المراد الكمال البالغ الى درجة الكمال متساوية وان حصل اصل الكمال لا دونه وفيه قوله
فلا يكون تاكيدا ان اراد بالتاكيد ما يتم اللفظي والمعنوي رد عليه ان العام اما دال على الاستغراقيا
والدال على انه ليس تاكيدا معنويا وان اراد اللفظي فلا اذ ان ليس تاكيدا معنويا وعدم كونه تاكيدا معنويا وعدم كون المراد
الاتم وليس محل للخاص سببا لعدم كونه تاكيدا بل هي جميع ما سبق من انه اولى من ارادة المراد قوله وهذا الاستحسان
الجعل اي التميز مجموع الامرين لاستحسان الجملة الاولى التاكيد المعنوي فيها لان مفاد لفظ المجموع اذ ليس المراد تاكيد الجملة هاهنا
بل هو ما وقع للمصنف احدهما عن الاخر هذا الوجه شركا في الجملة الثانية من الاعراب او غيرها ثم الجعل الكلي محل لها
من الاعراب لا يتصور فيها هو المتبادر بالنسبة فلا امتناع فيها هذا الاعتبار ايضا فاسقا مجموع الامرين في الجعل
امتا الذي ظاهر فاسقا الاول والثاني الجعل فاسقا معا فلكن لا يخفى انه يصور في الجعل الكلي ما هو بمثابة
بمثابة اغر التاكيد قيل في شرح الفوائد الصائنة ما دل على حرار حصل الجملة الجملة بدل الكل الكل حيث قال في تحرير قوله
فتعين ان الواو من قوله وهو ان الجملة الثانية وذكر الاولى بوطه لها كان الجملة الثانية بدلا من الاولى
بدل الكل من الكل وان كان المقصد ذكر الاولى وذكر الثانية تمهيدا لها كان الجملة الثانية عطف بيان الاولى او تاكيدا لها وتوبيدا
ما دل عليه كلامه من حواصل الجملة الثانية بدل الجملة الاولى انه الجملة الثانية بدل من الجملة الاولى والتاكيد المعنوي
في الجعل الذي لا محل له من الاعراب الا باعتبار ان الجملة الاولى عند حصل الجملة الثانية بدل اشتمال منها

Copyright Oxford University

لابد ان تكون وكد الغير اقرب فانه لابد فى هذا القطع ان تكون الجملة المشتمل على مانع موقعا اعرف الاولى بمانع
فانه لو كان الامر بالعكس لم يقطع اذ المتبادر هو العطف على ما يليه اقرب شئ يمكن العطف عليه
قوله باعتبار استقلاله على مانع يدفع ان يراد مجرد عدم الاتصال والا فالمانع من العطف موجود
وكمال الانقطاع الخ مع انه ليس بينهما كمال الانقطاع قوله لئلا يتوهم انه عطف على الذى قبل فصل الفصل الخ وهم
خلاف المقصد لاحتمال ان تكون اداة الحاضر خبرا مقدما محذوفا مطويا تسلى احتمال المتبادر عند القطع بعدم الخبر
هو الاستئناف كما ان المتبادر عند الوصل هو العطف على الاقرب وفى امثال الجملة اذا وقعت حالا بعد خبر
او صفة بعد صفة فالواو للعطف وفى اصابت الكشاف فى قوله تعالى ليس سواء من اهل الكتاب امة قائمة
يتلون ايات الله اناء الليل وهم يسجدون يؤمنون بالله واليوم الاخر ويأمرون وينهون فى محل الرفع صفتان
لقوله امة وفى شرح الرضى انه يجوز بعد اكمال الموصل احدا وبلا عطف ومثله فى المغنى فى بحث الجمل التى لا محل لها
قوله لما بينهما من الاتصال قال قدس سره وبينهما مرادى ان فصل الكلام عن الشئ الذى بينهما كمال الانقطاع
والاحسن فى خبرا واثنتا ما قلنا من الفصل فى الاستيناف لا كمال الانقطاع الخ منه رحمه الله
ما فيهما ان كلا منهما كلام شخصين ولا محال للعطف اذ لا وجه لعطف التلقين هنا وصل لانه لو جعل ما لو وجهها انه
من حمل الشئ او على كل وجه نقض قوله تعالى وما كان استغفار ابراهيم لابيه فان صدر الاية وهو قوله تعالى ما كان
للنبى والذين امنوا ان يستغفروا للمشركين ولو كانوا اولى قربى من بعد ما تبين لهم انهم اصحاب الجحيم
وقع قوله تعالى وما استغفار ابراهيم لابيه جوابا وهو شاذ اللهم الا ان يقال الواو استيناف
السكاكى فى حاصل ما قال المصنف انه سوغ على اصله الاول السؤال عن الجملة الاولى بتلك العوارض
وحاصل كلام السكاكى انه سوغ على اصله الاول السؤال عن الجملة الاولى بتلك العوارض
قول المصنف وللسؤال على كلام السكاكى قوله وعن جملة قوله الواقع اما كون الكلام
ان تكون الجملة الاولى محل السؤال الخ وفيه ان المصنف ايضا يسلم هذا القسم من السؤال
لهذا الثلث وجه فلعل وجه التخصيص الاتى ان المصنف كما اشار بتسميته ذكرها الى السكاكى
بعضها من الغلط الذى يذكر فيحملها فكذا لا يرد السؤال عن جملة الواقع على ما هو صنعة كلام السكاكى
قوله كما غنا السائل الخ وان اعياه عن السؤال وعدم سماع شئ منه وعدم انطباع كلامه
حاصل على تقدير العطف الخ فكيف يحملها جهابا مصنفه للنفع واحسن ان الكلمات المذكورة هاهنا جميعا
مصنفة لسد السؤال عن جملة الواقع والقصد الى جعل الكلام حوالة على نفسه فان قيل المحذور اللازم
الله فان الكلام الحالى الملتئم حاصله على تقدير عدم السد اعنى على تقدير العطف وان صح ان ذكر الثانى
عقيب الكلام السابق وهو كان مقطوعا عنه اى معطوفا عليه ترتب عليه تلك المحاذير اذا عطف لم يكن هناك ترتب
احسان الله اقول اذا لم يسد السؤال عن جملة الواقع لم يكن الثانى ملائما لما قبله اى مثل الاول
سمع زيد لغط مثل الاساء الى اخره معطوف على قوله اغفلا على لغط ان سال قوله وهو يقتضى
السؤال اى يكثر المعنى بسلسل اللفظ اعلم ان الثانى قوله سلسل الخ

بحب ان يكون غير واقعه بتمام المراد ويسر له عن الواقعه معاد من ثانيه بجمله واقعه او فى عليه اسناد
النصد الى المراجه مادح لكن يرد له قصد السبه فى المفردات بخلاف الماكد فان الكمال عند تبيينها بجمله اخرى
هو ماكد معنوى لها واقعه بتمام المراد ولبست كعن الواقعه والماكد الكمال الثانيه لتبيع قوله اوزياده
بمر مر عن اسعداد والقصد الى المراد والاحوان البيه بعد الوجه جارية فى بدل الكمال لبسه الى الماكيد اللفظى
والكلام الكس والسيد فى شرح المفتاح اضا شعريد كذا فانه مثل السكاكى للبدل الاربعه امثله اولها
قوله اولئك على هدى من ربهم واولئك هم المفلحون والواو مثل ما قال الاولون قالوا ابدا
مساوكنا ارا وعظاما انا لمبعوثون وثانيها قوله تعالى انهم هم المفلحون والواو مثل ما قال الاولون قالوا ابدا
بجمعها قوله تعالى انهم لمرسلون اسعوا المرسلين اسعوا من لا يسالكم اجرا وهم مهتدون فعال المراد ورد
اربعه اصله نسه ان تكون الاولان بدل الاشتمال والثالث بدل البعض والرابع بدل الكل وكان التسعه
المثال الاول نحو مررت بزيد الاسمال المثال الثانى والرابع نحو بان مررت بزيد الكل والثالث نحو مررت
بزيد البعض فان صل اركان مدلول الجمله الثانيه التى جعلت بدل الكل موافقا لمدلول الاولى لم يكن اوفى
بتمام المراد منها وان كان غيره كما بدل الاشتمال لابدل الكل احسب بانه يجوز ان تكون مدلولها
موافقا لمدلول الاولى فى اصل المعنى وتكون مع زياده تفصل له وتبين حتى صارت اوفى بتمام المراد
من الاولى وتؤيده الاية ان من مرمى عطف البيان وبين بدل الكل لم يحل النانى بتبيين معناه من المعنى الذى اراده
متكلم بالكلمة الاولى التى ليس المقصود منه الا الايضاح فجعل ان الجملة الثانية تفصل عطف بيان على بعد من ارادة
مجرد الايضاح منها تفصل بدل الكل على بعد من اسعداد القصد الى حصل فى الجملة له وصد النسبة فى
المفردات قوله مثل ما مر فى رسوا وقد عرفت مركلامه قدس سره علة عدم ما سيغنى به عن اعاده
قوله لخفائها اوخفا الاولى نفسها كلا وما سبق فى البدل بان الخفاء فى وفائها قوله افسم الخ
وفى الكشاف ان اعرابيا اتى عمر بن الخطاب فقال ان اهلى بعيدوا نى على باقة دين افاحملها فتقبلها فاستحمله فطعنه
كاذبا ولم يحمله فاطلق العراف فحمل فجعل يقول وهو ممتطى خلف بعيره
اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان كان فجر
وعمر مقبل على الوادى فجعل اذا قال اغفر له اللهم ان كان فجر قال حتى انقطع صوته
وقال صبغ على الجلد ودبغ فاذا هى تقاسمها محمله على عمر وزوده وكسباه البدر جراحة الطويل والجعد
المثال والنقبه بالضم اول ما يبدو من الجرب قوله وهو انه ليس لفظ قال الخ وبذلك لا ما نظر نا الى
مجرد العطف اعنى مطلق الوصل وهو قوله ومطلق القول الصالح الثانية ان يكون بيانا للاولى لانه اعم منه مطلقا اذ الوصل
هو القول الخالى لمجرد الاتصال فلا يفهم من القول ما ينتفع به الوصل بل المبين هو مجموع النقل والعاطف
المعلق بالنقل الخالى حتى يصلح بيانا للاولى ولا يفهم ان القول المقيد بهذا العاطف والمنقول ليس بيانا
لمطلق الوصل والوسوسة الشيطان بالتشويش الى آدم والبسه الثياب اتاه بسبب الجلتين دون مجرد العطف
قوله واما كونها كالمتوسطة الخ فى الاستئناف لما سبق من قوله كمال الانطباع بلا ابهام الخ ان يقال هنا
واما كونها كالكمال بين الانطباع وكد اتصالى مرتبى له واما كونها كالمتصلة بها قوله لعطفها على غيرها

وقوله وهو تقدير الخ ينطبق على التقدير الثاني واما على الاول فهو قوله وهو تقدم السؤال الخ وفي الحاطب اشارة الى تقليل اللفظ ولو اريد السببية لقيل وهو تقدم السؤال سبب العاطف ☜ قوله او تقدم كل جزء من الكلام الخ منتف لتقدم السؤال على بلاده السامع وعدم تنبهه لذلك الا بعد ايراد الجواب ☜ قوله منتف اليه في الكشاف حيث قال بعد كلام وبهذا عرفت ان الحكم المذكور في الشرح وابقى عليه السيالكوتي مبني على تقدم سؤال حصل بقرائن الاحوال او على بلاده السامع وعدم تنبهه لذلك الا بعد ايراد الجواب ☜ قوله فاما تقدم السؤال الخ فلان الشأن في الجواب ان يكون بعد السؤال ☜ قال قدس سره ☜ ولذلك كان الشاعر اذا سمع ان فلانا مريض وصدق بذلك يصدق بانه مريض سقيما في الحال ومن هذا خصوصية شيء من الاسباب التي لا يحصر في عدد يحتاج الى السؤال عن التعيين اي عن

وكذا بين الاول والاخير اذ الاصابة من الامور التي ترتفع ذات الواجب بها ليس كذلك الاحساس

مطلقا وبالعكس وكل عقل جمعية من الرجال ليس بالقياس الى عقل قسطة الا ان يعتبر الذات

مرجعت الاضافة بالجزء من امكن وكذلك فيهما قوله نصر عبد الجبار بن سريد اذا عد اثنين واحدا

كما اذا عد الرجل او الاثنين او غيرهما قوله مربع واحد اشباهها من الامور المتماثلة قسطة الميزان

في ان اشرف الذي بينهما اشراقا جسيما بالشمس والقمر وغيرهما بالنار اشخن لما فيها

انوار العدل والاحسان قوله وجميع ما علم محسنه لما اضر وما استهر كونه من الاوس بحيث تقلل النعمة

من غير اصغار الى نظر واستدلال كرتجاب الصانع ووجوب الفناء وحرمة الخمر ونحو ذلك قوله انكار شيء

اي احتجاجا على كيفية مخصوصة قوله قاهر صور الافكار بالاشارة الى هذا اشارة الى الاختلاف الصور ترتيبا

في الجبالات قوله وكرهوه ما نحصت عن حمال الخ اشارة الى الحمل القوة وضوحا شهرة بحسب الحالات

قوله وهو مبني على الجامع فيه ان بعض الفصل والوصل اجماع الى الجامع كالوصل لدفع الابهام والفصل

للاحتياط وكذا الوصل بمعنى الواو اجماع الى الجامع غير معناه الا ان يراد بالجامع ما يعم المذكور هنا وغيره

تكذا بالحروف ويمكن ان يقال مغنى قوله وهو مبني ان مجموع مركب هو مبني على الجامع قوله بل جمع وكل بمعنى قوله

قال السيد المحقق قدس سره ان العصاد ان اخذ مطلقا او مركبا كان كليا بالقصد الاول وان اخذ مضافا الى الكلي

كان كليا بالقصد الثاني وان اخذ مضافا الى الجزئي كعصا هذا الشواء والبياض سهلا كان جزئيا على ما ذكره وان

كان جزء اضافة الى الجزئي او جزئية والمنتهى مثلا اذا قلت على اوه زيد فاذا اريد بها

مطلق عبد او بنة كان كليا وان اريد بها عبد او بنة معروفين في زمان معين كان جزئيا على ما ذكره المحقق

من العصا بحيث لتشخص وقابلي الشركة كان جزئيا وقس على العصا حال التماثل والتقارن فان قلت

اذا كان التماثل والتصاد مما مقتضيان فلم كان الاول واجبا مع العصاد والثاني ممتنعا

قلت لان التماثل سواء كان من كلمين او جنس او كلي وجزء او امرا ذا اللفت العقل اليه اقتضى الجمع بينهما

وذلك لانه نقيضه ضاع للجمع وما خاصة في ذلك الى احتمال فالجمع لمثل هذا الجامع منسوب الى العقل

سواء كان ذلك الجامع مما يدركه العقل بالذات او بواسطة الآلات وليس التصاد كذلك اذ لا يطرد العقل اليهم بعضهم الجمع بين المتضادين لانه نقيض جمع لذلك يحتاج مع الى احضار

يسبب الوهم اذ من شانه ان يخالف فان قلت كيف تسند الى الوهم مطلقا مع انه اذا كان كليا

لم يدركه الوهم اصلا فلم يقض بسببه جزما ولم يحتمل في ذلك وهما قلت

الادراك بالحقيقة انما هو للنفس سواء كان متعلقها كليا او جزئيا لكن القوى الات لها متعلقاتها

في الادراك والقوة الوهمية متعلقة في وانتهاء الى ادراك المعاني الموجودة في المحسوسات

والنفس تتعلقها وسعيها في ادراكات سائر الحواس ولذا اقبل الوهم سلطان

Copyright Pending

اي لعامة الاموات قوله والمجموع ثانيه اقسام والوجود في المتن اصله اربعة منها الخبر بين

لغطا ومعنى والانشاء بين لغطا ومعنى والخبر بين لغطا والانشاء بين معنى ويمكن الاولى خبرا لغطا

نفو مثال الانشاء بين معنى والخبر بين لغطا وهو بالان اضرب زيدا وغش الخ عمرو ومثال الخبر بين معنى الانشاء

لغطا وهو الم اكرمك واحسن الك اي اكرمتك واحسنت اليك لانه للمقربين ومثال الخبر بين معنى وحده

الاولى انشاء والثانية خبرا وهو قوله تعالى الم يوخذ عليهم الخ والكتاب الا يقولوا على الله الا الحق

ودرسوا ما فيه اي اخذ عليهم ذلك للمقربين ومثال عكس هذا وهو قال الى اشهد الله واشهدوا اني بري

حاشا كون مرد وده اي اشهد كما قوله اي لا تعبدوا ودلك لان مقام اخذ الميثاق يقتضي الامر والنهي فصح

عطف قولوا عليه والمعنى على تقدير القول اي واذ اخذنا ميثاقهم قلنا لا تعبدوا الخ وعلى هذا يكون قولوا امرا

مؤكدا للميثاق في قوة القسم لا تعبدون جواب القسم فلا حاجة الى تقدير القول وقد يحمل لا تعبدون على معنى الامر

الانعبدوا وان قولوا اي اخذنا عهدهم بعبادته وقولهم قلنا لهم قولوا امرا او معاصلة اي اخذنا ميثاقهم

وهو عطف الامر على الامر وقوله وعلى هذا يكون قولوا امرا لا مصدر متعلقا بمحذوف على خبر ما قبل

وكذا قوله اي اخذنا عهدهم بعبادته وقولهم قلنا لهم

مخطوطات

القوى الحسيه بل ربما تسعى في المعقولات المنزعه من المحسوسات كما في المعقولات المركبه
ولا يمكنه تعطي حكما يحكم عليها باحكام المحسوسات والمراد بالجامع الوهمي ما يسمى العقل
باستعمال الوهم الجمع لاجله ولو لم يسم عقلا لما اقتضى الجمع سواء كان في كل الجوامع مدركا للعقل
بالذات او بواسطه الوهم ولما كان الوهم الذي هذا الاقتضاء نسبته الى كما كان الوطع الى الشهوه
وكاكمله الامور الواقعه على ما ينبغي بلا اجتناب نسبتها الى العمل وخلافها ينسب الى الوهم واما المعاني
فان كان امرا يسعى الجمع بينها والتخيل لا يدرك فيه فنسبته اليه وكذا
المعاني من المعاني الوهميه ومنها من الصور نسبته الى الوهم اما مع المعاني من الصور
الخياليه فلان المعاني الوهميه عن المحسوسات نسبته الصور الخياليه كل المعقولات منزعه
عن الصور الخياليه انه لعم المعقولات المركبه لو تركب فيها معاني لم تكن للحاكم فيه مدخل
لكنها تحتاج بصدده مخصوص الحركه فيه المصدر في اللغه الامر الحاصل وهما ذكرناه بتصل بحيث
لما ذكر في الشرح قوله اعتراض ضعيف على ما يكون التوجيه على تقدير كون المراد بالجامع
الوهمي المدرك بالوهم انه كان السواد والبياض امرين منهما جامع لا نفس الجامع قوله كانت
حرمان ودعوت سلام الحمى الاضافه الى الحرمي والمراد سمع الحرمه لكنها لا وجهها قوله ولكن الاولى
هاهنا الخ قال قدس سره فيه شاهد ان المقصد بيان الجامع بين الجلس والعطف وما لا يكفي صحة العطف منهما
وطعما وانصر جامعا بينهما اصلا لا يسمى بالجامع بين الجلس عرفا بخلاف ما يصلح ان يكون جامعا
بين الجلس في موضع ولا يصلح في موضع اخر الجامع هناك قوله ومن محسنات الوصل اذا وجدت المحسنات كان الوصل
حسنا وان فقدت كان قبيحا قوله بعد وجود المصحح وهو التوسط بين كمال الايصال والانقطاع على ما
المذكور كذا في شرح المفتاح للشارح والسيد قدس سرهما وكما هما لم يذكرا كمال الانقطاع مع الايهام لقلته
قوله فاذا اريدت مجرد الاخبار الخ اراده الاخبار اما ان يكون مجرده عن العرض لشيء من التجدد و
الثبوت او مع تعرض احدهما وكلا التعرضين اما مع تعرض الاخر
والاخر او العكس الاول يسمى التناسب في الثالث ايجوز في الثالث ايجوز وصاره الشارح
سمى القسمين الاولين كما سيجيء في الشرح والعطف والتسوية في الاسميه
الاعلى قول الشيخ في الاسميه لكنه لا ترتيب عليه شيء من المقصد هنا فتعين ان يكون مراد الس من قوله
فاذا اريدت مجرد الاخبار الخ هو الثاني حتى يصح ترتيب قوله والخ عليه فمن صح عليه ان الثاني مناسب واجب
لا يحسن ولا يكلف في الجواب بانا لا نسلم ان المناسبة في الثاني واجب وانه سوف عليه صحة العطف بانا
نحب ايراده منعه المتكلم وانت خبير بانه ينافي ظهر الجواب ان يكون الاحوال في الثالث
وانما يامل هذا والاولى استغناء لفظ مجرد في قول الشارح مجرد الاخبار اذا ظهر لما فاته بعد بها
الا بالنظر الى القسم الاول وقد عرفت انه غير مقتضى جد للشارح وقد يسلم ان الاسم الاول ويسلم ان
مراد بعض المجرد

من محسنات الوصل الخ من عرف المقصد للتعريض والكمله العلميه وان افادت التحديد لكن يجوز ان لا يقصد بها
وكذا الاهتمام بالمطالب العلوم وفيه ان الكلام المشتمل على هذه الكمال كيف يجد المتعاطي ما عرفت
مراده من اعتبار القصد والخواص وظهر ان الفصول ان السابق بين الجلس والتغليب
المحسنات الزايده على ما يحتاج اليها مرفوع المقصد ومختار الوصل حيث لم يقل ومحسناته ومرفوع الشارح
بعد وجود المقتضي محل تامل قوله او ان اراد في احدهما الاطلاق الخ الاحق ان يعلم هذا مرجحا شرح هو
المقصد الاتم غير مناسب اذ لم يعرض المقصد لعد المناسبات في الجمع والعطف والفصل والتعليمين في المتن والمضارعيه
فالاولى عدم ذكر هذا او التعرض لكون التناسب في الاطلاق والقصد المحسنات ثم ذكر هذا كما في الشرح حسنا فال
بعد قول المقصد مناسب الجلس في الاسميه والفعليه والعطف في المتن والمضارعيه وما شاكل ذلك تكون
وبعد قوله الجامع او اراد في احدهما الاطلاق الخ قوله بدون صل الفروع التقريب والتتمه مع انه
في كلامها معاني بالمباحث المتقدمه ان ما ذكر في خير التتميه بحث لوتامل المتامل في المباحث المتقدمه لعلم منها عدم
الدرس وهو حمل الشيء وما في الصحاح الدبار بالكسر عرب كل شيء ودباره الوادي المرتفع الذي ينتهي اليه سيله وكذا الدابر بالضم
والذال المعجمه قوله المكان المناسبه المكان مصدر سمي مركان التامه اي لوجود التناسب قوله المسئله
اما المركبه فلا يجب تغايرهما لانها لا تكون بالواو قوله فكما انهما تكونان بدون الواو لا يخفى ان الاصح في المثال
كما انهما لا تكونان مع الواو وبحوه كذا من العبارة قوله كالخبر في باب كان تفعل امر الموصل عالما
قد كنت وما اهدد بالحرب وقول الشاعر وامشي وهو غير ان قوله واكمله الوصف المصدر بالواو
كقوله تعالى وما اهلكنا من قريه الا ولها كتاب معلوم وقوله تعالى سبعه وثامنهم كلبهم قوله واكد بوصف
الصفه بالموصوف هو قول صاحب الكشاف واما قدس سره في ايات باب الفضل
والوصل من شرح المفتاح فالواو والمحلله في الكلام على هذا الاربعه العاطفه
والحاليه والاعتراضيه والمؤكده الصوق الصفه والاصل هي العاطفه والباقيه فرع وقع عليها
قوله وناد كون كل جمله سمعت الكلمه وبعد الخمس في المقام الخطابي قوله اراد ان سر اتصال
انه ان الجمله الواقعه حالا اذا كانت جاليه عن ضمير صاحبها وجب فيها الواو وقارنه ان سر ان اي جمله فيها الواو
الوصف اعني وقوعها حالا جاليه عن ضمير صاحبها مقارنه الواو ووجوبها قوله لانه محصه للنفي ان بعد بعدم
تقدم الحال اذ يجوز وقوع الفعل المحضه حالا اذا وقعت الحال عليه بحو جاني ركبا راجل الا ان يقال
الجمله الحاليه الخاليه عن الضمير بالواو لا يحوز بعدها على صاحبها عاريه اصل الواو الذي هو العطف
لكن صار استعمل على جواز عند الجمهور وان بعده الغاريه نقله الرماستي كذا قيل وا قول
غاية تقدير امتناع تقدم الجمله الحاليه الذكر عليه الكلام موجب كلام الشيء به اذا اطابوا المشي وجه ان
معنى قول المقصد ان يقصد عنه حال اي حال كانت والكلام الوجه يقصد عنها الحال المعرده المقيده فتصح
ارجاع كمال المتقدم حاليه عن ضمير الاسم الذي يجوز ان يقصد عنه حال يعلم ان يسع حالا والمراد بعرفه
الاسعد ان يقال في الجواب عن اصل الاعتراض ان تقديم الحال على صاحبها يحصه على ما سيجيء قولهم
ان تقديم الخبر على المبتدا يحصه بحو في الدار رجل اذا اخر واما اذا صار هم في تعليل وجوب تقدمها اذا
كان صاحبها نكره على فضول الناس ما كصفه حاليه النفي وتقدم الحكم في الباقي والفصول التي ابه به مرجوعا
فيكون تقدم الحكم موجبا للتخصيص وارد اعتراضه بجمله الاسميه الربي اثبات اذا الاعتراض يحتص بصاحب تقدم الحكم

Copyright Reserved

المسئلة مع ان عدم مساس البشر لم يفقل احيانا ليتوجه اللفظ به الدال على عدم انتقاله علاف
تو كد ربما لو كرع عطوفا وهذا قدر يكفي وعد المسئلة قوله عن الحال التي يحتمل صدورها اي تنفي عن الحال الخبر عن صدورها
وهو عبارة مضمونها لمضمون العامل قوله من كون في الشرح قال فيه وغايره ما لكن ان يقال في هذا المقام ان حالية
الماضي والحال بالنظر الى العامل والعطف قد امنا مغايرة حال المعطوف عليه فقط والحالان متباينان لكنهما استتبعا العطف
الماضي والحالية لتناقي الحال والماضي في الجملة فالعطف دليل المغايرة قال السيد قدس سره الصواب
ان الافعال اذا وقعت فضلة اما انه اختصاص باجل ان يلاحظ زمنها اشتقاقها وجانبيتها وما ينوب منابها بالقياس الى زمان
المتكلم بالقياس الى زمان الكلام كما في مغايرها الحقيقية وليس يتعدد صدر صحيح النجاة وفي مباحث حتى يكون العمل منقلبا
نظرا الى ما قبله وان كان ماضيا نظرا الى زمان الكلام وعلى هذا فاذا قلت جاءني زيد وقد ركب كان المعنى منه
كون الركوب ماضيا بالنسبة الى المجيء مقيدا عليه بل يحتمل مقارنة هذا الحال لعاملها واذا وقعت عليه قد قرينة زمان
المجيء وغيره المقارنة منهما فكان اتصال الركوب كان مقيدا على المجيء كيف ما كان واذا قلت جاءني زيد وهو راكب
وحال المجيء وحي تظهر صحة كلامهم في هذا المقام وفي وجه تحديد الجملة الواقعة حالا على علامة الاستقبال اذ لو تقيدت بها فهم
كونها مستقبلة بالقياس الى عاملها انتهى قيل عليه عايره ما قاله ان قد وقوع الماضي الواقع قيدا من زمان العامل
معهم مقارنته له ولم يقم دليلا على فهم المقارنة وهي الخط اما ذكره من القريب المشار اليه وهو لا يدل على ذلك
بوجه وقد يورد عليه مثل جاءني زيد لم يضحك او مضى بعرين ان مضي هذا العامل الواقع قيدا بالنسبة الى المقيد وهو حال
فهم منه بعد عدم التحدد على المجيء بالاعتبار الحال عاملها و جوابه ان الناقي في هذا المثال ونحوه وان
دل على انتفاء عدم الضحك الا ان اسم الزمان دل كلا لا يتقاضى تظهر قرينة اقتضاء بحول ضحك امس كله ضحك اليوم والغرض
عدم هذه القرينة واذا الاستمرار الذي هو الاصل سالم عن المعارض فيحصل الدلالة على المقارنة فحاصل هذا الاعتبار
وقوعه حالا وهو بخلاف الماضي المطلق وضع الفعل على افاده العدد وعرفت ان الاصل استمراره
فلذلك قيل ما حاصله الى قد لا يحتاج مركبا لفهم المقارنة واقول يرد عليه ان الدليل قائم
على عدم فهم المقارنة وانه لما قال ان ماضويته باعتبار الى ما حصل قيد له كان المعنى انه واقع في زمان
صل زمان ما حصل قيد له فكيف جامعه كما ان الماضي الذي هو غير حال لما كانت ماضويته بالنسبة الى زمان التكلم
للجامع زمانه زمان التكلم لا يقال يجوز ان يكون اول له سعد ما واسد امتنه عليه مقارنة بها بل
فالماضي حق هو استمرار ذلك الفعل وذلك الاطلاق الفعل عليه مجاز الحقيقة على انه لو لم يكن
ادعاء ذلك في الافعال الذي لا يكون استمرارها كما لو قيل ادعاء في الافعال الانية وانه مرد على ان المقارنة اذا
حصلت بحول قد صار الماضي بعد دخولها كالحال المفرده في الدلالة على حصول صفة عن بانه مقارنة لمحل قيد له
فيصح ان يجوز الوقوع كالمضارع على ما تقدم ولو صل ان سبب اشتراط قد انك اذا قلت صلاحا في زيد ضرب
او ضرب كلمة المصادر هو الاسناد او العطف واذا قلت جاءني زيد وضرب او وضرب كان المصادر
هو الحالية بشهادة الذوق في الموضعين لم تكن بصدد او العلم على الذوق وشاهد في الموضعين
ادرك ذلك ولا بعد في استفاده ذلك من شرط وقد كما نفاد من شرط وقد في المفرده المطلقة فاعرف
قوله بتحصل بالبداله فيه انه قد سبق اشاره الى ان المعتبر في الحال الحصول في المفرده المطلقة
وفي المقارنة واشتراطها فيه وعد ٥ فيها ما مل قوله وذلك اسم مصدر الخ قال الشيخ

فهو حاصل فعلى عدم الحال بالمنسوب الا ما تقول للعنين في العدم هو بعدم الحكم الذي وطلت تحت الحكم عليه بالجملة
قوله ولم يعلل بحول ان يقع تلك الجملة حالا عنه فيه انه لو قال ذلك لم يكن في الحكم بما ذكر صح ان يقع حالا عنه كما و
كبر ما بين قوله ما بها لا تقع حالا الفتنة وما يتوهم انه انشائي على ما ذكر في بث الى المحدث ليس بشيء
اذ هو سؤال كما سلف بانه على تقدير القول او كون الامر بمعنى الخبر قوله اي اعطاء حال كونه مصدرا وجهان
احدهما ان يكون بهذا المعنى ما صار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم انه تعالى اختاره اشرف الآداب واحسن
الاخلاق والثاني انه يكون بهذا المعنى لوقوعهما موقع المرة دون الجملة الى تؤولهما بمحل واقعة
موقع المرة انما يقع موقعا تكون الجملة في الاصل وصفا فيه وان لم تكن هذه الجملة بتأويل المفرد فلا يرد البعض
بانه يحتمل الواقعة خبرا عن ضمير الشان والقصة الخالية عن الضمير كقولك اتيتني والحبش قادم او دون تقدير
الاصل في كل من الحبر والحال الاخبار قوله على جنس لصدق الخ اشار الى ان حق الحال النجرد عن المعنى المقصود من الحال
لا ما يدل عليه قوله على حدوث الشيء وحي كان الذي منضبطا يتحصل الا علت
بعد العمل هيئة مخصوصة وما دخل عليه حروف النفي لما يدل على النفي والهيئة وان وصل المقصد
بعد العمل سائر الصفات والهيئات مما لا ينضبط ولا يحصل والا ان تعبر عنها عامة بلفظ التثبوت فان قلت قد ذكر
مرتضى صفة او هيئة بسبب اخر كما تقدم في الكوب بثبوت الشيء وحي كان الذي منضبطا يتحصل الا علت
ذلك بطرق الالزام والمختار في رفع الاشكال ما ذكر نا على ثوب الصفة او الهيئة المقصودة والحاقها
النهج في دخول اللام واخواتها بحسب النحو ذكره السيد قدس سره في شرح المفتاح قوله ويجب بطرد
متفق عليه بين الكل بعد النظر الى ما ذكره المحشي الشريف قوله هو شبهها للعطف بيده والكلمة ما روي عن
ثعلب انه قال الواو كلها عاطفة الا هذه الثلثة فانها للحال والا الاصفى فانها واو ابتداء وواو رب عند بعضهم
قوله ومعناها الخ استحسن بعضهم انه هذا الوجه حسن والحال جاء الله وبعضهم ما قال لعمرو جاء
على ذا الحصر الحال ان تقدر ان كل الفعل الماضي واقع وحال المتكلم كونه كذلك فلم يعلموا احد الله وانما يعلم هذا
في الفعل الماضي المسمع كما في قوله لشجيه المخاطب ويصوره له تشجب منه يقول رايت الاسد فاجاد السيف فاقتله
وقد نقل عن الشيرازي في بعض الحواشي خرين قوله ومعنى عن بلفظ المضارع هذا بالنظر الى المثال الذي
وبعض الكلام مطلق الحكاية للحال الماضية هو الذي ذكره الشارح المحقق بلفظ اسم الفاعل من فصل الحكاية
كما صرح به في قوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالتوصيد قوله وان كان مضارعا مسعدا بعين في
على ما ذكره في الشرح قوله مكروه النفي كالنهي هذا هو الاظهر الصحيح لاستشهاد بالآية لا يصح فيه ما تقدل
عن النحاة من وجوب النفي بلا بدون الواو وقد قرئ في الآية بالواو ايضا وقد صرح ابن مالك
كما في قوله تعالى للعبدون الا الله وما قيل من انه تكون نهيا لحمة نون التاكيد الخفيفة على ما ذهب
يونس مكسورة لالتقاء الساكنين اذ كل هذه محملات مرجوحة والراجح ما صححه للكشفها وكما هو مقتضى
قوله حاصل مطالعه وان دل البرامكة على الحصول لكنها لا تعتبر في المفرد عند النحاة كما عرفت
قوله وكذا ان كان ماضيا لفظا او معنى الخ يرجح ان قوله وحال بمعنى او بمعنى
علم قوله وقد يلغى الكبر بان قبيل الكلام في الحال المستقبلة والكبر بعد حلوله عن مستقبل الحين
بان الحال بلوغ الكبر والبلوغ كما تحقق يستحيل قوله ولم يعتبر شرط قبيل لف ونشر مرتب الحوار

ظاهر هذا الكلام متغايران كما هو مذهب بعض الاصوليين وصفا وما عدم
دلالة على الامر الاول انما استفيد من الاصل المشار اليه هذا هو المفهوم من عبارته بحسب اصل الوضع
وما ذكرها هنا انما تفيد اذا قيل بالمفهوم وقيل في رد من قال بالمفهوم ليس كذلك
لكونها مستدركة من هذا الوجه اذ لم يكن حينئذ جملة بعلة وانما اذا كان خبرها بعلة فتأمل
نصب المجرد كما بعلة المحضة كما مر فكانه بنى الكلام على الاعم الاغلب في الجملة قوله لعدم دلالتها
على عدم الثبوت اي المجرد وان قيل انها تكون للقيد الاولوية ذكر الواو وهو عدم دلالتها على
عدم الثبوت فقط او هو مع ظهور السببية وكل غير صحيح اما الاول فلان اجماع العكس مما يحول الامر
من غير صحيح كما مر في المضارع المنفي واما الثاني فلان المجموع لو صلح مرجحا كان يكون دالا على الواو في
المضارع المنفي والمثبت اولى لوجود المرجح وهو انتفاء احد العكسين مع ظهور الاستيناف لما مضى من ان الجملة بالواو
اليها من حيث جملة مستأنفة فافاده مع غير فصل من الاجمية والعلية احسن باختيار الباقي وايضا ظهور الاستيناف
لما مضى من الجملة وعدم الاجمية منتفية فيها وكذلك الجملة الحالية بعدها جملة فعلية او اسمية هو حكما ذكر من الاجمية فيها
دلالة على قصد الاستيناف فالاولى ان يقال ظهور المغايرة بينهما وبين المتقدمة ما لا استيناف في الفعلية
لا ظهر ظهورا في الاجمية واضح اما دخول العدم والنهي على عدم الثبوت في اولوية ذكر الواو وظهور الاستيناف
فيها مستقيل بل كان تأمل قوله اي وانتم مراد اهل العلم اجمع الاول على سبيل التعدي من قوله اللازم والثاني على
حد الثبوت قوله حتى يدخل في صلة العامل الخ واما التي بالواو وهي وان دخلت في صلة الطايفة والتصقت به
في الاداء لكنها لا تعد من التعدد في عدم اسنادها الجملتين فيها قوله لمصحفه اسم مكان من الصباح بمعنى
الطرح قوله مع ان عدم الكلم تساوي كلما بمعنى اذا كان هذه الجملة بدون الواو والحاصل انه قصر طريقتين
في اعادة الاسم الصريح كان منزلة عدم اعتناء في مثل جاني زيد عمرو سرعي امامه مع ان اعتناء الاعادة ساقه للام
على هذا وجوب الواو وهذا المثال بطريق الاولوية قوله لعدم دلالتها وان اتى كما يقال معي قوة الى مشافهتا
ومغنى عوده على بعيد اهبا في طريق الرجاء منه قوله وهو شعر كانه اعترض على المصنف حيث ذكر كلامه او وجوب
ذكر الواو انما هو مما لكون المبتدى فيه ضمير ذي الحال وان ما يعلل على المشهور من جواز الامرين والاولوية الاكثر وانما
يجاب زيد وزيد سرعي سعدي ان يلتحق ما لكون المبتدى فيه الضمير كما هذا الظاهر موضع الضمير ويكون ان
لهم ان علة المصنف عن الشرح لهم كون ما عداه على المشهور وان هذا الكلام جمعه كلام الشارح كما مر في
الشارح اغنى قوله وقال عبد الدهر الى اخر الباب فحينئذ الاكثر ان الواو تخص عدم فيها كون المسند فيه
ضمير ذي الحال ويحسن تركها بدهو اخر على المبتدى او نوقش بما عقب حال مفرده والاحسن انه نهم من كلام
انما عداه عبر حسن والاكان الحصر ممنوعا واذا الكلام حسنا لم يكن جايز اعند البلغاء فالاولى ان يقال
جواز ترك الواو بعد المضارع المنفي بلا لا وجه لتخصيص ذكر ما يكون المسند فيه ضمير ذي الحال وجوب الواو
عند الشيخ الا ان يقال انه ذكر لما تعرض له لكونه اد في مرتبة وعلم ما عداه بالطريق الاولى وفيه بعد
قوله بعلى بعد من صنيع الواو وهما تندرس المضارع وبعد بالماضي لم يجز قوله وعلى بعد من ترك الواو وهما
تدرس المضارع وبعد بالماضي قوله وبحسن اكثر وان قيل ورد مع الشيخ ما لكلامه ليس فيها الواو
الا الضرب عن الاول وهو مع من النفسه فاين ذلك في هذا الموضع اللذين يحسن فيهما الترك فممنوع

ان يجاب بانه عكس تماما وكل كانما اتى بمشابهها وبان الثاني لما وقع عقيب المرد وكانه مرد وفيه ما فيه
قوله اما الاحكام والاطناب قال السيد قدس سره في حواشي المفتاح لم يعرض للمساواة مع انها
لانها فصيلة الكلام الاوساط هما بعيد عن البليغ مساويا للوكان وقيل كذلك لعدم ما قيل فيه بحث
لان عدم الاعداد انما يكون اذا كان فضل البليغ التجريد عن الثبات وليس من غرض المحدث ان يكون في المقام
مقتضيات وخصوصيات يبين اغراضها غير البليغ واما البليغ فمن غرضه ان يبين اغراضها فيتبين لها مع كون
لفظها مما يطابقان وقوله حوان كون الموجز بالنسبة الى مقتضى المقام مساويا للمتعارف الاوساط مع بعد عنه
اللهم الا ان يقال مراده انه ليس بليغا مع حيث انه مساو للمتعارف هم ان قيل قد ذكر في الايجاز والاطناب ان الشيء
بالاضافة الى الموجز حيث انه اقل من المتعارف الاوساط بل حيث اشتماله على خواص تجيب بان كونه اقل من متعارفهم
يشعر بوجود حواشي خلو الكلام واه فتامل قوله الى الكلام اريد به في قوله النفس امتناع الى انه اطنب وكون
الكلام متجوزا كي يتنزل على كلام اخر وكذا المطنب لم يفرع فيه كونه ناقصا عن كلام اخر قوله
والا في غاية الفهاهة النهاهة العي وتفهقر رجع القهقرى وهو مشي القهاهة كالبناء لكونه من الاوساط والظاهر انه ما فيه
عدم التعرض للفظ غاية على ما في الشرح الكبير وشرح المفتاح ويمكن ان يحمل الامتياز بما ذكر اي عاش الفرد
وانما جعل السكاكي الاصل المنبئ عليه متعارف الاوساط لان الاوساط لما كانوا اكثر من الطرفين كان كلامهم على
مجرى متعارفهم وهم في مادة المعاني مشهورا بين الناس هو امر عرفي ومعروف الوجه معلوم الطرق فاستحسن
بقياس عليه غيره قوله كالات صحيحة مر غير ما لعطه المقام ما حتى يحتاج عليه ولا يرد بعد ما ذكر
تعبير ان انسب ذلك الى مرات البلاغة كما صوابه انات واذا اصدر مثله عن البليغ لان يعد
وبحويل عن التكلم طلبا لنقله المقام دين لكل يرتقي عن مرتبة تلك الاصوات وقد سبق مما نقلنا عن بعضهم اشارة
الى انه لا محصل التكلف في صدوره عن البليغ في التجريد المذكور قوله عن حكم التعيق هو سوق الراعي غنمه
تعق الغراب انضم تعبير عن متعجلا قوله والاطناب اداه باكثر منها وان هذا لا يلايم اصطلاح السكاكي
من ان الاطناب بمعنى المساواة ولعل هذا مبني على اصطلاح اخر قوله لكون ذلك مما لم يظهر لي وجه
رجوع الى احد الامرين تأمل والى الاخر اخرى تأمل قوله اي لكون عبارة المتعارف اكثر منه بشيء هو قوله
اذا المقصد الخ واما عدل الى هذه العبارة وان بقل اذا المقصد وليس بمستبعد يكونه اقل من عبارة المتعارف وكان
مما لتتم بقوله الكون خليقا بأبسط مما ذكرت لم يقل واجزى الى اذا المقصود داخل مما يقتضيه المقام وكلام
ابسط امر المذكور ولم يقل واخرى الى كونه اقل مما يقتضيه المقام والعلم عند الله تعالى قوله
الاحصار فلا معنى لكونه بين حتى اليه واما بالثياب واركان اوب تمايق فتأمل في العبارة قوله
وهو على اطناب وذلك لان كون المقام خليقا بأبسط من متعارف الاوساط لا يقتضي كون الكلام المؤدى
الكلام موجزا لجواز ان يكون ازيد من متعارف الاوساط قوله مثال الذي مثل كونه اقل مما يقتضيه المقام

Community

Copyright © King Saud University

مستدرك

محمل الكلام قوله تعالى وكنتم نطفا والاصل الصفة واما انتفاء المشتق منه بقوله تعالى
لحي بلدة فيتأول بالمصير الى المجاز باتفاق اهل اللغة فان قيل كيف تكون الموت عدما وقد ورد في القرآن
حلو الموت والحموم والعدم لا وصف يكون مخلوقا اجيب بان المراد بالخلق التقدير وهو متعلق بالوجود
والعدم جميعا ولو سلم فالمراد حلو اسباب الموت على حذف المضاف وهو كثير قوله بصدر عنها
اي يصدر عن النفس الافعال بسببها قوله والافالمحسوس اصل للمعقول فيه ان اضافة المحسوس للمعقول
انما هي باعتبار العلم به وادراكه لا مطلقا كما تقرر في علة والتشبيه انما يقتضي اصالة المشبه به في وجه
الشبه لا مطلقا فيمكن بسبة المحسوس بالمعقول بالاعسار المبالغة وتقدم المعقول محسوس نحو
نشمة العطر بالخلق هاهنا ان اعتبر في الرائحة الملائمة للنشأ في المشبه اصل في الكمال مبالغة واحتاج
الى التقدير وان اعتبر التشبيه في الحسن والتذاذ الغير به فالمشبه به اصل كما هو المفهوم وقد احتاج
الى التكلف وايضا ليس كل محسوس اصلا لكل معقول ويجوز ان يكون بعض المعقول ادخل واقوى
عند العقل بواسطة كمال وضوح اصله الذي هو محسوس مخصوص فيشبه محسوس اخر ليس باصل له واكمل واضح
مثل وضوحه بذكر المعقول ويمكن ان يجاب بان المعقول لما امكن ان يبلغ درجة المحسوس في الانصاف
بوجه الشبه اي وجه شبه كان مثلا في المثال المذكور كما يبلغ خلق الكافور والاصفاف بالخشن والنداوة الغير
مبلغ القطر وكذا المعقول لا يبلغ درجة المحسوس كان في الوضوح وهذا على الاصح والاصح ان تشبيه المحسوس
بالمعقول لابطرق الابلغ والانزل قوله لان العلوم العقلية الخ يسان ذلك في العلم الحاصل بالحس
ومبداء العطر جاء بعض العلوم كلها فحصولها العلوم باعسار استعمال الحواس والعلم الحضوري واحصل
بعسر اعسار الحواس لكنه ساقط عن درجة الاعتبار كذا قيل وفيه انه واضح بالكتبة البناءانه تأمل
واما بالكتبة الى بعض الاقوال فالاوفق بالمقام ان يقال المحسوس الحضوري قوله ما لا يدرك بالحواس
على ما عند الحكماء لساس سوى الادراك غير العقل واما المتكلمون فالادراك عندهم سوى القوة العاقلة
والحواس الظاهرة ولهم مشرق الحواس الباطنة ايضا وعلى مذهبهم يحصر الاقسام في الحسي والعقلي
بالاطفل لشيء على شيء وجه ان المحسلة انما هي معنى على الادراك والمدرك هو العقل فلو ادرج الحالي في
العقلي لم يحتج الى العرف عن الاطلاق قوله بسليل الاقسام ولو اذكر كان الاقتسام جمعة عشر
حاصلة من ضرب جملة في جملة وبعد التقسيم صارت اربعة حاصلة من ضرب اثنين في اثنين
وهو المعدوم الذي فرض محالا كما تقدم في الاجتماعية مرضوا بمحفوظة
في الحال الذي هو حرام الحسن المدرك قوله اي ما هو غير مدرك بها يعني ان ما لا غير مدرك بالحاسة
والوجدان فهو الحالي قوله لو ادرك الخ كان مدركا بها فيه ان المراد بالادراك المذكور في الشرط ان كان
مطلق الادراك فالملازمة ممنوعة لان المحسوس قد يدرك ادراكا عقليا بدون الحواس وان كان المراد

العلم الاشياء على وجه حصل اصولها
وهي الكليات وهي حصول اصول الاشياء
والاظهر ما حصل فيه المدركة عند
حصول الشيء بتمامه وهي
العلم الحضوري عند الاشاعرة
من الكتابة عنه بها اذ لا يعقل
من الكتابة الا ما يتعلق بالعلم
حصول العلم بحقيقته
لا المثال عند النظام وهي
اقوى من العلم الحصولي
صح ان يكشف الشيء
بنفسه عنده اقوى من
الكشف فيه عليه لاجل حصول
شيء عنده صحة

اوعرد الكاف انه اراد التعهد او هو مع عود ضمير ردوه عرد ان جوز دخوله في التشبيه قوله لبلا
يعود الى السمة المذكورة يعني ان الاظهر ضمير رجوعه الى المذكور بخلاف الاله وصفه بطلان الكف والعرفة
اذا اعدت ان يكون غير الاولى بان الاصل في اللام هو العهد والفرق بينهما وبين الضمير في ذلك وفي ايه بحوثي
كل منها المرجو محاكمة الاصل عاية ما قيل في المعنى انه لو كان المعهد بالثاني هو الاول لكان مقتضى الظاهر هو
الضمير لسبق المرجع فلما عدل عنه الى الاله امكن اعتبار هذه النكتة فيه قوله وهما تعالى ان العرفة الى آخره قالوا
الاسماء اذكر من فان كان عرفا فيهما فالثاني غير الاول دلالة على العهود الذهني هو الاصل ويسكر فيهما وان كانا عرفا
والاول فقط يكن كما لعسب الاسم اذ كشفه رجعي الى الفراس وتقضت هذه القاعدة في قوله تعالى هل جزاء الاحسان
الا الاحسان اه والثاني نوسكر كما وهو الذي في السماء الله وفي الارض الله وفي الثالث نوار ضمائي وبوسكر في
فضل نفله اه والخوابا الغلبية قوله وهذا شامل الخ كانه لم يرد به الاعتراض على المصنف حيث لم يشر الى الصحيح
المعرف لكن يمكن ان يقيد ما تضمنه المعرف ما يصدر به الدلالة على المسار كما ذكره المذكور بما يشعر به نسبة الدلالة
الى الكمال وتفسيرها الاتي وذكر فقوله لكل حاني رد وعمر وبل صرحا على بيت البحتري كمال واحد منهما او الملوم مركل مشاركة
احدهما للاخر في المحمي والكمال انما لم يقدر به هذا المعنى للازوم فلم يدل الحاذف على ذلك امر امر في معنى المعروف
من استعمال تسير الدلالة المصدر ولا يكون من التشبيه والا فهو عنه هذا او لكن الشان وان مثل ذلك هل يسمى في اللغة
تشبيها تامل فيه قوله لو اد دلالة الحال او محتوى الكلام اي لو الغرينة الحالية والمقالية الدالة على ارادة
المنقول اليه سواء هذا عبارة الكشاف وفيها اشكال شهير وان الالمام عرصاح المنقول اليه على
تقدير عدم القرينة وفيه بحث لان خلو الكلام عن المستعار لمراي المعنى الاصلي المستعار منه فتكون محمولا على الخالي عن ذكر المنقول اليه وعدم
المستعار له وان عدم القرينة مصحح ان يراد المعنى الاصلي اي المستعار منه فتكون محمولا على الخالي عن ذكر المنقول اليه وعدم
ذلك القرينة محلوا صلاحية التعيين على الذي يصح ان يقوم مقام المنقول اليه لا اصل كل شرط لمقتضى وطه وقد يجاب بان
عدم القرينة لوحظ عدم الارادة لعدم احتمال الارادة وحينئذ فقد تقرر ان كل جمعة يحتمل المجاز
وان كان راجحا لامر موجود اعن دليل وهذا الباقي ان ارادة الحقيقة على الغلط يحب الغلط كما تقرر في الاصول
قوله والطلاق لغلط الاركان يعني مع قرينة حرد هما عن المعنى المصطلح الذي هو نفس الدلالة قوله اما باعسار انها
ماخوذة ويعرفه هذا ساعلى ما قال في المطول ثم يعني ان مراده في التعريف بالكمال ونحوه التحرج عنه نحو
وامل ريدعرا وجاني ريدعمرو ويعني ان تعلم انه اراد ان يبدد كذا اغني عن قولنا في تمام التعريف الذي دلت
الس لاعلى وجه الاستعارة الخ قوله وفي الكشاف الخ قوله الصحيح هو قوله
قوله الملكة الخ ويحوران مراده الصفة الاصول والقواعد قوله كما في قولنا العلم كالجهل اي كالغفلة
الخ وقولنا العلم كالحس قوله عما من شانه اي عما يمكن مراعاته وصفة الحيوان بالنعاس لكون المراد عدم ملكته
كالعمى الطارئ على البصر او كمطلق العمى والا فهو كون عدم الحيوان عن الجنين عند استعداده لها مؤولا
بما هو بمعناه الى المذكور في عامة الكتب من ان الموت عدم الحيوة عما من شانه وقد مر الكلام مفصلا على ظاهره

محمل الكلام

بطريق العكس اعسر السكاكي كل واحد من هذين التشبيهين على حدة ولم يفرغ احدهما على الآخر وتكلف
ان يعكس الفرع الا ان ما ذكره اقرب لما فيه من تقليل الانتقال بالنسبة الى الاول ومناسبة حمل الشبه بالطلمة
اصلا للمشبه بالنور كما هو حكم الشبه به فيهما على ما ذكره الكشف وبحث الانتصاف قوله اي البياض
اما حمل البياض والسواد على الابيض والاسود لانه ذكر المصنف انه سيجيء ان السنة عمال بياض واسرارهم سواد
وصار بسبب هذا التخيل تشبيه الخوض من الجهال بالسنة من الابتداع كتشبيههما ساعاتهم الشباب
فسمى ايام الشباب بياضا وايام الشيب سوادا فيتحقق المشابهة بين التشبيهين فان المشبه في الاول
وجوابه شيء مظلم كما صرح به قوله ان يراعى ذلك التشبيه الثاني ويجعل الحال الزجي على صاحبتها
قوله من باب القلب والى في الشرح وكان الاطيفة ما ذكره السكاكي من ان الى البيد عند العرب
منها قيل ان الصحراء اسم لبياض الوجه الخالي عن سوء الزوال الى البيد عند العرب كما ان الدعش الى السمع
لا تكون لها تقابل تام وتعدم كخفقة البرق لاسمال الظلام على ما يتعلقها من اصلها واعلم ان محل
ان يكون القلب في المصراع الاول والمعنى وكان النجوم بيضا وجاها وانما يحتمل
نجعل القلب فيه اولا لان النكتة انما تظهر في الثاني دون الاول اذ لا لطف في تشبيه النجوم وهلة الظلمة كما لا يخفى
قوله النحوي في الكلام الخ كلا الظرفين متعلقان بمحذوف اي استعمال النحوي في الكلام كاستعمال الملحي في الطعام
او على انهما حالان عاملهما معنى المشابهة المستفادة من الكاف اي النحو كائنا في الكلام ومستعملا فيه كائنا
الطعام او على انهما صفتان للنحو والملح بتقدير الكاف في كل منهما كما مر نظيره في قول المصنف والقصاص في الجرحى
درج الكس بالكاف بيه قوله واما عاد خارج عما يعد داخلا لشمل عمام الماهم ودرنه على الخارج لكن ارتضا
واعتبار انه كاحد من الحاجب العبدري من الاعراب على التغليب لكن رد بانه لو قدر الخارج فاما ان يقسم الى
ما ذكر من الاقسام او اكثر يرد كل ما هو قسيمه فيلزم مساواة القسمين وذكر يوحب انشقاق الى العام وانما ان يذكر
قسيمه عمومه من غير اضافة الى القسيمة ما سواه وذلك يوجب البكير ايضا ثم ان عوده الى غير خارج عن حقيقته
عن حصته احدهما غير خارج عن حصته الاخر لكن شيء من الكس لا يدل عليه هذا قوله وكون تمامكنا ايا الخ اشارة الى
ترتب اللف والنشر مثال الجنس والقطر مثال النفس الا ان الفرق بين الكمان والقطر حيث
يكون احدهما وعاء والاخر وعاء عرضا قوله بالجسم والسيد ودرس الخ ان سوق المعدار
ليتناول الاجسام المجسمات والمسطحات ويكون الدارس وصفها سالما في المسطحات فاما ان يراد بالجسم
وصف موضح بالمقدارات ثلثة وانما ان يحمل كالدارس منظرا وشبيها الامثلا فانه خطا وطفا ولو صح
او الشبح كالكرم بوصف الكرم والدارس ودرس الدارس الخ كمان اوضح واصدق قال الضواب هو التاويل
الباقي اعني حمل قوله كالدارس منظرا وشبيها اذ مر العدد ان يوضع الجسم مع المقدار سواء كان
ثم اعلم ان الشكل هو الهيئة لكون من الكيفيات راجع التسع المختص عرضا بوجه التمثل الدارس

Copyright Reserved

الادراك والمحاج احد الشرط والجزاء فان حرف العبارة ان تو ولو وجد لكان مدركا ودركا في
توجيه العبارة بان المعنى لو ادرك موجودا او لو ادرك بداهة لا بصورته او يجعل الادراك في الشرط
مجازا عن الوجود بمعنى لو وجد قوله وفي حب ملى الخ كذا وجدته في العصيدة بقوله
ديار لسلمى عافيات بذي الخال اتى عليها كل اسحم هطال قوله والحال ان مضاعفي مثل معلى هذا
والبت والوكانه اعتبر ذلك مع ما لغة وعدم الخوف بالعسار الحصر المستفاد من تعريف المضاعف
في مضاعفي وفيه بحث وان اضافة مضاعف لاحد المعرف وان المعنى ليس على المضي ولا على الاستمرار
السوفي ولو سلم فلا توقف لاستفادته الحصر على حمل مضاعف مسندا الخ المعرف بالام الجنسية افاد
مبتدا والمعهود مقصور على الخبر وان حمل خبرا فهو مقصور على المبتدا والاضافة باعتبار افادتها التعريف الجنسي
جرى مجرى التعريف بالام الجنسية وذكر ملاءمة ان حمل مضاعفي مبتدا او خبرا وان المعنى على بعده
افادة الاضافة التعريف الجنسي انه ليس مضاعفي الا المسرف ولا يعد ان تو انما قال النشر ذلك لعدم تنافي
ما تقدم وان التاخير وكون المسرف محتاجا الى يسر فلو قدم المسرف ومسر بعد الخبر كما لا يخفى او يقال انما
على افادة الاضافة في مضاعفي التعريف انه مصدر التنبيه على ان معنى عموم قوله المسرف ومسنونة زرق خبر
لمبتدا او الجملة وهو مضاعفي مكون الكلام تاما غير محتاج الى تقدير كان يقال ومسنونة زرق كذلك ولو حمل
المسدى هو المسرف لم يكن ثمة تقدير اذ لا يصح عطف مسنونة على مضاعفي وهو خبر او على المسرف كان
ذكرها وتعريف مضاعفي الذي هو الخبر الا انه يلزم مما ذكرنا الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالمبتدا
واطراد الامر من التقدير والفصل اهون قوله والمراد بالحسابي الخ اعلم انه على العدد بقسميه
الحسي بحسب الحالي بالمعنى المذكور والعقلي بحسب تشمل الوهمي بالمعنى المذكور ونحوه من الوجوه
بيان لما الحالي المحقق والوهمي المحض غير متعرض لهما خوله في العقلي ولكن ان يقال انه يدخل في العقلي
بالطريق الاولى فانه اذا دخل فيه الوهمي بالمعنى المذكور كان وجوبه فيهما فيه اولى واحرا قوله
ادراك وقيل الحاصل بالمصدر الخ قيل المعنى الوجداني ان اللذة لا تحصل بمجرد ادراك اللذيذ بل يجب
معه وصول اللذيذ الى الملتذ وانما يتصور عليه لان اللذة لا تحقق بدون ادراك والقيل لا يدل عليه
الا بالالتزام وانما يكون لوضع دال على مجموعهما احتاج الى ذكرهما وانما قال عند المدرك لان الشيء وان كان
كما لا خبرا بالمعاش الى شخص وهو لا يعقد كما لينه وخيريته ولا يلتذ بخلاف ما اذا عقب
كما لينه وخيريته والكلام لكن لك بالتنبيه اليه وبعض الاحرى وقيد الحيثية بان الشيء قد يكون
ملاءما وكما لا من وجه دون وجه قوله والمراد هاهنا اللذة والالم الحسانيات الفرق بين اللذة
العقلية والحسية ان الحسية ما تكون الادراك بالحواس والمدرك بما يتاثر او الجوارح واما العقلية
فهي ما تكون المدرك فيه العقل والمدرك بالعقليات وقس على هذا الفرق الالمين قوله

والمثلث والمربع حيث فسّروا الدور بانه سطح يحيط به خط واحد في وسطه نقطة تكون جميع الخطوط الخارجة منها الى المحيط متساوية والمثلث بانه سطح يحيط به ثلثة خطوط فاما ان تختلف المضاف اليها هذه الدائرة او تكمل الدور وهكذا في المثلث والمربع فلو اريد هذا المعنى لقيل الدور ما احاط به خط واحد الخ وهو اخصر من هذا الحد

قسّم السطح الى الحر من والعبد لانه يتركب ويحلل ويختزن عن العبد بوجه ما بمعنى كونه مقدار الذات ان يكون احد ابعاده المفروضة ثابتة وبه انحفظ رسم الزمان قوله سماع وما في الشرح لان المقدار من مقولة الكم اعني الذي يقبل القسمة لذاته والحركة من الاعراض النسبية والكيف نسبي فانه اراد بالمقادير اوضافها من الطول والقصر والتوسط بينهما وبالحركة نحو السرعة والبطو والمتوسط بينهما فالمحقق ورسم يمكن ان يقال انه ان اراد بالكميات الجسمية الصفات الجسمية اصطلح ارباب العلوم كانه قال الصفات الجسمية المختصة بالجسم بالطبع لو غيره مما عدا الاشكال من المحسوسات كما يشعر مع انه يرجع اليها من الكيفيات المختصة بالكم المقابلة للكيفيات المختصة بنا على انه اراد بالمحسوس ما يعم المحسوس مطلقا اعم من ان يكون بالذات او بالعرض وقد اراد الحاكي في الحركات واما المقادير او صافها فهي بحث الاشكال ان يكون هذه الامور اوضافا خلافا لما قوله وكانه اراد بالمقادير اوضافها الخ فهي بحث الاشكال ان يكون هذه الامور اوضافا محصة على ما قيل ولذكر مثل الطول بالقصر والنوع بالبطو عند احلاق المنسوب اليه الكميات سلمنا اضافة محضة حتى يصح ما ذكر قوله التي هي المحوج الى السكمال واللون قيل كلاهما مردود اذ الحلقة محوج الى الكمال واللون او السكمال المسمى باللون او كيفية حاصلة من اجتماعهما وهذا اقرب الى جعلها بمعنى على حدة صرح به في شرح المقاصد قوله والاولى منها فعلت الخ قال المحقق لما كان الفعل في الاولى اظهر من الانفعال والانفعال في الاخرين اظهر من الفعل نسبت الاولى فعليتين والاخران انفعاليتين حيث ان الفعل والانفعال في الكمال يعتبر فيهما الغلبة والكيفيات الاربع غير مؤثرة في صورها الا في حالة المزاج وتولد المركبات منها قوله وتكون للجسم بما قوام عرض بمثال الظاهر انحفا فص سطحه الظاهر قوله عرضي الاحاجة اليه كالبلة هي الرطوبة الحاصلة عن طوع الماء بخلاف الرطوبة على سطح الجسم مع عدم السيلان وتحدر سرعة انزاح الرطب الكثير بالياس القليل والعشب ما يابسه الماء قوله ودرمك على اعفاء اخر وهو الاعفاء الحادث المطلق الباب وعلى ادراك الكمال وعلى ادراك المركب وعلى ملكة تصورها على ادراك كان حريه وعلى الاصول والقواعد قوله حركة للنفس وهو تسامح والمحسوس انه كيفية يستدعي حركة الروح الى خارج البدن طلبا للاستقام وفي شرح المقاصد للسيد تحريك الاعصاب الغضب قوله وفي المصباح اشاره الى ان بعضي بمعنى ما تعامل الاعتباري عرفا وكذلك لان الاعتباري اعم من النسبي فلما ذكر الجميع وذكر في مقابلته الاعتباري علم ان المراد

ما يتعامل عرفا

ما تعامل الاعتباري ولما كان اكثر الاوصاف الاعتبارية نسبية اي النسب والاضافات او جودها في الخارج عدهم عطف النسبي على الاعتباري عطف ما بعام العطف التفسيري كما ذكره المحقق الشريف في شرح المفتاح وهو خير من ان في قوله اي النسب والاضافات اي منتزعا وهو لا يصلح ان يكون علة كون اكثر الاوصاف الاعتبارية نسبية فانه انما يصدق ان جميع النسب والاضافات اعتبارية فيجوز ان يكون جميع النسب جزء الكثير من الاعتباري وبالعكس قوله كالصاد والسين فانهما مطلوب الوجود والعدم مثال للنسبي فان مطلوبية المطلوب ليست وصفا مقررا في ذات المطلوب بل هو وصف اعتبر العقل بالنسبة الى الطلب العارض بالنفس قوله او كالاضافة شيء يصور وهي محض مثال الاعتباري المحض وكذلك مثل التضاد والتسنة وكل ما هو معلوم ما يحصل بسهام الباش والاشراف والاضافة الدينية كما هو معلوم ما يحصل فيه من السواد والظلام وهو ان النسبة نفيه على ان الغفلي في وجه الشمس ساوى الاهي كما سناه لك في الطريق قوله حصته مقدمة من اعور محلفة كالانسانية في قولنا زيد كعمرو في انهما كريم الجوانبين والناطقية قوله هيئة اعني عما العقل كالهيئة الحاصلة من هوي احرام مشرفة الى اخرها ذكر ان ذلك مثال على ما مر قوله او محلف المركب الذي ليس له الواحد قد يكون محلفا ايضا لكنه يصير عليا ضرورة ان المجموع المركب من المحسوس والمعقول لا يكون الا معقولا وذلك كتشبيه انتشار السيب في الشعر باشتعال النار في رؤوس الاشجار مع بعد ما بين الطرفين فان سرعة الانتشار محسوس لا يتصور بعد الطرفين في العقل الا معقولا كما ذكره في الاستعارة وسيجيء كلام له ايضا في قوله تعالى واشتعل الرأس شيبا قوله والحسي من وجه الشبه هذا الحكم اغلبي وجه حسية الطرفين حار من وجه الشبه الذي هو له الوجد المركب من الحسي والعقلي وان ابعد جزء من الطرفين حسيا اما الزمان فان جزء وجه الشبه والطرفين يستند الى محقق كل من اجزاء منهما والحسي المحقق في العقلي والبقية واما عدم الابعد الجزء فلان وجه الشبه هو المركب وجزء وجه الشبه ليس بوجه فلا يصدق عليه الجزء الحسي على المجموع بانه وجه حسي بل على كامن قوله لا يكون الا حسيا او قائما بالحسي وقد تسامح ان الجهة الجامعة بين الحسي والعقلي حسية

صارة ستة عشر قسما

وذلك لان الحاصل من ضرب الثلثة العقلية في الاحوال الاربعة الا في الاخيرين صار المجموع ستة عشر والحسية بعضها ثمانية وعشر من حاصل ضرب الاربعة التي هي كون الطرفين حسيين او عقليين والمختلفة حسيا والمشبه به عقليا والعكس في السبعة المذكورة اس وجوب كون طرفي الحسي حسيين اسقط اثني عشر لانه سقط بكون وجه الشبه واحدا حسيا بسلبه كون الطرفين عقليين وكون المشبه عقليا والمشبه به حسيا وبكون وجه الشبه مركبا حسيا اسقط بسلبه اخرى وبكون المشبه به حسيا اسقط بسلبه اخرى وبكونه محلفا بسلبه اخرى قوله تسامح ان الخمر ليس مشموما على المشموم هو الاخص والمشموم هو الرائحة بطبيعها والمذوق هو الطعم الذائقة والوجه ان يحمل الكلام على المعنى الاخفى وان يحمل اضافة الطيب الى الرائحة من اضافة الصفة الى الموصوف اي الرائحة الطيبة وكذا الكلام في ان الطعم والريح يتسامح في اطلاقهما على ما تعامل الحس بهما وكون ما تعامل الحس بهما من الاعتباري كما مر

Copyright University

Cambridge University Digitized

السبع الخ المشار بضم الميم اسم مفعول واضافته الى السبع من اضافة الصفة الى الموصوف اى السبع المشار
والاصل سبعاوى لم يحذفها ماضيا لما ذكر في الشرح قوله سبع الهما واما بضمها جمع السبعة لانه الخ
بصدد تسمية السبع الخ قال في الشرح صلاعن الشيخ وحاصله على ذكر ان قوله انها واو كون الجملة حالية
للمل فالكواكب مذكورة على سبل السبع للمل ولو كانت مستبدة بنفسها لقيل لمل وكواكب قوله وعلى الخوالي
عطف على لطواي وهي على الأحوال قوله والاوضح ما في اسرار البلاغة وذكر ان ضمير صحبه عائد الى المسلك
المطلق فلا يحتاج الى ضم قولنا وبعد فيه كما تراه الخ واما عبارة الخلاصة فالاولى ان ضمير صحبه
عائد الى ما في قوله ما يحي وهي عبارة عروة الشبه للتركيب الحسي والهيئة وحدها الآتي في التركيب
حمل الكلام في مطلق النسبة كانت عبارته وعامة الوضوح والوفاء المقصد فان وصل اذا كان ذلك المعبر اغنى
وبعضها تركيب محسا كما انه كما في عبارة المصنف فاقرء مراعاة المقصد لا على وضوح كلام الشيخ على ما يشربه الاوضح قلنا
يمكن بأول عبارة المصنف بحسب ما يحي الى كذا في بعض النسخ الكلام وذلك بان يكون معنى وصلة ما يحي في الهيئات التي ينتزع عليها التركيب
ما يحي بالنسبة الى الهيئات يعني ان كون الهيئات منتزعة فيه وان لم يكن عام وجه الشبه واما قول الشيخ اي كون وجه
الشبه الخ فكانه سار بحاصل المعنى وسبق انا نعلم ان التاني في عبارة الشيخ عبارة المصنف لا يكاد يصح
في مطلق النسبة يصح ان يكون وجه هيئة اي كيفية فتربط كما تعول هذا الرغيف كالقمر في الاستدارة واما المصنف فكان كلامه
في التركيب اخذا الى قوله ولا بد اخذا طرفي الخ قوله وكل حاله الى جهة اي الجهة المحاذية للاولى فيما ذكر من اليمين
والشمال والعلو والسفل وانما يصح ما قيل لو مر ان يكون حركة السهم مركبة لانه يحرك في كل حاله الى جهة
تالاولى ان يقال يحرك المصحف في كل حال الى جهة فان المصحف عند الاصباح يحرك بعضه الى جانب وبعضه الى الجانب الآخر كذا عند الانبطاق
قوله سبع الافنا الجلوس على الايسر ورفع التركيسين والدوري المصطلى بالنار يجلس كذلك لصاحب النار
الى بطنه اذ العالم في الدوري العربي قوله والمركب التقيلي لم يمثل الاماطرماه مفردان اعني قوله وميل الدين
حملوا التوراه وان كلام الطرمساح وان كان مركبا الا انه قيد عن عبارة مفردين اعني لخط المثل وميل الماطرماه
مركبان لو قيل الذين حملوا التوراه ثم لم يحملوها كالحمار يحمل اسفارا او مثل ما المسه فيه مفرد والشبه بمركب
لو صل مثل الذين حملوا التوراه ثم لم يحملوها كالحمار يحمل اسفارا والعكس لو جعل لخط مثل الحمار دون
الذين حملوا قوله ثم لم يحملوها اي لم يعلموا ما فيها اذ ذكر العمل يلحظ الكمال على طريق المشاكلة او لانهم لما
تحملوا ما فيها صار حملهم كلا حمل لعدم علمهم قوله وكذا في جانب المشبه منه اي من ما في ما فيها ما كتب بعضهم
الجهل عاقبها واحسان المراد بحمل الحمار عدم انتفاعه بعبارة المصنف اما الملزوم عن اللازم لان الجهل تنتفي عدم
الانتفاع قوله اسعد يمال تشعشع الراح السحاب وأشعشع أي صارت ذات شعاع كما يمال كتبه فاكتتب الميم فيه للصيرورة
للالطاء اذ لم يجز اعلاط واوه وفاء قوله مثلها في قولهم الخ وجه الشبه تأويله بالقبح المعنوي للملاءمة
وان ضعف للاطلاق وهو قوله مدبر مع مر بعيس المصاد الخ ويحتمل المصنف هذا الكلام انه يحمل الحال الصدر من مركبا
من الموصوف بمثله مع له الضد الآخر مثلا لحمل الحراء مشتركة بين الاسود والحمان فتسبر بمثل الحمار الذي هو

Cambridge University Digitized

في المشبه طيب الرائحة وان الطعم وان الملمس وجه ايحكم بالتشابه انها ليست مدلولات الفاظ
مفردة كالجزاء والهلاس وربيع النشابه بان كل واحد منها واحد معنى انه ليس هيئة منتزعة من متعدد
وهو المقصد هاهنا مدليل حمل قيها المركب الذي ينزل الواحد قوله وفي الركيب الخ فاصل في الشرح
هذا اعني تبيين معنى التركيب في مباحثه فيما ذكره مسلما بالبيان وحمه بخصوص هذا المقتضم اعني كون الطرفين
مفردين او مركبين او مختلفين بالمركب دون الواحد وما ذكره في الشرح انفع عدم صحة كون طرفي الواحد مركبين
واتباعه مرجوحا مختلفين فيه الشباه الشرح عليه غير واضح ولم يعرض لعدم جريان الاقسام في المتعدد ج
والاسعد ان ان طرفي الواحد لا يكونا مختلفين فانه اذا كان احد الطرفين هيئة منتزعة من متعدد على ما عرفته
من معنى التركيب هاهنا وقد عرف ان وجه الشبه امر واحد فهو اما ان يكون واحدا لا يقبل
ان ينحل الى واحد بالهيئة واما المتعدد وان كان كل منهما واحدا لكنه اكمل حكما كالواحد الحقيقي وعدم جواز
كون طرفيها مركبين او مختلفين وان كان كل منهما مركبا فحكمها حكم الواحد المركب وان كانت مختلفة
وحب ان يكون حكمها حكم الواحد المفرد وان مر عليها الواحد المفرد وقد عرفت انه الاصح ان يكون طرفاه
مركبين والاختلاف بخلاف المركب فانه يصح فيه ان يكون طرفاه مفردين ووجب ان لا يكون طرفاه المتغايرين
قوله ان يعتمد الى عدة اوصاف للشيء الخ ان وجه الشبه المركب قد يكون هيئة منتزعة من متعدد وقد يكون
كما في تشبيه الثريا بعنقود الملاحيه المنور وقد يطهر لي ان راجح الاول في التشبيه المذكور في الشرح مجموع الامرين والحال
ان يعتمد الى عدة امور تنتزع منها الخ كما واضحا قليتامل قوله وليس المراد بالمركب هاهنا اشارة الى
صعوبة ما سعربه كلام السكاكي من ان وجه الشبه يكون في حكم الواحد لكونه اما حقيقة ملتئمة من امور مختلفة
واما وضعا فان يحمل عليها الهيئة واحد وقد حرى الكس هما سبق عليه اعني في بعثه ما هو مركب ليس له الواحد وقد
وجه كلام المفتاح بان مراده ان عنر الواحد اما حقيقة ملتئمة مركبة انتهى تحت اعتبار المتكلم انتهاء بعضها الى بعض
وتقيد الجمع منها حتى يصير كالكثرة الاخيرة كشيء واحد والحاصل لفاهو في حكم الواحد اما حقيقة ذو اجزاء
ملتئمة مركبة واما وضعا فان يحمل عليها فتقدير محمولها الهيئة واحد التاني كما في قولهم وملاحة وملاحي في الصبح الثريا الخ في الاول
كما في قوله كان مسار النبع الخ قوله كما ترى الخ في مثل الكس للتشبيه بل لمجرد القصد والمراد ان الوصاف
الثريا مشابهة العنقود ارجح في الحسن اضافته وكون قوله كما ترى الخ اشارة الى ان قوله كعنقود ملاحية
هذا الغرض كما قيل وفيه نظران الخط ان قوله كعنقود ملاحية بدل من قوله كما ترى للايضاح فعلى هذا يكون
ان للثريا في الصبح حالة يشبهها عنقود ملاحية على سبيل الادعاء لقوله كما ترى فيها بقوله كعنقود ملاحية ولو كان متعلقا
لقوله كما ترى هذه الفائدة التي هي التفصيل بعد الاجمال الذي ليس مما يدرك بالحس بل مما يعلم بالعقل
اعلم ظهر لي اشكال ما ترى قوله في وجه طوى فيه انه الكلام المتشابه ثم ان ما ذكره من ان قوله كما ترى في بعض النسخ
المكتوبة في حال الجراح ثوب الاعتراض وبه عنا فتامل قوله وبحذف اللام الخ عبارة ابن قتيبة انه قال في ادب
الكتاب سمعت ابا العباس احمد بن يحيى ثعلب يقول قوله والعسعد انما في الزاج وصحيحا ما هو من ان المشبه به وهو عنقود ملاحية حس بعد تركيب امور قوله كان مثار

Cambridge University Digitized

Copyright Cambridge University

وصف للحمان مبرله الخراج الذي هو وصف للاسد والمشبوع لهذا التنزيل اشتراكهما في الصفاد ومعنى قوله من نعس الصفاد ان الصفاد سبب للاسراع اذ اولع الصفاد لم يسع للسريع شيئا وهو ان السريع يراه الساكب سائرا على الاسراع عكس ناعر كما دل عليه قوله بسريع وتوجيهه ان المراد بقوله سريع مراده افتراعه اوان ثم تفصيل المحال لكن استعمال سريع لهذا المعنى ليس بشايع شيوع استعمال الفاء وكان الحق ان تذكر هذا عند قوله فطرق وجه الشبه كما لا يخفى قوله وقال الاعلم المراد في الغرض ونقل كلامه نا يبدان ما نحن فيه هو التلميح بقصة بعد بن المهيم على اللازمة قوله انا خزاعي اس الليث بشقيق بن سليك الاسدي سئل عن زنة المجهول اي ذاب والصفاد العصب الكامن وفي بعض النسخ تعصف بحاء مهملة معناه ذاب والضمائر اسم الى انق وصل ملكه الملوك الماضية الطوعا الى انس وطيخا به قوله بحسام كما ذكر المرزوقي في البيت قوله نظر الى ظاهر اللفظ اي ظاهره قوله الاستراك الضد بن فيه قال في شرح المفتاح هذا الوهم يضمحل بقوله برسله النناسب وان فيه بحقق وجه الشبه ولما ذكر استراك الضدين في التضاد وصوطيه لذلك وبهيد ودلاله على ان اخذ التشبيه من التضاد ليس بمستنكر بل هو وجه مناسب ونوع جزالة قوله اي في الكاف ونحوها يعني ان الكاف ونحوها اذا احكم على ما هو ظاهرها فانما تفيد احد امرين احكم والحكم عليها بانها اولى واما ما قيل ان الكلام على طريق الكناية نحو مثلك لا يبخل فيبطرقه بطرقه السلام ان تكون الغنى الاصلي في الكاف عوض الغرض لعسرها كما هو كذلك في نحو مثلك لا يبخل على ما من قول محلاة كأن فانه لا يلزم الا المشبه ومقابل وتشابه بانه لا يجب في الحرين ان يكون منهما مشبه به بل كل منهما مشبه به قوله على تقدير كمثل ذوي صيب والى الشرح فحذف ذوي لدلالة يجعلون اصابعهم واذا ارجع عليه ان هذه الضمائر لا بد لها من مرجع وحذف مثل لقيام القرينة اعني عطفه على قوله كمثل الذي استوقد نارا او المثل المشبه به كما في الكاف وان المقدر في حكم الملفوظ قوله واحاجه الى تقدير كمثل قال في الشرح علاوة على قوله او كصيب اذ الضمائر في قوله يجعلون اصابعهم واذا ارجعها لها مرجع واحد وهو كمثل ذوي صيب لا كصيب لان هذه الضمائر مرجعها الكبت معنا على تقدير كمثل ذوي صيب لا في الكيفية المنتزعة سواء اريد حروف التشبيه مع مجرورها او تأتي غير التشبيه ام لا قوله على حال التشبيه لا حال فليحمل كلام المصنف على حذف المضاف اي يلتبس على حاله لما نقول صح ما ذكره وبحث ذكره شراح وان التشبيه قوله ظاهرهم العبارة قال المحقق الشريف اي ظاهرها بعضي كذا لكن المقصد منها انتفى المجموع المحمول على التفضيل المذكور في الشرح وفيه ان ظاهر قول المصنف فيما سلف هذا اذا اريد الحاق الناقص جملة او ادعاء بالكامل يدل على ان مقصوده هو المفهوم منها ظاهرا لكن قوله في تقسيم التشبيه باعتبار الغرض يدل على ما ذكره كما سنعرفه ان شاء الله تعالى قوله صعصعة بن صوحان قال ابن دريد كان من الكرماء يوصف بذلك هذا النبدان له مدخلا تاما في التشبيه لانحصاره عند انتفاده فيه لشدة البسط وان رابته ايضا لذلك وان اريد الكرم الحسي فيحمل ان في العاكي عند انتفاده انكسار ابته فيبتدئ البسط ان رابته مائلا الى الطول

Copyright Cambridge University

قوله احدها الهام انه اتم في المشبه هذا هو الكثير والا فقليل ما المشبه اليه كما فهم من عبارة المفتاح في المحسوس والى شوحه قوله هو بياض في محل الغرة الذي هو الناصع منها وجه الخليفة الله مبالغة انتهى قوله امر الصباح لولا الغرة في الصباح لكان التشبيه هو ذا قوله من جعل احد المشبه بهما الخ وهو هو صمنا كما سبق في قوله الغرة في الخيل يعود الى المشبه ثم قوله وقد يعود الى المشبه به والاحسن ان يجعل الاشارة الى الغرض ضمنا اعني كون الغرة غايدا الى المشبه او الى المشبه به لان الكلام فيه والمعنى الذي ذكرناه من عود الغرض الى المشبه او الى المشبه به هو ادا ارتبد الحاق الناقص بالكامل واما اذا لم يرد هذا فليتبع الغرض من التشبيه كذلك لان الاحسن ان سر التشبيه الى المتكلم بالسنة فتأمل قوله الحاق الناقص الخ كما في الشرح وهذا الكلام محل نظر لان ما عدم كلية ليس بما يصدر به الحاق الناقص وجه الشبه بما ذكر انما يتم على ما قرر ناه في تمامه وقد تكلف وجاء بان الكل وان كان ناقصا في الجملة والاصل في وجه الشبه فقد يعتبر في وجه الشبه ان يكون اتم منه في المشبه به لان الاهتمام بشان الغرض عائد الى المشبه به هذا ادا اريد الحاق الناقص بالكامل في الجملة وقد يعتبر في وجه الشبه ان يكون اتم منه في المشبه به لان الاهتمام بشان الغرض عائد الى المشبه به هذا اذ

Cambridge University Library

ثم المخاطب حدوث الوضع في كل اصطلاح وليس المراد انه ان يكون صادرا عن اهل كل اصطلاح
والزوم على الاول ان يكون لفظ الكلمة الذي وضع بازائه للمعنى المعروف ومرعى في الاصطلاح والعرف استعمالا يعرفه
او يعين من اهل الاصطلاح والعرف الخاص ما وضع على اي ان يضع دال على بعد ان يكون الواضع للالفاظ هو الله تعالى
كما جعله في المطول للمذهب الظاهر دال على بعد ان الواضع في بعض الواضع كما يشعر به تقسيم المشايخ الى الوضع التوقيفي
في دال الاصطلاح قولا كان صادرا عنهم او فعلا كما عرفت في محاوراتهم وقوله مما لا
معنى له ودال الاستعمال اذ اعدى كلمة في يكون لما دخل عليه في مرادا باللفظ تعالى استعمال الاسد في ربد
اي ارادا منه ربدا وعلى الحال والمجرور هنا بالمتعلق لكان الاصطلاح مرادا باكلمة وهو فاسد كما نقل عنه
والزم يلزم على دال التقدير ان يتعلق جار ومجرور واحد بشيء واحد وان قوله فيما وضع له متعلق بالاستعمال
وفي متعلق قوله في اصطلاح على انه يكون معناه ما ذكر لزم ذلك والزم يلزم انتقاض التعريف بالمجاز الذي
يخرجه هذا القيد على بعد ان يتعلق بالوضع هو فيه انه يجوز ان يتعلق الجار والمجرور بالمتعلق لا على ان يكون
في وضع للاستعمال كما في قولك استعمال اللفظ في المعنى التعالى ما يكون المعنى بحسب اصطلاح المخاطب واعتباره
تتخرج عن الخاص اذ استعمال المخاطب بعد الشرع في الدعاء ان هذا الاستعمال ليس بحسب اصطلاح المخاطب
وهذا المذكور مأخوذ من توجيه المحقق العضد لقول ابن الحاجب في مختصر المنتهى في تعريف الكلمة انها اللفظ
المستعمل في وضع اول واعترض بان لا يكون المعنى في قوله في اصطلاح المخاطب بحسبه واعتباره وانظر به
انه لتعلق الظرف بالمتعلق تعلقا معنويا لكن انتقاض التعريف بما ذكر باق اذا كان استعمال المتعلق للعلاقة بالاحظة
لها معتبرا كما هو الكثير على ما سياتي في بحث الحقيقة والمجاز وان لم يعتبر فلا نعم وان خرج به بعض المذكور اغنى عنه
قيد العلاقة والاحظة لكنه لا يخرج المذكور مطلقا فانه يصدق على استعمال المخاطب بعد الشرع اللفظ
في الدعاء مثلا مع ملاحظة ذات الاركان المخصوصة والعلاقة بينهما ان كلا باعتبار اصطلاح المخاطب
ملاحظة بالمثل قوله قبيل الاستعمال كلفظ صارب اذ لم يستعمل بعد ان حكم الواضع بان وضعه كذا عام مركبا
او كذا فانه كلمة موضوعة بالوضع النوعي ولست تحقيقه لعدم الاستعمال قوله عن اللفظ اي الخط اذ لا يسمى اللفظ
يزعم انه على خلاف الوضع قوله بلا اسناد وضع مرتجلا على جهة التهوك اقبل وكان وجه التخصيص ان الغلط
على سبيل التهوك حيث قصد الاستعمال بان يقال معناه الاستعمال عن قصد قوله لان الاستعمار الخ يشعر بان الرجل
فضل فيه تحت بابه سيدكر انه من مدخل المشبه في جنس المشبه به بحمل اصول المشبه به بطريق التاويل فيصير مستعارا
وغير مستعار وهو اللفظ كانه موضوع لما يشبهها فاسند وفي قوله ان اسند اشارة الى محكية موضوع بالتاويل
للصحاح مطلقا على هذا ما وضع الاستعارة له بالذات بل المراد ما هو المفهوم العام ولا شك ان الاستعارة مستعملة في المشبه
بخصوصه لا في المفهوم العام كما يحمى الاستعارة فلا يكون مستعملا فيما وضع له ابدا فلا يدخل في التعريف كما قال
واختير بقوله في اصطلاح به المخاطب الخ فيه انه يجوز ان يكون لفظ موضوعا للمعنى في اصطلاح المخاطب بحسب
واحد هما المرجح ان يوضع على حدة بل مجموع العلاقة بالمعنى الاخر كما جوز في شرح المختصر الكشاف استعارة العين لعين الصبر

التوقيفي

اذا استعمل المشرع في لفظ انها كلمة مستعمل في اصطلاح به وضع المخاطب فيما وضعت له بعرف اللغة مطلقا انها مجاز

Copyright © King Saud University

المجاز من حاز اذا تعداه وعامه للمتفاعل قوله وان المجاز طريق الى تصور معناه الاصال وكذا الحقيقه
طريق الى تصور بعضها فيسمى ان شئت مجازا لانه تصور عامه وكذا العين اعني كونه جسما مثلا طريقا الى تصور ما
انا هي لمجرد المقابله التي هي الاطلاق فلا يصح في اعيار تناسب التسميه ان يقع بوجود وكذا المعنى في عرف المتكلم
وبحصول كذلك ان اعتبار الشارع في تسميه الشيء باسم غير اعتبار المعنى في وصف شيء بشيء فاذا تكلم انسان
له جرم بالجرم كان المتكلم به في ذلك المخصوص وكان اعتبار الجرم له ترجيح تسميته باجرم على تسميته باصفر يكون الجرم خارجه
عن المتكلم واذا كان الجرم كذلك لم يصح ان يقال على حاكيه والا على خصوصيه وانه بحث لا يصح اطلاقه هذا الوضع
على انسان اخر له جرم وهذا معنى ما قيل في بحث التسميه الاطراد بان يطلق الاسم حيث يوجد المعنى والانعكاس
بان يمتنع عند انتفائه بخلاف ما اذا وصف بالاجرام فان اعتبار الجرم ح لصحة اطلاقه على ما قام به وذلك المعنى
للفظ اجراء اكان وصفا لم يعتبر في مفهومه خصوصيه ذات اصلا بل اعتبر ذات ما مع خصوصيه معنى الجرم
والجرم داخله في مفهوم لفظ اجرم وصفا لا خصوصيه ذات فيصح اطلاقه على كل ما قام به الجرم مطلقا وبالجمله
اعتبار المعنى ان كان كالمتصح به مطرد الما يحكما فاضل في اطلاق على الاقل ما يصح انتفاء الفضل له وان كان المرجح
فغير مطرد وما نحن فيه من القبيل لان اعتبار الاحمرار انما يصح انتفاء الفضل له وان كان المرجح
ولان تسمي كل نار او بعد شيء بحمامه حقيقه والكل جار عن مكانه او محوز مجازا اه قوله مر محلا كان الخ يشير
اللفظ امتا واحدا او اكثر والكثر ان لم يحلل بين معانيه نقل مشترك ح ان تخلل وكان ربما سنة تقول والا
فمر محل قوله او غيرها اندرج فيه ما كون معنى اللفظ واحدا والمشترك وهاهنا بحث وشو
ان الك الا عتبر بقوله في عين ما وصعه لعين الر تحلو المعول وانه يصدق على كل منهما انه مستعمل وعبارة ح
له وانما يحران يقول في اصطلاح به العاطب كيف وقوله بعد لكن وعامله فيما اصطلاح العاطب ويصح
من الصحيفه ما كون له معنى اخر باصطلاح احراج ضمني في ذلك ولكن توجه ورودهما بقوله وغيره وضعه له
بان يق انه ليس المراد بغير الموضوع له في اصطلاح التخاطب مجرد ان يقصد وعليه انه معاير للموضوع له
وذلك الاصطلاح والكلام في تعريف المجاز على المشترك المستعمل في احد معنييه مع قرينه ما يعين ارادته
الاحران كلا من خصوصه موضوع له وبغاير للاخر بل المراد ما لا يكون موضوعا له وذلك الاصطلاح ولكن ان يقي
الوضع المطلق بمعنى الا يحقق وهو منه أصلا فالمفهوم من غير ما وضعت له قبل التقييد بقوله في اصطلاح التخاطب
كالكلمه الموضوعه له اصلا خرج المنقول والمرتجل لانهما لم يستعملا في عالم وضعا له تعدد بتقييد
ما تكون له بمعنى اخر اح قوله وبهذا ظهر الخ يعني ما ذكرنا في تعريف الجمهور ان الاولى ترك هذا القيد والاستغنا
بقيد الحيثيه المذكوره قوله والاولى ترك العلاقه لعل الفا اشاره الى ان ما بعد الفا مفرع على ما قبلها
كما صرح به في شرح تعوله ان هذا معنى قوله على وجه يصح وهل المعتبر وجود العلاقه او اعتبار
المستعمل اياها صرح في التلويح بالاول لانه الاجماع على الاعتبار صعب فالمستعمل قد يتامل
الا تي يكون مجازا اقطعا غالبا لكن الاط دساسا ما مر في الحواشي والمزاد من اعتبار القصد هو ان
يمكن اللفظ المستعمل وما ماسعاه الاصلي المناسبه غلطا الا انها بعد الاطلاع على اعتبار العلاقه
على وجودها سئل اعتبارها ان كان مرتبان المستعمل ان يعتبرها وان لم تكن مرتبان ان يعتبرها

تحقيق معنى المشترك والمنقول والمرتجل

Scanned by CamScanner

نهو غلط وكانه نظر الى ذلك من قال اطلاق الحقيقه والمجاز على المعنى انما هو اصطلاح اي مرجعها الى الوضع
والمعنى بناسب ظاهر وكلامه في بحث الاستعاره يشير الى ذلك وبكل قوله بعد هذا الاستعاره في اللفظ المستعمل وما شابهه
بعضه الاصلي لعلاقه المشابهه وقوله في بحث الاستعاره اي قصد الى اطلاق سبب المشابهه الخ
ما ذكره هناك قوله سمعنا ذلك اي ما هو من النوع لقرينه المقابله قوله لا سمعنا ذلك كان المراد به
ان لا يحقق النقل مما يحقق ضه كالنحوي والصرفي بل يجري النقل بينهم وبين عرفهم والا فلا
يمكن ان يوضع لفظ وعرف الناس جميعا قوله وفعل للفظ والحدث اعترض عليه بان الذي في الحديث
هو الفعل بالفتح لا غير والفعل بالكسر الهيئه كما صرح به الجوهري وبحسب ان هذا امر مرد لو كان المراد بالحديث
ما دل على صدور فعل فعل والمراد الضرب مثلا قوله مرسل سمي رسالة لانه غير القصيد بكون علاقته المشابهه
قوله والا فاستعاره والاصوليون سموا كل مجاز استعاره فلا تغفل عن مخالفه الاصطلاحين قوله
وهما كون المفاعله الظاهر ان ثم ادعاء لكون تغليبا لما قبلها قوله اي الموجد بكسر المراده بالموجد
عرفي صحيح لما نقله قدس سره عن ارباب اللغه من ان المراده طرف الذي تستقي به على الدابه والمزاد طرف الطعام
المذكور وحاصله لا يسمى راويه ولا اطلق الراويه على الظرف قوله مجازا اولما يسمى الراويه حامل المزاده ويطلق عليها مجازا
قوله اشار بالمثال الاخير انه اراد به مثال اطلاق الكل على البعض والعدد في مثال اطلاق الراويه على المزاده لكن
الاولى ان يقال ان ما ذكره مثال لاطلاق الشيء باسم سببه فيخرج منه ما لو وقع مستقل قوله احد في التصريح بالبعض الاخر فيه انه لم يتوقف اقام
البعض الاخر واما هاهنا فلا بد من ذكر انواع العلاقه الخمسه والعشرين وهي اطلاق اسم المسبب على المتسبب
اطلاق اسم المتسبب على السبب اطلاق اسم الكل على الجزء وعكسه واطلاق اسم المتروك على اللازم وعكسه واطلاق اسم احد المتساويين على الاخر
لكن هذا القسم ليس من المجاز المرسل بل هو المجاز الذي هو اسعاره واطلاق اسم المطلوب على المفيد وعكسه واطلاق اسم الظرف
على المحاوي واطلاق اسم المحل على الحال وعكسه واطلاق اسم الطرف على المطروف وعكسه وتسميه الشيء باسم ما كاد يوجد
وتسميته باسم ما كان عليه واطلاق اسم اله الشيء عليه واطلاق اسم الشيء باعتبار القصد
على الاخر واطلاق الكل واراده المعض واطلاق العرف بالكلام واراده احد متكلمي المجاز بالمضاف المحذوف
باكرباجه هكذا ذكر بعضهم في عداد انواع العلاقات وفي عد المجاز بالزياده والنقصان مما فيه علاقه نظر
والعرف من الظرف والمجاز ان الظرف يحصر بالاجسام والمحل بالاعراض قوله ان هذه التسميه الخ ان التسامح
انما هو في جعل ومضاف اي مبني هذه التسميه اي المبني الحاصل منها قوله اي عصر اشتراك المعنيين
لكن يكون مجازا اما عند من يقول اليه والا فنشر بالغين لكان يسمى باسم غايته لكن يفسر بالعصر يخرج
الى ما يكاد محاز اخر اثناني اللفظ بان يراد بما عصر اشتراك بالعصر او في الانتفاع او خفيف العصر اما
سعي على التعب قوله اي في الخمر في التعبير عنها بالرجس على ان المراد ان عين رجس
لا يدخل الجنه الا برحمته وفضله كما روي عنه صلعم ولا انا الا ان يغمدني الله برحمته قوله
على الاطلاق اي على السم

في هذه الاستعارة خارج عن الطرفين كما لا يخفى فيحتاج على هذا التقدير الى ان يلاحظ معنى الجواد سعادة ليتأتى تعلق
الحارية دالة على كونه استعارة. قال الصفار ايضا على كونه حقيقة كان اولى ان يجعل المعنى الذي تعلق به الجار على هذا كونه
حقيقة انظر. كذا ذكره قدس سره وهو محل نظر بان وصف الشجاع بالسداد في الاستعارة ملحوظ في الجملة
اذ لا معنى لكونه الحق للجواد الا ملاحظة ذلك والمعنى الحقيقي كما اعلمناك سابقا ان ملاحظة ذلك هو متعلق
الحارية. اسئل الاستعارة. واوضح على اضعفه الله وان جعل بان غاية معاهد الجواب بمنع قوله بل لو
جعل دالا على كونه حقيقة الخ واما العكس اعني اولوية الاستعارة لكنه أبيت ما ادعاه الشارح من جعله دليلا
على الاستعارة مع صحة تعلق الجارية على تقدير الحقيقة. اسئل على عادة المفراح فتأمل. مصفر الشاهد الدنان
خرطان مثقف الخواصر وزاهرها والمحامل الهزيلة الخاصرة. شبه الشجاع بالفرس في الهزال والنحافة
مشهور بالجبن. والبطر اغرب عليه بعض من لا يعلم العربية. مرتفي الظاهر المتون. وهو
والبطر اغرب عليه بالسرها. فتح الثنايا وسكون الضاد. الفتح جمع فتحاء وهو انبساط
وضاء وجبل بطي والعلاقة بين الغرابة والبطر تحمل كانه عبر عن الغرابة. قوله للمشبه اي ليست موضوعة للمشبه
وآله وللمشبه على المشهور الاقطعي. قوله وفي هذا الكلام مع آله رد لما ذكره من كونها موضوعة لغير المشبه
والمشبه به في مقام اثبات. اما محال لغوي بيان ان اللفظ الموضوع للعام حقيقة اذا اطلق على الخاص
باعتبار خصوصه حتى يكون اللفظ كما موضوعا للاعم فاردا وقد ان الاستعمال في المشبه حصص الاعم
العام وعلى تقدير كونها موضوعة للاعم سواء اريد كونها موضوعة للاعم مرآة لكونها موضوعة للاخص
يحتمل ان يكون اطلاق العام على الخاص مطلقا حقيقة او كون اطلاق العام على الخاص باعتبار عموم
والذي يهمنا من عبارة المصنف حالا على التقدير قوله باعتبار عمومه قلو والسيد في هذا الكلام رحمه الله على ان العام
اذا اطلق على الخاص لا يلزم منه ان يكون اطلاقه مجازا لغويا وكذلك انه اذا اطلق على الخاص لا باعتبار خصوصه الخ
لكان في التعبير بخصوصه للخاص وعمومه للعام نوع من التكلف والوجه باعتبار ان الحقيقة موجوده فيه سواء استعمل فيما وضع له بعينه لم يرد به الا الحقيقة ولزم من ذلك التجوز
باعتبار الخلق وبحلاف الاطلاق باعتبار الخصوص فانه لم يرد باللفظ الا هذا المعنى الخاص وحينئذ يكون
مجازا. ام قبيل اطلاق العام على الخاص لاعمال الدال على العام على الخاص بوحيه فكيف يطلق عليه لانا نقول ان الدال
عليه بالقرينة لا بنفسه. قوله وقيل انها مجاز عقلي لتخصيص هذا القول انه استعمل الهيكل المخصوص لرجل الشجاع
ثم استعمل فيه لفظ الاسد على انه استعمال صحيح لانه يعني المتكلم اثبت الاسدية لرجل الشجاع فالاسد
باقيا على معناه اللغوي لكن ذلك الاثبات انما يصح اذا كان يعرف الفضل حيث جعل المسمى باسد اسدا اذ الاسد
الذي حصل التعرف به هو حصول البيرق الواقع على الليث ابتداء. واما اسد اقبل فاسد يعني الصفت
بي ان عقيلي الى ان المراد بالمجاز العقلي ها هنا غير ما هو المراد فيما مضى اعني المجاز الحكمي وهو المراد

قوله لكنه ابى وجه بطلان
الاصحية المعلق على
المعتبر بالاسبق
من كونه
وليس
على احدهما
لان المانع
من الدلالة
ان حصول
الفهم
للكون
الفهم
وهنا
المعنى

Copyright

بل منشأ الدفع الذي لا يطلق المعنى على المشبه الا بعد ان يحمل اولا على المشبه به طريق الاسناد فتمسين اح
ما ذكره الشارح على هذا القول بالصرف واضح فيما يطلق عليه الاسد حتى حمل قولنا زيد اسد على ان زيدا
ومن هنا اي من ان القرينة مانعة عن ارادة المعنى المتعارف لتضمنه المعنى المعنى المتعارف وسيجيء اح
ووجه الامتناع ان الاصل في دعوى الاسدية انما هو المعنى الغير المتعارف ونصب القرينة لمنع ارادة
المعنى المتعارف فلا منافاة بينهما وانما التعجب اح حاصل هذا الجواب منع لزوم التعجب والنهي
عنه على الادعاء المذكور اعني ادعاء ان المشبه فرد حقيقي للمشبه به بل التعجب انما هو بسبب التشبيه فانه مدعى فاقبل
يجب بان محصل الرد الشارح تسليم الادعاء المذكور ومنع كون الاسد انما وضع لهذا المعنى ومنع التعجب
وكذا النهي عنه انما يسوغ على تقدير كون الادعاء كما تشير اليه كلام العلامة الشارح العلامة في حاشيته على شرح
السنة قضاء لحق المبالغة ووجه الامتناع اذا كان كذلك ان بين محصل الرد وان تسليم الادعاء
المذكور يستلزم ادعاء ثبوت الادعاء بمعنى اخر كما حققه السيد فلا يخلصه ان التعجب والنهي عنه انما يسوغان على الادعاء
بالمعنى الذي ذكره الشارح اذ لا معنى للتعجب ورد غير متعارف للشمس بطلان اسما كما لا يخفى قوله والا لما تفارق
الكذب اي الكلام الذي فيه الاسناد بقرائن والكلام الكاذب ملازم لاحد امرين الاسناد في المفرد والكذب في الحكم ولا
اشتباه بينهما حتى يحتاج الى الفرق كما قيل واقرب منه ان يحمل الكذب على ما يعم الكذب عادة فانه اذا قلت
رأيت اسدا وانت تعلم انه ما رأيت حمارا قط ولا سمعت ان احدا رآه فقد كذبت كذبا عاديا وان لم تكذب هذا الاخير حسا بسبب ان يكون اسد
وانما كان اقرب لان الغرض انما هو بيان الفرق بين الكلامين المسلمين عليهما فتامل قوله
لمنافاته الحسية يعني ان ليس السبب في صحة الادعاء الحسية لانها مانعة لا مقتضية لصحة دعوى جعل
المشبه جنس المشبه به في التحقيق هو اثبات اخص اوصاف المشبه به للمشبه فلا يلزم ان يكون له من
الاجناس مشهورة باوصاف كذلك فاحتيج ان يتمها ما ينبئ عن اوصافها اثباتا تاما واثبات الاخص فقط
باوصاف كذلك فاركان كان كافيا منها وصف كذلك صح استعارته والا فلا قال الشمس في اللوح
ان الادعاء يقتضي وجود لازم مشهور له نوع اختصاص بالمشبه به وان وجد كذلك في بعض اوصاف الاسم
سواء كان علما او محلى علم جاز استعارته والا فلا مثاله هذا كما نص الادعاء في نحو حاتم تضمن في نحو زيد اذا
كان مشهورا بوصف كالسخاء في الاول والشجاعة في الثاني فيستعار لشخص اخر مشابه له كان المشابهة في كل الاوصاف
يدعى انه غيره صورة ومعنى زيد المعنى انسانا شكله اولونه او المحلى نحو زيد كالاسد في الشجاعة
مرتكد قوله وما ادري الجهل هو ام حال هلال بن عامر ضعفه قبل سمي ما ادري الا شفى ايلا
له عرجا خرض فلما شفى الابل يقرح استقل الخرض ما قليل فقام فيه ومدر الخرض على الاول ان شفى عرجه
وبسجان بالصاد هو سجان بن زفر بن عمرو بن اوس بن اعصر بن سعد بن قيس عيلان والد عمرو بن سجان وجد
على معونة لعمر الله عنده خطبا الا افاق فما راوه خرجوا من عنده لعلمهم بنقصهم عنه فقال

فما
ان الحار هاهنا هو الكلم وتعلق هو الاسناد او الكلام اقول لا شك ان قول الكلم ههنا بمعنى ان
التصرف في امر عقلي الخلو عن اسناده الى ذي كل وتعريفه الحار العقلي باسناد الفعل او معناه الى غير ما هو له
الله يقضي بركل ظاهر لكنه لم يقض بركل وانت الس اعني قوله معناه ان العقل يصرف وجعل الرجل
الشجاع من جنس الاسد اح معنى كونه مجازا اعقليا او اسعدان سق انها مجاز عقلي بمعنى الحكمي ومعناه انها متضمنه
لحكم هو مجاز حكمي وسانه في قولك رايت اسدا رمى مثلا ان نقول ان اطلاق الاسد على الرجل الشجاع
متضمن اما الادعاء المذكور او الشك ان اما شق اعتبر ما هو له مجاز حكمي والا بعد في تسميتها مجازا اعقليا
باعتبار تضمنها الحكم كما في قولهم وردان العين كما ذكرون في الشهادة او في تسميتها وان المراد بحكم
الكذب الى اخره لتتمة التسمية اي الى نفس التسمية كما ذكره المحقق الشريف ويؤيد ذلك انه قال في
نهاية الاخبار ما لفظه وان قيل ما حاصل الرجل اذا كان مجازا للعقل بسبب ثبوت الاسدية له فاذا
قلت رايت اسدا يصعه الاسد يسعله للدلالة على جمعه الاسدية فلا تكون الحار في صيغة الاسد بل في
الاسدية للرجل فيكون الصرف ليس في الصيغة بل في اسدية الرجل عن صيغة اسد فما ذكرته على
ما ذكرته على تكون الحار كله عقليا وهو باطل اح قوله ان محرد سمي الاسم يعني جعل الاسم لغرض ما وضع له محردا
عن ارادة معناه الوضع له للمنقول اليه كاسد الاعلام المنقولة كاسد وبكر وسعاد اشعارا ان
مجرد النقل حاصل مع قطع النظر عن الاشعار سواء كان الاشعار على سبيل الحار وكون الاعلام
كذلك اقرب لان الغرض انما هو العلامية وقد حصل بمجرد النقل وتحقيق في علم مخصوص في الاعلام المنقولة كاسد وبكر ولو فصل لكان الحارات باسرها اشعارات
لان الحار البليغ مع الحقيقة مع انها موضوعة على ادعاء الدال من حيث ان وضعه الى اللازم هو كذا عرفا
ملتزم كما عن سائر الشارحين وكذا قوله اذ لا مبالغة واطلاق العلم المجرد اح فيه انه بحث لان طريق اطلاق
اذا كان مع المشابهة بحسب تقرر الحسية يستفاد منه المبالغة ملزوم الاشعار البليغ قوله وبما تبين ان قولنا
اح هذا موقوف على ان الصحيح ان قولنا هذا اسد وهذا الاسد اجعله اسدا او على القول بانه
اشعار هذا واسعدان سق ووجه كونها لا تطلق على المشبه الا بعد الادعاء المذكور انه لو اريد لكان تغيير
عن التشبيه من حيث المعنى وانه يكون المعنى فيها على المشابهة كما فهم الاعلى دعوى الاتحاد قوله وطلبني
حال من ضمير في الاول ومن عين ليعلمن من ترمس في الثاني وصفه لشرس في الثالث من الخمس قوله قد زار
زاره على القمر وهو على البحيلان الزرد اسد كما صرح به اكس واسعد وبحرد الشدق
قوله ان يعرف الاشعار صادق عليه وانه يصدق على اسد في هذا المثال انه مجاز اطلق على الانسان الشجاع
بطريق المشابهة قوله ورد هذا الدليل اح حاصل هذا الرد منع توقف الاشعار على الادعاء بالمعنى
الذي ذكره العلامان انها مجاز فيلي ادعى ادعاء الفرد الحقيقي المخصوص لزيد مثلا في قولنا زيد اسد ومن

Copyright Library

لقد علم الحي اليمانون انني ۞ اذا قبيل اما بعد اني خطيبها ۞ فعال معوه لعنه انه اخطب
فعال النظرة الي عضا فعالي او بما تصنع بها واستحصره امر المؤمن فعال ما صنع بها موسى عليه وهو يخاطب ربه
فاحدها وكلام الظهر الوقت فعلن العصر فانتخ والاوقف وابتدى في معنى فخرج منه او قد تقبت عليه
وكلما عن الحبس الذي هو فيه فعال له معوه لعنه الله اما خطب الغرب فعال العرب وحدها فال خطب
الجن والانس فعال انت كذلك قوله وبا قال الفها هذه اتم رجاز العرب سردي انه شرا ظنيا
بالحجر عشر درهما فقيل له بكم اشتريته فنح كفيه وفرق اصابعه واخرج لسانه يشير بذلك الى احرص
فانقلب الظبي فضرب به المثل والعي والكمد الارقط بجواضيف فقاله ۞

أنا أنا وناد اناه تحيان وايل ۞ بيانا وعلما بالذي هو قابل ۞
فعان الغبي الفهر حتى ۞ كأنه من العي لما ان تكلم باقل ۞

قوله فمعلوم قوله تعالوا الى آخره من نظر فان الكلام انه ليس العربية وهذا البيت الاعطف البيان الترى انه لو
قال له اوطا تنا نان ايا مثلا لم يفهم منقلوا تعالوا اكمل من العدل والامان ان الكراد بالكس ان خلاف
الكلام ودلالته على ان جواب الشرط عارون والمحاون بالكسر كما ذكره اكس خفية نعم
ان كان المخاطب ممن له قوة ومقابلة والمتعدا يد للمحاربة وقد كان تصحيح كلام الزمخ تكون خالية وقيل
في وجههم ان القابل يدعي الاخذ بالشريعة وليس فيها اخراق وعلته والقرينة ايضا حالية قوله لما استعار
السحاب اي زاد استعارة السحاب وفي جعل المستعار له الاباطل دون الاجامع من المبالغة ما لا يخفى ۞
قوله وكون هذا كما قلته هذه العبارة شعريان وكون الضمير له مدخل في اداة المقصد وليس كذلك
واعلم ان مجرد ذكر مفصله يفيد ان الكس المراد بالسحاب معناها التحقيقي غاية الامر ان
فهم المراد موقوف على الجميع فجرد قوله مفصله وبينه ما بعده عن ارادة الموضوع له الكس ليبقى قرينة دالة
على تعيين المراد وقد يقال لعله سامحا نوما محا ان المراد بالكرينة هي القرينة المانعة عن ارادة
الموضوع له فانها التي ما بينتها في الحاد وهي غير القرينة الدالة على تعيين المراد كما صرح به الكس في شرح
التلخيص في بحث المجاز من ان الاجمال الذكر بقولا ونحس لا في كون المراد بالسحاب غير معناها والذي توقفهم المراد
الا ترى انه لو حذف وسئل مثلا فصاعد بصله سكتي بنا على معنى الذهن جميع سحاب لعلم ان المراد
بالسحاب الباطل قوله التي هي الدالة على طلب قول فعل الاولى ان يقول للهداية التي هي الدالة المؤصلة الى
البغية او يقول الهداية التي هي حلول الاهتدي وان المراد بالاحياء انما هو للهداية باعتبار العبرة بالمعنى
الدالة على طلب فيوصل الى المطلوب اعوه اجمع اللهم الا ان يراد الايصال بالفعل وفيه ما فيه ۞
اولي قول المصنف اشارة الى ان قول المصنف وجريانا وذكرا في محل الحال على انها مصدر المجهول لمفعول محذوف
الاهتداء او الهتدان تشبيه الاهتداء بالحي في الدوام لتشبيه الاحياء على الاهتداء بالجبل تفسير للازم ۞

قوله على ما سبق بحثه في باب النسبة الا انه اراد بالمضاد هنا كما يعم التضاد والتي يذكرونها
اراد بالمضادين الوجودين المتعاقبين المتعاقبين على موضوع واحد وبالمضاد المتعاقبة الذين لا يمكن اجتماعهما وارتفاعهما
فعطف بعضهم على بعض قوله اصعر الخد انها اسم مصدر بمعنى التصعير وهو والتعاب والاتباع
ان يعال اسعار النشر قوله الملتوية بايديها ما عسار الكمت لفظ بعض الناس للمضاف اليه قوله
خصوص وصف اما في الفرس فلكونه افعر سرين واما في المقطوع باعتبار الانزاق والاتيان المزالة
قوله واجامع بحث ان يكون والمستعار منه اقوى مبنى على ما هو الغالب او على الاسعا باعتبار التشبيه والا
فقد قال في الملوح معترضا على ما ذكره صاحب التلخيص من ان الاسعا الجري الاطرف واحد بامتناع كون كل من الطرفين
اقوى من الاخر في وجه الشبه لوان المبالغة والتشبيه عندنا وفي الطرفين والغالب ان يعول وقد يكون الاسعا
مبنيه على التشاكس كاسعا الضح لغة العرش والكس ويحصل المبالغة باطلا واثم احد المعنيين على الاخر وجعله هو
وكون المشبه اقوى في وجه الشبه لغايتشرط وفي بعض اقسام الدستة على ما مر في علم البيان قوله شبهه وقع
لا شك ان المشبه انما هو اسعا العنان في العرس والمشبه انما هو الاحتبا والتركيب الطرفين حتى يكون التشبيه
والمشبه به المركبين الذين ذكرهما فانهما موقوفان على تركيب الطرفين وايضا كان يجب ان يكون اسعا مثله وليس
الكلام فيه الا انها لم تكن المشبه من العلم الا باعسار المشبه به من الهمس قال سمه وقوع اخ ولم يزد ان الاسعا
مركبة وهذا لا يفيد اسعار الاحساء الخ وقوله لوقوع العنان الاولى ان يقول لوقوع العنان لسبب المشبه منه
وهو وقوع الرجل الخ هذا ما قيل والذي يظهر لي ان المصنع معنى الاسعا والبث الاجمال العرس عاري عن قيد الشرح
وقيد العرس وما سهما المعتو والراس وذكر من قبل تسمية الكل باسم الجزء فان العرس في حد ذاته الوعاء على البعير لا يصح
تشبيهه بالمحتبي اصلا وانما يصح تشبيه المحتبي به لتشبيه المحتبي بالبعير على البث على تقدير وقوع الاسعا مكنية لانه سبه العرس
بالتحفز المحتبي والقرينة المخصوصة تشبيها مضمرا في النفس وتخيلا له ما هو من لوازم المشبه به اعني الاحساء فتامل والاسعا
بالكناية كذا هذا المناسب لايراد المصنف هاهنا فارجع كلامه في الاسعار المفرجة قوله من تركيب المحتبي فارجع هل
يجوز ان يقال انه تشبيه هيئة وقوع العنان والعرس ممتدا الحاسي الغم فهيئة وقوع الجبين وظهر الفحل ممتدا
الى الحاسي الشافر حتى يكون العرس بمنزلة الظهر وراس العرس بمنزلة الشافرين والكرسن فلا يحتاج
ما ذكرناه اولا الا ان الكرسن من صفات راس البعير والكرسن مائل الى العلو مرتفع مستقبل الى الظهر ان الظرف
الذي يلي العرس من العنان اعلى الذي يلي قدام العرس فليتامل وايضا وضع العنان في العرس متاخرا عن وضعه في الفحل
ان وضع اللون في الكرسن متاخرا عن وضعه في الظهر قوله كما في قوله واشتعل الرأس شيبا يعني انه لما
اسند السيد الى الاباطح صار الاباطح كانها الك كلها كما ان اسناد الاسعار الى الراس دل على انه سبه كله كما اذا
قيل استعل السنا راسي اشتعالا واشتعل النار في الغصب اي كاون الشيخ من الاسعا الا احاصيب الغرض من
وجه التشبيه ان اللمح منه انما هو البعد الغرب اي كاون الشيخ

صوابه لتشبيه الاهتداء بالاحياء ۞

قوله على ما سبق

قال الدماميني في حاشيته على المغني ما نصه قوله ان الاصل في الاستعمال ان يكون المستعمل فيه مذكورا والمستعمل فيه محذوفا وهنا بالعكس فلذلك احتاج الى التاويل بما ذكره من ان المستعمل فيه مذكور في المعنى وان كان محذوفا في اللفظ وقد يقال ان الاصل في الاستعمال ان يكون المستعمل فيه مذكورا في الذهن وان كان محذوفا في اللفظ والمستعمل فيه محذوفا في الذهن وان كان مذكورا في اللفظ وهذا لا يحتاج الى تاويل فتامل

Corsity

نسخة مخطوطات جامعة الرياض

أن الغرابة والابهام كلاهما حصلت بمجرد وصف الجزئيات فلا تأمل **قوله** ما نقل من تقديم امر على آخر
قبل الاتي الجامع بحيث يكون ما صنف الطرفان به وليس ترتيب امر على آخر كذلك اصول الاحكام وصوب كون الجامع
ما صنف الطرفان وقولهم في عرفان والذي اجد في كلام الطرفين فيه من تنبيه على ما ذكرناه او جعل الجامع بين الوصف
والمراد عدم ظهور العلة والبعث وليس شيء منهما ما صنف الطرفان وقولهم في بيان ان الاستعارة في الحروف
والافعال تبعية والتشبيه يقتضي كون المشبه موصوفا بوجه الشبه او كالموصوف مشاركا للمشبه به في وجه الشبه بوجه ما كرناه
قوله اي حصوله عند حصوله وهذا او غالبا قبل الاول بزمن او عالبا وهذا وهذا الرد مدفوع بان المعنى الترتب
وحيث هو بالنسبة الحصول الخ تمام **قوله** بعد له ظهور المسلوخ اي الخرج من الماهية تدبر اهـ عنه **قوله** ظهور النهار
الانسب ان يقال ظهار النهار **قوله** حمل كلام المصنف على العلة والشرط كما فعل غير واحد من المحشين **قوله**
بالحاجة الوطيء ما هنا **قوله** وذلك عاريا بالنسبة لظاهر حيث اعتبرنا الباطن وتحوها **قوله** وصح حوله اشارة
الجواب الاعتراض الذي ذكره انما يتوجه لو ان الواضع عند اذهاب الصوء عن مكان الليل هو الظلام **قوله** باحداث الحرارة
والعادة فقد يطول الزمان ولكن العادة في مثله عدم اعسار المهلة كما في هذه الامور وقد كان زمان النهار وان
مرتبط الخ **قوله** لم يسلم الخ بل الفاحاه انما يستقيم فيما لا تكون متوقعا بل يحصل بغتة **قوله** اولم يحس بشيء على
الى ان القول الجمهور وصحه ما مل **اعلم** انه ابدى ما ذكره العلامة في الشرح من ان الشيء انما يكون غريبا اذا استعمل
نوع استغراب واستحجاب بحيث يعد في نوع افتراء وكذب انما هو مفاجاة الظلام عقيب طلوع النهار الغير المتوقع
زوال ضوء النهار وزاد في شرح المفتاح انه ظهور الشيء الذي اسبب ظهور المسلوخ الذي هو ظهور الليل بعد
يكون اسود مظلما من ظهور الليل وان الجميع وان كان يسمى ظلاما يقال اضوء على الظلام عرفا بالساكن المعاني
المتبادر الى فهم العامة عكس ذلك حتى كاد يعتقدون ويعدون من جهل الضرورات ان الظلام هو الذي
يطلق على الضوء بسبب ما له اللباس لله كسف عنه فيظهر وجعلنا الليل لباسا انتهى وفي هذا التبيين بعض
اخراج النهار من الليل على ما ذهب اليه العلامة اعني انه من الكلام على الامر العرفي فان الليل هو الطاري على
قوله واقوى اما الظهور في الشرح فلا اسكن اليه واما القول محل تامل **قوله** مع قوله هذا اما وعد الخ مع ذكر
هذا الكلام كلام المولى بكمي في الدلالة على ان المراد بالامر قد جاء والظاهر ان الضمير في قوله هذا اما وعد الخ لانه
ادل على المراد **قوله** وهما عدلت نفس المسافة في السلخ بانه كما محصوص صلوا حسنا **اعلم** ان العرب كان
هذه المصادر كالكشف والكشط والكشرحة مبنية على التسمح فان المعنى المصدري امر اعتباري لا وجود له في
الخارج فضلا عن ان يكون محسوسا **نعم** وقد يحصل للمعنى المصدر معنى قيام الفاعل به حتى وعبر عنه الى ما
من المصدر مثلا اذا ذكر بهذا المعنى فقد يراد به الحركة فان زيدا الحركة الحالة التي يكون المتحرك والاخوة بعرض من اخر المسافة
هي المعنى الحاصل من المصدر وان اريد بها الوقوع كذلك الحالة هي المعنى المصدري الذي هو صح المصدر له وليس له بعض
في الخارج وليها المعنى الاول من محسوس وستتها خيبة اما هو لحيثية الحاصل بالمصدر **قوله**

وهو مبتدأ خبره
محقق لان اسم
بين الفاعل والفعل

صوابه فيما مر الفاعل

والمعنى بالامر اي فرد من الحق والباطل حيث للمسلم احدهما بالاخر كما للمسلم الحاجة الكسوة **قوله**
او ما ولا كما في الاعلام قال في الشرح في تفسير اسم الجنس هو ما دل على مسمى الذات الصالحة لان يصدق على
كثيرين غير اعسار بصفة من الاوصاف وكذلك ما ذهب اليه السيد كما لا يخفى على المتامل العلم الشخصي الذي لم يسمى به نوع وصفته اذ ليس
مفهومه كليا لامتناع صدقه على ما يسمى به نوع وصفته اذ لم يقل كليا مثل المشتق ونحوه من الاوصاف
خارج عن مدلوله كما يشهد به الاجناس الاوصاف الحاصلة عن المدلولات الاصلية سيما انها على خلاف الاسماء الشبيهة فان
العالم المصدر بها الجنس فيها داخل في مفهوماتها الاصلية والذات مبهمة بها ولذلك كان الاعلام ملحقة باسماء الاجناس
جزء الصفات ولو فرض اسم الجنس ما ليس مشتقا من السماء او علم شخص بوصفه لدخل الاعلام المذكورة فيه دخولا
ظاهرا واعلم ان اسم الجنس هنا اخص منه عند النحاة لشموله المشتقات **قوله** اولان مشاركا
للمشبه به في وجه الشبه فكرر ما سلفناه سابقا **قوله** والعطف او **قوله** وهو وكذلك احتقم الحق
الشريف قدس سره انها الات لم لاحظ غيرها مما لا تصلح للموضوعية اصلا **قوله** لحكم سعادته اشار الى ان ليس
بمستقيم وسيأتي عنه في توجيه عدم استعانته امران احدهما ان كلام الركيكة والزمان مع انه ليس من الامور المتقررة
التاسع سبق موصوفا لكون زمان طويل وحركة سوفه والثاني ان المدعى هو ان الحروف والافعال لا يبقى منها بها
وهذا الدليل انما يصفي امتناع وقوعها مشبها به لان طبق الدليل على المدعى **واجاب** المحقق الشريف قدس سره
عن الاول ان المراد بالحقائق هي المعاني المستقلة بالمفهومية **اقول** الامور المعتبرة الغائبة كل من الحركة والزمان
حقيقة مستقلة بالمفهومية دون الاعراض والحروف وعن الثاني ان قضاء التشبيه كون المشبه به موصوفا او محكوما
عليه بستلزم انصاف المشبه به موصوفا ومحكوما عليه لان قضاء ملاحظة انصاف المشبه به وجه الشبه
او انصافه بمساواته المشبه به وجه الشبه يستلزم ضمنا ملاحظة انصاف المشبه به وجه الشبه او انصافه بمشاركته
مشاركته في وجه الشبه والمعارض للاقتضاء الاول لانه المقتضى الاصلي فحكوه دليلا على الباقي **قوله**
للاستاذ اتم الزمان والكلام مدفوع بمنع عدم صلاحية الصفة المشبه للموصوفية فان الزمان يصرح باحوالها
والاعراض لها **قوله** بل المحصول اقول لا بعد ان يكون الاستعانة في الفعل في المسافات بسيطرق اخر وهو
ان يقدر من الاستعارة بتحمد التشبيه والتشبيه يبقى معانيه من المشبه والمشبه به فانه هو الدلالة على
مشاركة امر اخر بالكاف ونحوها كما عرف وهو ظاهر والمسافات عند العلامة سيد لوها ذات وحدث
وليس للعارض الا في الحدث فقط فلا تكون التشبيه الا فيه فلا تكون الاستعارة الا فيه مثلا اذا ضلت ذات
فاعل بداي ضاربه ضربا شديدا تشبه الفعل في شدة الايلام وذات الفاعل والضارب واحدة
واما الاختلاف بين الفعل والضرب فانه ليس بمقصود لكل هذه العبارة الى ان يصير محصلها ضاربا
له شبيه شخصا اخر قلا له وكذلك فوكذا هذا اصول زيد اي مضروبه ضربا شديدا بدة الايلام الحاصل
الا بين الفعل والضرب **واما ذات** من وقع عليه الفعل بي واحد وكذا فوكذا هذا

والمعاني للامر

هذا مفصل بدا ای بیان ضرب من الضرب الذی هو المثل السائر العام الا من الضرب والمثل اعم
من ان یکون سائرا عاما فی مصادرها وکذا کل لفظ مدلوله حدث وزمان وسمه الواضع علما فاذا قلت
ضرب زید ضربا شدیدا امس فالمضروب العام الا من الضرب والوقت الماضی من الزمان والمضاف
الیه الفاعل فاخرجه ضرب شدید امس الضرب والوقت الماضی من الزمان والمضاف الیه الفاعل
وکذا التعبیر عن الماضی بالمضارع نحو قوله تعالی ونفخ فی الصور اذا اعتبر الاسناد
فهو استعارة ام الزمان الحاضر الذی هو زمان التکلم او الزمان السابق للزمان المستقبل اذ لیس
بالماضی والمستقبل تکون استعارته المخ نعم کلمة اذا اعد مثل ونفخ فی الصور استعارة بحسب ان یقال
ان التشبیه والنقل الی المعنی المصدری او الزمان او ان اثبات الحاضر وکونه نصب العین واحد المشاهدة وغیر
الحاصل الحاصل فی تحقق الوقوع هو مدار لفظ احدها الاخر یصلح هذه الامور کلها ان یکون مدار النقل علی اعتبار احدها ان یشبه
الضرب الشدید سلا بالفصل ویستعار له اسم المشتق منه مثل یعنی ضرب وکذا ان یشبه الضرب المستقبل
بالضرب والماضی مثلا وتحقق الوقوع فیستعمل فیه ضرب فکل من المعنی المصدری ای یعنی الضرب موجود
وکل من المشبه والمشبه به کلیة قید وکل واحد منهما سند معار لمسند الاخر فصح التشبیه بدلالة قوله وما
عبر بما عنها ضمیر ها عائد الی ما فی قوله وغیر عنها عائد الی معانی الحروف وضمیر بانیها للحروف وفیه تصریح الظاهر موضع
المضمر لو قال عند تفسیرها لکان اخصر قوله هذه لیشمل معانی الحروف سمع ما قال المحقق الشریف لفظ الابتداء مثلا
معنی هو حال للغیر ومتعلق به واذا احط العمل قصدا او بالذکر کان معنی مستقلا بالمفهومیة ملحوظا فی ذاته صالحا
لان یحکم علیه وبه ولرمه اذ کل معلقه اجمالا وبعاما وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الاسم وقس علیه
ملاحظته علی هذا الوجه ان یعد سمعا لمخصوص فیقول مثلا ابتداء السیر البصره والاخر جه وکذلک عن بقیة العمال
وتسلا جیه الحکم علیه وبه ولرمه اذ کل معلقه اجمالا وبعاما وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الاسم وقس علیه
مستقل بنفسه یصلح ان یکون محکوما علیه وبه وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الاسم انتهی معنی لفظ الاسم هو الاسناد
مطلقا او معنی من هو کل واحد من الاسناد المخصوص المعبر عن احدها بالمسند والاسناد
عبر عنها بالابتداء المطلق الذی هو مشترک معنوی بینها وکان لها تنهیلا علی المتعلمین منه فعال بمعنی مرهو اسم الفاعل
او المفعول وقس علیها سائر الحروف معه عن موضوع فی وکی واللام بالظرفیة والعصیة والاختصاص ونحوها اذا اردت
متعلقات معانی الحروف هی النسب الطلقة المشترکة بین متعلقاتها المخصوصة المنتشرة فی الکلیات النسب المطلقة
والمراد اشارة بقوله اذا افادت هذه الحروف معانی رجعت الی تلک المعانی التی ذکرت وتعیین ما وقع السلام
ای اسلم امر المقید المطلق قوله والاملاک حر وعامل اسما فدیق فی رد کلام الشامی منه
الملازمة ممنوعة لانه تجوز ان یکون المعنی الواحد مستقلا بالمفهومیة بالنظر الی وضع لفظ له غیر مستقل
بالنظر الی وضع لفظ اخر بحسب اشتراط الواضع وکلاهما اجل اللفظین علیه ذکره معلولیه دون جزئیة اللفظ
لمعنی الکاف والتسمیة والحروف ویجاب عنه بان المحقق الشریف

من ارهذا الاشتراط لا فائدة له ولا دلیل علیه وان عدم الاستعمال الخ فیرجع الی ذلک اللفظ
لا الی مفهومیته المعنی نفسه وانه اذا کان معنی من الصدر ابدا البصرة امتنع الاخبار عن الاول کما امتنع الاخبار
واما الکاف فمعناه فی الاسمیة المثل مطلقا وفی الحرفیة المثلیة المخصوصة حیث اخذ الملاحظة ما تعلقت به
وعرفت حاله قوله لیس بتخریج بل الصواب کالظرفیة فانه علی تعدد یکون الاستعانة بحسب ان یقال سیبویه
احاطه العلم به بالظرفیة هذا وجعل المشبه وجنس المشبه به حتی کانه صار لفظ الظرفیة مستعارا للاحاطة
العلم لم یر فی المشبه والاستعارة فی الحروف وتحقیقه انه کان المعنی الحقیقی کلیا فی غیر متعلق
بالمفهومیة واذا اردت ان تعبر عنه بالظرفیة کذلک معناها المجازی عن متعلق بالمفهومیة واذا اردت
ان تعبر عنه بالاحاطة مثلا فلا صور تشبیه احد هذین المعنیین بالاخر الاستعارة وذلک بان تقدر
تشبیه احاطة العلم بالمظروف فیدخل المشبه فی جنس المشبه به حتی کانه صار لفظ الظرفیة
مستعارا للاحاطة ثم سمه بذلک الاحاطة المخصوصة بذلک الظرفیة المخصوصة التی هی معنی فیتعین
لها کلمة وقس علیها سائر الحروف قوله ما باعتبار ان الدال لازم معنی لزوم المطلق
للمقید ولم یصرح به لظهوره فائدة مع ما قیل من ان اللزوم امر لازم فی جمیع انواع المجاز استعارة کان
من سنخ ما فاعتبار دلالة الملزوم مع ارادة اللازم کما فی سان العلاقة بل لا یدری ان انها اری وضع
من اوائمها قوله کالمحلی بجیم موسی علیه السلام لهم قوله انه سبب العداوة الخ توضیحه
ان اللام موضوعة لعرضیة ما بعدها لما قبلها اعنی الغرضیة المخصوصة المتعلقة بما اذا قابل التقطه
الفرعون لکونوا لهم عدوا وحزنا لم یکن اللام باقیة علی معناها الحقیقی لاستحالة کون العداوة غرضا
للفاعل بل یکون مستعارا للترتب المخصوص الذی بین العداوة والالتقاط بمعناها المجازی المراد
بمعناها الحقیقی وعدم استعمال المعنوی فلا صور حینئذ للاستعارة لانتفاء ما یبنی اصالة علی
ابدان تشبه او ترتب ما لیس مطلوبا علیه بالعرضیة علی ترتب مطلوب علیه وبدخول المشبه فی جنس
المشبه به حتی کانه صار لفظ العرضیة مستعارا للترتب المذکور مطلوبا علیه وبذلک صار الترتب المخصوص
بین له تلک العرضیة المخصوصة فیستعار اللام منها للترتب المخصوص علی قیاس ما عرفت
وکله فی قیل علیه ظاهر عبارته تدل علی ان اللام موضوع للترتب المخصوص واستقربت منه
لترتب اخر ومن البین ان الغرضیة لیست عبارة عن الترتب وانه انما صرح فی السوح بان اللام انما
تدل علی ان مجرورها علة لشیء کان معلولا لما عسار کما فی ضربته للتادیب اولا کما فی وقعت
عن الحوب للحسن وهو یعنی ان اللام موضوعة للعلیة التی هی اعم من العرضیة المخصوص العرضیة

Copyright Community

فلا يضع استعارة اللام منها لترتب العداوة على الالتقاط وكون الغرض منه رجوعه عن العلية وفق ذ ا

من افرادها الا بحرد تصورها ان اللفظ استعمل فيما وضع له لا من افراده اللهم الا ان يقال يجوز ان يكون
اللام بحسب الوضع موضوعة للعلة مطلقا وعلمت في بعض افرادها التي هي الغرضية او يكون مشتركا بين
ترتب العلة قلت الوجه الاول وذكر المحقق الشريف نظيره في استعمال كلمة لعل للارادة في قولهم الذي علمك
والدين من قبل لكي تتقون وفيه بحث فان معنى العلية ان يحصل اللفظ بعض ما وضع له بحسب اطلاق
عرفي مما وضع له لا القهر واركاب دلكي والحصول لعل وفي الاستفاق واللام في نحو وعدت لاحسن
لما خلواعن بعد فالاول هو الذاتي ثم الجامع بين الترتيبين هو الحصول بعد طلب السعي وهو اشهر في ترتب العلة
العاسة كما قيل ولو قبل ان هذه الاستعارة مبنية على التشاحي لاحتاج الى تكلف وجعل الجامع في المشبه
اشهر واقوى كما قلنا ٥ سابقا عن السر من الايضاح لم تكن بعيدا قوله في الاولين خص الاولين بالذكر
لما قال السر في الشرح من ان القرينة والمجرد عن مضبوطة ٥ قوله جمع الجواز ارادة الحق العدل والانصاف
بطل العمل الازالة وبالجاء الاظهار قوله ولما قال بعد ان الخ وذلك لان المراد هنا الاكثر وصرح به الشارح
المفتاح قوله ثلثة اقسام الخ حران الترشيح الاستعارة المكنية الله كما مر في قوله تعالى ولبئس
ان اعسار الترديد والترشيح انما هو بعد تمام الاستعارة والاعتبار بالقرينة المصرح بها ترديدا او اقترانه المكنى عنها ترشيحا
قوله مما يلائم المستعار له ينبغي ان يكون قيدا للاخير كما يشعر به قوله انفا اما ان تقترن بشيء ملائم الخ
وان كانت عبارة المصنف مطلقة لكنه يخصصها ما ذكر في تعريف المجرده والمرشحة وذلك لان في قولك رايت
في الحمام اسدا احر باسمه للمستعار منه مع ان الاستعارة مطلقة ٥ قيل كان يخصص الصفة والمعنى بالذكر
بناء على الغالب قال الشمني وكذا في بعض نسخ المفتاح وما ذكره المحقق الشريف من ان الخطابي وما ذكره
قوله الذي ساقب الخطيب اي ملازمه مكثر استعماله فيه حتى صار كانه حقيقة له كالاداة والسعادة في الدعاء
كذا ذكره السيد قدس سره ٥ قوله والقرينة سياق الكلام الخ ان القرينة اسعد مع الجزم بالحوت
ان تكون في الاول اعني عمر وتكون قوله اذا استم الخ ترديدا او يمكن ان يقال انه اقوى في الدلالة على المراد
بالرد اخلاق ظاهره واذا اجتمع في الكلام لازمان للمستعار له فانهما تكون اقوى اختصاصا به فتخص
القرينة والاخر ترديدا كما انه اذا اجتمع فيه لازمان للمستعار منه كان الاولى اختصاصا هو القرينة والاخر
ترشيح وان تساويا تخير ٥ قوله اي اذا استم على الخ قال حاصل المعنى ان الشاميين ياخذون ويمالك
الحمد يمنح من غير عليه ويحرمون الخضرية فسم ولا ياخذونه منهم فيمكنونه وانت تجيزه بعمالي في هذا العام بعد ما
النقص في المدح بالتشبيه الواقع للشاميين في ايديهم بالماء انه اذا تشبه في وجه الشاميين فصار

ما في خزانته

ما في خزانته ملكا للشاميين وحيث خرجوه عن ملكه كما خرج الرهن عن الراهن فان الحرف في حالة انه لا
سعقب بشيء لا اعتبار هو دون ذكر الخلاق مبالغة في بيضه واستعارة الذي عند المال الماهو عند الشاميين ٥
وان حصوله امر على طرف التمام كانه ليس في يد بل في ايديهم فاذا اسلم استحكم ملكهم كما يستحكم ملك المرتهن الرهن
وهذا مال القصة والمجرده وتمثال التصريح فيها وكل ذكرت في الحمام اسدا فالله رام اعرف ٥
قوله ثم فرع عليها ومثال القصة قولك جاءت بحرا اخر امثلة للكلام الواحد قوله هذا ترشيح ظاهر ان
المشار اليه المفرع عليه الخ وليس كذلك بل الترشيح قوله لبد اما قوله اظفاره لم تقلم الا لاختصاصه به اجتنبها
قوله مبالغة العلم يعني ان يكون المبالغة مبدأ للتنفي قوله ومبناه او مبنى الترشيح في بعض النسخ ومناها
اي الاستعارة الاولى هي المناسبة للمقام اذا وجد لذكر حكم من احكام مطلق الاستعارة وفي قبل الكلام في مبناها الى الاستعارة
والمراد الايضاح من قوله والترشيح ابلغ لاشتماله على تحقيق المبالغة وهذا كان مبناه على ما سبق التشبيه والمفتاح مبناه
وسمي الترشيح على ما سبق التشبيه ينبغي ان يحمل الضمير في مبناها والنحو الثانية للاستعارة المرشحة ويكون
اللام في قول الشارح الاستعارة اشاره الى الخصوصية المدلول عليه بسياق الكلام اعني المرشحة فان قيل
حمل الضمير راجعا الى مطلق الاستعارة كما هو قول السر ايضا صحيح فلما لم يمض على ما سبق التشبيه وادعاء ان
المشبه من افراد المشبه به قلت قد قيل ذكر الشيء لا ينافي دخول المشبه في
جنس المشبه به واما على ما سبق التشبيه فالامر اجرى كما يشير اليه قول المصنف فيما مر واما النعي والهدى عنه
فلكونه من التشبيه وتدرس مما هناك اشاره الى ما ذكرناها هنا ٥ وان قيل لم يجز احتماع المجرده والترشيح
مع اسنادهما على سبيل التشبيه الذي يافه وذكر ما يلائم المستعار له قلت لما ان الجواز مبني على التشبيه الذي
يتبادر فيه في بعض الصفات دون بعض لم يكن كلامهم دليلا على ان الاستعارة المطلقة البالغ من المجرده فانها وان لم تشتمل
على تحقيق المبالغة في التشبيه فلم تسلم على ما ينبغي عنه وكانهم لم يعرضوا لهذا الامر في المجرده لظهوره فيها
فان فيها ايضا ما ينافي التشبيه اعني القرينة غاية الامر ان في المجرده مرجانيا قوله لظهور اللام فيه لانه
الابتدائي دخل على الماضي بعيد وروى بطن قوله واذا اجاز البيانيون على الفرع ما يخصه انهم في التشبيه
مع الاعتراف بالمشبه وعدم سلوك التشبيه يجرون عليه احكام المشبه به فما لا يجوز اعتباره في المشبه به
لا يجوز في المشبه على ما سبق التشبيه قوله صاحب مرثد الذهاب فقد مر رجلا الخ شعر بان المراد بالرجل
المخطوه اذ ليس مضافا قوله وتوخر اخر وهو خر رجلا اخرا وانما شك ان التردد الذي بعدم رجلا او خر الرجل الاخرا
ام كل الرجل الاخير قال المحقق الشريف في شرح المصباح معنى بعد مر رجلا وتوخر اخر انه بعد رجلا انه
وتوجها ما ٥ كان هيئة الدواب كذا وهذا الذي هو المتبادر من المثل لان التقدم والتاخر انما يقعان
على شيء واحد وما بعدها اما تنظير على ما تقرر ناه قوله بحسب الشخص اطلاق القرآن مع
الفرد بحسب الشخص ليس على ما ينبغي وان وضع بعضها بحسب النوع كما هو معروف قوله

فان تحفظها من حرض ٥ ٢

بحسب النوع مثلا هيئة التركيب في نحو زيد عالم فوضعه للاحوال بالاعتبار الثاني قوله كالجملة الخبرية فانها
وذلك كقول الله تعالى حكاية عن ربه اني وضعتها انثى فان هذه الجملة خبرية ومع هذا ليست مستعملة في معناها
الموضوع له وهو الاقادة لان مرمى الحكيم اولا ومن مرماه لعلم السامع بانها وضعتها انثى وعلمها ان السامع يعلم انها عالمة
انها وضعتها انثى بل لكون هذه الجملة مستعملة في غير ما وضعت له وهو التحسر فاذا كان كذلك فكذلك
هذه الجملة مجازا مرسلا والعلاقة منهما المزومية التحسر لازم لوضعها الاصلي هو الاخباري
هو الاولى مع التركيب اليمانين الذين علما من قوله مصارها جمع مضرب والموارد جمع مورد
وهو الاصلية التي وردوها الكلام والمضرب الحالة المشبهة بها التي ترددت بالكلام قوله في الاصل
بامراة وهي مسوسة بذلك الشيطان من زواره كانت تحت عمرو بن عدس وكان شيخا فسالته الطلاق
فطلقها ثلثا وتحت عمرو بن عدس من زواره وكان شابا فقيرا فلما استتوا ارسل الى الشيخ
ليبنا فقال وكل المثل فلما صح الرسول واخبرها قال عمرو ضربت سدها على مكان روجها
وقال ابعد اومن قد حر بعوان هذا الشاب ابجهيل مع اللئيم العليل المرو مع الماخير مع
ومرليتك والكسر والماخض الضعيف لان سوالها الطلاق كان في الصيف قوله ليشتوي
التي تحمل ابل دنضل لهما والماكولة على حذف تعلقه عدم الدخول في تعريف المجاز واطلاق
الاستعارة عليها على مسلك الاستدراك اللغطي قوله واما وجوب ذكر المشبه به جواب سوال تقديره
تعديس اكل وقد ذكرت في المشبه ان ذكر المشبه به واجب السمه قوله مرعوان تكون هناك امر
يستحق حسنا او عملا اذ لو كان هناك ذلك كان بحسنه كما جي وبذ هبن ابراهيم الخاتي ولا ينفي
مختصا بالمشبه به ولو قال او وهما لكان اشارة الى خلاف ما ذكره السكاكي لكان صوابا قوله
حواضه ظاهر العبارة ان تكون ضمير خواضه ولوازمه للشبه مع ان المذكور انما هو حواص المشبه به
ولوازمه فيمكن ان تكون على حذف مضاف اي خواص حربه او على جعل حواص حرع الشي حواص له
قوله فمجرد سمته سمل سمته بالاستعارة لان بينهما ملابسة هي ان الاستعارة مبنية على التشبيه
قوله كالكمة وقوامه في وجه الشبه وذكر الصفة في اغر النضال مثله لكن الاغر انسب بالسيد كما مر من قوله
احدهما الاكمل وجه الشبه آخ وقد يسمى وصول الحتف فاتيت لها الاطعام الذي لا اكمل كالكمية بدونها
وقوله فاتيت لها اللذين الذي به قوامه ان يعول به كالك في وجه الشبه او قوامه فيه
والبقية العول قوام المشبه هي وجه الشبه بالحلول عن بعد قوله واذا المشبه هو معنى الشبه
اقدر سمي الموت بها لانه مقدر قوله ولانها البقيا انتم معنى الهمزة مرانسبه على فلان اذا
حمته قوله قيل قولنا اطعام المشبه جواب عن سوال مقدر بقوله ان الله اذا قال
سلا يلزم التكرير والتحصيل ورد عليه بحر قولنا اطعام المشبه الشبيه بالجميع مال التحصيل

Copyright

وجوده اعني اسات الاطعام للمشبه والكمية غير موجوده التصرح بالتشبيه فاجاب بان قرينة
للتشبيه وترشيح التشبيه هو كل ملايم المشبه به وترشيح المجاز اللغوي وكل ملايم المعنى الحقيقي وقد
يكون الترشيح للمجاز العقلي وهو كل ملايم ما هو له نحو واذا المنية انشبت اظفارها وان كل ما يناسب
ترشيح لاسات الاطعام للمشبه على مذهب الحقه وعدم كونه ترشيحا للاستعارة بالكناية ولما وجوب الفرق ان
لفظ المشبه فاما هو ترشيح الاستعارة المصرحة فان قلت كان الاطعام لو لازم المشبه به بالكناية
فاوجه حمل اسات الاطعام عليه قلت اذا اجتمع في الكلام الاطعام ان للمشبه فانها اقوى
اختصاصا وتعلقا بالكبع من الانشاب فيكون اثباته تخييلا لها ودونه فاسات فترشيح وترشيح ان الاطعام اقوى اختصاصا
وتعلقا بالكبع من الانشاب فيكون اثباته تخييلا لها ودونه فاسات فترشيح وترشيح قوله هو ان الاصح
لانحى ان الاستعارة بالمعنى المصدري على مذهب السلف وهو لفظ المشبه به المستعار للمشبه والاستعارة
بالمعنى المصدري هي الملفوظ ولفظ المشبه به على المشبه فقد يرها ان الاصح اجراء على سبيل التشاعه
قوله كما هو سان الكتاب اي اسلوبها وان لم تكن فيه اصطلاحية فالمعنى مشبه للكتابة فقوله على تكان ان يحمل
ومرسه والحال الذي هو له وهو انه ان لم يره قوله محان من التحوين فيكون صحيح استعارة بمعنه قوله بمالك
اقمراح قيل عليه المذكور في الصحاح وعدم ترك اللغة ان اقمرش بالشين المعجمة فالحادة اقمرح واختيار
قال في الصحاح وافمرت عنه اي نفرت ونزعت مع القدرة عليه فان عجزت عنه فلا يقال الا ان يتوهم المرا د
بالله فصار معناه المجازي وهو مطلق الامتناع قوله فاثبت له الاقراس والرواحل كان اللام للتعدية اي للمشبه به
التعرية الا بيتم المعجمة الامر بالترك قوله على هذا التقدير والما على التقدير الثاني فهو بمعنى كونه صيتا اي معتبرا
قوله كذا في الصحاح قيل نسخ الصاد اسم مفرد بمعنى القمح يقال صح الله وهو صحيح وصحاح بالفتح والكسر على
السنة الكبر ركن الصاد على انه جمع صحيح بعضهم تكره بالكسر الموسيقي هذا الكتاب والاصل الا ان يقال انه بدل روايه
عن مصنفه انه سماه الصحاح بالفتح قوله اسات ما به كمال المشبه به قد عرفت ان الاسناد كمال وجه الشبه
وكذا قوله قوام المشبه به قوله وكذا النوع معطوف عليها اي عن ارادته ما هو معنى لكل الكلمة وكذلك النوع كذا في مفتاح
للمفتاح والحق ان المراد بذلك النوع غير المراد بنوع حسنها وان المراد بنوع خشيتها كما صرح به هو اللغوي
واخواه فلو اريد هذا المعنى بذلك النوع لصار المعنى مع قرينه ما تغير ارادته معناها اللغوي او الشرعي
او العرفي واحتمى فسياق بل المراد بذلك النوع اللغوي والشرعي والعرف فيضيق العين مع قرينة ما تحاول
غير ارادته ما هو معناها اللغوي مثلا واحتمى بعده قوله على ما يعمل قوله ذكر الكمالي اسمه الاتي والغير كان
الاولى قوله بالكتبة بعلقا بعبر في قوله في غير ما هي موضوع له وكان القصد حاصلا وكاد انا اعاد وعيه

ليظهر تحلو المجاز به وعرفه ليعلم ان المراد هو الاول ولتذكر استعمالا آخر تنبيها لظهار المتعلق المجاز الداخل
في العبر وحاصل ما ذكره ان المجاز اللغوي هو الكلمة المستعملة في معنى معاير لما هي موضوع له لمناسبة
الى نوع حسنه بذلك الكلمة المستعملة **قوله** اوضح واجل على المقصد واخصر الخ **قوله** ان تكون ارادته اي ارادة
المجاز بمعنى الحاصل من المجاز والمجاز من الاستعمة كما اي الحاصل منها فتن له احترز ان الاحتراز عن الاستعارة اي الحاصل
الاستعارة من المجاز وتكون قسيما منه والمعنى ان ترك المراد الاحتراز عن الاحتراز عن الحقيقة مدلولها مما موضوع له
فدخل في الحقيقة ويخرج عن المجاز فمعنى ان الاخراج اي عن الدلالة على الموضوع له لو لم يقصد بقصد زائد **قوله**
وما سبق منه رأيته ره انه هو الواضع في كلام السكاكي **قوله** وكليهما نظر اما الاول فلان المسمى بالمعنى الذي
اليه الاسم في العربيات وانما الكلي فلان المحمول انما هو الواضع الذي استعمل اللفظ فيما هي موضوعة له لا تذكر الوضع
لا الوضع الذي وضع فيه التخاطب اذ لا دلالة عليه ولو سلم دلالته حتى يعتد الموضوع له في ما هي
موضوعة له بالوضع الذي وضع فيه المخاطب او المعنى بمساواة التعريف الاعم اقول انه يساوي الغلط احيانا بان
المراد بالاستعمال القصد فخرج الغلط وقد عرفت انه لو خرج الغلط لا عرف فضلا انه يخرج الغلط عن قصده
قوله الراجع الى معنى الكلمة السكاكي قسم المجاز اللغوي الى الراجع الى معنى الكلمة والراجع الى حكمها وارجع
بالراجع الى معنى الكلمة الكلمة المستعملة وبما راجع وضعت له وبالراجع الى حكم الكلمة ما يعم حكم اعرابه وبنائه
او بيان كما شاء بها وقسم الراجع الى معنى الكلمة الى الخالي عن الفائدة والمتضمن لها وارجع بالاول ما يكون
موضوعه لحقيقة مركبة مع صلة تستعمل بها لتلك الحقيقة مع تلك القيد وبالثاني ما تكون مستعملا
فيما يجاور المعنى كتقييد تحت لم يسق لاصل المعنى اصلا **قوله** وقسم احدى القسمين ارادة الوصف الاول
اللفظ الدال على الصورة المشبه بها فان الاستعارة هو اللفظ الدال على الصورة ابدا او ما عبر عنه بالوصف ان
اللفظ يعبر له وصف للمعنى والوصف الثاني يعني البيان كما قال استعارة لفظ الصورة الاولى لسان الصورة الاخرى
فتكون اللام في قوله لوصف الاخرى للغرض لا صلة للاستعارة وقيل المراد باستعارة وصف احدى الصورتين
لوصف الاخرى ادعاء عبارة احدى الصورتين كما ان عبارة الاخرى **قوله** وقسم المجاز المفرد الخ حاصله ان
الشيء وقد يكون اعم منه مرجح وهذا كلام ظاهري والتحقيق ان قسم الشيء الحصة مطلقا واذا قلت كلمة
اما السواد او البلق والمراد اما حيوان اسود او حيوان ابيض **قوله** وظاهر المجاز العقلي الخ وعلم ان مرجع
القسمة الى التعقل واللغوي ما يطلق عليه المجاز اللغوي بالمعنى السابق ومع هذا ان سراجا راجع الى معنى
كلمة ايضا اعم من المركب والمفرد وكذا المنتصب للسابقة ليتبع في القسمين **قوله** اذ ترى ما ذكره في الشرح مالي
الدال على ان استعمال الكلمة في اللفظ مجاز في اصطلاح الغربية ولا يخفى ما في التعريف من عدم جمعه ان
المنتصب الى الاستعارة وغيرها هو المجاز في المفرد مسلما وكذا كما سوى بعد ما اريد بالكلمة ما يعم المركب الخ

فان اريد بالوضع الوضع الشخصي لم يدخل المركب في التعريف لانه ليس له وضع شخصي وان اريد ما هو اعم
من الشخصي والنوعي عد دخل المجاز في تعريف الحقيقة لانه موضوع بازاء المعنى المجازي وصفا نوعيا على ما
سبق في علم الاصول **قوله** وفي المعاني لانه لو لم يكن ان مثل هذا المشبه به سمع استعارة تمثيلية فهذا
المانع لرد كلام المصنف حيث ادعى استلزام التركيب والاصل في وجه كلام السكاكي انه قد يعرض للمشبه
مثل قولنا ارى نفسي رحلا ونحو اراك تقدم رجلا وتؤخر اخرى والشك انه ليس على عين ما عرض المشبه به بمعرض
من عرض انه بل في بعض الكلام حتى لم يسمع في مساواه الا مثلي والحاصل انه اذا سلم التركيب فلم يستلزم
الافراد الخ وهذا كاف في الاعتراض في الجملة وهذا وعامة الشرط ان كان صادرا عما هو غاية
في الجد فقد وقع الاشتهار للبطلان لما تقدم في قولنا قد مر رجلا ومؤخر اخرى مستعمل في معناه الاصلي **قوله**
والمجان انما هو في استعمال الكلام في غير معناه الاصلي اعني صورة يرد ويعرض لها ما يمنع من
الذهاب بعد رجلا وتارة لا يرد وهو آخر وهذا ظاهر غير مسلم في علم البيان **قوله** واعلم
ان المحشي شرف قدس سره في رد الخ اعلم ان العلماء عرفوا التشبيه التمثيلي بما وجه شبه مركب
وقد اشرنا الى ان المنتزع من عدة امور سواء كان وجه الشبه منتزعا من عدة امور هي اجزاء وجه الشبه
امور هي اجزاء وجه بان يكون كل واحد طرفا في التشبيه التمثيلي مركبا كما ان وجه التشبيه الذي
في التشبيه التمثيلي مركب وجه الشبه ليشمل ويعرفه ما وجه شبه مركب او مؤلف من متعدد اذا الالفاظ المذكورة
في التعريف تحتملها على ظواهرها اذ لم يذكر هناك ما يوجب صرفها عنها والمذكور بامر وجوب تركيب طرفي
التمثيل ذهب المحققون وبني عليه صاحب الايضاح اعتراضه على صاحب المفتاح حيث قال وقد يكون التمثيل
مستلزم التركيب الخ في الافراد ومن المتأخرين من جوز ان يكون طرفا مفردين وعلل بان الكلي الذي هو طرفا
الاستعارة التمثيلية يصدق على الكل شيء تمثيلي اذ ليس فيه التشبيه الى الاستعارة ما لم يكن
تمثيلية ودفع بان الاعتراض انما يتجه على من يجعل التجريد الذي يحكي للمفتاح مانعا حتى الاستعارة التمثيلية بما
الطرفين خيث قال فكل مركب استعارة في احد صوره بين مفردين او مختلفين اخرى مثل ان يحذف
انسانا اسدفي مسئلة وتجري الكلام الى آخره قال وهذا هو الذي يسميه التمثيل على سبيل الاستعارة
لم نقل واذا عرفت الاستعارة التمثيلية بما هو مركب الطرفين وجب ان يخص السبعة التمثيلي فانه بناء على ما مر تعينه
واما التجريد الخ وقد يعلل له وجهان احدهما ان وجه الشبه في التشبيه التمثيلي لما كان منتزعا عن
اوصاف لطرفه المفردين كما في تشبيه الثريا بالعنقود كان واجب فيه تركيبها وهو لا يتركب طرفيه وهو
مردود بما مر من انه خلاف المتبادر من العبارة وللاصل في التعريفات اذ لم يقم هناك ما ذكر من ضرورة
داعية اليه ولم يقل احد من متسلكي هذا المسلك ان بساطة وجه الشبه في التمثيل الذي هو احد طرفي
التشبيه مرتبة في طرفي التشبيه توجب تعذر التجريد الذي هو اللفظ بجواز ارادة المعنى المتعدد به
في كل واحد منهما باللفظ وحده كقولنا في مثالهم المتقدم رأيتك تقدم رجلا وتؤخر اخرى وهو مردود ايضا ان ارادة
وجه الشبه بذلك الامر المتعدد به مستلزم ان يلاحظ كل منها مفصلا فلا يتجه ان يكون ذلك التعدد

معبرا عنها بلفظ واحد بان الذهن انما ينتقل من اللفظ الواحد الى تلك المعاني لا محالة كان
شيء منها مقصودا متوجها اليه في نفسه بخلاف تلك الملاحظة الاجمالية فكيف بسور اجزاء وجه
الشبه منها بحيث لا تكون لتحقق صورته واعتبر منها ما يدخل فيه بالمثال اذ لا حظتها اجمالا او فصل وربط
واجب قلنا بعد تسليم ان الملاحظة تفاصيلها وسرع منها وجه الشبه انما تعلق به الوجه
تفاصيلها البسيطة بعد ان لكل لفظ الواحد بل الالفاظ متعددة بحسبها مقدرة في الارادة
سواء كانت معتبرة في نظم الكلام او لا كما يأتي تحقيقه ان الكلام ان تعرض في النحو ان والناطق
هكذا مفصلين ملاحظ بن قصدا لسامعهم الا ستدلال عليه مجملا بلاحظ فيه اجزاءه قصدا وانما
الآية الكريمة فلم يعتبر فيها عطف في المشبه به ومفرد من وكان المشبه فيها على تعدد بل كون نهارها مسهما
الكريمة هو قصة الناقة المختصرة المفصلة بما تقدم والمشبه به هو قصة المسود المخصوصة المفصلة
بما بعد وشيء مما بين القصتين ليس منها ما ربط معه اما المشبه به فقط لانه غير مفهوم من ربط المثل
في قوله مثل الذي استوقد نارا مع تكرار الكلمات لانها للتعدد وانما المشبه فكذلك آية لان المعنى ما لهم في الجهار
الايمان وابطان الكفر الى آخر القصة فكذلك الالفاظ مقدرة في الارادة وتؤيد كذلك قولهم صاحب الكشاف
في المسئلة الخمسون في المركب وفي هذه الآية قوله ما يكون قوام اعمال السبع لهم معطوف على لوازمه والمربوط
بذلك ومن العاطف حال منه والكل سيان في ان الاظهار يكون نهاكما لا يخفى على من له اطلاع على صنعة النحو ان
اذ لا معنى لاطلاق الوهم قوله نحو اظهار المشبه الشبيهة بالسبع اي به نحو وان الكاف في مثل
سلته امثله احدها هذا والاخران لسان الحال الشبيه بالمتكلم بما هو كذا ورام الحكم الشبيه
بالمانعة في زيد فلان قوله وقال الشيخ احلاوي ان اليد استعارة اراد باليد هنا اليد حيث
اضافها الى الشمال كما دل عليه قوله ثم الكلام يستطيع الخ وفي قوله ان لفظ اليد لا مرتكل الحملة فاندفع
توهم الدافع سر كلامه لان الحكم بانه استعارة لعدم انه مجاز لغوي وعلاقة عن شيوع اي في شيء اليس مجازا لغويا
قوله نعم يحتمل ان فيه ان تغيير تفسير الغير وتبديل الاصطلاح الثابت غير جائز ويدون قابله بعد
ما اعتمد عليه وفيه نظر وان ما ذكره السكاكي لو تم لقضى ان يكون ما نطلق عليه لفظ الاستعارة باسم مجاز اللغوي
وبالجملة فيه تعليل للاقسام لا يقال يلزم على قول السكاكي ان يحمى بالحقيقة والمجاز نحو قولنا اظفار
المنية السبع سنة لان اظفار المنية مجاز عنده واظفار السبع حقيقة لانا نقول له ان تعدد
في مثله لفظ اظفار اخر فنقول التعدد اظفار للمنية واظفار السبع هذا والذي اما ذكره المصنف
في بحث التشبيه من جعل المشبه به في نحو انياب الاعوان الدهر ما يليق على مذهب السكاكي في الاستعارة
التحصيلية حتى يكون الانياب وهما لا اصل قوله ويضعف ان يكون الترشيح تحصيلية يعني مع انه ان اريد
ليس من المجاز في شيء فكاد يكون حق الكشاف في قوله تعالى واعصمنا اجعل الله عصمة
الله محور ان تكون الحبل استعارة للعهد والاعتصام استعارة للوثوق بالعهد او هو ترشيح لاستعارة
الحبل لما تناسبه لكن الكشاف صرح في شرح الكشاف بان الترشيح قد يكون ما ما على حسنه بما

مخطوطات الريان

اي غلب
واس واسم العرا اسم عار للسم الاسود
والنمر اسم عار للسبع
والوكران متغرقا العين
وهذا من اسماء الاضداد

للاستعارة التصريحية كما في الاسود ويكون صفة امر للام المستعار منه للام المستعار له كما في نحو قوله
ولما رأيت النسر عز ابن دأية وعشعشن وكره جانبا لي قديري وعلى هذا يؤول ما مر من ان التصرف
او هو ترشيح بان المراد او هو ترشيح فرط قوله بلفظ المتفرع له الاولى ان يقول بعد لفظ المشبه به
وفي الترشيح بلفظه بان ذكر المشبه في الكلام فيكون بلفظ المتفرع له كاظفار المنية فيكون بلفظ هو كالطعم
المراد عبر عنه باللباس وقوله صاحب اذا هما لباس الجوع والخوف فانهم ذكروا ان في الآية الكريمة استعارتين
في لباس الجوع احداهما بصريحه وهو استعارة ما عنى الاذاقة للجوع والخوف وبعض الحواشي ذكرت ما لباس الجوع
اللابس بجامع الشمول في كل والاحاطة بكل وهو استعارة بالكناية حيث شبه الجوع والخوف بشيء من شأنه
ان يلبس على الانسان ويحيط به وهو الثوب ونسب ما ذكر من اثر الضر والالم الى ما هو من لوازم الثوب
على سبيل الاستعارة المكنية وفي الترشيح بلفظ يعني ترشيح الاستعارة للاذاقة على ما مر من ترشيح
المشبه في نحو اظفار المنية السبع بالسبع قوله والجواب الى آخره هذا الجواب في ان كان ذكر اعم من
المشبه كمن يقول اعم انواع آخر وهو المطابق بالكفر من المحصلة وترشيح الاستعارة التحصيلية ان كان
المشبه الا ان الذي جعل اياه او لفظه استعارة تحصيلية او اخص صادق عليها المشبه به مجرد الذي مضى من سخا
يحور ان يجعل الاول استعارة للاقرب الوهمي على ما في التلخيص وعلى الترشيح ان كان الترشيح وصف الاستعارة
مرجع به المحقق الشريف في شرح المفتاح وحواشي الكشاف واما ان جعل المحصلة بلا اشكال لانها استعارة صرحه
عدل السكاكي تكون الترشيح معاريا للفظ المشبه به قوله كما جعل الخ فيه بحث وهو يلزم على هذا
ان تكون الترشيح جار على الاستعارة والحال ان الترشيح الذي في قوله ولما رأيت النسر الخ
من المعدد والمجموع والمشبه به هو الموصوف والصفة خارجة عنه لان المجموع المركب منها والكلام مبني على ان
فلانة بدونه كما قال المحقق الشريف لا يجري بما اذا كان هو المبدد بوصف كان وكذا الوصف مع
وابتدأ كذا النسبة الملاحظة لا تكون وحدها بوصف بقوله مع وقربه المالكة المستفاد من السببية والمسامحة
مناسبة ولا تكون ترشيحا اصلا والحق انه اذا كان المشبه به هو المبدد حسب هو مبدد لا ابدان استعارة
يأبى عليه حسب هو كذلك ولا يلزم كل استعارة دون ذلك العدد انتهى ملخصا وكان في قول الكشاف قد اكل الدهر
حتى كانه وفي قوله في آخر فهي الكلام وقفة تما اشار اليه ولا سعدان تم في دفع اعتراض المحقق
ومطابقته يكفي ان الفرق بين المحصلة والترشيح ان الترشيح لما بعد تمام الاستعارة فحسب ان بقي
على حسنه لان مساه كما عرفت على مباني السكاكي واما المحصلة ولا يلزم الاستعارة المكنية الا بان
القرينة انما هي اضافتها الى المشبه ولكن ان يجعل مجازا عن الصورة الوهمية ويرجع الجواب
عن الاعتراض بترشيح المكنية فان ترشيح المكنية انما يكون بتعقيبها ما يليق بما يجعل الترشيح على حسنه
لما عرفت من ان مساه على مباني المشبهة مثلا اذا اطلق اظفار المنية المشبهة بها الاستعارة مرشحة

الاطفار ونحو السيف وجعل الحسه كانها اعم من السمع ومدركة الامور المحسوسة للانسان الكسائي
قوله فالاستعارة بالكناية لا يكون الا في المحسوس ورد بمنع ذلك بل يجوز ان يكون المعقول
المكنى عليه بالتشبيه كما في حديث مالك فلم تكن الكنى عنها مستلزمة للمحسوسية بالبيان الواقع عند التوضيح فانه باطل
كما ذكره السكاكي والسيد والسند مدفوع بالمنع كما يشير اليه قوله وقد يجاء عنه
الخ لعل وجه الجواب ان لفظ المسه لما جعل مرادا والسمع وحده تكون استعارته في الوجه الثاني
المجاز كما اذا استعمل لفظ السمع في الموت فانه يطرأ عليه مجازا وطبعا واحد المرادين دون الاخر فانه صاحبه
في كونه حقيقة او مجازا اذا استعمل في معنى واحد مولده كذا يصح الخ وان المسه اذا اريد بها
حس السمع كان اسمها موضوعا لادراك الحس كلفظ السمع الا ان في السمع احدهما الادراك الحسي وضع
الاخر دعلى ان يكون اسما له استعارة او غير مستعار وتكلم ايد فيه واعترض بان اراد ان تكون المسه موضوعة
السمع واد حاله في جنس السمع او حين كون اسمها موضوعا لادراك الحس بل يسمى كونه موضوعا لنوع منه بكلية في
المراد وبناء على انه ايضا وضع اسمي لجنسه واحد والا لكون بان مستعملا فيه ومن ثم صح الجمع بينهما في الجنس
واعتاض جنسه واد عا انه ليس في الكون المنية مرادا من السمع وهذا لا يصح كون اسمها موضوعا لهذا الجنس
بل ينتفي خلافه قوله ومنه يظهر الخ حاصله ان ادعاء المراد وحده او حين تثنيه والا تكون لفظ المنية
مستعملا في غير ما وضع له جنسا وكذا ان الادعاء لا يجعل الموضوع له غير موضوع له بها هنا كما انه لا يجعل غير
الموضوع له موضوعا له في الاستعارة المصرحة بها قوله عرضا هذا الجواب
عدم كون لفظ المنية جنسه بناء على ان اسماء الاجناس عامة مما افاده هذا الجواب
وهذا لو صح كونه مستعملا في غير ما وضع له حتى يلزم كونه مجازا او مرادا به الطرف الاخر لا سلم ان لفظ المستعمل
استعارا اصطلاحيا اذا لم تكن جنسه او كما يجب ان يكون محازا اصطلاحيا وعدم كون لفظ المنية جنسه مع
العلم بانه ليس كذلك انه كونه مجازا الا انا نقول مراد الكسائي ان العرف المجاز الذي ذكره السكاكي
لا يصدق عليه بعد العلم لو عرف المجاز الا كون مستعملا في الموضوع له لم يدخل
بعد الجنسه في التعريف كنيه ولم يعرف واما اعتبار قيد الجنسه في عرفه الذي فقد الكثير عنه فليس بجيد كما
ذكر في حواشي لفظ المسه والكسه في المجاز كما لا يخفى على الناظر قوله واجاب رد السعته بعد تركيبه
المشتمل على السعته الى التركيب المشتمل على المنية فتأمل قوله محمل ومنها متساعفها قال الكلنبوي في شرح المفتاح
وليت شعري ما اسعل المنية بالسعته ويصعد يعني في قوله الشاعر
ويصعد حتى يظن الجهول وفي كل اسعاره سعته تكون وبينها عمله وانما حملها قرينة على اسعاره
مكنيه انتهى وقد اسار المحشي الشريف الى توجيه رد السعته ويصعد الى المكنية حيث قال

وان اريد

وان اريد بالسعته الى في يصعد الى المكنية لا يجري توجيه وعرفت ثمة ان اسعاره
لقربه التبعية قيل يريد بتركيب الكلام ويصعد والكاره يحمل الكاره اسعاره بالكناية عن المكنية
المرشحة وفيه بعد التصريح بها وبقرينتها قوله والسعته قرينتها قد تجامع وان المرشحة
الماهرة سيتها كما ان الرشحة في اظفار المنية الخالي اضافة الاظفار وقد اسار الكسائي الى ذلك بقوله
وسم المطوق بها وجه الاستعارة وما جعلوه استعارة سعته يجعله هو وجه الاستعارة بالكناية
التي سم في جعل الظفر وجه السعته يجعله هو استعارة بالكناية كما ذكره في المطول الشريف ورد عليه صاحب الكشف
بانه ودر يكون تشبيه المصدر هو المقصد الاصلي الواضح الجلي ويكون ذكر المعلقات تابعا ومصححا انتهى والاستعارة
حيث يكون تشبيه المصدر هو المقصد الاصلي الواضح الجلي ويكون ذكر المعلقات تابعا ومصححا انتهى والاستعارة
حيث يكون سعته كما في قوله قد ترى الراحة رياض الجرت مرهرة اذا نشرى النور في الاحسان انقاظا
فان المسه هنا المجاز اصالة من هو ب الراحة ومن العرى والاصل التشبيه اسد من الراحة والمتصف والمن
الرياض والصيف ومن الانقاذ والطعام نعم بالنظر المسه من هذه الامور معا لكن الكلام
واضح ان حكم محل التشبيه من المحسوب والعرى معا كذلك من هذه الشبهات قد يجاء هنا ورد السعته الى الكنية
عند من لم يفرق تأمل قلت وفي الواضح في حل ما في قول الشيخ من محل التشبيه بانه فيكفي في
فان التشبيه انما يحس اصالة من ظهور الترتيب وبين الصحة واحس ابدا من التشبيه ومن شخص يدرك او تعرضا يدرك
كما لا يخفى نعم والا وقد يكون التشبيه والمتلو عرضا اصليا وامر اجليا يكون ذكر المعلقات والاعمال التشبيه
فيه سعة الخ يحمل على الاستعارة بالكناية به كما قوله تعالى يعضون عليكم الله فان سبته العض بالانامل
مستقبح مشهور وقد يكون التشبيه في صدر العمل او في معلقه على السوية وقد جاز ان يحمل استعارة سعته
وان يحمل مكنيه كما في قوله تطعت الحاكي بحدا فان كلام شبيه الكلام بالمكنوس بسبيه الحاكي بالمكنوس
ظهر ان اسعاره السكاكي مردود مطلقا مزدود قوله لعلاجه لعوله احسن بان عدم انتفاع
المكنى عنها على المحسلة كما هو مذهب السلف قوله ضرورة انه مجاز علاقته المشابهة ودلالة ان
الجمهور انما هو على انه استعارة سعته بعلاقة المشابهة كما هو شان الاستعارة معلوم قوله
وورد عليه الخ رد بعد ابطال كلام المنة الصحيح كلام السكاكي اما الاول فلان المنة وارد على
ان السكاكي ان لم يقل بوجوب لفظ السعته جنسه وجب ان يكون اسعاره في بعض الموارد وهو ح يكون المكنى
واما الثاني فلما ذكره الكسائي واعلم ان هذا الجواب مع عدم صحته كما لا يخفى على
السكاكي مبني على ان السكاكي يشترط في العلاقة اعتبارها الا وجودها اما لو كان ممن يكتفي بوجودها كما لا يخفى
المنة تام بلا شبهة وكلام هذا المجيب مدفوع من اصله قوله لا يجري وجه الاشكال لجواز ان يحقر العلاقة والمشابهة
كما خيلناه المسعار لاجلها قوله وهو وجود المكنى عنها دون المحسلة فان المحسلة عرضا
عن الصورة الوهمية وليس التزيه على بعض هذا الجواب الا محاذاة اعتبار اسعاره قوله حتى

كلام المصنف الخ قوله الملحة حسن الاستعارة مرعايه جهات حسن التشبيه كان واقيا بالمقصد مع الاختصار
فتامل **قوله** كان يكون وجه الشبه بينا لا للطرفين في حمل هذا احمه للحسن بطريقة انه اذا لم يسلم الطرفين يتنع
تحقق التشبيه لا تتنهي **قوله** وان لا يشم رائحة اما اعتبر انتفاء الرائحة لانه لو لم يدل على ذلك
مان سوق التشبيه به للتشبيه كما في قوله تعالى حتى يتبين لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود من الفجر
او ذكر ما يشعر بالتباين كما في الخيط الابيض والخيط الاسود وبنحو اذا جاء الليل
او مان ذكر وجه الشبه او نحو ذلك مما يخرج عن الاستعارة بالكلية ويدخل في باب التشبيه ويمثل بعضهم
لما سلم فيه الرائحة الاستعارة الى وقوله وقد ذكر **قوله** فان قيل كلام الشيخ والشراح
مشعر بان ما ذكروه لوجيه مما اشم فيه الرائحة حيث قالوا في لهذا ملنا بان نحو زيدا اسدا
في الشجاعة استعارة فكيف ذلك قلنا لعل مراد الشراح مشعر بذلك وكذلك
عن ظاهر هل الظاهر ما ذكرنا من انه سوى الصحة الخ فتامل كتب وقد صرح الشيخ والشراح في اول بحث
الاستعارة بان الكلام ان كان نحو رايت اسدا في السجاع تشبيها بليغا استعارة ومرادهم بقول عبارة الشراح هنا ما مغنى
قوله ولهذا قلنا الخ والاجمال ان اسلم الرائحة التشبيه بحسب الاستعانة ولما سلم الاستعانة وهذا المال
لعبارة عن عدم اشمام الرائحة الى الصريح بوجه التشبيه **قوله** لفظا اما المال لفظا لان المعنى على التشبيه ملفظا
قوله لان ذلك مبطل العرض الخ هذا الكلام لا يخلو اما ان يكون كالاول **قوله** المنقول في الشرح مسعران التشبيه داخل فيما اشم الرائحة
وفيه ما ذكر وحج الكلام صريح في الاستعارة والمدعى في صورة الاشمام انما هو انتفاء حسن الاستعانة المسمى بثبوت اصلها او في
قبح اللهم الا ان يصار الى حذف المضاف اعني بطل كمال الغرض ويكون قوله اعني ادعا
لتفسير العرض **قوله** اقوى في وجه الشبه وذلك لانه المتبادر عرفا فان سموه عرفا لان م **قوله** يعني ان كل
ما ياتي الخ فيه انه ان اراد بالتاتي التاتي على وجه الحسن فليس كل ما ياتي فيه الاستعارة على وجه الحسن ما ياتي
فيه التشبيه كذلك لجواز ان تكون التشبيه بين الطرفين قريبا حتى يجب او ان اراد مجرد التاتي ولو كان
على وجه الحسن او لا فلا يلزم ان يكون كل ما ياتي فيه التشبيه ياتي فيه الاستعارة وانه اذا كان وجه التشبيه حسنا
ايضا لكن في الاستعارة لا على وجه الحسن نقول المضاف ان التشبيه اعم محلا فليس كل ما يصح ادعاء المساواة بينه
المطلق **قوله** حتى لو ادعي حتى كانها ابعد اذ ادعاء حقيقة بين نحو العلم والقمر والام في الاستعارة وان قيل
قوى التشبيه بين الطرفين حتى وهو **قوله** وبعد الاستعارة يعني اذا قصد حسن الكلام كما تشعر به قوله لم يحسن
التشبيه **قوله** كما تحققته ظاهر كلام المصنف ان لا فرق بين الكناية والمصرحة في التوضيح وحاصله
الشبه بين الطرفين وقد عرفت ان التوضيح مرجع عدم اشمام الرائحة وظاهر قولهم كما تحققته
ان حسنها بما به حسنت حسن التشبيه وان لا اشم رائحته لفظا الا ان الكناية اقوى على الاول
هنا وفي الشرح وكانه اشار الى هذا الاوضح بخصوصه بالمصرحة وقال المحقق الشريف في مفتاح المفتاح

واما خص بهذا التوضيح الاستعارة التصريحية لان المذكور منها لفظ المشبه به وهو المراد بوجه الشبه
فاذا كان وجه الشبه حسنا بنفسه او مشهورا بما مر من الامور الثلاثة ظهر حسن الاستعارة واذا كان المراد هو
المشبه والامر بالعكس فظاهر ولم يذكر واما الاستعارة الكنية فحيث طوى فيها لفظ المشبه واريد به معناه
فاثبت له شيء من خواص المشبه به فلا يدل ذلك على تشبيهه به فلا اضير في خفاء وجه الشبه هنا **قوله**
على سبيل الاستعارة الخ قوله الاستعارة والمستعار منه اشير الى انه يحتمل ان يكون لفظ المجاز مرسلا او يكون مجازا
وهذا المعنى الخ لاجل المشابهة والمعدى مراد اصلي الامر غرضا اصليا كما سيوضحه انس رحمه الله تعالى **قوله**
بعد حكم اعرابها فان لم يعتبر الاعراب بالحرف والزيادة كمسلمات او لقيب من اشباه المقيد
او مثل ذوي ضيب وكمولد بعلها حمزة مراده اذ المسند هو مجموع مسلم مان **قوله** او زيادة لفظ
اليعني ما يعرض عنه الخ قوله محروم الزيادة ولا يدخل فيه نحو ان زيدا قائم وان كان زيد اشارة الى ان المراد
بعضها اعني بحسب حرف الزيادة فقط والفرق غير واضح **قوله** وظاهر عبارة المصباح قائلة هو ان يكون
الكلمة منقولة عن حكم لها اصلي الى حكم كما في قوله على كلمة وحاربك و الاصل وحامر بك فالحكم المنقول
لعمرو بك هو الجر واما الرفع فمجاز وفي قوله اثنا واسال القرية والاصل واهل القرية والحكم الاصلي في الكلام هو المعتبر
والمنقول مجاز وفي قوله اثنا لئن كنا شيء والاصل ليس كمثله شيء والجر مجاز بمعونة دليل على ان الموصوف
بالمجاز هو الكلمة لكن ما ذكره في المثلة من ان الرفع مجاز والنصب مجاز والجر مجاز يدل ظاهرا على ان الموصوف
به هو الاعراب والمقابل الذي ظاهر عبارته لانه تكلف او يلهما بان يحمل على ان الرفع حكم مجازي لكلمة بك
بمعنى له العين المجازي في المجازي بهم اللغوي كما ان الجر حكم اصيل لها بمعنى له المعنى الحقيقي هناك واما المجاز
فهو كلمة بك المجاز ورسمها حكما بالاصلي الحكم اخرج منه علامة والنصب مجاز والجر مجاز **قوله** وما ذكره المصنف
اقرب وذلك لما ذكر في الشرح من ان هذا يعني كون الموصوف بهذا النوع هو المجاز هو الاعراب طاهر في الحذف
كالنصب في القرية والرفع في بك لانه قد يدل عن محل اعني المضاف واما في المجاز بالكلية فلا يتحقق ذلك
الاستقال فيه وكانه اما كان اقرب **قوله** ولم يقل هو الخ الاكان ما ذكرناه عبارة الكمالي ما ذكرنا
قوله ويحتمل ان لا يكون قائلة صل الحكم بعدم ريادتها مسلوم نعم اذا تعين انه مثل المثل وان لم يكن
موجودا او القضية غير الموجبة اسندعي وهو معطوف المحذوف او وجه ان الكاف زائدة **قوله** بطريق الكناية
هي ما ذكر الشيء به المطلوب بها بسبب وثيق الخ بسبب النفي الموصل المثل واريد به تشبيهه الى المثل واما جعله من الذهب
الكمالي كما دل المحقق الشريف فيه ان من سلم مدعى المتكلم وهو اسوى المثل لا يسلم ان الله اسماء المثل فكيف يصح به
غلبة **قوله** بمعناه حمل جواز ارادة المعنى الظاهر انه حمل الكلام على حذف المضاف واجاز اليه اذ يحمل قوله ارجعه
ارادة المعنى على معنى النظر الى ارادة المعنى يعني فانها جارية في الكناية بدون المجاز **قوله** بل الكناية
كثيرا ما تخلو عن ارادة المعنى الحقيقي قال الفاضل التبريزي واما ما اورده في التلويح من ان الكناية
الكمالية من ان يعبر ذكر المعنى الاصلي في ذهن السامع ليتوصل به الى المعنى عنه فيكون الموضوع

Coursing

له مقصود اي الكناية من حيث التصور دون التصديق فليس بسبي اذ لابد في المجاز من تصور المعنى
الحقيقي ليفهم المعنى المجازي المشتمل على المناسبة المفتحة للاستعمال فيدعوى كون الموضوع له
مقصودا اي الكناية دون المجاز علم قوله للقطع بفتح وان احتاج اليه مع ما سياتي ان ارادة
مريان معنى جواز ارادة المعنى الحقيقي علم بوقف الكناية على قرينة مانعة من ارادة المعنى
الحقيقي قوله وهو ان المراد بجواز ارادة المعنى الخ اعلم انه لا اشتباه من الكناية والمجاز الا مع استحالة
المعنى الحقيقي بحو بسط اليد في حق الباري تعالى وبحو مثل المثل في حقه تعالى وقد صرح
في الكشاف بان ذلك من قبيل الكناية يرد عليه ان استحالة المعنى الحقيقي من اين فرق بين
المجاز فاذا اجتمعا في الكناية استحالة المعنى الحقيقي ولم يجعلا مانعين من جواز ارادة المعنى الحقيقي
ولا اثر لشيء من قرائن المجاز ما لم يحز ان ارادته لا ينافي الكناية عن المجاز في شيء من الصور ولو
سلم فلا شك في عدم التمييز في صورة استحالة المعنى الحقيقي بحو بسط الحال فاراد السر سان الفرق
على وجه سلم مع به ذلك الايراد فقال وهو ان المراد الخ ولعله اراد ان معنى جواز ارادته الملزوم
ان لا يوقف ارادته اللازم في الكناية به على قرينة مانعة عن ارادة الملزوم فبسط اليد لا
يصح في مولانا تعالى بل ارادته ميسوطة ان يحمل كناية عن الجود لان ارادة الجود من هذا اللفظ
لا يتوقف على استحالة المعنى الحقيقي في حقه تعالى لسبقه عن ذلك حتى لو فرض انه لا استحال ذلك
عليه تعالى كان الكناية بحالها بخلاف ارادة الايراد النبطي في مواربط الحال حسبما قررته
الى ان تحمل مثل هذا مجازا اسفرا عن الكناية كما قيل والى دفع ما ورد من انه لا يجوز
ارادة المعنى الحقيقي في الكناية لجمع بين الحقيقة والمجاز بان لو ان ارادة المعنى الحقيقي
في الكناية واجبة للتصور كما تعدم يخلاف المجاز فانه بحكم كما ذكره الفاضل الشلبي
بل الان المجاز ورح ليس هو الجمع بين الملزوم وبطلق اللازم بل عن الملزوم واللازم
التوقف ارادته على صاحبه ارادة الملزوم وليس ذلك موجودا في الكناية قوله وفيه نظر لما ذكر
في الشرح من ان المجاز قد يكون من الطرفين كاستعمال الغيث في
النبت واستعمال النبت في الغيث قوله غير صفة والاسب الاوضح ان يقال ليس الموصوف
بالاخصاص اعم من ان يكون حقيقيا كالقديم او عرفيا كالذي اشتهر بالمضيافة
مثلا وضاهت نامه فيه بحسب العهد خطا مضيا فيه عن قوله بان يتفق في صفة اختصاص
موصوف واشار بالنقط الاسافل الى ان ذلك قد عارض في الصفة وان الاصل وضعها على العموم قوله
مركبة لخصوص الاختصاص بالتركيب اذ الخصوص شاركه فيها كل حيوان وانتقا
القامة شاركه فيها النخل ونحو الاطفار شاركه فيها القرد قوله بالاوساط

انا قال بالافراط

انا قال بالافراط ان عظم الراس واستواه اذا لم يفرط بحيث يدل على علو الهمة وخشونة
فصل نوع حقا قبل وكان ذكر بالسقط الى الاصل والاثبات لما لها ظهر من ان يحتاج
نعم كون اللافظة كالرسمة له في الخارج خفي قوله كمال الرجولية مثل المفهوم منها والمراد
شعة الاحسان في الانفاق المال وغيره كالغنوة عند القدرة وليس المراد بها هنا معناها
الشرعي قوله وهو المراد بالاختصاص في هذا المقام فلو قال المصنف اراد ان يتصف
الجريح هذه الصفات كان اولى قوله بل كثيرات قوله ان يتصف
كما اذا قيل اريد كثير الرماد ام لا قيل نعم كثير الرماد قوله وفيه نظر مثل وجه
النظر ان قسم الشيء يجوز ان يكون اعم من المقسم من وجه وفيه ان الاصل المتبادر من التقسيم
ذكر جزئيات الكلي الصادق عليها التمايز بحسب العوارض وما شابه ذلك والقول بامتناع
القسم على سبيل التسامح ولكن يوجه النظر بان النفاق لما عدي بالى الانتضمن
امر والمراد هنا الانقسام فيرد عليه ما يرد على الانقسام قوله مسوق
موصوف وغيره كذا قيل عليه ان الظاهر ان قوله مسوق الخ تفسير للعرضية لكن فيه نوع
قصور لجواز وجود ها مع عدم ذكر الموصوف بدون تعريض كما اذا قصد بقول المتكلم
من سلم المسلمون من يده ولسانه الكناية عن المؤدي مطلقا قوله وان
قلت اراد بالقلة عدم الكثرة بقرينة المقام او وحد كما في عرض القفا او وحد كما في عرض
الوتاي كناية عن الاهلة وبحقق ذلك الى آخره بعني ان ليس المراد من قولهم
في ابيتني فستعرف انه يكون مارة مجانا او مارة كناية بحوز ان يريد غير المخاطب
وحده مكونا مجانا او يريد اجزاء المخاطب وغيره مكونا كذلك اذ ليس من المخاطب
وغيره لزوم بعضهم في المجاز او الكناية بل المراد ان الكلام المذكور يدل عرفا على تهديد
المؤدي مطلقا فان اريد تهديد المخاطب مع تهديد مؤد اخر كان كناية وان اريد
تهديد غير المخاطب فقط كان مجازا امر كما قوله اطبق البلغاء الخ شبه الكناية
على ما ذكر في الاريب البلاغة الكنتية اعني على البيت طاهره واما اريب البلاغة
التسمية فهما ايضا مطبقون على ذلك بحسب المعنى الاتم كما تعلمون هذه

المعاني محملة وحصرها في سواد الكلام وان لم يعلوا هذه الامور طلاحا وقنا عليها
قوله البليغ من الحقيقة والصريح لزوم المبالغة امر البلاغة وكانه مبني على ما نقل عن
الخفش والمبرد من جواز ان يقال افعل التفضيل من صيغ التثنية المزيد فيه تبيانا والمعنى
ان كلام المحاورة والمكالمة يكون في ايدي الناس على ما اريد من الحقيقة والصريح
على ما ابديتهما ولم نحمل من البلاغة ان الكلمة انما توصف بالبلاغة والمقصود ان كل ما
ابلغ سواء كان كلما او غيرها وعلى تقدير خلوان وصفها بالبلاغة على مذهب غير المصنف
واما الاثر على ما ادركه المحاورة من ان عدم الفصاحة والكلمة بالبلاغة انما هو مذهب المصنف
ومن الاشاعرة انما مذهب من يقول كل فصيح بليغ ومن وصف بها فلا بد ان يحمل على البلاغة اية
ان كل محاورة يجب ان تكون فصيحة بليغة ان اقصى ما يدل عليه الاستدلال
كون دعوى التنافي بين الفصاحة والبلاغة ممنوعة واما ما ذكره السيد في شرح
الكشاف في قول الخنجي حسن كلام الحسيب الاشرف ان الاستعمال البليغ اي ما دخل
في المبالغة او في البلاغة هو وان لم يكن معناه الا الفصاحة بالبلاغة وزيادة تنافي حتى
يلزم اتصاف الكلمة بالبلاغة بل انما تنافي دخلها في البلاغة لكنه بحسب المتبادر
من البليغ المتصف بالبلاغة امر زائد دخل فيها مع ان زيادة الدخل في كمال متنافي ممنوع
بل الكشف وبعض العلماء البليغ قوله وهذا مراد الشيخ عبد القاهر
من ما مل عبارته التي نقلها عنه في الشرح لم يسعد ان ملك ان مراد الشيخ
ان كلا واحد من المجاز والكذب والاستعارة اتفاقات به اصل المعنى ما لك الى الحقيقة
والصريح والمسند مثلا قولك ان رجلا سيد او انت رجلا
كالاسد يعني واجد الاستعارة باحد الاعتبارين المار للتفاوت ان الاول
اقامة زيد في الاسلام مقام نفسه والثاني ما تقدم من ان العالم لكون الشخص من ايدا
بمعالات شاقة وقوع المعنى كتنبيه من عرف ان سوء المبالغة في التشبيه وقس عليه ذلك
حال المجاز المرسل بالنظر الى الحقيقة والكذب بالنظر الى الصحيح وح لا صحاح الى ما اجابه
المصنف من الاعراض الذي اورده على الشيخ اذا ورد ولا يدل الكلمة على ظاهرها اعني الى ارادة ما

الشيخ من غنية

النسخ من انه ليس السبك الا لمعنى افاده واحد من هذه الامور زيادة ونقص الغنى لا نفسها
خلافه وانما مثل بقوله رايت رجلا هو والاسد سواء في الشجاعة زيادة في اصل المعنى
الغنى فيه وفي قولك رايت اسدا الذي هو نفس الغنى لا تفاوت بينهما بخلاف العبارتين فانه لا يلزم في
كل منهما من المساواة ان يتصور فيهما زيادة ولا نقصان فيتحقق ما ادعاه من ان ادراك الاستعارة في
المعنى نفسه وافادتها الزيادة في الاسناد فقط قوله اي بصور قد تنهما مما دل عليه المتن وان حصر
العلوم المسائل او التصديق بها او الكلمة لا تصور الجملات وما يتعلق بها كما ذكره في شرح المفتاح
ان الصنعة وان كان عبارة عن ايراد المعاني بطريق الاستحقاق وتقييد بالاعتبارات ويريد بذلك تحصيل التصورات
الحقيقة داخلة في حصر الكلمة على تقديم ما مثل قوله والمراد بالوجوه يعني ان الاضافة للعهد اذ هي
تفيد كاللام كما تقدم وذكر لانه لو اريد مفهوم ما الاعم ليدخل فيه الكثير الذي ليس من المحسنات الذاتية
لبلاغة الكلام وهي الخلو عن ما في الحروف او الكلمات والخلو عن ضعف التاليف
مع انها ليست من علم البديع واما الخلو عن الغرابة فمما يدرج في وضوح الدلالة قوله اي الخلو
عن التعقيد المعنوي كما فسر خص وضوح الدلالة بالخلو عن التعقيد المعنوي مع ان حسنه ومدار
الخلو عن التعقيد اللفظي ايضا لكون اشارته الى علم البيان على ما ذكر وقد يراد بحسب ما ان عامة
المطابقة اشارة الى علم المعاني وكون حسنها على ان ينبه هذا الفن بقيدهما سواء لم يعدهما منه
ينزله قوله وحسنها وجوه اخر وقد علم بيانا ان الله ان وضوح الدلالة المذكور في علم البيان
يحمله على الخلو عن التعقيد المعنوي اعتمادا على ما سبق في مباحث المد قوله حسن من
المعنى او يشتمل بالمشاكلة فانهم عدوها من المحسنات المعنوية مع ان الظاهر انها من اقسام
التخييل اللفظي اذ الغلاف في الصحيح المشتهر اللفظ قوله من مضاربي سعي فضاعف الكلفة
اصل ما حصل فيه المطابقة قوله سواء كان العامل جمعا الخ اعني انه بعد تعميم العامل كما ذكر يكون
نحو اشتد على الكفار رحماء بينهم داخلا في الطباق لا المحقايه ما مثل قوله او عامل الصاف
فيه بحث لان الجمع بين الاب والابن لا يسمى في الظاهر مطابقة بل هو مراعاة النظير او ب قوله
مدبجا ما خوذ من الروض قوله سيد من مارق من الدياج وقوله حصر موضع خبر بعد خبر
لان العافية على الصحة فان الذي قبله عدوة والحدة شجرة دائمة فلم تصرف الا واكتفاء الجزء عن
قوله مداعبا العيس الخ ضمن في المقامات هذا بعد قوله انه درر المحبوب الضمير حضرة

مخطوط

العيش كما عن نعومته وطيبه وازرق أي اخضر والقود جانب الراس ق اي ورق
قلبه والازرق الخالص الغداوه الشديد بها فيقال للاوقح الغد والشديد الغداق
بالكسر قرة بان قرعادي الاقيال هم الروم والورق غلبة علهم مسمى كما غد وشديد الغداوه
وانما لكون كذلك بان ورق ولون الاحمر بمعنى احمر الباس اي اشتد وصل الزاد بالكون
الاحمر القتل قوله هو أشد على الكفار هذا مما لا يتعلق باكتسابه ومما لا يعلس
بالروم فلا معنى لجعل الكر الليل والنهار لتكلوا فيه ولسعوام فضله وان انتفا الفضل
وان لم يس مقابلا للسكون لانه يستلزم الحركة المضادة للسكون قوله بالسفسر
الذي سبق ذكره وعبر السكاكي انه مدخله في الطباق فانه فسر المطابقة بالجمع
بين متضادين واما ما زاده فمن قوله وان اشترط هاهنا ان شرطهم ضرب فليس
مرادة انه يجب ان يكون في المقابلة شرط بل المراد انه اذا اعتبر في احد الضدين شرط فقد
وجب اعتبار ضده في الطرف الاخر مثلا ان السكاكي مثل في المطابقة لو لم يرها فلتصحوا قليلا
ولتكوا كثيرا والشكر انه مدرج عذره في المقابلة ايضا اذ لم يجب فيها اعتبار الشرط كما مر
فهو مقابلة واحد من مجموع الصحو والعلة ومن مجموع البكاء والكثرة وان كان مطابقة
كما عرفت ومن ذلك علم ان الفرق بين المطابقة والمقابلة فان التوغل في خدمة العلم فرق كونها
عنده احص من المطابقة كما عند المصنف قوله ودخل فيه ما يخص باسم المقابلة لكن ان تقابل انه
داخل في مراعاة النظير بل الاظهر ان المطابقة انما هي جمع بين الضدين ولمراعاة جمع الاشياء
المناسبة المتوافقة والمقابلة هي احد نوعيها احصر منها قوله الباس الفتا والتعسا
والباس التيسير والتعسير لان لفظ تيسيره مكرر في الباس وقد يسار المصنف الى ان يعني
الثاني ضد لمعنى الاول لمعونة محل ذكره والباس لما سبق فيما ذكر لمعونة وهو التعسير المغير عنه
بقوله فسدره للعسرا بعوانه وان كان اللفظ في الباس واحدا لمعنى يكمل منها صاحب العرف
في الامر واما المقابلة بين الغشري والميسري فغير معتبره لان المقابلة كما صرح به في الايضاح انما تكون
بين المتعلقين وكل منهما صلة لمدبره عن مستقل قوله ومعنى ضيد والحسنى اي كلمة الحسنى او دين الاسلام
او المثوبة الحسنى وهي الجنة مدبره اي شهيه الميسري اي تخلطه ونوفقه حتى يكون الفاعل ايسر
الامور عليه وهي مدبره للعسري ستخذله حتى يكون الفاعل اعسر شيء عليه قوله في صدة البال اي اعسار المراد

معاني المعطفات

المقابلة

مراعات النظير

قوله المعطفات اي المجنيات يقال عطف العود وعطفه حناه ومحصل البيت ان الليل يلبس
في شكلها ودقه اعضاءها شابهت بذلك المشي بل ادق وهي السوالم للعجز بل ادق
وهي الاوتار وكلمة بل للاضراب الى الاكمل قوله وان اللطيف ما يسبق عن ادراكه بالابصار
وقيل بل اذ المناسب له هو اللطيف المتنوع اللطافة وليس مراده هنا واما اللطيف المسند
الى اللطف بمعنى الرافة فالاظهر ما كتبه ان يكون من المعنى بمراعاة النظير اي تهما يتبعهما اللبس
الا ان يقال اللطف هاهنا مستعار مما يدرك بالكفيف لما ادرك بالحاسة الخاصة وهذا العود يلبس والثاني
قوله نصب الرمي في الطرق وقال الزمخشري جعل الخاطب رقيبا ساطر العجز قوله ورد سهم
فيه خطوط كانه عنى التعليم كان فيها في قبل الغرض فالامر بالنظر فيها مثل الامر بالرمي قوله مطمع الطامح التحم
الكلام المقفى يقال طمح الرجل ابصره وطمح نسيف اذا علا قوله اذا عرف الروي فيه تحت
فان الروي على تعبيره الحرف الذي بني عليه القصيد او التحما سماه الاصمعي قافية وظاهره انه يحون
اذا عرف الروي فمع تكلف لمثل هذا مثل العجز القفر او البيت عليه كما في قول الشاعر
وليس الذي حرمته عرابي فالاجود ان يكون العجز محرم كما يجوز ان يكون بحرام والله يغفر
الروي عامة اعني قوله الحرف الذي بني عليه او احد الابيات او العجز عبر عن الجزء بالكل
الروي بالشعر كما سيصرح به في لزوم ما لا يلزم لكنه عمم تفسيره لذكر هنا تقويما لكلام المصنف وان
ارتكب التجوز ولو قال المصنف اذا عرفت القافية او ما في حكمها لسلم من هذين قوله لو وعيه
في صحته اي لذكره معه قال المحقق الشريف واركان من ذكر الشيء وذكر الغير علاقة محورة
للتجوز من العلاقات المشهورة ولما استعمال وكون المشاكلة موجبة لمزيد الحسن كما سيتم
وخيرها وان لم تكن كما سيأتي في الخياط والطبخ ولا يدان يجعل الوضع في الصحيحة علاقة مصححة للاستعمال
في الجملة والا فلا وجه للتعسير عنه وقال الشريف في شرح المفتاح اي في امثال المشاكلة للتنبيه
بتحقيقه وهو ظاهر والا لجاز لعدم العلاقة ولا يخفى ما فيه والتزام قيد الكثرة في الاستعمال القبيح او العمل
بان هذا نوع من التجوز فيكون مجازا او اعتراض ما ذكره من جعل المصنف في الذكر وغاير السلف
ما بها الصلح لذكر لان حصولها بعد تعمد المجاز والعلاقة بحيث ان يكون ذكر خاصة قبل التلاحظ وتسهل
ولما التزام هم ثالث فلا يصح على مذهب السكاكي لحصر الكلمة المستعملة استعمالا
صحيحا في الحقيقة والمجاز على مذهب المصنف لحصرها اما في الحقيقة والمجاز والكناية
وقيل العلاقة هي المجاورة في الخيال فانه اذا كان حبيبة الجبهة الفرس مطلوبا

Copyright © King Saud University

عند شخص ارتسم صورته في خياله لكنه ما زال جاهلا بنفسه فاذا اورد صورة الطبخ في خياله
بان وقالوا افرح شيئا عمل الطبخة تقارن صورة الطبخ والمماطل في خياله يحتمل ان تعتبر
عن الجهل بالطبخ ويقول الطبخ الحسنة ونحيفا ولبس العلاقة المضاجعة والحاجز بل صورها
وتخيلها ولا استحال هو اعتراض بانه لا يلزم من وضع المشاكلة المقارنة الحاليه الاعدم استعمال اللفظ
فقط وهو جيد ذكن لا يصلح للعلة والاسعد ان قال ان العلاقة في محل المشاكلة الاطلاق والتقييد عند
انه وقيل استعمال المقيد في المطلق فاراد بقوله الطبخ الحسنة ونحيفا اعملوا ان الطبخ
فعل الكل لكنه مخصوص بالطبخ مثلا والمشاكلة محسنة لهذا المجاز فلا يلزم ان يحسن التجوز بكل مفيد على
مطلق حتى يحسن حادي اي رجل مثلا **قوله** ومجاز مضارع متكلم من أجيز ثلاثيا **قوله** حسبه اطلع النفس على ذات
الله تعالى وفيه اشكال لان معنى النفس ذات الشيء مطلقا على ما في الكشاف والصحاح فلا يكون اطلاقها عليه تعالى
محتاجا الى اعتبار المشاكلة ويؤيد ذلك قوله تعالى كتب ربكم على نفسه الرحمة واعتبار المشاكلة التقديرية
في تلك الآية غير ظاهر ولا احتياج اليه ولذا اختار الكس في شرح الكشاف في وجه المشاكلة أنك
تعلم شيئا ولا اعلم معلومك بلا أعلم فاني نفسك لوقوع التغيير عن تعلم معلومي بتعلم ما في نفسي لكنه ذكن
في شرح الكشاف في وجه اطلاق النفس على القلب ان ذات الحيوان تكون وهذا التعليل يشبع
باختصاص النفس بذات الحيوان ولا يحوز اطلاقه عليه تعالى. قال

ودم جمع المحتوف الشريف في شرح المفتاح باب الاطلاق لفظ النفس عليه وان اريد به الذات
الامساكلة معلوهذا يلزم جعل قوله تعالى كتب ربكم على نفسه الرحمة المشاكلة التقديرية
قوله وهو مصدر موكد لامنا بالله محذوف عامله كما صرح به الرضي **قوله** فعبر عن الايمان
بصيغة الله اكد ان يقول فعبر عن التطهير الايمان بصيغة الله لان صيغة الله بمعنى تطهير الله كما صرح
به انفا وايضا هو مصدر موكد لقوله امنا عبر خذ عامله بحذف ان يكون نفس الايمان والا لم يكن
عامله محذوفا بل المذكور عامله وقد توجه غيار له المتن بان يقال المراد انه عبر عن التطهير بالايمان بالله على
الخلوص ان يتجوز **قوله** على ان الفعل مسند الى المقيد او الظرف حرم التس بان الفعل على تقديره
المحمول **قوله** او الى الظرف على ما جوزه الاخفش في مواد اتى لقد يعطى بسكم قال وانما تقع مفعولا
مع اخراج عن الظرفية اسكارا للمذهبين **قوله** واذا المحقق الشريف في حواشي المفتاح بانه على تضيعه العلوم مسندا الى ضمير الحاجب والاخفى انه لا حسن بسبب الاجمال
يقوله ان مراده اذا هو تفسير التي نفسه **قوله** سبحان وانعا في الشرط والجزاء لو حال الله

ان تراوح من الشط والجزء والتاريخ او تحمل الشرط والجزاء معنى فيهما **قوله** والمعنى اشارة الى ان اللياح مجاز
عن اللزوم **قوله** اما حيث يروى بالكسر والتاء بين مفاعيل ان قوله فلا يروح الهوى حيث هم العجز
قلبا لان الياء حال الفاعل والعشق حال المفعول فيه وان المعشوق في الهجر اشد العجز والعشق
قوله الارواح جمع ريح كالرياح والاراح في الصحاح وقد يجمع على ارواح اصله الواو ولست
في الرياح بالكسر ما قالها وزوال الكسرة في الارواح **قوله** والاسطار بمعنى الدلة قال الدميري
يدوم ملك عمرو من وقد دوم يوما وليلة **قوله** النوبة هي في اللغة الحفي والاهتمام الانتفاع في
الوهم **قوله** قريب وبعيد سواء كان حقيقيين او مجازيين او مختلفين **قوله** اذا السنا لام السد
والالحي ابن لام القوم لكنه انتسب بالسد عرفا **قوله** عشل وبصر بعظمة يعني من السمع التعلقية
فانه لما كان الاستواء على العرش وامر الملك عاما جاء في الملك خلوه كذا يه عنه ولما استمع كانها المعنى
الحقيقي صار مجازا او كذا اصله والسمع ينبئها بايد عشل وبصر بعظيمه ويوقف على
كنه جلاله من غير ذهاب بالايدي الى جهة حضرة او مجاز بل يدعب الى اخذ الاثر في الجلالة
من الكلام من غير ان يحمل المفرد انه حضرة او مجاز بكر او الاكشاف **قوله** الاستدام وال الحس بمعنى
بالمجتمعين من خلعت الشيء قطعته وسيف قطيع قاطع وقد وقع كانها النفس ما بين حقه ويروى بالخاء
المهملة والذال المعجمة من خزن الشواي وقطعت والصه يروى بالمعجمة والمهملة كانه جعل الذي لم
يبن بعد او لا تابعا في الذكر للمعنى المراد فرد الضمير اليه **قوله** او يراد باحد ضميره احدهما
وبالاخر الاخر هذا القسم يلزم القسم الاول لانه لا يتحقق استحالة من الضمير الا بتحقق
باعتبار الضمير والاسم الظاهر **قوله** اذا نزل التمام بارض قوم يضن الشاعر قريته حيث قال
اذا نزل الغيث بارض قوم ونبت الكلا زعيناه وان كانوا كارهين ولم يلتفت الى عضهم
قوله منتقى الغضا بالغين والضاد المعجمتين مقصورا نوع من الشجر ومنتقى البيت ان الله
هذا الموضع واهله غاية بدلهما فهم ونقاتهم وان نشوا او قيدوا اشجر الغضا في ولي
واخر قوني بنار الهوى التي تنشا بنار الغضا **قوله** وهو ذكر بعد ذكر فهذا الضمير
الراجع الى اللف والنشر باعتبار انهما نوع واحد المحسنات **قوله** ولكن باعتبار اجمالهما
يعني ان هذا التعبير بحسب المعنى وفي الرفيع لكن الضمير جاء بحسب اللفظ للرجوع الكل منهما
قوله وانت حسد الجعد بكسر الحا التفاتا بفتح الدور مقصورا خاصل البيت انك
اخرج احمد وجواد الجود من خزن الغين والخيبة الى واعتد الى القامة وعظم الكفل
موجودة فيك وردفا بكسر الراء الكفل والمنقوص مسرع النبذ التنبيه اي انت

Copyright Cambridge University

الجمع مع التقسيم

الجمع مع التفريق مع التقسيم

شبه العضو قيدا اى شبه قيد كقيده والمراد بالحظ الغنى قوله او مختلطا عطف على محذوف اى متميزا او مختلطا قوله مرتبا اى مرتبا على ترتيب وسماه فى شرح المفتاح منشورا قوله مرتبا مع الجمع مع التقسيم الفرق بينه وبين التقسيم ان ذكر المتعدد هنا على الاجمال وثمة على التفصيل واتا الفرق بينه وبين اللف والنشر واعتبار بعض الاضافة الى الكل متعذر هنا بخلاف اللف والنشر قوله جمع ريض بمعنى الباء قوله قادا المقاعا مه اقتضى شربها تميل ان على الشكيم واذى منيرها شرع لا يقتضى بلد مسواه عن بلد كالموت ليس لمن رمى واشيع ان ختى أمام الذباح المقنب بكسر الميم ما بين الثلثين الى الاربعين من الخيل والبرع مثل الغمر مصدر بمعنى الترغة وقوله الاصمعى اى الاصمعى قوله بشها الروم الا ولى ان تقول رجع الروم تحت حكمكم الشقا قوله والباس مد من سداء معين صلى الله على اصل الاله على هذا التوحيد كل نفس منها من وقد حول اهل الجنة انجمه واهل النار النار الى ما لا نهاية له الا ومشيته تعالى فانه ليس كذلك فقوله تعالى عطاء غير مجذوذ للاحراس ويمنع ان الاستثناء باعتبار الانقطاع نظرا الى البعض فتلغو هذه الاية ما ذكره المحقق السيد من الصلوة وكل شخص والجنة كالصور الا يتعدد خولد فيها فلا يصح استثناء الفساق من حكم الخلود باعتبار ما مضى من عمرهم ان دخول غيرهم ونعم اب جعل الفساق واحلين فى الاشقياء والسعداء باعتبار حالة الآخرة ساقط الاضافة اذ قد عرف فيها بغير اهل الوقوف باكثقاق والشقاوة وانضاق الكلام فى بعض المبدا من ذكر اليوم اذ لا يصح ان يعمر المبدا اول اليوم والا لم يكن بعض استثناء الفاسقين وجه اذ اكثر عمل الناس لم يتحلوها فى اول يوم القوم بل بعد الحساب وصح الكشاف جعل الاستثناء من الخلود فى عذاب النار من الخلود فى نعيم الجنة طعن ان اهل النار لا يخلدون فى عذاب النار وحده بل يعذبون بالزمهرير ونحوه من انواع العذاب سوى عذاب النار وكذا اهل الجنة لهم سوى الجنة ما هو ابهر منها واجل وهو رضوان من الله وما يتفضل به الله عليهم مما لا يعرفه كنهه الا الله قال فى الكشف هذا فى اهل النار ظاهر لانهم يعذبون من حر النار الى برد الزمهرير والرد بان النار عبارة عن دار العقاب وقد ثبت بالادلة السمعية ان اسم النار فيها بغلبة الما دعوى الغلبة حتى يعتبر الاصل فحمل الاولى الى قوله تعالى ما لهذا الكتاب لا يغادر صغيرة ولا كبيرة الا احصاها ونحوه فى الجنة كما ثبت فى الصحيحين ان الله تعالى يقول لاهل الجنة خالدين فيها ابدا لا يظعنون عنها ابدا ولا يبغون عنها حولا ولا يتحولون عنها ابدا ولا يموتون فيها ابدا ولا يهرمون فيها ابدا ولا يمرضون فيها ابدا ولا يبولون ولا يتغوطون ولا يمتخطون فيها ابدا ولا يبصقون فيها ابدا ولا يحيضون فيها ابدا ولا ينامون فيها ابدا ولا يحزنون فيها ابدا ولا يبتئسون فيها ابدا ولا يسقمون في

المبالغة

واما انها مقصورة ان تم كلاما او اعتبر الكلام عن نفسه بطريق الحط والعسه وان لم يكن وقف تقصد المبالغة والصافها به لم يكن ذكر تجريدا اصلا او ان كان هناك ما يصح تحمل المبالغة فيه فان انتزع من نفسه شخصا اخر موصوفا به فهو تجريد وليس من المبالغات في شيء وان لم ينزع بل قصد مجرد الاقتران والعسه عن نفسه كان التفاتا عند الجمهور وعلى هذا هب السكاكي وان شئت زيادة توضيح فاعلم ان قولنا قول لبكر ان حمل على المبالغات كان فيه ايهام الحط وبلاحظة ان المراد نفس المتكلم ولم يكن هناك مبالغة وانصافه بالمحمول بطريق ادعاء مجازي واغرقه وان حمل على التجريد كان فيه دعوى الحط والظهار ان المراد به غاير للمتكلم منتزع منه وكان فيه مبالغة وانصاف المجرد فيه بطريق الانتزاع والله اعلم

قوله لانه اذا نفى عنه الشرب بكف البخيل قال المحصل لان نقصود الشاعر وصف الممدوح بنفي البخل واثبات الجود ونفي عنه الشرب بكف البخيل لا يفيد ذلك لانه يمكن ان يكون بخيلا لان كونه بخيلا تستلزم الشرب بكف البخيل فكيف ينفي اللازم عن نفي الملزوم وهم ربما يجعلون عدم البخل عنه كونه جوادا اعتسافا لمقام وهذا المقدار يتم المقصد ولا دليل على انه جعل نفي الشرب عن كف البخيل كناية عن نفي البخل عنه بل هو منتزع منه مفهوم له اذ قد يكون تحريدا لما هو تطول للممدوح لا تثبت بوجه مما ذكرناه انك اذا قلت ما من شرب بكف كريم يتبادر منه ان الشرب بكفه من كرم لا انه من شرب بكف اخر منتزع منه وان كان محتملا للكلام فظهور ان كونه كناية عن كون الممدوح عن بخيلا اعم مع كونه تجريدا اعم كونه كناية عن اثبات شرب بكف كريم منتزع منه بحاسمه والفرق ظاهر وبعد ما ادعاه دكذا المعنى واما قوله ولو كان الخطيب لبقته الخ فانما يتم عليه اذا كان مراده بما ذكر ان توجيه ما في الكتاب واما اذا اراد به رده فلا

قوله كما نه اسرع المناسب عاط الخيط كانه كما للاحمي قوله عن متناوله فنراع عبر بالغ الى الكمال الى الله قوله في التلميح الخ المناسب مغايرتها اللغوية والاصطلاحية ان التلميح في الاصل يقال لمن يشير الى بعيد ليريد وجزه والاغراق استيفاء النازع في القوس مدها والغلو مجاوزة الحد في الامر قوله عقلا وعادة لو اقتصر على قوله عادة كفى قوله في طلق الطلق بفتح لعل الشيخ يعني اعدى الفرس طلقا او طلقين اي شوطا او شوطين قوله وبر كما كسر اليد قوله اي رسل بعني انه بعيد ان يرتجل غانزى له خفا كريم كان جائزا لنا فنرسل اليه الكرام واركابها قد بعدت عنا ولا شك في بعد ذلك في العادة ولبس المراد انا نرسل قوله اذا اراد الارتجال كما قيل حتى يعترض بان ذلك سنا بع عادة قوله واخصل الشرك حتى انه الخ الظاهر ان هذا من امثلة المردود

Copyright Reserved

قوله والمسل منه اضعاف المهم من الانضاج احتقار المقبول منه وهذه العلة وقول الناس شتان ما بين اسمائها والمقبول عنها والمراد وجوده الخ اشاره الى ذلك قوله بكسر السكون الثاء المثلثة وفتح المثناه مرتخت قوله بكل الحساد ويمكن ان يكون من الحط العام قوله نوع من التبيين فيه امتداد قوله الهزل والخلاعة الهزل خلاف الجد وهو الكلام الذي لا يراد به الا المجون والضحك وليس فيه غرض صحيح والخلاعة الوقاحة يقال فلان خليع العذار اي لا يقول الا ما يريد وليس له مانع من ارتكاب القبيح في المجاز قوله وهو ايراد صحة المطلوب على طريقة اهل الكلام قيل الاحمي انه شاع في عرف العرب ما بين الناس الى سد الاسماع ما يخالف والجدل لكن الشائع في الكلام المسند الى البرهان كما سيأتي ببيتي المذهب الكلامي المسند الى المقدمات المسلمة على سبيل التسليم كما لا يخفى قوله اي في ذلك الكلام ملوك الاظهر ان قوله ملوك مدلول من مشتق قوله واجواب قيل الباء في ذلك المقام ذكرهم بالاخوان وعدم مبالاته بمدحهم بالتواضع يعني انهم مع كونهم ملوكا يبزلون اقدارهم له منزلة الاخوة قوله يبيت يا ملك ونفوقه اي زيادة عليها قيل هذا التقرير مشعر باعسار المشابهة بين الشجاعة وعطا الممدوح في علو الطبقة لكن الشجاعة صفة ذاتية وهو زيادة عليها والاخفى ان المناسب اعتبار المشابهة بين عطا الممدوح وبين عطا الشجاعة لكنه يلزم ان يدعي ان مطر الشجاعة كان في الاصل عطاء صار عرق الخيل بسبب زيادة عطا الممدوح اعظم مرتبة الا ان يقال المعنى ان الشجاعة لما علمت سببا لعطا وشاهدت كثرة أن يأتي الممدوح اعظم مراتبها ضاءت محياه وقوي مطرها عرق الخيل وبيض المبالغة الا ان يقال

قوله الرحضاء بضم الراء وصحح الحاء المهملة بس والضاد المعجمة قوله لكن المذكور عرق صفته فالمحتمل الشرف لا الوصف ظهور العلة في الغاية ان يكون علة حقيقة اي مواصفة لما وبس ظاهر كما قيل بل قد يكون ادعائيا كما في المشهورات التي ذهب اليها الاولى ان يقيد عرق الخيل بما كان معلل الظهور فان كان معللا كان علة حقيقة فات القيد الاخير قوله اي شد النطاق في الصحاح النطاق ثنفقه تلبسها المراة وتشد وسطها ثم سمي الاعلى على الاسفل الى الركبة والاسفل ينجر على الارض وليس له خرج ولا سافان وقد انتطقت المراة ليست النطاق وانتطق الرجل اذا لبس النطاق وهو كما يشد به وسطك والمنطقة معروفة اسم لها خاص قيل الذي يخرج اشبه بالمنطقة لانها كالمنطق بها والسافان كالسيران يشد بهما المنطقة لكان اولى قوله لان مفهوم هذا الكلام اي قوله لو لم يكن سرعة الجري عند النطاق البدن قوله ليس شيء ينبل هذا العايل ان اراد حقيقة عند النطاق لصفة غريزية وصدا ثباتها تكليف فلا يكون من الضرب الاول قوله في بعض النسخ

انه الحال الشبيهة به وانه ثابت بل المحسوس ان الكتاب محال وهو خلاف الاصل فالاصار اليه
من غير ضرورة على انه لو كان محالا الخ هذا التعليل انما يحسن ان يقال بنية الحد هنه
على المجاز الشبيهة بالانطاق بل الاحسن ان يقال بنية الحد هنه على الاطلاق بحسب
نعم ان فيه مخالفة صريحة لما في الايضاح وهو اهون من ارتكاب خلاف الاصل قوله والاقرب الى آخره
لان الحال عن المكان كما ذكره في الشرح لان الظاهر من قوله ان مدعى توصف علة مناسبة لها على لذلك
الوصف لا للعلم به وانه شد النطاق به دليل مشهور يستدل به في العرف السابق على به
الخدمة فلا تكون اعسار الطفل اذ لا دقة معنى التشهير والظهور قوله مدامع جمع مدمع مجرى الدمع
الدمع بطريق ذكر المحل واراده الحال قوله تلك الربى يعني المذكورة في البيت الذي قبله وهو
رنا سفحت ريح الصبا بنسيمها ... الى الحزن حتى جادها وهو هامع
قوله راين زاجل الصواب كما في بعض النسخ وابوه زاكب لان اعسار يخاد الحلم المنبت
لاحظه المغلق فسر جمع المثال المذكور فان الحلم المنبت لاخذ المبعلم الكريم والاخر
الرجلية قوله الجلب الكتب بكسر اللام وهو الذي يأكل لحوم الناس قوله الجح اي البعير وكذا
ماش الخ قوله خفة الدف اي أثر قيل تشترط الاصبع البشرى من رجله اليسرى ويوجد مردمه
فطرم على ذلك ويطعم الكلوب فيها باذن الله تعالى قوله بناه مكارم جمع ابنا كالقضاه جمع القاضي
قوله والساه الخ جمع الشي من الامتعة والاثاث أي عبد اوات الجراحة والكلم الجراحة قوله فرع على
وصفهم فان قبل الظ ان المفرع الاخر الذي هو المشبه به فلنا المراد بالفخر هنا ان
الاول مشعر بالثاني وبذكره وانه كالمقدمة والمطوى التوطئة لكنه جعل الثاني متفرعا عليه
في الذكر هنا كما مر في الشرح الشمسية اولا قوله وامو ضربان الظاهر ان تعال ضروب لقوله
فيما بعد ومنه ضرب اخر بل ضرب رابع مثل ليس بديعا لا بالمصريف الا انه اعلم بالمعنى
وضرب خامس مبتدع العمل الا انه مستحسن في البديع وكانه اراد ان المنتهى منه الضربان الاولان
قوله ان يلتبس صفته لمدح الخ يعني ان قصد عدم العموم حتى يصح دعوى المبالغة مراتبه الاولى والا فهم
لعلان جميع الاخلاق الكاملة الا انه مشاه في الجود وهو مبالغة قوله بمعنى عمر والمعمل كما صرح به
الرضي وغيره الا في الاستثنا المنقطع ووجهه اعني الاستثنا المنقطع في الحديث انه اذا اوكل
الى افضح العرب وهم انه متصل ما ضاع الفعل التفضيل الاوضح وانه للزيادة المطلقة والبرسام العرب
لا مرتش ولا مرغم هم بل من جنس اخر غير العرب قوله وضرب اخر يعني ان علم ان الاستثنا في هذا
الضرب منقطع خلاف الضربين الاخرين فان لم يتفق فانه يقطع فيهما آخرا في حكمه

قوله والاستدراك الخ فيه انه لا شبهة في عدم افادته لكن المبالغة من الجهة الاولى
وفي افادتها اما من الحصر الثانية الصحة لان معنى الافادة على ان أقوم الاخراج
لان الاصل في الاستثنا الاتصال وليس الاصل في الاستدراك الاخراج اللهم الا ان يقال
في الاستدراك شبه الاستثنا فصار اتهاما قوله واعسر رجل بالتحريك وارتفع قوله لكنه البول هو
المطر الكثير النظر قوله وهم يعدون وكذا اي الخصائص بعموم اللغة وان لم يعد به الاصول
اي الذكر منهم قوله وهو قوله المدح وغيره اعم فعلى هذا الاستثنا بعد الاستثنا يوقا على حده بل الثاني
ان يعد الذم احيانا محسنا نعم الى الاستثنا وغيره كما لا يخفى قوله حاط ارتفع وهالت اشار قبله
فلم تنا ليس يدري امدح ام هجا قوله وهو احتمالا لوجهين محتملا سواء اي بعد حملها منه مجردة لكل
اذ قد اعتبر في معنى مهما عدم استثنا التغيير وطعا قوله الهزل الذي يراد به الجد حاصله ان الكذب على سبيل
اللعب والمداعبة بحسب الظ والغرض صحيح يحسن اتخاذه قوله كنى كذلك للصطاد عن الكلب في الحصة حيد
ما عسار به المخاطب الخ الرد انه مما ساعد عنه الاسواق وبركبه الاردا قوله مورقا
من حال من الكاف في لك والعامل ما في لك من معنى الفعل قوله وسوق الخ حال الخ اي الحال من
من العمل قيد حروف معناه والعدد وسوق اوردي اي حال على بهم حاملا معنى ما اوردي في الحال الاشراف
قبيلة خص رجال ام نساء في الثاني مر الزمان اعلم ذلك وقال يحفو عبد اهم رجال الكلمة سلك طريق
التخايل في الذم قوله ان يمدح صفة في كلام للغير الخ الظ حسب المعنى ان المراد بالصفة الواقعة كما به
في الابيه ما يدل على ذات ما عسار معنى كالاعور بالصفة التي أدعى اسابها للغير المعنى العالم بالكم كالغير
فاحلف الصفات لكن المتبادر بحسب العرف احادها ولكن ان يقال يصح ان يقال ما بالصفة
بالمعنى الاول عدا اسابها بالمعنى الثاني قوله باسم الممدوح الخ ان تعال باسم الممدوح الا بعير
عطف على ما قبله على الممدوح والبابه اسم قوله مرمر يكلف الكلف في السبكان يمدح
الفعل من الاسما بلفظ غرد الك على نسب كقولك اراك ربدا الفاضل بن عمرو بن بكر قوله
اي في اللفظ ويحتمل ان تكون المعنى شاملا لهما بالنظر الى لفظهما فقط لا الى معناهما فقط
والا كان امرا ونهيا في حكمهما والى لفظهما ومعناهما والا كان مكررا من استخدامين كما يشير عليه
مما سياتي بقوله المكرر او المجانسين والمراد بشاملا لهما في اللفظ عدم تعارضهما على وجه
مخصوص بعرف يصلح له نحو بدا بي الواعه الحنين والبادم تعارض اللفظين كما سيصرح
لفظ الشاه بل قد يجتمعان كما في المنام والاولى انه لا حاجة الى الاحضار له اذ يصدق على

Cairo King Saud University

مخطوطات جامعة الرياض

Copyright © King Saud University

Copyright © King Saud University

قوله كقول الى تمام لو حاولا الخ فى فاعل يضام وغض مبتدأ الى الطبيب نظر فإن أبا تمام لم يرم بأن العراق

محل الميتة اذا غلب عرض ان يحارم زنادها حلا والى الطبيب الواضح وتمثل المتنبى قال الارجانى

لم يكتبنى الحديث فى اقليم ... لما اشتهيه الى هوى فى

هو ذكر البدر الذى وددت ... وعشقى البيتة مرمدى

وقال قول الترجمة

وقد حار الله فى سر استاذه ... فقال فضل لاقيه صنعة

وقائلة اهاجك البدر انى ... تشاقتها عيال تمطمطين

فقلت لها البدر الذى قد خشيته ... انو ضراء فى يساقط مرغبى

وقوله فهى العدم الدم والى فى الشرح الماهو على عدم ان يكون فى القافى بدلا على السرقة بالفاق

الوزن والقافية ولا فهو من موم جدا كقول ابى تمام

مقسم الظن عن دل والامانى ... وان فلقد كالى والبلاد

والاشاقرات فى الافاق الا ... فمن وجد واكل احلى وزاد

وانى عند غد غير لغاد ... وقلبى عن فنائك غير غادى

محمد حيث ما الجهد ركابى ... وضيفك حيث كنت من البلادى

قوله الا اذهان الى اضمر امية العرب وقد اشار الى هذا المعنى نجم الائمة الرضى

لما فى لفظ بائق والمنقول وقوله وان البائق والصقالة الكلام بدله انا طفا ربعا مركا هو ان بائق

والمنقول كلها وبينه الكلية ولو قيل ان المنقول وبينها واسمان الصقالة بحيلة والبائق بشع

لم يكن بعيد قوله والتعسى مع وفير اوسع كانه لاعمال كونه مهملة كما تقدم

قوله عشان اعلا اى بشر المدوح الى كالعقبان قوله واكثر هذه الانواع ونحوها نقوله انظر

ما الدواجر قوله الثن ناصل والسجاجر عوها قوله غلط محصول فى السرح نشا من قبل الشارح

العلا قلت وقد راب سخنه التلخيص والايضاح بخط المصنف وليس الوجه ما ذهل الموضح الايضاح

تقديم الميم على اللام كما فى التشبيه والحال ان العلامة تبع المصنف لانه نشا من قبله قوله والمذكور فى الكتاب

مثال التلميح فى اللطم آخر وقد ذكر المصنف اربعة اقسام فى الشرح حيث قال التلميح الى المثل يعنى

السابق دون على القلادة والخرط والقتاد والتلميح الى القصة او الى الشعر كقول الحريرى

قبت كالى ساور ثنى صيلة من الارقش فى ابنائها الرائغ

والارقش نعت على اللام والتلميح الى المثل كقول الشنفرى

لعمرك ما بالارض ضيقة على ... لبانة ويضيقها الجبان

والرقش جمع رقشاء وهى الحية التى فى فمها

لسوادة المواتية والضبيلة الحية الدقيقة

نقط سواد وبياض

نائع اى بائغ منه سلمى

Content © King Saud University

والفرائض في خاتمة سورة النساء والنحل والنعظيم الذي في خاتمة سورة المائدة
والوعد والوعيد الذي في خاتمة سورة الأنعام وغير ذلك كقوله عز وعلا
في خاتمة سورة الفجر يا أيتها النفس المطمئنة ارجعي إلى ربك راضية مرضية
فادخلي في عبادي وادخلي جنتي
نسأل الله الفوز بالجنة والنجاة من النار
وان يرزقنا حسن الخاتمة منه
وفضله وكرمه انه
أهل التقوى وأهل
المغفرة

هذا آخر ما تيسر جمعه للقاصر الحقير المعترف بالعجز والتقصير لطف الله محمد العباسي
عفا الله عنه في عدة أوقات آخرها وقت الظهر غاشر شهر جمادى الآخر من شهور
خمس وتلثين والف سنة ختمها الله بخير
وهو يسأل من اطلع عليه اصلاح ما وقع من الخلل
معاونة على رضا الرب عز وجل

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وسلم

وكان الفراغ من رسمه ضحى يوم الخميس لعله في سنة ١٠٩٤ من الهجرة

بعناية سيدي الصوالحة الصالحة الهمة شمس الملة والدين احمد محمد عباس
ورزقه فهم مغانيه بجاه والحول ولا قوة الا بالله العلي العظيم

تعليم الشروط وبيعه من كسه امر الورى واحكم في الثرا عليه شاد وحسبه وهو الله ونعم الوكيل

كتبه حسن محمد العيسى عفا عنه

قال في القاموس

خوزستان — بلاد بين البصرة وفارس

أرغيان — بلدة بخراسان

أخيخر الحلاح — ترجمة

واحات — بلاد بين الداخلة والبحرية

بطليوس — بلنسية بينها وبين الحرم الاندلس

شنترين — بلد في غربي الاندلس

سلم الولد

يقول فتحي وقد جد واعمل عمل
امرء يرجو الغنى بعد ان يؤم بنا
فصار كلا وكان في الله
والحاصل بركان في الله
طلع الكرم

البطليوسي

اخو العلم حي خالد بعد موته
وذو الجهل ميت وهو ماش على الارض
السنا ويطرد من الاحياء وهو عديم

اضاعني وأي فتى أضاعوا — لهوم كريهة وسداد ثغر
وصبري عند معترك المنايا — وذكري عند منتهب الجري
احر في الجوامع كل يوم — فالله مطلبي وفيه قصدي
كأني لم أكن فيهم وسطا — ولم أبرسي فأعرف أو أعرى
عسى الكرب الذي أمسيت فيه — سحيي معشر كسروا بشكري
فأجزيهم بأكرمه أفاعل — وأجزي بالطعان كما يرون

مرفقه سر الدين محمد العفيف وقد اصحه
العفيف اصحابه عنه

ولقد اتيت الى جنابك قاصدا — باللهم للعتبا بعض الواجب
وأتيت أقصد بابه ورثة أحبابها — فوجدت باعيني هطال سحاب

الادراعي

عبد الحميد بن محمد بن احمد بن سليمان الادراعي
اجاز في سنة ١٠٥٥

البدراني نسبة الى دارين من سواحل البحر
الصوراني نسبة الى صيرات
الى نصيرات من حوران

تسؤل عيسى عليه السلام عن محمد صلى الله عليه وسلم ما الحكمة في قوله صلى الله عليه وسلم في اليمين الغموس تدخل الى الولد السابع ولا تذنب له فكيف عوقب بذنب غيره وكذلك وعيد الله تعالى على الاولاد بخطايا الآباء فان الله يتنزه عن الظلم والمعصية صدرت منه ٥

أجاب عليه السلام رضي الله عنه عن ذلك بالاعلام بقال رجل مثل هذا السؤال والله اعلم انه قد قام الدليل القاطع على انه لا يعذب احد بذنب غيره فاذا جاء ما يوهم ذلك وجب تأويله كما تؤول قوله صلى الله عليه وسلم ان الميت ليعذب ببكاء اهله عليه اي اذا اوصاهم بالبكاء او ان المراد بالعذاب ما يبكيه اهله اي ما يذكرونه به من القبائح كتضييع الاموال وعدم تكفين العوس او انه يعذب في عالم البرزخ بما علمه من حالهم من البكاء والجزع ونحو ذلك فيؤول تنزل الى الولد السابع انه نصب الولد السابع شيء من العذاب بسبب اليمين وكون ذلك على وجه الامتحان لا على وجه العذاب وتسمية العوض عذاب كما ورد وعذاب الاستيصال حيث قيل يعذبهم الله في الدنيا بكذا وقوله تعالى على لسان عيسى عليه السلام يعذبهم فانهم عبادك والمراد انهم ليشوا معذبين على اصابهم واما هو معاقب الامتحان الذي لهم عليه عوض واما تسويد الوان الاولاد فليس من العذاب الا ان يعتقدوا به ٥ [illegible] الذي لهم عليه العوض مع انه يجوز ان لا يعتقدوا به بان يجعل الله في قلوبهم الرضى به وكذلك ورد في هذا الفصل كان حكمه هذا الحكم الى الولد السابع فقط والله اعلم بمقتضى حكمته وعلى ما يشاء

Copyright © King Saud University

الحمد لله ثالث

فصل من رسالة الاسيوطي في قتيله رجب الاصم لانه كان لا تسمع فيه صوت
مشغبث اذ كانت لا تسمع فيه قعقعة سلاح وشهر الاصب لانها صمت فيه
الجبر ا وفيه كانت العرب تجمع وتماهل على الظلم وتسميه ان اللغة فيستحلهم
وكانوا يقولون ان اصنامهم التي يعبدونها من خشب رجبا ترا عجما اني رجبا بك
اجابه الدعا وزوى رجبا الى المهملة ما صلحت به الاحوال وهو ما لمعجمة منه من شرعته
من التراجي وهل العرب الحجة ما مال اللوب كانت ترفع وتماهل رجب فسمي لهم وكم الان لا يثبت
لنا ما له صحة لانه كفار وفساد لا يفعل لهم عقوبة لقوله تعالى ارأيتم ان كان من عند الله وكفرتم به
قال في الباب قيل لشعبة لم تحج الاصم لانه لا تسمع فيه صوت تقعقعة السلاح وحص في قوله رسول الله صلى الله عليه وسلم
حرم شهر الصوم بعد رمضان فقال سمعته انه المحرم وذكر في الاصب رجب الاسم الحرام
لما كان عاشورا ١٠ واضاف الشهر الى الله تفخيما لشانه وتعظيما كعرفات
بيت الله والى الله لقريش ٥

٥ بسم الله الرحمن الرحيم ٥ وما توفيقي الا بالله ٥ الصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله

٥ نحمدك على ما أعطيتنا من شوابغ النعم وبوالغ الكرم ونصلي ونسلم على نبيك محمد الهادي للعرب والعجم

على وجه اكمل وآتم فولك اثر الحمد الشكر لان الجمع يفضل والشكر يخص بالاختيار وكان
لله من تحطام القوال ما لا يقتضيه العد والاحصاء فله شيء انه من ضعاف الكمال ما لا يحوم حوله الاذهان والافئدة
ولان تصدير الكتاب بثناء الله تعالى موجب خصت الابتداء او انه ورد وبلفظ الحمد قال صلى الله عليه وسلم كل امر ذي بال
لم يبدأ فيه بالحمد لله فهو اجذم ولانه لموافقة الكتاب المجيد فانه ورد وبلفظ الحمد وأثره على المدح لانه يعم ما له
اختيار للمدوح فيه والحمد يخص ما للممدوح فيه اختيار **وقيل المدح** يقع غير الحي ويكون
قبل الاحسان وبعده والحمد يخص الحي ويكون بعد الاحسان فالمدح اولى لبداءته على كونه
تعظيما وفضل احسانه الى العباد باختياره تعالى وايانه ما الاحسان على ما لبس
وكما ذكرنا اخرا هن الوجهين في الاول وانث الجملة الفعلية على الاسمية كونها
مخالفة عن خلية الدوام والثبات الذي تدل عليه الاسمية لان الفعل المضارع يدل على
وانه اول الاحتمالات وهذا المقام من الثبات والدوام ليسالة الاول مقتضى الفعالة
على ان ما يقابله الحمد من انواع الانعام واصناف الافضال التام متجدد
فيظهر اختيار صيغة المضارع من بين صيغ الافعال واما اثنا صيغة
المتكلم مع غيره على صيغة المتكلم وحده كما ذكر في المفصل فلانه
على تعظيم شان عبد الله تعالى لما تضمنه من الاشارة الى ان هذه
الامة العظيم والحطب الجسيم مما لا يمكن ان ينهض به
وحده بل يحتاج
الى معاون وناصر
ومعين وظهير
ورديف وعضد

٥ قوله ٥ من سوابغ النعم اي كاملة ٥ قوله ٥ وبوالغ الكرم اي زائدة ٥ قوله ٥ ونصلي ونسلم الخ
من سوابغ الوصف اتمامه فقوله وسلم تابع لما قبله
وبالغ وتضعيف العين واسناده الى الله عليه النعمة
شمولها وبوالغ النعم وبوالغ الكرم اي كاملة
ابدا انها وبوالغ الكرم اي زائدة ٥ قوله ٥ على ما أعطيتنا
النعم بفتح الراء الواحد الى الكثرة ٥ قوله ٥ على ما أعطيتنا
اما ذكر الصلة الى الموصوف الكامل
هو الباقي الظاهر انه متعلق بنحمدك
ان نحمدك ونصلي ونسلم على ما اعطيتنا
الحامدين والاضافة للتشريف ٥ قوله ٥ ونصلي ونسلم
الحامدين والاضافة للتشريف ٥ قوله ٥ ونصلي ونسلم
الحامدين والاضافة للتشريف ٥ قوله ٥ ونصلي ونسلم
الحامدين والاضافة للتشريف ٥ قوله ٥ ونصلي ونسلم

ان فيه اشارة الى ان حمده سبحانه وتعالى ليس بمجرد التلفظ بل بوصفه بما يليق
والا ان كان ايهم على ما قاله الامام الزاهد ان حمد الله تعالى يجمع الموارد البلوغ
ووجهه ان تحمل ما يجد به من الموارد جامدة اذا تحمل ما يقطع به قاطعا كالتكوين
وهذا اذا كره بعض اهل التحقيق قوله عليه الصلاة وللسلام صلاة الجماعة
تفضل صلاة الفذ بسبع وعشرين درجة أن صلاة الجماعة هي الصلاة بالظاهر والباطن
وصلاة الفذ اذا هي الصلاة بالظاهر فقط وأثر حرف الخطاب على اسم الله تعالى
الدال على اشتماله سبحانه وتعالى لجميع صفات الكمال اشارة الى ان هذا
الاشتمال من الظهور بحيث لا يحتاج الى الدلالة عليه في الكلام بل يزيد بما
يفيد معنى ان تركل ما يدل عليه اوفق لمقتضى المقام بل المفهم الدلالة على الله
قوي للخاصة ميحرك الاقبال وداعي التوجه الحثيث به على الكمال حتى
خاطبه على ما سيجيء بيانه وللطيفة المحتضنة بالالتفات اياك نعبد وايا نستعين
باخذ المفعول على تقديمه الدال على الاختصاص المناسب للمقام
كما كرف المفصل لان تقديم الحمد كما سيجيء اشد طبقا لمقتضى المقام
وجاء اسم على ما هو الاصل من تقدم العامل على المعمول ولما فيه من لطف
الاشارة الى ان ما يتلفظ به تقديم المفعول من الاختصاص أحق كيف
ذكره من فضول الكلام مع أن مشرب الاختصاص ههنا لا
يصفو عن شوب شبهة بكان المناسب ههنا قصر الافراد
وانه يتوقف ظاهرا على ان يعتقد المخاطب أن الحامد
المؤمن متى يعلم الله وفيه ما فيه وحمل التقديم على مجرد الاهتمام
وان كان دافعا للشبهة لكنه يحتمل الخلاف المقصود احتمالا راجحا
لان التخصيص لازم للتقديم غالبا و اكثر كلامه بالموضوع

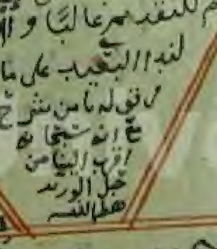

قوله فاتت معجزات الخ
ولو كان من انبا المغني
اخبر فاصله الحكم
وهو فعل المعنى
فاعله

قوله

قوله

ومفتتحها بالصلاة عليه عليه الصلاة والسلام ولذلك ايضا يوسلوا بالصلاة
على الآل والاصح لكونهم متعبدين بحبنا وبيعته صلى الله عليه وسلم فان ملائمة الآل
والاصحاب الخ اكثر من ملائمتها للآل والاصحاب اكثر من ملائمتها
صلى الله عليه وسلم وكلما كانت الملائمة اكمل وأوفر كان أمر الاتصاف ظاهرا وحصول
الافاضة اكثر والاثر لفظ النبي على الرسول لما في لفظ النبي من الدلالة على الشرف
والرفعة على ما قيل انه من النبوة وهي ان يرتفع من الارض وهي الصحيح
فان جعل لفظ النبي صلى الله عليه وسلم ماخوذا من النبوة وهي الارتفاع من الارض
شارك الخلايق فاضله على الهمز وهو فعيل بمعنى مفعول

قوله الموئد دلايل اعجازه دليل النبي ما يعرف
به ذلك الشيء فدلايل الاعجاز المعجزات التي يعرف بها اعجاز صلى الله عليه
وسلم المتحدين عن معارضته وعلى الاتيان بمثل ما اتى بعينها وقد
تضاف دلايل الاعجاز اليه عليه الصلاة والسلام وعلى الله كما في قولهم خشت
ذراعك لانه لا يتعارف وصفه صلى الله عليه وسلم بالاعجاز
يتعارف وصف معجزاته به تلك وجه اضافة دلايل اعجازه بمعنى معجزاته وفيه انه لا يحسن
جعل المعجزات دلايل اعجازه نفسها للمتحدين ثم بمعنى تاييد المعجزات وتقويتها
باشتراك البلاغة ان اعلى المعجزات وانتها وارفع فنونها واسناها هو القرآن
واعجازه بما فيه من اشتراك البلاغة ولطايفها ولا يبعد ان يراد
بدلايل الاعجاز دلايل اعجاز القرآن والاضافة الى الرسول

باد في ملابسة الاتصاف
القرآن الله صلى الله عليه وسلم ومعنى تاييدها
باشتراك البلاغة انها اقوى دلايل
الاعجاز وما هو
في شان الدليل
يقوى

فائدة
المعجزات
وقوتها
بالقرآن الخ

قوله وبضمان المضارعة بضم الفين وهو ان تعلقه حتى يسبقهن ثم تزيده الا لغوة
وذلك لدل على ان تعين بعما ويطلق على موضع التضمير لغة كذا في الصحاح لا اللغة
الضمان الميم ان والمراد ههنا بيان تسابق الفرسان وكانت العادة ان يعين في
احد جانبي الشباق قصبة ثم أعد فرسه واحد القصبة غدة سابقا فاجرا قصبة
السبق كتابة عن السبق والبراعة من مرتع الرجل اذا فاق اقرانه والكلام تمثيل بنته قال
والاضافة في السبق على من شواهد زيادة الفضاحة حال ان سبق من الفرسان
ههنا الانقطاع المستعمل له من غير ان يتعلق التجوز في العرف او تحتمل المكنية والترشيح

قوله يسعد النفاس اي نقل عنه رحمه الله تعالى ان الاولى ليسعد باللام دون الباء
وكان وجهه ان الباء ههنا بمعنى التضمين وانه يسعد المفعولين بلا واسطة فالله
ايانا يسعدنا او اب اي اسم تضمنه فاصل الكلام المدعو سعد النفاس اياي بالنصب واختار
صرف وجهه للتقوية والمتعارف في التقوية اللام دون الباء ويمكن ان يقال كما قال تعالى
يتمنيه يريد ولا يسعد ان يستعمل الدعا بمعنى التسمية استعمالها العقد بها الا ان
تولد ضاحك الكمال قوله تعالى الحمد لله الذي وهب لي على الكبر اسماعيل واسحاق
الاستشهاد او التسمية

قوله سقوا الطريق أثره على الى سقوا الطريق او لسقوا الطريق
ملاحظة لقبيل ان الهداية اذا تعدت بنفسها تارة وبالى اخرى فالاصل
ترادفهما معنى البداية ثم الاستعمال واذا وصلت بالى من الجن من الكلام الاول

الفقر الفقرة هم فقرة وهي في الاصل خلق يصاغ على شكل فقرة الظهر استعير
لنكت الكلام وهي استعارة مصرحة ولهذا قال يستكنها بيد الافكار ففيه مكنية وتخييل
وترشيح التخييل

قوله الجم الغفير اي الجم العظيم من الجمع وهو الكثرة ومر الغفر وهو الكثرة
يعني فاعل بمعنى مفعول اي مغفور

قوله قد قلبوا الحذاق الاخذ والانتساب اي اعطاه فقبل
الغفير يراد به جمهم والنظر الى الكناية عن الاخذ والانتساب كما يقال نظر الله تعالى
وغير الانصاف وفي نسخة موجه للاخذ والانتساب
اي دون من الاولى فعبر عنه بما عامه واعناق الميت الى ذلك الكناية والمنتبي تبديل الصور بصوره
بغيرها اي انهم كانت الغيبات اذا اخذوا من فم غيبات الكناية وغيرها واتقنها
يقال ضرب عنه اي ضرب في اي اضرب وفي نسخة عنه

قوله اضرب عن هذا الحجاب وصله ل الراكب اذا اراد ان يضرب بيده كنه ضربة لبعد له عن
موضع الضرب وفي المضاء ان ضربت عنه اي تركته وصفحت عنه فعلى هذا
لا حاجة الى اعتبار حذف ومفعول

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

ذهاب تلك الاحاديث بحال ذهاب الشارح على المطايا والبطاح وكونه ان يغير تشبيه الاحاديث بالسابرين عليها والذهاب على سبيل الاستعارة بالكناية ويكون اثبات المطايا للاحاديث تخييلية وذكر الاعناق وسيلان البطاح بالماء يعتبر تشبيه الاحاديث بالمطايا على طريقة لجين الماء ويكون ذكر الاعناق وسيلان البطاح لها ترشيحا للتشبيه **قوله واما الاخذ والانتهاب** ذكر أولا ان جماعة شاركوا الاخذ والانتهاب واعتقدوا بانهما بمعنى واحد وان اضحى الانتحال انه تصدوا لما تشتمل جمع الطباع ليس في قدره الشعور وان هذا الفرق ذكره من ان الاخذ والانتهاب واجبه ودفع ثانيا بانه تعليلهم ما يحتاج الى الدفع بان الاخذ والانتهاب أمر يشتمل على تكاب مذمومة ويوجب العقاب فلا يتبع الاخذ والانتهاب لكلامهم او يشتمل على تكاب مذمومة ويوجب العقاب فلا يتبع الاخذ والانتهاب لكلامهم وذكر الفاضل المحشي ان قوله فللارض الخ مقابل لقوله فللارض الخ وان قوله فللارض الخ تعليل للاول وان قوله وفي بعض النسخ وللارض بالواو وهذا يستقيم على الوجهين وسلكه ومتما ذكرنا يعلم وجه ذكر أما قول قوله واما الاخذ والانتهاب وهو انها تفصيل المجمل الواقع في ذهن السامع فانه لما اعتنت همته وقع في ذهن السامع انه بأي شيء يدفع ما غلبوا به همتهم فقال واما الاخذ والانتهاب الخ وقوله فللارض الخ مقابل قوله واما الاخذ والانتهاب وهو انها كانت تسامح وتبرد والكاشم ارض الكرام تنصب وقصر الكاشم بالخبر ولا يخفى بلاغته للمقراع الاول وان كان لا يخلو ههنا عن لطف حيث يكون اشارة الى شناعة حال اهل الانتحال **قوله ينهر** اي يمنع من النهر وهو المنع والزجر ولا يخفى وجه لطف التعبير عن المنع بلفظ النهر وعن الطالب بلفظ السائل ومطابقته نظم النبي بل واما السائل فلا تنهر ويحتمل ان يكون من النهر بمعنى الصب بقوله فليغسل وان كان الغالب في النهر الصب في الوجه **قوله** هو معلق بقوله فليغسل وان كان الغالب في السبيبة لانها وقعت في غير موقعها على ما قالوا وقوله طاوي بكل فكيرة الشغف التخشف والغرام الولوع والطاء الغطش والهواجر جمع الهاجرة وهي نصف النهار عند اشتداد الحر والأوام جمع الغطش والافتراح طلب الشيء من غير تروية وفكر **قوله مفتر جهم** دون مسئولهم مطلوبهم وفي بعض النسخ مفتر جهم من غير فكر ولا تروية وفيه مبالغة لكونه مطلوبهم ثانيا الاول ومقابله الاول وثانيا الثاني معنى ضارا قاصر من ثقب العقل

قوله واعلم ان الاعمدة الخ اقول الظاهر ان الشرح ان يقع بعض معمولا مطلوبا عند بعض وتحقيقه ان المعمول ليس نفس المعمول فيه بل هو امر يتعلق به ويتوقف عليه وجوده فان الشرح ان يقع بعض معمولا مطلوبا عند بعض ليس نفس الشرح ان يقع بعض مطلوبا عند بعض

Copyright © King Saud University

قوله وعنان العنايه الاولى ان يكون بدون الواو ويكون
قوله تانيا حالا من فاعل انتصبت لانه لا يظهر ما يصلح لعطفه عليه لان تانيا
الاول اما مضاف لمصدر محذوف اي انتصابا تانيا او ظرف وتانيا التالا يصلح لشيء
منهما ولا مجال لجعلها واو الحال فانها ان يقدر حال عن فاعل انتصبت
ليكون هذا معطوفا عليه اي انتصبت مجتهدا وتانيا لعنان العنايه
او يقدر فعل معطوف على انتصبت ليكون هذا حالا عن فاعله اي اجتهدت
او شمرت تانيا لعنان العنايه ولا يخفى ما في قوله ولعنان العنايه
تانيا من الاستعارة بالكنايه والتخييل والترشيح قوله مع جمود القرحه
بالجيم وجمود القطنه بالخاء المعجمه القرحة اول ما يستنبط من البدن استعير
لما يستنبط والعلم جامع التشبيه للجيوب فان احدها مشبه جيوب الاقوام والاخر
مشبه جيوب الاشجار التي استعير لمحل العلم وهو الطيبه وهو مجاز في المرتبه
الثانيه والصر بالضم شد يضر به الثوب والخرق ونحو ذلك الجمود ضد الرطوبه
من الاصل وجعل الجمود بالصر لبعض ظاهر والصر ضم الريح العاصفه فيناسب
ان يجعل الجمود بها لان الريح تجمد الثلج ونحوه قوله وصف القرحه بالجمود والقطنه
بالجمود اشارة الى ان طبيعته كالماء والثلج وهو غايه جوده القرحه ولطف
الطبيعه قوله اجوب الجوب القطع كل الجوب القطع الاعبر اي كاد ي عمره قاع الابرجا
اي مطلع الاطراف قوله قوضت عنه خيامه بالاختام التقويض نقض
البناء من غير هدم والخيام جمع خيمه ومعنى نقضها بالاختام ان الكتاب قبل
الاتمام لاحتجابه عن نظر الانام كان كمن ضرب عليه الخيمة والاطهار على الناس
بعد الاتمام كان كنقض الخيمه ورفعها ومعنى قوله بعد ما كشفت الى انه كشف اولا
عن وجوه اللطايف البتائم فوضع الخيام كي تكشف وجوهها على الدوام الى يوم
القاضي والخرايد جمع مخرده وهي الجاريه الحديثه السن شبه بها الكتاب
ما كان على الفهم والانتقاب وهو بعض الثوب قوضت عنه الخيام بالاختام الى
وبعضها بخيام الاختام ومعنى اضافه الخيام الى الاختام انها ضربت عليه لاجله
وبعضها وقضيت عنه خيامه بالاختام القض الكسر والخيام ما يجعل به
من طين ونحوه كالشمع ومعنى قضه بالاختام ان الكتاب قبل التمام كان محجوبا عن
اعين الانام كالشيء المختوم واذا اختم فقد ارتفع ما يحجبه عن نظر الطالبين

Copyright © King Saud University

الحمد لله وحده

هذه الجدول في معرفة الصدق والكذب والذي ليس بصدق ولا كذب على الخلاف المذكور في الملخص

الحمد لله وحده	الجاحظ	النظام	الجمهور	أسد الحور الحل المعروف بالمرعشان النبيله	الامام الرئيس
مطابق للواقع ولا اعتقاد	صادق	صادق	صادق	السماء فوقنا معتقدا ذلك	صادق
مطابق للواقع ومن دون الاعتقاد	لا ولا	كاذب	صادق	السماء فوقنا معتقدا خلافه	كاذب
مخالف للواقع ومطابق للاعتقاد	لا ولا	كاذب	صادق	السماء فوقنا غير معتقد شيئا	لا ولا
مخالف للواقع ومن دون الاعتقاد	لا ولا	صادق	كاذب	الارض فوقنا معتقدا ذلك	لا ولا وهو الحق
مخالف للواقع ومع اعتقاد خلافه	كاذب	كاذب	كاذب	الارض فوقنا معتقدا خلافه	كاذب
	لا ولا	كاذب	كاذب	الارض فوقنا غير معتقد شيئا	لا ولا

للامام سيد الدين علامة الزمان

ان لبس المرء ثياب التقى ٥ مثل ثوب بزينة جميل ٥
وان عبد اغتيابا امرء غانيا ٥ فما لمستزينة مرجيل ٥

غيره

ما الاعتذار عن المطول

ولما علمت الفلوك وحفها ٥ سئل ان الفلوك حيوان

ناظمه العلامة محمد بن عمر الصدر

محصل اقوال الفلوك حيوان وقد بعضه والجنون فنون ٥

مخطوطات

Copyright © King Saud University

King Saud University

للاستاذ وهو الواشغيل الكاتب

لاتيأسن إذا ما كنت ذا أدب ... على حمولك أن ترقى إلى الفلك
بين تبر الذهب الابريز مطرحا ... في الترب إذ ضاع كليلا على الملك

عمر

وما تحم الكارم حيث كانت ... ولا اهل الكارم حيث كانوا

لبعض الفضلا

لا تعجبن المحمول خلته ... فذاك ميت وثوبه كفن

قدم حمزة الغبد وبي الشارق المعتوه فامر بقطع يده فقال

يدي بالمرء اعبدها ... يعفوك من غاز عليها يشينها
وكم خير في الدنيا ولا في نعيمها ... اذا ما شال قاريها مينها

ابن المبارك

لولا الخلافة ما قامت لنا سوق ... وكان اضعفنا نهبا لاقوانا

لعبد بن التغاليك

لا تقعدن على ضر ومنقصة ... لكي تعال عن الانفس مضطيرة
وارحل بنا كلما ارض مغطلة ... الى اكناب الذي يهمي به المطر
واستنزل الرزق من دير النصارى فان ... بلت يبس اكل به فالهنك الطعم
وان بدت فالرتبة منقضة ... عليك تحدر موسى قبل وركطن

البدء عن الاوزم
سميت بذلك لتمامها

حاجة الشفاء
البضعة بفتح الباء العرض
من اللحم وسكون الضاد
جمعه هي القطعة من اللحم

Copyright © King Saud University